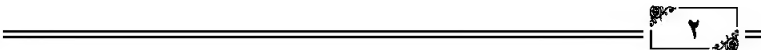


دليل السالك  
إلى الفية ابن مالك  
(٢)



# دليل السالك إلى ألفية ابن مالك

تأليف  
عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء

- ٤٧٤ - بِ(أَفْعَلْ) أَتَطِيقُ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا  
٤٧٥ - وَتَلَوُ (أَفْعَلْ) أَنْصَبْنُهُ كَ(مَا)  
٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبَتْ أَسْتَجِ  
٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَرَمَا  
٤٧٨ - وَصَفَهُمَا مِنْ: فِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا  
٤٧٩ - وَغَيْرِ فِي وَصِفِ يَضَاهِي (أَشْهَلًا)  
٤٨٠ - وَ(أَشَدَّ) أَوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا  
٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ  
٤٨٢ - وَبِالنَّدْوَرِ أَحْكُمُ لِعَبْرِ مَا ذَكَرُ  
٤٨٣ - وَفَعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ  
٤٨٤ - وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ  
٤٨٥ - فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ:  
٤٨٦ - مُقَارِنِي (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا  
٤٨٧ - وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسَرُهُ  
٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ  
٤٨٩ - وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ  
٤٩٠ - وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ  
٤٩١ - وَإِنْ يُقَدَّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى  
٤٩٢ - وَاجْعَلْ كَ(بِشْنٍ): (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعْلًا)
- أَوْ جِي بِ(أَفْعَلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(بَا) النصب  
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقُ بِهِمَا)  
إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضَعُ  
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا  
قَابِلِ فَضْلِ، تَمْ، غَيْرِ فِي انْتِفَا  
وَعَبْرِ سَالِكِ سَبِيلِ (فَعْلًا)  
يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشَّرْطِ عَدِيمًا  
وَبَعْدَ (أَفْعَلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبُ  
وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَتَزُ  
مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّيْمَا  
مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرُّ  
(نَعَمْ) وَ(بِشْنٍ) رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ  
قَارَنَاهَا كَ(نَعَمْ) عُقْبَى الْكُرْمَا  
مُمَيِّزٌ كَ(نَعَمْ) قَوْمًا مَعِشْرُهُ  
فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ أَشْتَهَرَ  
فِي نَحْوِ: (نَعَمْ) مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ  
أَوْ خَبَرَ أَسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا  
كَ(الْعِلْمُ نَعَمْ) الْمُفْتَنَى وَالْمُفْتَنَى  
مِنْ فِي ثَلَاثَةٍ كَ(نَعَمْ) مُسْجَلًا

- ٤٩٣ - وَمِثْلُ (نَعَمْ) : (حَبَدًا)، الْفَاعِلُ : (ذَا)  
 ٤٩٤ - وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَبَا كَانَ، لَا  
 ٤٩٥ - وَمَا سَوَى (ذَا) أَرْفَعُ بِ(حَبٍّ)، أَوْ فَجَزُ  
 ٤٩٦ - ضَعُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ  
 ٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ  
 ٤٩٨ - وَ(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا  
 ٤٩٩ - وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرْدًا  
 ٥٠٠ - وَيَتَلَوُّ (آلَ) طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ  
 ٥٠١ - هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ  
 ٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ يَتَلَوُّ (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا  
 ٥٠٣ - كَمِثْلِ : (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى  
 ٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا، وَمَتَى  
 ٥٠٥ - كَذَا لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَلَبِي  
 ٥٠٦ - يَتَّبِعُ فِي الْأَعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ  
 ٥٠٧ - فَالْتَّعْتُ تَابِعَ مَتَمَّ مَا سَبَقَ  
 ٥٠٨ - وَلَيُعْطَى فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا  
 ٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ  
 ٥١٠ - وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقٍّ كَ(صَغْبٍ) وَ(ذَرْبٍ)  
 ٥١١ - وَنَعَسُوا بِجُمْلَةٍ مَنْكَرًا  
 ٥١٢ - وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ  
 ٥١٣ - وَنَعَسُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا  
 ٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ  
 ٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَجِدَدِي مَعْنَى
- وَإِنْ تُرِدَ دَمًا فَقُلْ : (لَا حَبَدًا)  
 تَعْدِلُ بِ(ذَا)؛ فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا  
 بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ  
 (أَفْعَلُ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذَّ ابْنِي  
 لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ  
 تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرْدًا  
 أَلَزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا  
 أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ  
 لَمْ تَنْوَ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنُ  
 فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا  
 إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا  
 عَائِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا قَبَا  
 أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ  
 نَعْتُ، وَتَوَكُّيدٌ، وَعَظْفٌ، وَبَدَلُ  
 بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ  
 لِمَا تَلَا كَذَا أَمَرُزُ بِقَوْمٍ كَرَمًا  
 سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفُوا  
 وَشِبْهِهِ كَذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبُ  
 فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا  
 وَإِنْ أَنْتَ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ نَصِبِ  
 فَالْتَزَمُوا الْإِنْفِرَادَ وَالتَّذْكِيرَ  
 فَعَاظِمًا قَرَفُهُ، لَا إِذَا اخْتَلَفَ  
 وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

- ٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ  
٥١٧ - وَأَقْطَعُ أَوْ أَتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَبَّنَا  
٥١٨ - وَأَرْفَعُ أَوْ أَتَّصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا  
٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمُنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلُ  
٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ  
٥٢١ - وَأَجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعَلٍ) إِنْ تَبِعَا  
٥٢٢ - وَ(كَلًّا) أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ، وَ(كَلًّا)  
٥٢٣ - وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ(كُلُّ): (فَاعِلُهُ)  
٥٢٤ - وَبَعْدَ (كُلُّ) أَكْثَرُ بِ(أَجْمَعَا)  
٥٢٥ - وَدُونَ (كُلُّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)  
٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدَ مُنْكَوِّرٍ قَبْلُ  
٥٢٧ - وَأَغْنِ بِ(كِلْتَا) فِي مثنًى وَ(كِلَا)  
٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ  
٥٢٩ - عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكْثَرُ بِمَا  
٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي  
٥٣١ - وَلَا تُعِيدُ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلَ  
٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا  
٥٣٣ - وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ  
٥٣٤ - الْمُعْطَفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقُ  
٥٣٥ - فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصَّفَةِ  
٥٣٦ - فَأَوَّلِبْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ  
٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ  
٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى
- مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتَّبَعْتُ  
بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنَا  
مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ  
يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقُلُّ  
مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا  
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا  
(كِلْتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلَا  
مِنْ (عَمٍّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلُ: (النَّافِلَةُ)  
(جَمْعَاء) (أَجْمَعَيْنِ) ثُمَّ (جَمْعَا)  
(جَمْعَاء) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جَمْعُ)  
وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ  
عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاء) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)  
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ قَبْلَ الْمُتَّصِلِ  
سِوَاهُمَا، وَالْقَبْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا  
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (أَدْرِجِي أَدْرِجِي)  
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ  
بِهِ جَوَابُ كَلَا (نَعَمْ) وَكَذَا (بَلَى)  
أَكْثَرُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ أَتَّصَلَ  
وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ  
حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ  
مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي  
كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّرَيْنِ  
فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَغْمُرَا)

- ٥٣٩ - وَنَحْوُ: (بِشْرِ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)  
 ٥٤٠ - تَالٍ بِحَرْفِ مُنْبِعٍ: عَطَفَ النَّسَقُ  
 ٥٤١ - فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِ(وَاوٍ ثُمَّ فَا  
 ٥٤٢ - وَأَتَبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ: (بَلْ) وَ(لَا)  
 ٥٤٣ - فَأَعْطَفَ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا  
 ٥٤٤ - وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي  
 ٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ  
 ٥٤٦ - وَأَخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً  
 ٥٤٧ - بَعْضًا بِ(حَتَّى) أَعْطَفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا  
 ٥٤٨ - وَ(أَمْ) بِهَا أَعْطَفَ إِنْ تَرَاهُمُ التَّسْوِيَةَ  
 ٥٤٩ - وَرُبَّمَا اسْقَطْتَ الهمزةَ إِنْ  
 ٥٥٠ - وَبِاتِّقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَقَدْ  
 ٥٥١ - خَيْرٌ، أَيْحَ، قَسَمَ بِ(أَوْ)، وَأَبْهَمِ  
 ٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَائَبَتِ الْوَاوُ إِذَا  
 ٥٥٣ - وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَةِ  
 ٥٥٤ - وَأَوَّلِ (لَكِنْ) نَفْبًا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا)  
 ٥٥٥ - وَ(بَلْ) كَذَلِكَ (لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبَيْهَا  
 ٥٥٦ - وَأَنْفَلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ  
 ٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلُ  
 ٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ  
 ٥٥٩ - وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى  
 ٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى  
 ٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
- وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيَّ  
 كَذَلِكَ أَخْصَصَ بِوَدٍّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ  
 حَتَّى أَمْ أَوْ) كَذَلِكَ صِدْقٌ وَوَفَا  
 (لَكِنْ) كَذَلِكَ لَمْ يَنْدُ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا  
 - فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا  
 مَتَّبِعُهُ كَذَلِكَ أَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى  
 وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ  
 عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ  
 يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا  
 أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظٍ (أَيَّ) مُغْنِيَةٍ  
 كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ  
 إِنْ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَتْ  
 وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُعِي  
 لَمْ يُلَفَّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا  
 فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ)  
 يَدَاءُ أَوْ أَمْرًا، أَوْ أَثْبَاتًا تَلَا  
 كَذَلِكَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَبَيَّنَ  
 فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ، وَالْأَمْرُ الْجَلِي  
 عَطَفَتْ فَافْصَلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ  
 فِي النِّظْمِ فَالْثَّانِيَا، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ  
 ضَمِيرٍ خَفِضَ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا  
 فِي النِّظْمِ وَالتَّنْزِيلِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنَا  
 وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

- ٥٦٢ - بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ  
 ٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِجَ  
 ٥٦٤ - وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا  
 ٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا  
 ٥٦٦ - مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ  
 ٥٦٧ - وَذَا لِلْأَضْرَابِ أَعَزُّ إِنْ قَصِدًا صَحِبَ  
 ٥٦٨ - كَرَزُهُ خَالِدًا)، وَ(قَبْلُهُ الْبَدَأُ)  
 ٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا  
 ٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوْ أَشْتَمَالَ  
 ٥٧١ - وَبَدَّلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمَزَ يَلِي  
 ٥٧٢ - وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَنْ  
 ٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)  
 ٥٧٤ - وَالْهَمَزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ تُدَبِّ  
 ٥٧٥ - وَغَيْرُ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا  
 ٥٧٦ - وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ  
 ٥٧٧ - وَأَبْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا  
 ٥٧٨ - وَأَتَوِ أَنْصِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا  
 ٥٧٩ - وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافَا  
 ٥٨٠ - وَنَحْوُ (زَيْدٍ) ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ  
 ٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِلَاقَبُ عِلْمًا  
 ٥٨٢ - وَأَضْمُمُ أَوْ أَنْصِبُ مَا أَضْطَرَّارًا نُونًا  
 ٥٨٣ - وَبِأَضْطِرَارٍ خَصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ)  
 ٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّغْوِيضِ
- مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقِي  
 وَعَطْفُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ  
 وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَحْدَهُ سَهْلًا  
 وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا  
 عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ(بَلْ)  
 وَدُونَ قَصْدٍ عَلَطَ بِهِ سُلْبُ  
 وَ(أَعْرِفُهُ حَقَّةً)، وَ(خُذْ نَيْلًا مَدَى)  
 تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا  
 كَ(إِنَّكَ أَبْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَ)  
 هَمَزًا كَ(مَنْ ذَا أَسَعِيدُ أَمْ عَلِي؟)  
 يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ  
 وَ(أَيُّ) وَ(أَا) كَذَا (أَيَّا) ثُمَّ (هَيَا)  
 أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ أَجْتَنِبُ  
 جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا  
 قُلْ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ قَاتِصُرُ عَاذِلُهُ  
 عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا  
 وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا  
 وَشِبْهُهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا  
 نَحْوُ: (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)  
 أَوْ يَلِ الْإِلَاقَبُ عِلْمًا قَدْ حُتِمَا  
 يَمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا  
 إِلَّا مَعَ (اللَّهُ) وَمَحْكِي الْجُمْلِ  
 وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

- ٥٨٥ - تَابِعْ فِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ)  
 ٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَأَجْعَلَا  
 ٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) مَا تُسِقَا  
 ٥٨٨ - وَ(أَيْهَا) مَضْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صِفَةٍ  
 ٥٨٩ - وَ(أَيْهَذَا) (أَيْهَا الَّذِي) وَرَدَ  
 ٥٩٠ - وَدَوِ إِشَارَةً كَد(أَيْ) فِي الصِّفَةِ  
 ٥٩١ - فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ  
 ٥٩٢ - وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يَضْفُ لِيَا  
 ٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَا اسْتَمَرَّ  
 ٥٩٤ - وَفِي النَّدَا (أَبَتْ أُمْتُ) عَرَضَ  
 ٥٩٥ - وَ(فُلٌ) بَعْضُ مَا يَخْصُصُ بِالنَّدَا  
 ٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأَتْنَى وَزَنْ (يَا خِيَاثُ)  
 ٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الدُّكُورِ (فَعَلُ)  
 ٥٩٨ - إِذَا اسْتُغْنِيَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَا  
 ٥٩٩ - وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا  
 ٦٠٠ - وَلَا مَ مَا اسْتُغْنِيَ عَاقَبَتْ أَلِفُ  
 ٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا  
 ٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اسْتَهْزَ  
 ٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلُهُ بِالْأَلِفِ  
 ٦٠٤ - كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ  
 ٦٠٥ - وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسَا  
 ٦٠٦ - وَوَاقِفَا زِدْ هَاءَ سَكَنٍ إِنْ تُرِدْ  
 ٦٠٧ - وَقَائِلُ: (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا)
- الزَّمُ نَصْبًا كَلَا (أَزِيدُ ذَا الْحَبْلِ)  
 كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا  
 فَبِهِ وَجْهَانِ، وَرَفَعُ يُنْتَقَى  
 يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
 وَوَصَفُ (أَيْ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ  
 إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ  
 ثَانٍ، وَضَمُّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ  
 كَلَا عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا  
 فِي: (يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفَرَّ)  
 وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحُ، وَمِنْ الْيَا التَّاعَوِضُ  
 (لُؤْمَانُ نُوْمَانُ) كَذَا، وَأَطْرَدَا  
 وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي  
 وَلَا تَقْسُ، وَجَرَّ فِي الشُّعْرِ (فُلُ)  
 بِاللَّامِ مَفْتُوحَا كَلَا (يَا لِلْمُرْتَضَى)  
 وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَتَيْنَا  
 وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفُ  
 تُكْرَرُ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أَبْهَمَا  
 كَلَا (بِئْرَ زَمْرَمَ) يَلِي (وَا مِنْ حَفَرِ)  
 مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ  
 مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلُ  
 إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بِسَا  
 وَإِنْ تَشَأْ قَالِمَدَّ، وَالْهَاءُ لَا تَرِدُ  
 مَنْ فِي النَّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

- ٦٠٨ - تَرْخِيمًا أَحَذِفَ آخِرَ الْمُنَادَى  
 ٦٠٩ - وَجَوَّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا  
 ٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَتَرْهُ بَعْدُ، وَأَحْظَلَا  
 ٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ  
 ٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ أَحَذِفِ الَّذِي تَلَا  
 ٦١٣ - أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي  
 ٦١٤ - وَالْعَجَزُ أَحَذِفِ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقُلْ  
 ٦١٥ - وَإِنْ تَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حَذِفَ  
 ٦١٦ - وَأَجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَتَوَّ مَحْذُوفًا - كَمَا  
 ٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (بَا)  
 ٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ (مُسْلِمَةً)  
 ٦١٩ - وَلَا ضَطْرَّ رِ رَحِمُوا دُونَ نِدَا  
 ٦٢٠ - الْإِخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ (بَا)  
 ٦٢١ - وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ (أَيَّ) تِلْوَوُ (أَلْ)  
 ٦٢٢ - (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبٌ  
 ٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِ (إِيَّا) أَنْسَبُ، وَمَا  
 ٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوْ التَّكْرَارِ  
 ٦٢٥ - وَشَدَّ (إِيَّايَ)، وَ (إِيَّاهُ) أَشَدُّ  
 ٦٢٦ - وَكَمْ حَذَرٍ بِلَا (إِيَّا) أَجْعَلَا  
 ٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ (شَتَّانَ) وَ (صَهْ)  
 ٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى (أَفْعَلْ) كَ (أَمِينَ) كَثُرُ  
 ٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَأَ)  
 ٦٣٠ - كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ  
 كَ (يَا سَعَا) فِيمَنْ دَعَا (سَعَادًا)  
 أَنْتَ بِأَلْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا  
 تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَلِوِ الْهَا قَدْ خَلَا  
 دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ  
 إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنَا مُكْمَلَا  
 وَإِ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحَ فُفِي  
 تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقُلْ  
 قَالَتَابِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفُ  
 لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا ثُمَّمَا  
 ثُمُو، وَ (يَا نَبِي) عَلَى الثَّانِي بِ (بَا)  
 وَجَوَّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلِمَةً)  
 مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)  
 كَ (أَيَّهَا الْفَتَى) بِإِثْرٍ (أَرْجُونِيَا)  
 كَيْمِلُ: (نَحْنُ - الْمُؤَبَّ - أَسْخَى مَنْ بَدَلُ)  
 مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِنَارُهُ وَجَبَ  
 سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
 كَ (الضَّيِّعَ الضَّيِّعَ يَا ذَا السَّارِي)  
 وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ اتَّبَذُ  
 مُعَرَّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا  
 هُوَ أَسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْهَ) وَ (مَهْ)  
 وَغَيْرُهُ كَ (وَيْ) وَ (هَيْهَاتَ) نَزُرُ  
 وَهَكَذَا (دُونَكَ) مَعَ (إِلَيْكَأَ)  
 وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

- ٦٣١ - وَمَا لِمَا تَنْوُبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ  
٦٣٢ - وَأَحْكُمِ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ  
٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَمْعِلُ  
٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبِ  
٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِتَوْنَيْنِ هُمَا  
٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ (أَفْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا  
٦٣٧ - أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا  
٦٣٨ - وَعَبِيرٍ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَوَا  
٦٣٩ - وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِنِي بِمَا  
٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ أَخَذَتْهُ إِلَّا الْأَلِفُ  
٦٤١ - فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ - رَافِعًا عَبِيرَ الْيَا  
٦٤٢ - وَأَخَذَتْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي  
٦٤٣ - نَحْوُ: (أَخْشَيْنَ يَا هُنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا  
٦٤٤ - وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ  
٦٤٥ - وَالْأَلِفُ زِدْ قَبْلَهَا مُوَكَّدًا  
٦٤٦ - وَأَخَذَتْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٍ  
٦٤٧ - وَأَزْدُ إِذَا حَدَفَتْهَا فِي الْوُفِّ مَا  
٦٤٨ - وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْأَلِفِ  
٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا  
٦٥٠ - فَأَلِفُ الثَّانِيَةِ مُطْلَقًا مَنَعٌ  
٦٥١ - وَزَائِدَا (فَعْلَانِ) فِي وَصْفِ سَلَمٍ  
٦٥٢ - وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ (أَفْعَلَا)  
٦٥٣ - وَالْغَيْنُ عَارِضٌ الْوُضْفِيَّةُ
- لَهَا، وَأَخَّرَ مَا لِلَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ  
مِنْهَا، وَتَغْرِيفٌ سِوَاهُ بَيِّنٌ  
مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
وَالزَّمُ بِنَا التَّوَعِينِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ  
كَتُونِي (أَذْهَبَنَّ) وَ(أَقْصِدْنُهُمَا)  
ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا  
وَقُلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)  
وَأَخِيرَ الْمُوَكَّدِ أَفْتَحَ كَذَا (أَبْرَزَا)  
جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا  
وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ  
وَالْوَاوُ - يَاءٌ كَمَا (أَسْمَعِينَ سَعِيًا)  
وَإِوَاوِيَا شَكَلَ مُجَانَسٌ قُفِّي  
قَوْمٌ أَخْشَوْنَ وَأَضْمَمُ، وَقَسَّ مَسْوِيَا  
لَكِنْ شَدِيدَةً، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ  
فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا  
وَبَعْدَ عَبِيرٍ فَتَحَةٍ إِذَا تَقِفُ  
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوُصْلِ كَانَ عُدِمَا  
وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفْنُ): (قَفَا)  
مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكْنَا  
صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ  
مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمَ  
مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِنَا كَمَا (أَشْهَلَا)  
كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ



- ٦٥٤ - فَأَلَاذَهُمْ: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وَضِعُ  
 ٦٥٥ - وَ(أَجْدَلُ، وَأَخْيَلُ، وَأَفْعَى)  
 ٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَضْفٍ مُعْتَبَرُ  
 ٦٥٧ - وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ) كَهُمَا  
 ٦٥٨ - وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشْبِهِ (مَفَاعِلًا)  
 ٦٥٩ - وَذَا أَحْتَلَالٍ مِنْهُ كَدَ (الْجَوَارِي)  
 ٦٦٠ - وَلِدَ (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ  
 ٦٦١ - وَإِنْ بِوِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ  
 ٦٦٢ - وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا  
 ٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَتِي (فَعْلَانَا)  
 ٦٦٤ - كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا  
 ٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَدَ (جُوزَ) أَوْ (سَفَرِ)  
 ٦٦٦ - وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ  
 ٦٦٧ - وَالْعَجَبِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ  
 ٦٦٨ - كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلًا  
 ٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ  
 ٦٧٠ - وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا  
 ٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا يَمَا (سَحَرِ)  
 ٦٧٢ - وَابْنٌ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمًا  
 ٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ، وَأَصْرِقُنْ مَا نَكَّرَا  
 ٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَيُفِي  
 ٦٧٥ - وَلَا اضْطِرَارٍّ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ  
 ٦٧٦ - إِرْزَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ
- فِي الْأَصْلِ وَضْفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعُ  
 مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا  
 فِي لَفْظٍ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأَخْرَ)  
 مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا  
 أَوْ (الْمَقَاصِيلُ) بِمَنْعٍ كَافِلًا  
 رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَدَ (سَارِي)  
 شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ  
 بِهِ فَلَا أَنْصِرَافَ مَنْعُهُ يَحِقُّ  
 تَرْكِيبُ مَزْجٍ نَحْوُ: (مُعْدِينَكِرْبَا)  
 كَدَ (عَطْفَانٍ) وَكَدَ (أَصْبَهَانَا)  
 وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى  
 أَوْ (زَيْدٍ) أَسْمَ أَمْرًا لَا أَسْمَ ذَكَرَ  
 وَعُجْمَةٌ كَدَ (هِنْدَ)، وَالْمَنْعُ أَحَقُّ  
 زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أَمْتَنُ  
 أَوْ عَالِبٍ كَدَ (أَحْمَدٍ) وَ(يَعْلَى)  
 زَيْدَتُ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ  
 كَدَ (فَعْلٍ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَدَ (ثَمَلَا)  
 إِذَا بِهِ التَّغْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ  
 مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)  
 مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا  
 إِغْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَفْتَنِي  
 ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ  
 مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزٍ كَدَ (تَسْعَدُ)

- ٦٧٧ - وَبِ(لَنْ) أَنْصِبُهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِ(أَنْ)  
 ٦٧٨ - فَأَنْصِبُ بِهَا، وَالرَّفْعُ صَحَّحَ، وَأَعْتَقِدُ  
 ٦٧٩ - وَيَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى  
 ٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِ(إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلَا  
 ٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْبَيِّنُ، وَأَنْصِبُ وَأَرْفَعَا  
 ٦٨٢ - وَبَيِّنَ (لَا) وَلَا مَجْرُ الثَّرِيمِ  
 ٦٨٣ - (لَا) فَ(أَنْ) أَهْمَلُ مَظْهَرًا أَوْ مَضْمَرًا  
 ٦٨٤ - كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي  
 ٦٨٥ - وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)  
 ٦٨٦ - وَيَلَوُ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُوَلًّا  
 ٦٨٧ - وَبَعْدَ مَا جَوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ  
 ٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تَقْدُ مَقْهُومَ (مَعَ)  
 ٦٨٩ - وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا أَهْمَلُ  
 ٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ  
 ٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (أَفْعَلٍ) فَلَا  
 ٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبُ  
 ٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ  
 ٦٩٤ - وَشُدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصَبُ فِي سِوَى  
 ٦٩٥ - بِ(لَا) وَلَا مَطْلَبًا ضَعَّ جَزْمًا  
 ٦٩٦ - وَأَجْزَمُ بِ(إِنْ) وَمَنْ، وَمَا، وَمَهُمَا  
 ٦٩٧ - وَحَيْثُمَا، أَيْ، وَحَرْفُ: (إِذْ مَا)  
 ٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ: شَرَطُ قَدْ مَا  
 ٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ
- لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنْ  
 تَخْفِيْفَهَا مِنْ (أَنْ) فَهُوَ مُطَرَّدُ  
 (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا  
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا  
 إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطِيفٍ وَقَعَا  
 إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةٌ، وَإِنْ عُدِمَ  
 وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أَضْمَرَا  
 مُوَضِّعَهَا (حَتَّى) أَوْ (أَلَّا) (أَنْ) خَفِيَ  
 حَتْمٌ كَمَا (جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ)  
 بِهِ أَرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا  
 مَحْضَبِينَ (أَنْ) وَسَتَرُمَا حَتْمٌ نَصَبُ  
 كَلَّا تَكُنْ جُلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعُ  
 إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قَصِدُ  
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَفْعُ  
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ أَثْبَلَا  
 كَتَنَصِبُ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ  
 تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفُ  
 مَا مَرَّ، فَأَثْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى  
 فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِ(لَمْ) وَ(لَمَّا)  
 أَيْ، مَتَى، أَيْسَانُ، أَيْسَنُ، إِذْ مَا  
 كَمَا (إِنْ)، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا  
 يَنْتَلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَابًا وَسِمَا  
 تُلْفِيْهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

- ٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ  
 ٧٠١ - وَأَثَرُنْ بِفَا حَتَمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ  
 ٧٠٢ - وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَأَةُ  
 ٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنَ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ  
 ٧٠٤ - وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا  
 ٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ  
 ٧٠٦ - وَأَخَذَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ  
 ٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالَبَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ  
 ٧٠٨ - وَزَيْمًا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ  
 ٧٠٩ - (لَوْ) حَزَفَ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ، وَقِيلَ  
 ٧١٠ - وَهِيَ فِي الْأَخْصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ)  
 ٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَامَا صَرَفَا  
 ٧١٢ - (أَمَّا) كَلَامُهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا  
 ٧١٣ - وَحَذَفَ فِي الْفَا قُلٌّ فِي نَثَرٍ إِذَا  
 ٧١٤ - (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْدَاءَ  
 ٧١٥ - وَبِهِمَا التَّخْفِيفُ مِزٌ وَهَلَا  
 ٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا أَسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ  
 ٧١٧ - مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبِرَ  
 ٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ  
 ٧١٩ - نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) قَدْ  
 ٧٢٠ - وَبِ(الَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ، وَالتَّيِّ)  
 ٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا  
 ٧٢٢ - كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجَنِبِيٍّ أَوْ
- وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ  
 شَرْطًا لِ(إِنْ)، أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ  
 كَ(إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مَكَانًا)  
 بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِثَلَاثٍ قِمْنٍ  
 أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْثَرُفَا  
 وَالْمَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ  
 جَوَابَ مَا أَخْرَجْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمٌ  
 فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ  
 شَرْطٌ بِلَا فِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ  
 إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ  
 لَكِنْ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَفْتَرِنُ  
 إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَبْقَى كَفَى)  
 لَتَلَوِ تَلَوِيهَا وَجُوبًا أَلِفَا  
 لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا  
 إِذَا آمَنَآعًا بِوُجُودِ عَقْدَا  
 أَلَا، أَلَا، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا  
 صُلِقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ  
 عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأٌ قَبْلَ اسْتَقَرُّ  
 عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ  
 (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَأَدِرِ الْمَأْخَذَا  
 أَخْبِرِ مُرَاعِيًا وَفَاقِ الْمُثَبِّتِ  
 أَخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا  
 بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوَا

- ٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِ(أَل) عَنْ بَعْضِ مَا  
٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوُغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِي(أَل)  
٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةً (أَل)  
٧٢٦ - (ثَلَاثَةً) بِالنَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ  
٧٢٧ - فِي الضِّدِّ جَرِّدْ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُ  
٧٢٨ - وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفِ) لِلْفَرْدِ أَضِيفَ  
٧٢٩ - وَ(أَحَدَ) أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِ(عَشْرَ)  
٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ: (إِخْدَى عَشْرَةَ)  
٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِخْدَى)  
٧٣٢ - وَلِ(ثَلَاثَةِ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا  
٧٣٣ - وَأَوَّلُ (عَشْرَةٍ) (اَثْنَيْنِ) وَ(عَشْرًا)  
٧٣٤ - وَالْبَاءُ لِمَبْرِ الرَّفْعِ، وَأَرْفَعُ بِالْأَلْفِ  
٧٣٥ - وَمَيِّزُ (الْعَشْرِينَ) لِل(تِسْعِينَ)  
٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا  
٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ  
٧٣٨ - وَصُغَ مِنْ (اَثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى  
٧٣٩ - وَأَخْتِمُهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالنَّاءِ، وَمَتَى  
٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ  
٧٤١ - وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا  
٧٤٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِيِ اَثْنَيْنِ)  
٧٤٣ - أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِيفَ  
٧٤٤ - وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِ(حَادِي عَشْرًا)  
٧٤٥ - وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
- يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ  
كَصَوُغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبُطْلَ)  
ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أُبَيِّنُ وَأَتَفَصَّلُ  
فِي عَدِّ مَا أَحَادَهُ مُذَكَّرَةً  
جَمْعًا يَلْفِظُ قَلَّةً فِي الْأَكْثَرِ  
وَ(مِائَةً) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ  
مُرَكَّبًا قَاصِدٌ مَعْدُودٌ ذَكَرُ  
وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمِ كَسْرَةٍ  
مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَاثْمَلُ قَصْدًا  
بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا  
(اَثْنَيْنِ) إِذَا أَتَى ثَنَاءً أَوْ ذِكْرًا  
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سَوَاهُمَا أَلْفُ  
بِوَاحِدٍ كَد(أَرْبَعِينَ حِينًا)  
مَيِّزُ (عَشْرُونَ) نَسَوْنَهُمَا  
يَبْقَى الْبِنَاءُ، وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ  
(عَشْرَةً) كَد(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلًا)  
ذَكَرْتَ فَادْكَرُ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا  
تَضْيِفُ إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضِ بَيِّنٍ  
فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا  
مُرَكَّبًا فَجِئْتُ بِتَرْكِيبَيْنِ  
إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنَوَّى يَنْفِي  
وَنَحْوَهُ وَقَبْلَ (عَشْرِينَ) أَذْكَرَا  
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ

- ٧٤٦ - مَيَّزَ فِي الْأَسْتَفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا  
 ٧٤٧ - وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ (مِنْ) مُضْمَرًا  
 ٧٤٨ - وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَدَ (عَشْرَةَ)  
 ٧٤٩ - كَدَ (كَمْ) : (كَأَيُّنَ) وَ (كَذَا)، وَيَنْتَصِبُ  
 ٧٥٠ - إِحْكِ بِ (أَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ  
 ٧٥١ - وَوَقَّافًا أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِ (مَنْ)  
 ٧٥٢ - وَقُلْ : (مَتَانٍ) وَ (مَتَيْنٍ) بَعْدَ : (لِي)  
 ٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ : (أَنْتَ بِنْتُ) : (مَنْه)  
 ٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ الثَّ وَالْأَلْفُ  
 ٧٥٥ - وَقُلْ : (مَنْوَنَ) وَ (مَيْنِينَ) مُسَكِّنًا  
 ٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ  
 ٧٥٧ - وَالْعَلَمُ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)  
 ٧٥٨ - عَلَامَةُ الثَّانِيَةِ : ثَاءٌ أَوْ أَلْفُ  
 ٧٥٩ - وَيُعْرِفُ التَّنْقِيزُ بِالضَّمِيرِ  
 ٧٦٠ - وَلَا تَلِي تَارِقَةً (فَمَوْلَا)  
 ٧٦١ - كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ  
 ٧٦٢ - وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَدَقِيلٍ (إِنْ تَبِعَ)  
 ٧٦٣ - وَالْأَلْفُ الثَّانِيَةُ ذَاتُ قَصْرِ  
 ٧٦٤ - وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى  
 ٧٦٥ - وَ (مَرَطَى)، وَ (وَزَنَ) (فَعْلَى) جَمْعًا  
 ٧٦٦ - وَ (كُحْبَارَى) سَمَّهَى، سَبَطَرَى  
 ٧٦٧ - كَذَاكَ (خَلِيطَى) مَعَ (الشَّقَارَى)  
 ٧٦٨ - لِمَدَّهَا : (فَعْلَاءَ) (أَفْعِلَاءَ)
- مَيَّزَتْ (عَشْرِينَ) كَدَ (كَمْ شَخْصًا سَمَا)  
 إِنْ وَلَيْتَ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرًا  
 أَوْ (مَائَةٍ) كَدَ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً)  
 تَمَيِّزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلَ (مِنْ) تُصِيبُ  
 عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ  
 وَالتَّوْنُ حَرَكُ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنُ  
 إِلْفَانٍ بِإِنِّينِ، وَسَكُنُ تَغْدِيلِ  
 وَالتَّوْنُ قَبْلَ تَا الْمُتَنَّى مُسَكِّنُهُ  
 بِ (مَنْ) بِإِثْرٍ : (ذَا يَنْسُوهُ كَلِفُ)  
 إِنْ قِيلَ : (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)  
 وَتَادِرُ (مَنْوَنَ) فِي نَظْمٍ عُرِفَ  
 إِنْ عَرِثَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْتَرُنُ  
 وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا الثَّأ كَالْكَتِفِ  
 وَتَحْوِ كَالرَّدِّ فِي التَّضْمِيرِ  
 أَصْلًا وَلَا الِ (مِفْعَالٌ) وَالِ (مِفْعِيلًا)  
 تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ  
 مَوْصُوفُهُ غَالِبَا الثَّأ تَمْتَنِعُ  
 وَذَاتُ مَدٍّ تَحْوُ أُنْتَى الْغُرِّ  
 يُبْدِيهِ وَزَنُ (أَرْبَى)، وَالطُّوَلَى  
 أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَدَ (شُبْعَى)  
 ذُكْرَى، وَحِثْيَى، مَعَ (الْكُفْرَى)  
 وَأَعْرُ لِعَبِيرٍ هَذِهِ أَسْتِنْدَارَا  
 - مُثَلَّثُ الْعَيْنِ - وَ (فَعْلَاءَ)

- ٧٦٩ - ثُمَّ (فَعَالًا فُعْلًا فَاعُولًا)  
 ٧٧٠ - وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا)، وَكَذَا  
 ٧٧١ - إِذَا أَسْمَ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ  
 ٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْأَخِيرِ  
 ٧٧٣ - كَرَفَعِلَ) وَ(فُعِلَ) فِي جَمْعِ مَا  
 ٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ  
 ٧٧٥ - كَمَضَرِ الْفُعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا  
 ٧٧٦ - وَالْعَادِمِ النَّظِيرِ ذَا قَصْرِ وَذَا  
 ٧٧٧ - وَقَصْرِ فِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعِ  
 ٧٧٨ - آخِرِ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا  
 ٧٧٩ - كَذَا الَّذِي الْبَاءُ أَضْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى)  
 ٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَأَوَّ الْأَلِفِ  
 ٧٨١ - وَمَا كَلَّ صَحْرَاءَ بِوَاوٍ تُثْنِيَا  
 ٧٨٢ - بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ  
 ٧٨٣ - وَأَحْذِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى  
 ٧٨٤ - وَالْفَتْحِ أَتْبَعَ مُشْعِرًا بِمَا حَذِفَ  
 ٧٨٥ - فَالْأَلِفِ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ  
 ٧٨٦ - وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي أَسْمًا أُنِلَ  
 ٧٨٧ - إِنَّ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا  
 ٧٨٨ - وَسَكَنَ الثَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ  
 ٧٨٩ - وَمَنْعُمَا إِتْبَاعِ نَحْوِ: (فِرْوَةٌ)  
 ٧٩٠ - وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا  
 ٧٩١ - (أَفْعَلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فَعْلَةٌ)
- وَنَاعِلَاءَ فِعْلِيَا مَفْعُولًا)  
 مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعْلَاءَ) أَحْذَا  
 فَتَحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَلَّ الْأَسْفَ)  
 ثُبُوتِ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ  
 كَلَّ (فَعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)  
 فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ  
 بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَلَّ (أَرْعَوَى) وَكَلَّ (أَرْقَأَى)  
 مَدَّ بِنَقْلِ كَلَّ (الْحَجَا) وَكَلَّ (الْحَذَا)  
 عَلَيَّهِ، وَالْمَعْكَسُ بِخَلْفِ يَفْعُ  
 إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِبَا  
 وَالْجَامِذِ الَّذِي أُبْيِلَ كَلَّ (مَتَى)  
 وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَدْ أَلِفَ  
 وَنَحْوُ: (عِلْبَاءَ، كِسَاءَ)، وَ(حَيَا)  
 صَحَّحَ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ  
 حَدَّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلَا  
 وَإِنْ جَمَعْتُهُ بِنَاءٍ وَأَلِفَ  
 وَتَاءَ فِي الثَّانِي أَلِزَمَنَ تَنْجِيهَ  
 إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءٍ بِمَا شَكَلَ  
 مُخْتَتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا  
 خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا  
 وَ(زُبَيْةً)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَةٌ)  
 قَدَّمَتهُ، أَوْ لِأَنَاسٍ اتَّسَمَى  
 ثَمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قَلَّةٍ

- ٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَعًا يَفِي  
 ٧٩٣ - لِ(فَعِلٍ) اِسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ)  
 ٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَذَا (الْعَنَاقِ) وَ(الذَّرَاعِ) فِي  
 ٧٩٥ - وَغَيْرِ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَرِّدُ  
 ٧٩٦ - وَغَالِبًا أَفْنَاهُمُ (فَعْلَانُ)  
 ٧٩٧ - فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ  
 ٧٩٨ - وَالزَّمَنُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فَعَالٍ)  
 ٧٩٩ - (فُعِلَ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرًا)  
 ٨٠٠ - وَ(فُعِلَ) لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ  
 ٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ  
 ٨٠٢ - وَنَحْوِ: (كُبِرَى) وَلِ(فُعْلَةٍ) (فُعِلَ)  
 ٨٠٣ - فِي نَحْوِ: (رَامَ) ذُو أَطْرَادٍ (فُعِلَ)  
 ٨٠٤ - (فُعِلَى) لِيَوْصِفَ كَذَا (فُعِيلَ) وَ(زَمِنَ)  
 ٨٠٥ - لِ(فُعِلَ) اِسْمًا صَحَّ لَامًا (فُعِلَ)  
 ٨٠٦ - وَ(فُعِلَ) لِ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَةٍ)  
 ٨٠٧ - وَمِثْلُهُ الـ(فُعَالُ) فِيمَا ذُكِّرَا  
 ٨٠٨ - (فُعِلَ) وَ(فُعْلَةٍ) (فَعَالٍ) لَهُمَا  
 ٨٠٩ - وَ(فَعِلَ) أَيْضًا لَهُ (فَعَالُ)  
 ٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعِلَ):  
 ٨١١ - وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ (فَاعِلٍ) وَرَدَ  
 ٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصَفِ عَلَى (فُعْلَانَا)  
 ٨١٣ - وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَالزَّمَنُ فِي  
 ٨١٤ - وَبِ(فُعُولٍ) (فُعِلَ) نَحْوُ: (كَبِدُ)
- كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْمَكْسُ جَاءَ كَذَا (الصُّفْيِ)  
 وَلِلرُّبَاعِيِّ اِسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ  
 مَدٌّ وَتَأْنِيثٌ وَحَدُّ الْأَحْرُفِ  
 مِنَ الثَّلَاثِي اِسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ  
 فِي (فُعِلَ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)  
 ثَالِثِ (أَفْعِلَةٌ) عَنْهُمْ أَطَرَّدَ  
 مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ  
 وَ(فُعْلَةٌ) جَمْعًا يَنْقُلُ يُدْرَى  
 قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَغْلَالًا فَقَدْ  
 وَ(فُعِلَ) جَمْعًا لِ(فُعْلَةٍ) حُرِفَ  
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعِلَ)  
 وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهُ)  
 وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٍ) بِوَقَمِنَ  
 وَالْوَضْعُ فِي (فُعِلَ) وَ(فُعِلَ) قُلْلَهُ  
 وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَازِلٍ) وَ(عَازِلَةٍ)  
 وَذَا فِي الْمَعْلَلِ لَامًا نَدَرَا  
 وَقُلْ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا  
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ أَهْتِلَالُ  
 ذُو الثَّانِي وَ(فُعِلَ) مَعَ (فُعِلَ)، فَاقْتَبِلَ  
 كَذَاكَ فِي أَفْنَاهُ أَيْضًا أَطَرَّدَ  
 أَوْ أَتْنَيْبِهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)  
 نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي  
 يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَرِّدُ

- ٨١٥ - فِي (فَعَلٍ) أَسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ، وَ(فَعَلٌ)  
 ٨١٦ - وَشَاعَ فِي (حَوْتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا  
 ٨١٧ - وَ(فَعَلًا) أَسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعُلٌ)  
 ٨١٨ - وَلِـ(كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فَعَلًا)  
 ٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُفْعَلِ  
 ٨٢٠ - (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوَعِلٍ) وَ(فَاعِلٍ)  
 ٨٢١ - وَ(حَائِضٍ) وَ(صَائِلٍ) وَ(فَاعِلَةٌ)  
 ٨٢٢ - وَبِـ(فَعَائِلٍ) أَجْمَعَيْنِ (فَعَالَةٌ)  
 ٨٢٣ - وَبِالْـ(فَعَالِي) وَالْـ(فَعَالَى) جُمُعَا  
 ٨٢٤ - وَأَجْعَلَ (فَعَالِي) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ  
 ٨٢٥ - وَبِـ(فَعَالِلٍ) وَشِبْهِهِ أَنْطَقًا  
 ٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي  
 ٨٢٧ - وَالرَّابِعِ الشَّيْبَةِ بِالْمَزِيدِ قَدْ  
 ٨٢٨ - وَزَائِدِ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَهُ مَا  
 ٨٢٩ - وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كَلَامٍ مُسْتَدْعٍ أَرْزَلُ  
 ٨٣٠ - وَالْجِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا  
 ٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا تَوَاوُ أَخَذَ أَنْ جَمَعَتْ مَا  
 ٨٣٢ - وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَتِي (سَرْنَدِي)  
 ٨٣٣ - (فُعَيْلًا) أَجْعَلَ الثَّلَاثِي إِذَا  
 ٨٣٤ - (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا  
 ٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ  
 ٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ  
 ٨٣٧ - وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا  
 لَهُ، وَلِـ(فُعَالٍ) (فُعَلَانٌ) حَصَلَ  
 ضَاهَاهُمَا، وَقُلْ فِي غَيْرِهِمَا  
 - غَيْرُ مَعْلُ الْعَيْنِ - (فُعَلَانٌ) شَمَلَ  
 كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا  
 لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قُلْ  
 وَ(فَاعِلَاءُ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ)  
 وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلُهُ  
 وَشِبْهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ  
 (صَحْرَاءُ) وَالْـ(عَلْرَاءُ)، وَالْقَيْسُ أَتْبَعَا  
 جُدَّدَ كَالْـ(كُرْسِيِّ) تَتَّبَعَ الْعَرَبُ  
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ أَرْتَقَى  
 جُرَّدَ الْأَخْرَ أَنْفَ بِالْقَبَاسِ  
 يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ  
 لَمْ يَكْ لَبِنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا  
 إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌ  
 وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا  
 كَـ(حَيْرَتَيْنِ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمَا  
 وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَـ(الْعَلْنَدِي)  
 صَغُرَتْهُ نَحْوُ: (قُلْدِي) فِي (قُلْدَى)  
 فَاقَ كَجَعَلَ (دَرْهَمٍ) دُرَيْهَمًا  
 بِهِ إِلَى أَثْمَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ  
 إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا أَنْحَدَفَ  
 خَالَفَ فِي الْبَاقَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا



- ٨٣٨ - لَتَلَوْ يَا التَّصْفِيرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ  
 ٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ (أَفْعَالٍ) سَبَقُ  
 ٨٤٠ - وَالْأَلِفُ التَّائِبُ حَيْثُ مُدًّا  
 ٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ  
 ٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)  
 ٨٤٣ - وَقَدَّرِ أَنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى  
 ٨٤٤ - وَالْأَلِفُ التَّائِبُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى  
 ٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْفِيرِ (حُبَارَى) خَيْرِ  
 ٨٤٦ - وَأَزْدُ لِلْأَصْلِ تَائِبًا لَيْتَا قَلْبِ  
 ٨٤٧ - وَشَدَّ فِي (عِيدٍ): (عُيْدٌ)، وَخِمْ  
 ٨٤٨ - وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْمَلُ  
 ٨٤٩ - وَكَمِلَ الْمُنْقُوصُ فِي التَّصْفِيرِ مَا  
 ٨٥٠ - وَمَنْ يَتَرَخِيمُ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى  
 ٨٥١ - وَأَخِمْ بِتَا التَّائِبِ مَا صَغُرَتْ مِنْ  
 ٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِبِ يُرَى ذَا لَبْسٍ  
 ٨٥٣ - وَشَدَّ تَرْكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَّرُ  
 ٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُّوًا: (الَّذِي) (الَّتِي)  
 ٨٥٥ - بَاءُ كِبَا (كُرْسِيٍّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ  
 ٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَخَذَفَ، وَتَا  
 ٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ  
 ٨٥٨ - لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا  
 ٨٥٩ - وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلُ  
 ٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْبَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
- تَائِبٍ أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ أَنْحَمَ  
 أَوْ مَدَّ (سُكْرَانٍ) وَمَا بِهِ التَّحَقُّ  
 وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا  
 وَحُجْرُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ  
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَدَفَعَرَانَا  
 ثُنْيِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحِ جَلَا  
 زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا  
 بَيْنَ (حُبَيْرِي) - فَأَذَرُ - وَالْ(حُبَيْرِ)  
 فَ(قِيمَةً) صَيَّرَ (قُوَيْمَةً) نُصِبَ  
 لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْفِيرِ عَلِمَ  
 وَأَوَّا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ  
 لَمْ يَحِوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا  
 بِالْأَصْلِ كَدَ (الْمُطَيِّفِ) يَعْنِي (الْمُطَافَا)  
 مُؤَنَّبٌ عَارِ ثَلَاثِي كَدَ (مِسْنُ)  
 كَدَ (شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)  
 لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًا كَثُرَ  
 وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(نِي)  
 وَكُلُّ مَا تَلْبِسُهُ كَسْرُهُ وَجَبَ  
 تَائِبٍ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا  
 فَقَلْبُهَا وَأَوَّا، وَحَذَفُهَا حَسَنَ  
 لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى  
 كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ  
 قَلْبٍ، وَحَتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنُ

- ٨٦١ - وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ أَنْفَاحًا، وَفَعِلْ)  
 ٨٦٢ - وَقِيلَ فِي الْ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيٌّ)  
 ٨٦٣ - وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتُحْ ثَانِيهِ يَحِبُّ  
 ٨٦٤ - وَعَلِمَ الثَّنِيَّةِ أَحْذِفَ لِلنَّسَبِ  
 ٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفَ  
 ٨٦٦ - وَ(فَعْلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) أَلْزِمَ  
 ٨٦٧ - وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا  
 ٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَذَا (الطَّوِيلَةِ)  
 ٨٦٩ - وَهَمَزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ  
 ٨٧٠ - وَأَنْسَبَ لِبَصْدَرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا  
 ٨٧١ - إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(أَبْنِ) أَوْ (أَبِ)  
 ٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ  
 ٨٧٣ - وَأَجْبَزَ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ  
 ٨٧٤ - فِي جَمْعِي النَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ  
 ٨٧٥ - وَبِ(أَخٍ) (أَخْتًا)، وَبِ(أَبْنِ) (بَنَاتًا)  
 ٨٧٦ - وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي  
 ٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَذَا (ثِيَّةٍ) مَا أَلْفَا عَدِمَ  
 ٨٧٨ - وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ  
 ٨٧٩ - وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَالٍ) (فَعِلْ)  
 ٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا  
 ٨٨١ - تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ أَجْعَلَ أَلْفَا  
 ٨٨٢ - وَأَحْذِفَ لَوَقْفٍ فِي سِوَى أَضْطِرَارٍ  
 ٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نَصَبَ  
 وَ(فَعِلْ) عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَ(فَعِلْ)  
 وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيٍّ)  
 وَأَزْدَدَهُ وَأَوَّاءُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ  
 وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ  
 وَشَدَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالأَلْفِ  
 وَ(فَعْلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) حُتِمَ  
 مِنَ الْمُثَالِئِينَ بِمَا الثَّاءُ أَوَّلًا  
 وَهَكَذَا مَا كَانَ كَذَا (الْجَلِيلَةِ)  
 مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ  
 رُكِبَ مَرْجًا وَلِسَانٍ تَمَمَّا  
 أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ  
 مَا لَمْ يُخَفَّ لَيْسَ كَذَا (عَبْدُ الْأَشْهَلِ)  
 جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلْفٌ  
 وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْبَةٍ  
 أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبِي حَدَفِ الثَّاءِ  
 ثَانِيهِ ذُو لَيْلٍ كَذَا (لَا) وَ(لَايِ)  
 فَجَبَرُهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ أَلْزِمَ  
 إِنْ لَمْ يَشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ  
 فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَاءِ فَقِيلَ  
 عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ أَفْتَصِرَا  
 وَفَقًّا، وَتَلَوَ غَيْرُ فَتْحٍ أَحْذِفَا  
 صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ  
 فَأَلْفَا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ

- ٨٨٤ - وَحَذَفَ يَا الْمَقْصُوصِ فِي التَّنْوِينِ - مَا  
 ٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي  
 ٨٨٦ - وَغَيْرِ هَا الثَّانِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ  
 ٨٨٧ - أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةِ، أَوْ قَفٍ مُضْمِعًا  
 ٨٨٨ - مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ ائْتَفَلًا  
 ٨٨٩ - وَنَقْلٌ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا  
 ٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْذَمَ نَظِيرٌ مُنْتَنِعٌ  
 ٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْتِيثُ الْأَسْمِ هَاجِلٌ  
 ٨٩٢ - وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْجِيحٌ وَمَا  
 ٨٩٣ - وَقَفَ بِ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلُ  
 ٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَلَعَ (أَوْ  
 ٨٩٥ - وَ(مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذَفَ  
 ٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ائْتَفَضًا  
 ٨٩٧ - وَوَصَلَ فِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا  
 ٨٩٨ - وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا  
 ٨٩٩ - وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا  
 ٩٠٠ - الْأَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنْ يََا فِي طَرَفِ  
 ٩٠١ - دُونَ مَرِيدٍ أَوْ شُدُودٍ، وَلَمَّا  
 ٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ  
 ٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْبَاءِ، وَالْفَصْلُ ائْتَفَرَ  
 ٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي  
 ٩٠٥ - كَسْرًا، وَصَلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ  
 ٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا يَكُفُّ مَظْهَرًا  
 لَمْ يُنْصَبَ - أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَأَعْلَمَا  
 نَحْوِ: (مِرٍ) لُزُومٌ رَدُّ الْيَا أَقْتَفِي  
 سَكْنُهُ، أَوْ قَفٍ رَائِمِ التَّحْرِيكِ  
 مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا  
 لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَلَا  
 يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا  
 وَذَآكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ بِمُتَنِعٍ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ  
 ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ ائْتَمَى  
 بِحَذَفِ آخِرِ كَلَا (أَعْطَى مَنْ سَأَلَ)  
 كَلَعَ (بَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعَ مَا رَعَوَا  
 أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنْ تَقَفَ  
 بِأَسْمِ كَقَوْلِكَ: (اِئْتِضَاءٌ مَ أَقْتَضَى؟)  
 حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا  
 أُدِيمَ شَدًّا، فِي الْمُدَامِ اسْتُخْسِنَا  
 لِلْوَقْفِ نَشْرًا، وَقَشَا مُنْتَظِمًا  
 أَمِلَ، كَذَا الْوَاقِعِ مِنْهُ الْيَا خَلْفَ  
 تَلِيهِ هَا الثَّانِيثِ مَا الْهَاءُ عَدِمَا  
 يُؤَلُّ إِلَى (تِلْكَ) كَمَا ضِي: (خَفَ) وَ(وَنَ)  
 بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَلَا (جَبِيهَا أَدِرَ)  
 تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي  
 فَ(دِرْهَمًاكَ) مَنْ يُعْمَلُ لَمْ يُصَدِّ  
 مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا، وَكَذَا تُكْفُّ رَا

- ٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلٌ  
 ٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ  
 ٩٠٩ - وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ  
 ٩١٠ - وَلَا تُحْمَلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ  
 ٩١١ - وَقَدْ آمَلُوا لِنَتَاسِبٍ بِلَا  
 ٩١٢ - وَلَا تُحْمَلُ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا  
 ٩١٣ - وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ  
 ٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا الثَّانِي فِي  
 ٩١٥ - حَرْفٍ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي  
 ٩١٦ - وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى  
 ٩١٧ - وَمُنْتَهَى أَسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرِّدَا  
 ٩١٨ - وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ  
 ٩١٩ - وَ(فَعْلٌ) أَهْمَلُ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ  
 ٩٢٠ - وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَكَسِرِ الثَّانِي مِنْ  
 ٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا  
 ٩٢٢ - لِأَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٌ: (فَعْلَلٌ)  
 ٩٢٣ - وَمَعْ (فَعْلٌ) (فَعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا  
 ٩٢٤ - كَذَا (فَعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَمَا  
 ٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي  
 ٩٢٦ - بِضِمْنٍ فِعْلٌ قَابِلُ الْأُصُولِ فِي  
 ٩٢٧ - وَضَاعِيفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ  
 ٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الرَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ  
 ٩٢٩ - وَأَحْكَمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ)
- أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ  
 أَوْ يَسْكُنِ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِنْ  
 بِكَسْرِ رَا كَالْعَارِمَا لَا أَجْفُو  
 وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ  
 ذَا عِ سِوَاهُ كَالْعِمَادَا وَ(تَلَا)  
 دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَآ) وَغَيْرِ (نَا)  
 أَمِلَ كَاللَّائِسِ يَلُ تَكْفُ الْكُلْفِ  
 وَفِي إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ  
 وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي  
 قَابِلٍ تَصْرِيْفٍ سِوَى مَا غَيْرَا  
 وَإِنْ يَزِدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا  
 وَكَسِرٌ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَمُّ  
 لِقَضَائِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فَعْلٍ)  
 فِعْلٍ ثَلَاثِي، وَزِدْ نَحْوُ: (ضُمْنِ)  
 وَإِنْ يَزِدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا  
 وَ(فَعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)  
 فَمَعْ (فَعْلَلٌ) حَوَى (فَعْلَلِيلًا)  
 غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النُّقْصِ أَتَتْمَى  
 لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ تَا (أَحْتَدِي)  
 وَزَيْنَ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَفِي  
 كَرَاءٍ (جَعْفَرٍ) وَقَافٍ (نُسْتَقِ)  
 فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ  
 وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَالْمَلِمِ

صَاحِبَ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَبْنٍ  
 كَمَا هُمَا فِي (يُؤَيِّدُ) وَ(وَعُوْعَا)  
 ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا  
 أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدَفٌ  
 نَحْوِ (عَضَنْفَرٍ) أَصَالَةٌ كُفْيِ  
 وَنَحْوِ (الْأَسْتِفْعَالِ) وَالْمُطَاوَعَةِ  
 وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ  
 إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَ(حَظَلْتُ)  
 إِلَّا إِذَا ابْتَدَيْ بِه كَ(أَسْتَشِيئُوا)  
 أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (أَتَجَلَّى)  
 أَمْرُ الثَّلَاثِي كَ(أَخْشَ)، وَ(أَنْفَضَ)، وَ(أَنْفَذَ)  
 وَ(أَتْنَيْنَ) وَ(أَمْرِي) وَتَأْنِيثُ تَبَعٍ  
 مَدًّا فِي (الْأَسْتِفْهَامِ) أَوْ يُسَهِّلُ  
 فَابْتَدِلَ الْهَمْزَةُ مِنْ وَاوٍ وَبَا  
 فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا أَفْتَفِي  
 هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ(الْقَلَائِدِ)  
 مَدًّا (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيْفًا)  
 لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلَ  
 فِي بَدْءِ غَيْرِ شَيْءٍ: (وُوفِي الْأَشَدُّ)  
 كَلِمَةً أَنْ يَسْكُنَ كَ(أَيَّرَ) وَ(أَتَمَّنَ)  
 وَاوٍ، وَبَاءٌ إِنْ كَسَرَ يَنْقَلِبُ  
 وَاوٍ أَصْرًا، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ  
 وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

٩٣٠ - فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ  
 ٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا  
 ٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَوَيْمٌ سَبَقَا  
 ٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ  
 ٩٣٤ - وَالتَّوْنُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي  
 ٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُضَارَعَةِ  
 ٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَفَقَا كَ(لَمَةُ؟) وَ(لَمْ تَرَهُ)  
 ٩٣٧ - وَأَمْنَعُ زِيَادَةٌ بِلَا قَيْدٍ تَبَتْ  
 ٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يُفْتُتُ  
 ٩٣٩ - وَهُوَ لِيفْعِلٍ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى  
 ٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا  
 ٩٤١ - وَفِي (أَسَمَ، أَسَبَ، أَبْنِ، أَتَمَّنَ) سُمِعَ  
 ٩٤٢ - وَ(أَتَمَّنَ) هَمْزُ (أَلَّ) كَذَا، وَيُبْدَلُ  
 ٩٤٣ - أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ: (هَذَاتُ مُوْطِيَا)  
 ٩٤٤ - آخِرًا أَثَرُ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي  
 ٩٤٥ - وَالْمَدُّ زِيدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ  
 ٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ أَكْتَنَفَا  
 ٩٤٧ - وَأَفْتَحَ وَرَدَ الْهَمْزُ يَا فِيمَا أَعْلُ  
 ٩٤٨ - وَاوٍ، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ  
 ٩٤٩ - وَمَدًّا أَبْدِلَ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ  
 ٩٥٠ - إِنْ يُفْتَحَ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قُلُبِ  
 ٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ  
 ٩٥٢ - فَذَاكَ بَاءٌ مُطْلَقًا جَا، وَ(أَوْمٌ)

- ٩٥٣ - وَيَاءُ أَثْلَبِ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا  
 ٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ  
 ٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْ (فَعْلُ)  
 ٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَهْلٌ أَوْ سَكَنُ  
 ٩٥٧ - وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً)، وَفِي (فَعْلُ)  
 ٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ  
 ٩٥٩ - إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ  
 ٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا  
 ٩٦١ - وَوَاوُ أَثَرِ الضَّمِّ رَدُّ الْبَاءِ مَتَى  
 ٩٦٢ - كَتَاءٍ بَائٍ مِنْ (رَمَى) كَلَمَقْدَرَةٍ  
 ٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ (فُعْلَى) وَضَفَا  
 ٩٦٤ - مِنْ لَامٍ (فُعْلَى) أَسْمَا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ  
 ٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعْلَى) وَضَفَا  
 ٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا  
 ٩٦٧ - بَيَاءُ الْوَاوِ أَثْلَبُ مَذْهَبًا  
 ٩٦٨ - مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلُ  
 ٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ  
 ٩٧٠ - إِحْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ  
 ٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنُ (فَعْلٍ) وَ (فَعْلَا)  
 ٩٧٢ - وَإِنْ يَبْنِ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (أَفْتَعْلُ)  
 ٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْأَعْلَالِ اسْتَحَقُّ  
 ٩٧٤ - وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا  
 ٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا أَثْلَبُ مِيمًا النُّونَ إِذَا  
 أَوْ يَاءَ تَضْفِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلَا  
 زِيَادَتَيْنِ (فَعْلَانِ)، ذَا أَيضًا رَأَوَا  
 مِنْهُ صَحِيحٌ عَلِيًّا نَحْوُ: (الْجَوْلُ)  
 فَأَحْكُمُ بِذَا الْأَعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ  
 وَجْهَانِ، وَالْأَعْلَالُ أَوَّلَى كَلَامِ (الْحَبْلِ)  
 كَلَامِ الْمُعْطَيَانِ يُرْضِيَانِ) وَوَجِبَ  
 وَيَا كَلَامِ (مَوْقِنٍ) بِذَا لَهَا أَفْثَرُفَ  
 يُقَالُ: (مِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَمِيمًا)  
 أَلْفِي لَامٍ فَعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا  
 كَذَا إِذَا كَلَامِ (سَبْعَانَ) صَبْرَةً  
 فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى  
 يَاءٍ كَلَامِ (تَقْوَى) عَلِيًّا جَا ذَا الْبَدَلِ  
 وَكَوْنُ (فُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى  
 وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا  
 وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا  
 أَلْفًا أَبْدَلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ  
 إِحْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يُكْفَفُ  
 أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ  
 ذَا (أَفْعَلٍ) كَلَامِ (أَغْبَدٍ) وَ (أَحْوَلَا)  
 وَالْعَيْنُ وَوَاوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعْلُ  
 صَحَّحَ أَوَّلُ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ  
 يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا  
 كَانَ مُسَكَّنًا كَلَامِ (مَنْ بَتَّ أَتْبَدًا)

- ٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ أَثْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ  
 ٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ، وَلَا  
 ٩٧٨ - وَمَثَلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ أَسْمُ  
 ٩٧٩ - وَ(مِفْعَلٌ) صَحَّ كَالْ(مِفْعَالِ)  
 ٩٨٠ - أَزَلْ لِدَا الْإِعْلَالِ، وَالثَّاءُ أَلَزَمَ عَوْضَ  
 ٩٨١ - وَمَا لِ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ  
 ٩٨٢ - نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَنَدَرَ  
 ٩٨٣ - وَصَحَّ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا)  
 ٩٨٤ - كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ  
 ٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ: (نَيْمٍ) فِي (نَوْمٍ)  
 ٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَا تَا فِي (أَفْتِعَالٍ) أَبَدِلَا  
 ٩٨٧ - طَا تَا (أَفْتِعَالٍ) رُدُّ الْفَرْ مَطْبَعِي  
 ٩٨٨ - فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَذَا (وَعَدَ)  
 ٩٨٩ - وَحَذَفَ هَمْزٍ (أَفْعَلٌ) اسْتَمَرَّ فِي  
 ٩٩٠ - (ظَلَّتْ) وَ(ظَلَّتْ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتَمْعَلَا  
 ٩٩١ - أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَكَيْنِ فِي  
 ٩٩٢ - وَ(ذُلِّلَ)، وَ(كِلِّلَ)، وَ(لَبِبَ)  
 ٩٩٣ - وَلَا كَذَا (هَلِّلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِّلَ)  
 ٩٩٤ - وَ(حَيَّ) أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرٍ  
 ٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ أَثْبُدِي قَدْ يُقْتَصَرُ  
 ٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مَدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ  
 ٩٩٧ - نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي  
 ٩٩٨ - وَفَكَ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ أَلْزَمَ
- ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَذَا (أَيْنَ)  
 كَذَا (أَيْضَ) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ غَلَا  
 ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسَمُ  
 وَأَلِفٌ (الْإِفْعَالِ) وَ(أَسْتَفْعَالِ)  
 وَحَذَفَهَا بِالنَّفْلِ رَبُّمَا عَرْضَ  
 نَفْلٍ فَ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيْضًا قِمِنَ  
 نَضَجِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ أَشْتَهَرُ  
 وَأَصْلِلِ أَنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجُودَا  
 ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرَدٍ يَعْنُ  
 وَنَحْوُ: (نِيَامٍ) شُدُوذُهُ تُسَمَّى  
 وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (أَتَكَكَلَا)  
 فِي (أَذَانَ) وَ(أَزْدَدَ) وَ(أَذْكَرَ) ذَالًا بَقِيَ  
 إِحْدَفَ، وَفِي كَذَا (عَدَى) ذَاكَ أَطْرَدَ  
 مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ  
 وَ(قَرَنَ) فِي (أَقْرَرَنَ) وَ(قَرَنَ) نُقِلَا  
 كَلِمَةً أَدْغَمَ لَا كَمِثْلِ: (صَفِفَ)  
 وَلَا كَذَا (جَسَسَ)، وَلَا كَذَا (أَخْصَصَ أَيْ)  
 وَنَحْوُهُ فَكَ بِنَفْلِ فَعِيلٍ  
 كَذَلِكَ نَحْوُ: (تَجَجَّلَى) وَ(أَسْتَرَّ)  
 فِيهِ عَلَى تَا كَذَا (تَبَيَّنَ الْعَبْرُ)  
 لِكُونِهِ بِمُضَمَّرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنَ  
 جَزَمَ وَشَبَّهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ فَعِي  
 وَأَلْزَمَ الْإِدْغَامَ أَيْضًا فِي (هَلَمَ)

- ٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ  
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ أَشْتَمَلُ  
١٠٠٠ - أَحْصَى مِنْ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَةِ)  
كَمَا أَقْتَضَى غِنَى بِلاَ خِصَاصِهِ  
١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى  
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا  
١٠٠٢ - وَاللَّهُ الْفَرُّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ  
وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ



## التَّعَجُّبُ

- ٤٧٤ - بِ(أَفْعَلْ) أَتَطِيقُ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا أَوْ جِئْتُ بِ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(بَا) صِفْنَا  
 ٤٧٥ - وَتَلَوْ (أَفْعَلْ) أَنْصَبْنُهُ كَ(مَا) أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا التَّعَجُّبُ  
 تعريف  
 التَّعَجُّبُ: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه<sup>(١)</sup>.

(١) يقول بعض النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السنة للمخاطب، وهذا فيه نظر.  
 والصواب إثبات التعجب لله تعالى على ما يليق بجلاله، فإن التعجب نوعان:  
 ١ - أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيدهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.  
 ٢ - أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على ثبوته، قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْأَلُونَ﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة.. وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات، وقال تعالى: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْذَرُ﴾ [عبس: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿أَتَمِنَعُ يَوْمَ النَّارِ﴾ [مريم: ٣٨]. قال ابن أبي عاصم في كتابه «السنة» (١/٢٤٩): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه). وذكر حديث: «عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين: رجل قام من فراشه ولحافه... الحديث» وهو حديث حسن.  
 وحديث: «عجب ربك من راعي الغنم في رأس الشظية من الجبل يؤذن ويقيم»، وإسناده جيد.

وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالآدميين، كما نص على هذا الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/٢٩٩)، وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس، ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطبين فغير صحيح. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/١٢٣)؛ وأضواء البيان» للشنقيطي (٦/٦٨٠). وانظر: «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عثيمين ص (٣٤، ٣٥).

والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور، وهو نوعان:

١ - نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا فَأَخَذَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٨]، ف(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهي تفيد التعجب.  
وقوله ﷺ لأبي هريرة ؓ: «سبحان الله إن المسلم لا يُنجس»<sup>(١)</sup>، ف(سبحان) اسم مصدر، منصوب بفعل محذوف، وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة ؓ التنجس بالجنابة.  
وقولهم: لله دره فارساً، ف(فارساً) تمييز منصوب، قصد به التعجب.

٢ - نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه؛ إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به.

فالأولى، نحو: ما أوسعَ الحديقة!، ف(ما) تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى: (نكرة) أنها بمعنى: (شيء) أي شيء، ومعنى (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

إعراب  
الصيغة  
الأولى

وسوغ الابتداء بها تضمينها معنى التعجب، فصارت بمعنى: (شيء عظيم) و(أوسع) فعل ماضٍ مبني على الفتح، بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على (ما)، و(الحديقة) مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ (ما).

والصيغة الثانية، نحو: أقبح بالبخل! وهي بمعنى: ما أقبحه، فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد، ف(أقبح) فعل ماضٍ جاء على

إعراب  
الصيغة الثانية

(١) الحديث متفق عليه. انظر: «فتح الباري» (١/٣٩٠).

صورة الأمر، مبني على فتح مقدر، لمجيئه على هذه الصورة، وأصله: أَفْعَلَ بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة؛ أي: أقبح البخل؛ أي: صار ذا قبح؛ كقولهم: أبقلت الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، فغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر، لقصد التعجب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ف(الباء) زائدة، و(البخل) فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (بأفعل انطق بعد ما... إلخ) أي: انطق بصيغة (أفعل) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجي بصيغة أخرى، هي (أفعل)، وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء. ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به، ثم مثّل للصيغتين.

\* \* \*

حذف  
المتعجب منه

٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ أَسْتَيْحَ إِنَّ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخُ  
يجوز حذف المتعجب منه إذا دلّ عليه دليل، والمراد به: الاسم المنصوب بعد (أفعل)، والمجرور بالباء بعد (أفعل).

فمثال الأول قول الشاعر:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا<sup>(٢)</sup>

(١) هذا الإعراب للصيغة الثانية هو المشهور، وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: (أقبح)، فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور وهو (القبح)، (بالبخل) جار ومجرور متعلقان بالفعل، ويكون المعنى الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل؛ أي: لازمه ولا تفارقه. وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن.

(٢) أم عمرو: المراد به عمرو بن قميئة الشكري، صاحب امرئ القيس - الشاعر - في سفره إلى قيصر الروم.

فحذف الشاعر المتعجب منه، والتقدير: وما كان أصبرها.  
ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْبَغَ يَوْمَ وَأَبْصَرَ﴾ [مريم: ٣٨] والتقدير - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه.  
وهذا معنى قوله: (وحذف ما منه تعجبت استبح... إلخ) أي:  
استبح حذف المتعجب منه، بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف.  
وقوله: (يضح) بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ يَضْحُ،  
بمعنى: يتضح.

\* \* \*

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِماً مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا  
يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و(أفعل به) غير متصرفين  
فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره، بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي  
ويلزم (أفعل) لفظ الأمر.  
وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب  
استعمالهما في التعجب فقدما التصرف.  
ومعنى قوله: (قدماً) أي: لزمنا منع التصرف في قديم الزمان،  
إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه، وهو منصوب على الظرفية.

\* \* \*

٤٧٨ - وَصَفُهُمَا مِنْ: فِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلَ فَضْلِ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِقَا  
٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يَضَاهِي (أَشْهَلًا) وَغَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ (فُعِلًا)  
شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب  
يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:  
الأول: أن يكون ثلاثياً، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف،  
مثل: دحرج وانطلق واستخرج.

= إعرابه: أم عمرو: مفعول أرى البصرية، وجملة (دمعها قد تحلرا) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، بكاء: مفعول لأجله، و(كان) زائدة.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يبينان من فعل جامد غير متصرف، مثل: نعم وبئس وعسى وغيرها.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: فني ومات، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته، وأفجع بموته.

الرابع: أن يكون الفعل تاماً (أي: ليس ناقصاً) فلا يبينان من (كان وكاد) وأخواتهما.

الخامس: أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازماً له، نحو: ما عاج<sup>(١)</sup> الدواء؛ أي: ما نفع، أو كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وموضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، نحو: عَرَجَ فهو أعرج، وَخْضِرَ فهو أخضر، وَخَوَرَ فهو أحمور. وعللوا لذلك بخشية التباس أفعل التفضيل بالوصف منه، فإن كلاً منهما على وزن (أفعل)، فمنعوا التفضيل والتعجب، لاشتراكهما في أمور كثيرة، ولأن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة التي لا تفاوت فيها.

والصواب الأخذ برأي بعض الكوفيين القائلين بالجواز:

- ١ - لورود السماع في باب أفعل التفضيل<sup>(٢)</sup>؛ كقولهم: أسود من حَلَكِ الغراب، وأبيض من اللبن، فلماذا يحكم بالشذوذ؟
- ٢ - شدة الحاجة في عصرنا إلى التعجب من هذه الأشياء بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت في باب الألوان والعاهات.

(١) مضارعه: يعيج، أما عاج يعوج، فمعناه: مال يميل، وهو يأتي في النفي والإثبات.

(٢) انظر: باب أفعل التفضيل، وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند البخاري عن النبي ﷺ في صفة الحوض (أبيض من اللبن، وأحلى من العسل).

**الشرط السامع:** أن يكون مبتدئاً للمعلوم، فلا يصاغان من فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الفعل المبني للمجهول، مثل: عُرِفَ، عَلِمَ، لثلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: ما أضرب زيداً، من: ضَرَبَ، لثلا يلتبس بالتعجب من ضَرَبَ أوقعه.

فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من شُغِلَ، وُعِنِي، وزُهِيَ، وهُزِلَ.

والى هذه الشروط أشار بقوله: (وصفهما من ذي ثلاث... إلخ) أي: صغ فعلي التعجب من صاحب الحروف الثلاثة، (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف، القابل للمفاضلة، التام، غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل (أشهل) أي: على وزن (أفعل)، وغير مبني على صيغة (فعل) وهو المبني للمجهول، و(أشهل) وصف من: شَهِلَ الرجل فهو أشهل، والمرأة شهلاء، والشُّهْلَةُ: بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء.

\* \* \*

٤٨٠ - وَ(أَشْدِدُ) أَوْ (أَشَدُّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا

٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدُ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَحِبُّ

تقدم أنه لا يتعجب من الفعل مباشرة إلا إذا تحققت فيه سبعة شروط، فإن تخلف شرط منها فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها أو بأشدد ونحوها، على التفصيل الآتي:

١ - إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على (أفعل) فإننا نتوصل إلى التعجب منه بواسطة (ما أشد أو أشدد) ونحوهما، ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً، ويكون منصوباً على المفعولية، بعد (أشد) ونحوه، ومجروراً بعد (أشدد) ونحوه، نحو: ما أشد انطلاق خالداً وأشدد بانطلاقه! ما أصعب كون الدواء مرأاً! ما أشد خضرة الزرع! ف(ما) مبتدأ و(أشد) فعل ماضٍ

طريقة  
التعجب مما  
لقد بعض  
الشروط

والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، كما تقدم، (انطلاق) مفعول به (وخالد) مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ (وأشدد) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو فعل أمر، (بانطلاقه): الباء حرف جر زائد و(انطلاق) فاعل، أو الفاعل ضمير مستتر على ما تقدم في إعراب الصيغة.

٢ - إن كان الفعل مبنياً للمجهول أو منفياً فإنه يتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل مؤولاً، نحو: ما أحسن أن يُبذل المال في الخير! ما أضرَّ ألا يصدق البائع! (فأن يبذل) في تأويل مصدر مفعول لـ(أحسن) و(ألا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا) (مفعول (أضر) والتقدير: ما أضر عدم صدق البائع.

٣ - لا يتعجب من الفعل الجامد ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة؛ لأن الجامد لا مصدر له، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب.

وهذا معنى قوله: (وأشدد أو أشد أو شبههما... إلخ) أي: إن صيغة (أشدد) وصيغة (أشد) أو شبههما، مثل: أكبر وأكثر وأعظم، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط، ثم بيّن أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به، بعد ما كان على وزن (أفعل)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (أفعل).

وقوله: (وأشدد أو أشد) يقرأ بنقل حركة همزة (أو) إلى الدال قبلها محافظة على وزن الشعر.

وقوله: (بعد) ظرف مبني على الضم؛ أي: بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها.

\* \* \*

٤٨٢ - وَبِالنُّدُورِ أَحْكُمَ لِعَبْرِ مَا ذِكُرْ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُزِرْ  
لا يقاس على ما خالف القاعدة  
أي: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط

فهو محكوم عليه بالندور (أي: القلة القليلة جداً) ولا يقاس على ما نقل عن العرب؛ كقولهم: ما أخصره! من (اختصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو - أيضاً - مبني للمجهول، وكقولهم: ما أحمقه! فبنوه من فعلٍ الوصف منه على أفعل، نحو: حمق فهو أحقق.

\* \* \*

٤٨٣ - وَفَعَلَ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، وَوَضَلَهُ بِهِ الزَّمَا

تأخير معمول

٤٨٤ - وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

فعل التعجب

ووجوب

وصله بعامله

تقدم أن فعلي التعجب جامدان، وقد ترتب على ذلك حكمان:

الأول: أن المعمول في هذا الباب لا يجوز أن يتقدم على الفعل، والمراد بالمعمول: المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفعل)، والمجرور بعد (أفعل)، فلا تقول: الربيع ما أجمل، تريد: ما أجمل الربيع!، ولا بالربيع أجمل، تريد: أجمل بالربيع!

الثاني: أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفصل، فلا تقول: ما أحسن الكتاب معطيك، تريد: ما أحسن معطيك الكتاب! لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور - على القول الراجح - بشرط أن يكون كل منهما متعلقاً بفعل التعجب، لوروده عن العرب، ولأنه يتوسع فيهما، فمن شواهد مع (أفعل) قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات<sup>(١)</sup> عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها! فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع، وهو متعلق بفعل التعجب.

(١) اللزبات: بفتح اللام وسكون المعجمة: جمع لُزْبَة، وهي الشدة والقحط.



ومن شواهد مع (أفعل به) قول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله، وأصل الكلام: وأحب إلينا بكونك المقدمًا، والألف للإطلاق.

فإن كان الظرف والجار والمجرور متعلقاً بمعمول فعل التعجب لم يصح الفصل به، فلا تقول: ما أحسن عند الغضب الحلم، تريد: ما أحسن الحلم عند الغضب.

وهذا معنى قوله: (وفعل هذا الباب لن يقدم معموله... إلخ) أي: إن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، والزم وصل المعمول بفعله، بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب ثراً وشعراً، مما يدل على جوازه، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه، كما تقدم.



## نِعَمَ وَيُسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

- ٤٨٥ - فَعْلَانِ عَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ : (نِعَمَ) وَ(يُسَ) رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ  
٤٨٦ - مُقَارِنِي (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَ(نِعَمَ عُقَبَى الْكُرْمَا)  
٤٨٧ - وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرَا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزُ كَ(نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)

نعم ويُس  
فعلان جامدان

نعم ويُس من الأفعال الدالة على المدح العام والذم العام الذي لا يُقَصِّرُ على شيء معين، وكل منهما فعل ماضٍ جامد، ملازم للماضي، لا بد له من فاعل، ولكنهما تجردا من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية.

وفاعلهما أربعة أنواع:

أنواع فاعل  
'نعم ويُس'

الأول: أن يكون مقترناً بـ (أَلْ) الجنسية أو العهدية<sup>(١)</sup>، نحو: نعم الخلقُ الصدقُ، ويُس الخلقُ الكذبُ، قال تعالى: ﴿وَنِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ف(نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (المولى) فاعل (نعم) مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أَلْ، نحو: نعم قائدُ المسلمين خالدُ، ويُس رجلُ القومِ أبو جهل، قال تعالى: ﴿وَلَنِعَمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَيُسَ مَتْوَى الْفُلُلِيِّينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

(١) (أَلْ) الجنسية هي التي تفيد الاستغراق والشمول - كما تقدم في باب «المعرف بـ(أَلْ)» فإذا كانت (أَلْ) هنا للجنس فمعنى هذا أنك مدحت الجنس كله ثم خصصت الصدق - كما في المثال - بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين. وقيل: هي للجنس مجازاً، فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، أما إذا كانت للعهد فالمراد العهد الذهني؛ لأن مدخلها فرد مبهم، ثم فسر هذا الفرد - بالصدق - تفخيماً لقصد المدح.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى المضاف لما فيه (أل) نحو: نعم حافظُ كتابِ الله، وبئسَ مهملُ أوامرِ القرآن، وهذا لم يذكره ابن مالك.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، وبعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، نحو: نعم صديقاً الكتاب، بئسَ خُلُقاً خلف الوعد، قال تعالى: ﴿يَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، (فبئسَ) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) و(بدلاً) تمييز.

وهذا معنى قوله: (فعلان غير متصرفين... إلخ) أي: إن (نعم) و(بئس) فعلان جامدان، لا يتصرفان، فليس لهما مضارع ولا أمر، ولا بقية المشتقات.

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية، مقتربين ب(أل)، أو مضافين للمقترب بها، أو ضميراً يفسره (مميّز) أي: تمييز، وقد مثل للمضاف لما فيه أل، والضمير المستتر.

\* \* \*

٤٨٨ - وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاصِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ أَشْتَهَرَ  
اجتماع  
التمييز  
والفاعل  
الظاهر  
تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز، نحو:  
نعم خلقاً الصديق، وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل  
المضمّر، وهذا لا خلاف فيه.

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، نحو: نعم الصديقُ صديقاً الكتاب، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، قالوا: وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة، أو ضرورة.

الثاني: أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وهذا هو الصحيح، لوروده عن العرب نثراً وشعراً، فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتل قتيلاً أصلح بين

بكر وتغلب)، فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتميز (قتيلاً)، ومن الشعر قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً<sup>(١)</sup>

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: (الزاد)، والتميز وهو قوله: (زاداً).

ولا يلزم أن يكون التميز لرفع الإبهام، فقد يكون للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، (فـ) شهراً تمييز مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلاً، ومن ذلك قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

(فـ) ديناً تمييز مؤكد لما سبقه، ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام.

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

**القول الثالث:** إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً خالداً، وإلا فلا، نحو: نعم الصديق صديقاً الكتاب.

\* \* \*

٤٨٩ - وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: قَاعِلٌ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

تقع (ما) بعد (نعم) و(بئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعمًا)، بالإدغام

وعدمه.

وهي إما أن يقع بعدها جملة، نحو: نعم ما تسعى إليه الكسب

إصراب (ما)  
الواقعة بعد  
(نعم)

(١) القائل هو جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله، والمراد بالزاد هنا: العيشة الطيبة والسيرة الحميدة، وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر.  
إعرابه: (مثل): مفعول به منصوب. (فينا) متعلق بالفعل قبله، والباقي واضح.

الحلال، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ أَشْتَرُوا بِوَيْهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠] أو يقع بعدها مفرد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْذُلُوا أَصْدَقَتْ فِينَمَا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة، فقال قوم: هي نكرة في محل نصب على التمييز، وما بعدها صفة، والفاعل ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم موصول إن كان بعدها جملة، وتكون هي الصلة، والمخصوص محذوف، وإن كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل، وما بعدها هو المخصوص، وهذا هو الذي أميل إليه؛ لأنه أقرب إلى المعنى، وأبعد عن التأويل.

وإعراب الآية الأولى: (بئسما) بئس: فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) اسم موصول فاعل، وجملة (اشترُوا) صلة الموصول، (أن يكفروا) في تأول مصدر مبتدأ - وهو المخصوص بالذم - والجملة قبله خبر.

وإعراب الآية الثانية: (نعما) نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى: (الشيء) و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر - وهو المخصوص بالمدح - والجملة قبله خبره.

\* \* \*

٤٩٠ - وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأِ أَوْ خَبَرَ أَسْمَ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا  
٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمَ مُشْمِرٌ بِهِ كَفَى كَذَا الْعِلْمُ نَعَمْ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

إعراب  
المخصوص  
وحكم حله

يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أمران:

الأول: أنه أخص من الفاعل، لا مساوٍ له ولا أعم، ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، ولذا وجب تأخيره.

الثاني: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه.

مثاله: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وهذا الإعراب أيسر الأعراب لسلامته من الحذف.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الصدق، وهو الكذب.

الثالث: أنه بدل من الفاعل، بدل كل من كل، وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان<sup>(١)</sup>، وهو وجيه جداً لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الوجهين قبله.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - للدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى قوله: (ويذكر المخصوص بعد مبتدأ... إلخ) أي: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل - ويعرب مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف.

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه، كفى عن ذكره، ثم ذكر المثال: العلم نعم المقتنى والمقتنى، فالمخصوص قد تقدم، فصار في الظاهر هو المُشْعِرُ، والأصل: نعم المقتنى والمقتنى العلم، فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى، منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا، و(المقتنى) أي: المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و(المقتنى) أي: المتبع الذي تراعى أحكامه.

\* \* \*

٤٩٢ - وَأَجْعَلْ كَذِبْسَ: (سَاءَ)، وَأَجْعَلْ (فَعْلًا) مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَذِبْسَ (نِعَمَ) مُسَجَّلًا لما فرغ ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أحكام (نعم - بئس) شرع في بيان ما جرى مجراهما.

ما يجري مجرى نعم وبئس، في إفادة المدح والذم

(١) «شرح الأشموني» ومعه حاشية الصبان (٣/٣٧).

فيستعمل في الذم (ساء) استعمال (بئس) وتأخذ أحكامها، نحو: ساء الرجل أبو جهل، قال تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ف(ساء) فعل ماض جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو)، (مثلاً) تمييز منصوب، وهو مفسر لفاعل (ساء)، (القوم) مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالذم، والجملة قبله خبر مقدم، (الذين) نعت ل(القوم).

ومما يجري مجرى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح والذم كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، فيجوز استعماله على وزن (فَعُلَ) بضم العين، إما بالأصالة، مثل: شَرُفَ وكرُمَ وحَسُنَ، أو بالتحويل، كفهَمَ وجَهَلَ وبرَعَ فيصير: فَهَمَ وَجَهَلُ وَبَرُعٌ<sup>(١)</sup>.

تقول: شَرُفَ الرجلُ خالدٌ، وَلَوْمَ رجلاً عصامٌ، قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ف(كَبُرَ) فعل ماض لإنشاء الذم، و(الثناء) للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هي) يفسره التمييز، (كلمة) تمييز منصوب.

وهو بهذه الصياغة يأخذ أحكام (نعم وبئس) من الجمود، فلا مضارع له، ولا أمر، ولا غيرها من المشتقات، كما يأخذ الأحكام المتقدمة للفاعل، والمخصوص، مع الانفراد في بعض الأحكام، ومنها:

١ - أن هذا النوع من الأفعال يفيد المدح الخاص به، والذم الخاص، مع المعنى الأصلي للفعل، والإشعار بالتعجب، ففي مثل: عَدَلَ الحاكم، تقول: عَدَلَ الحاكم، فيفيد هذا التركيب الجديد المعنى

(١) يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل هذه الأفعال وما شابهها إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ لأن هذا التحويل غير مسموع. والحق الجواز لوروده عن بعض القبائل العربية على ما نقله الخضري في «حاشيته» (٤٥/٢) عن السيوطي. وقد مثل ابن مالك بهذه الأفعال في شرحه على «الكافية» (١١١٥/٢)؛ وابنه في شرحه على «الألفية» ص(٤٧٤).

اللغوي للفعل ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب، وإعرابه: (عَدَلْ): فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح الخاص، (الحاكم) فاعل مرفوع بالضمّة.

٢ - صحة وقوع فاعل هذا الفعل خالياً من (أل) ومما يشترط في فاعل (نعم)، فتقول: عَدَلْ عمر، شَرَفْ خالد، قال تعالى: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فل(حسن) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح (أولئك) أولاً: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف حرف خطاب (رفيقاً) تمييز منصوب.

وهذا معنى قوله: (واجعل كبشٍ ساء... إلخ) أي: اجعل (ساء)، مثل: (بش) في معناها وأحكامها، (واجعل فَعْلًا) من كل فعل ثلاثي، مثل: (نعم) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر، وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها: (بش)، والحق أن بينهما فروقاً، أشرنا إلى بعضها، والألف في قوله: (فَعْلًا) للوزن، ومعنى: (مسجلاً) أي: مطلقاً عن التقييد.

\* \* \*

٤٩٣ - وَمِثْلُ (نَعَمْ): (حَبْدًا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ: (لَا حَبْدًا)

استعمال

٤٩٤ - وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَبَا كَانَ، لَا تَعْدِلُ بِ(ذَا)؛ فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

حَبْدًا وَلَا

٤٩٥ - وَمَا سَوَى (ذَا) أَرْفَعُ بِ(حَبٍّ)، أَوْ فُجُرُ بِأَلْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْفِصَامُ الْحَا كَثُرُ

حَبْدًا

وأحكامها

مما يجري مجرى (نعم) و(بش) في إفادة المدح والذم (حبذا) وهي للمدح العام، مع الإشعار بالحب والقرب من القلب، و(لا حبذا) وهي للذم العام، تقول: حبذا المحدث البخاري، لا حبذا الرجل أبو لهب.

وإعرابه: حَبٍّ، فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (ذَا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، (المحدث) هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف،



على ما تقدم في إعراب المخصوص، إلا البذل فلا يصح هنا، ومثل هذا يقال في إعراب الصيغة الثانية، مع إعراب (لا) نافية.

وهذا المخصوص له حكمان:

الأول: أنه لا يصح تقدمه على الفاعل (ذا)، فلا تقول: حَبَّ خالد ذا، تريد: حبذا خالد.

الثاني: أن الفاعل (ذا) يلزم الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الأفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، تقول: حبذا الطبيب محمد، وحبذا الطيبة فاطمة، حبذا الطبيبان المحمدان، حبذا الطبيبتان الفاطمتان، حبذا الطبيبون أو الأطباء المحمدون، حبذا الطبيبات الفاطمات.

وذلك لأن هذه الصيغة أشبهت المثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغير مطلقاً، ولا تخالف اللفظ الذي ورد عن العرب، مهما تعددت مواطن استعماله، فكذا ما أشبهها.

واعلم أن (حَبَّ) لها حالتان:

الأولى: أن يكون الفاعل هو كلمة (ذا)، وهذا هو الغالب، فيجب أمران:

الأول: فتح الحاء في (حَبَّ).

الثاني: أن يبقى الفاعل (ذا) على صورة الأفراد والتذكير، كما تقدم. الحالة الثانية: أن يكون الفاعل اسماً آخر غير كلمة (ذا)، فيجوز رفعه على الفاعلية بكلمة (حَبَّ)، ويجوز جره بالباء الزائدة، تقول: حَبَّ الطبري مفسراً، أو حُبَّ بالطبري مفسراً.

وأصل (حَبَّ) حَبَبٌ، ثم أدغمت الباء في الباء، فصارت (حَبَّ) فهي من باب (فَعَّل) المتقدم.

وأما حركة الحاء في هذه الحالة فيجوز ضمها وفتحها، فتقول: حَبَّ أهل الصدق، وحُبَّ أهل الصدق.

وهذا معنى قوله: (ومثل نعم حبذا... إلخ) أي: مثل: (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية، الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) النافية، فتقول: (لا حبذا).

ثم ذكر أن المخصوص له حكمان فقال: (وأول ذا المخصوص..). أي: أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (أيّاً كان) يعني: مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، (لا تعدل بذا) أي: لا تَملُ بلفظ (ذا) إلى غيره، بل الزم إفراده وتذكيره (فهو يضاهي المثالا) تعليل للحكمين المذكورين.

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره، وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها، ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح.

وقوله: (فَجُرْ) الفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدر؛ أي: إن شئت فجر؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، والله أعلم.



## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

ما يصاغ منه  
أفعل التفضيل  
تعريفه

٤٩٦ - صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلٌ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْبِ  
٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

أفعل التفضيل من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو: اسم مشتق على وزن (أفعل)<sup>(١)</sup> يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

نحو: العلم أفضل من المال، والذي زاد يسمى (المفضَّل) والآخر يسمى (المفضَّل عليه) أو (المفضول)، ويدل أفعل التفضيل في أغلب صورته على الاستمرار والدوام.

ويصاغ أفعل التفضيل على وزن (أفعل) من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، وهي الأفعال الجامعة الشروط المذكورة في باب التعجب، وهي:

١ - أن يكون ثلاثياً.

٢ - متصرفاً.

(١) قد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم، ونحو: البطالة شر من المرض، وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال. وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» أخرجه مسلم. وقولهم: إن الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال، دعوى لا دليل عليها، فإن اللفظين يفيدان التفضيل بمادتهما بدون الهمزة، فلا يلزم أن يكونا على وزن (أفعل). وقد أشار ابن مالك إلى هذا في «شرح الكافية» (١١٢٧/٢) حيث قال: (ولا يكادون يستعملون الأصل).

٣ - قابلاً للمفاضلة .

٤ - تاماً .

٥ - مثبتاً .

٦ - ليس الوصف منه على أفعل .

٧ - مبنياً للمعلوم، وتقدم بيانها .

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، على ما تقدم في باب التعجب .

وإذا تخلف شرط من الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة وهي (أشد) ونحوها: تقول: بحثُ خالد أشدُّ اختصاراً من بحث محمد، والاسم المنصوب بعد الواسطة يعرب تمييزاً .

وهذا معنى قوله: (صغ من مصوغ منه للتعجب... إلخ) أي: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك، ولذا قال: (وَأَبَ اللُّذُ أَيْ) أي: امنع هنا الذي منع هناك .

ثم ذكر أن ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقده للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة .

\* \* \*

٤٩٨ - وَ(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلُ صَلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا  
٤٩٩ - وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرِّدَا أَلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوحَّدَا  
٥٠٠ - وَتَلَوْ (أَلَّ) طِبَقُ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ  
٥٠١ - هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طِبَقُ مَا بِهِ قُرْنُ

أحوال اسم  
التفضيل

أفعل التفضيل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وله حكمان:

الأول: أن يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بِ(مِنْ) لفظاً أو تقديرًا، نحو: المنافق أخطر من العدو الظاهر، قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ

أَفْعَلُ ﴿البقرة: ٢١٧﴾ ويجوز الفصل بين «أفعل» وبين «مِنْ» بمعمول «أفعل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ ﴿الضحى: ٤﴾<sup>(١)</sup>.

وقد تحذف (من) مع المفضل عليه، بشرط وجود دليل يدل عليهما، وأكثر مواضع حذفهما حين يكون أفعل التفضيل خبراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ ﴿الأعلى: ١٧﴾ أي: من الحياة الدنيا، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ نِكَاحًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ﴿الكهف: ٣٤﴾ أي: أعز نفراً منك.

ويقول الحذف إذا كان غير خبر؛ كقول الشاعر:

دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا      فُظِّلَ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضِلَّلًا<sup>(٢)</sup>

فحذف (من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك؛ أي: ظنناك كالبدر.

الحكم الثاني: أن أفعل المجرد يلزم الأفراد والتذكير؛ كقولك: محمد أشجع من خالد، والمحمدان أشجع من خالد، والمحمدون أشجع من خالد، وهند أشجع من خالد، والهندان أشجع من خالد، والهندات أشجع من خالد، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَيْنَمَا مَنَا﴾ [يوسف: ٨] فجاء اسم التفضيل (أحب) مفرداً مع الاثنين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُقْرَبْتُمْوهَا وَبَعْرَةٌ تَقْشَرُونَ كَسَادَهَا وَتَنْسَكُونَ رِضْوَانَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا﴾ [التوبة: ٢٤] فجاء اسم التفضيل مفرداً مع الجماعة.

(١) يجوز الفصل بغير ذلك، كما في شروح الألفية.

(٢) إعرابه: دنوت: فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال، وقد حرف تحقيق (خلناك) فعل ماضٍ وفاعله، والكاف مفعول أول (كالبدر) مفعول ثانٍ، والجملة في محل نصب حال من التاء في دنوت، (أجملًا) حال ثانية، (فُظِّلَ) الفاء عاطفة، وظل: فعل ماضٍ ناقص، (فؤادي) اسمها، والياء مضاف إليه (مُضِلَّلًا) خبرها، والجار والمجرور (في هواك) متعلق به.

الحالة الثانية: من أحوال اسم التفضيل: أن يكون مضافاً، وله صورتان:

الأولى: أن يكون مضافاً لنكرة، فيجب له حكمان:

١ - إفراده وتذكيره؛ كالمجرد.

٢ - وجوب مطابقة المضاف إليه النكرة للموصوف بأفعل التفضيل، تقول: المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال، المصلحة أفضل امرأة، المصلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً لمعرفة، وهو نوعان:

الأول: أن يكون الغرض من أفعل التفضيل باقياً، فتجوز فيه من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما: المطابقة وعدمها، تقول: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدلا الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدلوا الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضليا النساء، الفاطمات فضليات النساء.

وتقول في عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضلى النساء، الفاطمات فضلى النساء.

وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمُ النَّاسَ عَلَى حَيْثُ وَفَّيْتَهُمُ﴾ [البقرة: ٩٦] فجاء أفعل التفضيل غير مطابق لموصوفه (هم)، ولو طابق لقال: (أحرصي) بجمع المذكر السالم و(هم) مفعول أول (لتجد) و(أحرص) مفعول ثانٍ.

وجاء مطابقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فلأكابر) مضاف إلى (مجرميها) وهو مفعول أول (لجعل) التي بمعنى (صير)، والمفعول الثاني هو الجار والمجرور (في كل قرية) - على أحد الأعراب - وقد جاء أفعل التفضيل المضاف

إلى معرفة مطابقاً لموصوفه المقدر؛ أي: قوماً أكابر، ولو لم يطابق لقليل: أكبر مجرميها.

**النوع الثاني** من أنواع أفعال المضاف لمعرفة: ألا يُقصد التفضيل [أي: لا يريد المتكلم المفاضلة بين شيئين وزيادة أحدهما على الآخر، بل يكون أفعال بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة]<sup>(١)</sup>. وفي هذا النوع تجب مطابقة (أفعال) لموصوفه في الأفراد والتذكير وفروعهما.

مثال ذلك أن يقول شخص: هذا أفضل القضاة عندنا، يقوله في مكان لا يوجد فيه قاضٍ آخر، وفي غير المفرد يقول: هذان أفضل القضاة، وهؤلاء أفضل القضاة...

**الحالة الثالثة** من أحوال أفعال التفضيل: أن يكون مقترناً بآل، وله حكمان:

**الأول:** لزوم مطابقتها لموصوفه في الأفراد والتذكير وفروعهما.

**الثاني:** عدم مجيء (من) الجارة للمفضل عليه؛ لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة، تقول: الولد الأكبر ذكياً، والدار الكبرى جميلة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وما ورد من مجيء (من) جارة للمفضل عليه فهو إما لغة لبعض العرب، أو محكوم عليه بالشذوذ، ولا داعي للتكلف في تخريجه، وذلك مثل قول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ<sup>(٢)</sup>

(١) يخرج أفعال التفضيل عن بابهِ ويكون بمعنى الوصف، وقد ورد لذلك أمثلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَمَّةٌ مُّقْبَضَةٌ حَيْرٌ بَيْنَ مُشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١٨٧/٤/٢).

(٢) الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان والأنصار، (العزة) القوة والغلبة (للكائِر) الغالب في الكثرة.

فأتى الشاعر بـ(من) الجارة للمفضل عليه، مع (أل) الداخلة على اسم التفضيل.

وإلى هذه الأحوال الثلاث أشار بقوله: (وأفعل التفضيل صله أبداً... إلخ) أي: إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ(من) لفظاً أو تقديرًا. وهذا هو الحكم الأول للمجرد، وظاهر قوله: (صله أبداً.. بمن) أنه لا يُفصل بين «أفعل» وبين «من» وليس على إطلاقه، بل يجوز كما تقدم.

وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة، والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي: إفراده. وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ(أل) وأنه يطابق موصوفه. ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، ثم بين في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، والمراد: المعنى الحاصل معها، وهو التفضيل؛ لأن التفضيل ليس معناها وإنما هو مستفاد من (أفعل). وأما إذا لم يقصد به التفضيل، (فهو) أي: اسم التفضيل (طبق ما به قرن) أي: لا بد من مطابقته لما هو له؛ أي: لموصوفه.

\* \* \*

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوٍ (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا  
٥٠٣ - كَمِثْلٍ: (يَمُنُّ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِخْبَارِ الشَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

حكم تقديم  
المفضل عليه  
على (أفعل)

تقدم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ(من) جارة للمفضل عليه، نحو: الوحدة أفضل من جليس السوء، والأصل أنه لا

= إعرابه: (لست) ليس: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب اسمه، (بالأكثر) الباء حرف جر زائد، والأكثر: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاً (منهم) متعلق بالأكثر، (حصي) تمييز.



يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام، فيجب تقديم (من) ومجرورها على عاملهما، وهو (أفعل) التفضيل، دون تقديمهما على الجملة كلها، تقول: أنت ممن أفضل؟ والأصل: أنت أفضل ممن؟ وتقول: أنت من غلام أيهم أفضل؟ والأصل: أنت أفضل من غلام أيهم؟.

ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام المذكورتين، إلا للضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ<sup>(١)</sup>

فقدم الجار والمجرور المتعلقين بـ(أفعل) التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وهذا خاص بضرورة الشعر، والأصل: بل ما زودت أطيب منه.

وهذا معنى قوله: (وإن تكن بتلو مِنْ مستفهما... إلخ) أي: وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ(مِنْ) وهو مجرورها، فقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم ذكر المثال: (ممن أنت خير) وقد اعترض عليه فيه؛ لأنه قدم من ومجرورها على الجملة كلها، وهذا غير صحيح؛ لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه. وهو (أفعل) هنا، لا مطلقاً. ثم إنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت)؛ لأنه مبتدأ، وهو ليس من معمولات الخبر، فالصواب أن يقول: أنت ممن خير؟. ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار؛ أي: في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي؛ لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء، فما عداه نادر.

(١) جنى النحل: ما يجنى منه، وهو العسل، وكني بذلك عن حسن اللقاء وطيب الاستقبال.

إعرابه: (أهلاً وسهلاً) منصوبان بفعل محذوف، والأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين؛ أي: أتيتهم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً، (بل) حرف للإضراب الإبطالي، (ما) اسم موصول مبتدأ، وجملة (زودت) صلة (أطيب) خبر المبتدأ.

رفع اسم  
التفضيل  
الاسم الظاهر

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ، وَمَتَى عَائِبٌ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَاتًا

٥٠٥ - كَلَّا لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ

اسم التفضيل أحد المشتقات العاملة عمل الفعل، فيصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور، نحو: هذا الخطيب أفصح في القول، فالجار والمجرور (في القول) متعلق بأفعل التفضيل (أفصح).

وأما عمله:

١ - فهو لا ينصب المفعول به مطلقاً، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً، بل يصل إلى مفعوله باللام، نحو: خالد أبذل للمعروف، وأسرع للنجدة، أو بالباء، نحو: علي أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

٢ - وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرة كان أم معرفة - كما تقدم في حالات اسم التفضيل -.

٣ - وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العفة أكرم من الابتذال، فلا العفة مبتدأ (أكرم) خبر المبتدأ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي، (من الابتذال) جار ومجرور متعلق ب(أكرم).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه، وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه، ويكون مرفوعه أجنبيّاً، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلّ منه في عين زيد. وهذا المثال يتردد في كتب النحو، وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بمسألة الكحل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلّ كحسنة في عين زيد. وقد تقدم في المثال نفي (ما)، ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحلّ) أجنبي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين؛ أي: إن هذا المرفوع

الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

ف(أحسن) نعت ل(رجل) و(الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع.  
ومثال النهي: لا يكن غيرك أقرب إليه الخَيْرُ منه إليك، ف(أقرب) خبر (يكن) منصوب (الخير) فاعل لاسم التفضيل.

ومثل ذلك ما ورد في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحبَّ إلى الله ﷻ العملُ فيهن من هذه الأيام»، قيل: ولا الجهاد في سبيل الله، قال: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تُهراق مَهْجَتُهُ دمه..»<sup>(١)</sup>.

ف(أحبَّ) أفعل تفضيل، وهو خبر (ما) و(العمل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع بالضمّة.

وهذا معنى قوله: (ورفعه الظاهر نزر... إلخ) أي: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي: قليل فلا يصح القياس عليه، لكن متى (عاقب فعلاً) أي: عاقب أفعل التفضيل فعلاً، بأن جاء بمعناه، وصحَّ أن يحل محله، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق، ف(الفضل) فاعل لأفعل التفضيل.



(١) انظر: «المسند» (٥٠/١١، ٥١) وأما الحديث المشهور في كتب النحاة (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فلم أقف عليه، ولم يثبت عنه ﷺ في فضل صيام العشر حديث، فيما أعلم، والله أعلم.

## [التوابع]

### ١ - النعت

٥٠٦ - يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت، وتوكيد، وعطف، وبدل تعريف التابع وأنواعه  
التوابع: جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

والمراد بقولنا: ما قبله، المتبوع، والمراد بقولنا: (مطلقاً) أي: في جميع حالات الإعراب، الرفع والنصب والجر، نحو: جاء الرجلُ المهذبُ، رأيت الرجلَ المهذبَ، سلمت على الرجلِ المهذبِ، فلفظ (المهذب) تابع لكلمة (الرجل) في الأوجه الثلاثة.

وخرج بقولنا: مطلقاً، خبر المبتدأ، وحال الاسم المنصوب، نحو: الدنيا متاع، لا تشرب الماء كدراً؛ لأنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله.

وهذا معنى قوله: (يتبع في الإعراب الأسماء الأول... إلخ) أي: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها، والتوابع هي: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه - عطف البيان والنسق - والبدل، وخص الأسماء بالذكر؛ لأنها الأصل. ويتصور فيها جميع التوابع، كما سيأتي إن شاء الله.

ودلّ قوله: (الأول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه بحيث يتقدم التابع، وهذا هو المشهور<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/٥٧).

تعريف النعت  
 وأنواعه

٥٠٧ - فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ  
النعت: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

ف(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، وقولنا: (المكمل...) قيد لإخراج بقية التوابع؛ لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً، ليدل على المعنى وعلى صاحبه.

وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:

- ١ - حقيقي، وهو ما دل على صفة في اسم قبله، نحو: أقيمت في المنزل الفسيح، ف(الفسيح) نعت حقيقي؛ لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو (المنزل) لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر، يعود على ذلك المنعوت.
- ٢ - نعت سببي: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، نحو: أقيمت في المنزل الفسيح فناؤه، ف(الفسيح) نعت، ولكنه ليس نعتاً للمتبوع (المنزل) إذ الفساحة - هنا - ليست صفة للمنزل، وإنما هي صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو (فناؤه)، ف(الفسيح) نعت مجرور بالكسرة، (فناؤه) فاعل للوصف، مرفوع بالضمّة، والهاء مضاف إليه وعلامته: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت.

والنعت يأتي لأغراض أشهرها:

أغراض  
النعت

- ١ - الإيضاح إن كان المتبوع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها، نحو: حضر خالد التاجر.

- ٢ - التخصيص: إن كان المتبوع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل واعظ.

٣ - مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمر بن الخطاب الشامل عدله الرحيم قلبه.

٤ - مجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ - الترحم - أي: إظهار الرحمة والحنان - نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ - التوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُفِخُ فِي الْأُصُورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فلواحدة) نعت للنفخة) وهو للتوكيد؛ لأن الواحدة تفهم من كلمة (نفخة) لأنها اسم مرة، وقال تعالى: ﴿فَأَسْلَفَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَئِينَ اثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فقد قرأ حفص عن عاصم بتنوين (كل) ف(اثنين) نعت مؤكّد، وقرأ الباقر بإضافة (كل)<sup>(١)</sup> ولا شاهد فيها على ذلك.

قال ابن مالك في تعريف النعت: (فالنعت تابع متم ما سبق... إلخ) أي: إن النعت تابع مكمل ما سبق؛ أي: مفيد معنى في المتبوع.

وقوله: (بوسمه) الباء سببية، والوسم بمعنى: العلامة؛ أي: بيان علامته، وهي صفته.

وقوله: (أو وسم ما به اعتلق) أي: اتصل به بعلاقة. والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببته، فالمراد أن النعت يتم المنعوت الذي سبقه، أو يتم ما اتصل بالمنعوت.

\* \* \*

٥٠٨ - وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَلَامُ رُؤُوسِ كَرَمًا

٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَأَقْفُ مَا قَفُوا

النعت بنوعيه - الحقيقي والسببي<sup>(٢)</sup> - يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره وفي تعريفه وتنكيره.

أحكام النعت

(١) «التبصرة» ص (٢٢٣).

(٢) وهناك تقسيم آخر للنعت باعتبار إفادته، فهو ثلاثة أقسام:

أما ما يتعلق بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقياً تبع منوعته فيها، تقول: هذا منزلٌ واسعٌ، سقيت كلباً لاهثاً، اقبلْ النصيح من أخٍ مخلصٍ، أكرمت الطالب المهذب، دخلت مكتبةً واسعةً، هاتان فتاتان عاقلتان، عاشرت إخواناً مستقيمين.

وإن كان النعت سببياً فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، فيلزم الافراد، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده، تقول: هذا منزل واسعٌ فناءؤه، أكرمت الطالب المهذب أخلاقه، عاشرت إخواناً مستقيماً أخلاقهم، مررت بالرجل الجديدة سيارته.

وهذا معنى قوله: (وليعط في التعريف والتذكير... إلخ) أي: وليعط النعت في التعريف والتذكير ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت، فالمراد أنه يطابق منوعته في تعريفه وتذكيره، وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول.

ثم مثل بقوله: (امرر بقوم كرماً) ف(كرماً) صفة لقوم، وقد قصره للضرورة، وأصله: (كرماء)، وقد جاء النعت نكرة؛ لأن المنعوت نكرة.

ثم بين في البيت الذي يليه أن النعت (لدى التوحيد) أي: عند الافراد والتذكير (أو سواهما) من فروعهما، حكمه حكم الفعل، (فاقف ما قفوا) أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك.

١ - نعت مؤسس، وهو الذي يدل على معنى جديد، لا يفهم بغير وجوده، نحو: هذا طالب مهذب، فكلمة (مهذب) نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكره.

٢ - نعت مؤكّد، وهو الذي يدل على معنى يفهم بدون ذكره، نحو: أمس الماضي لا يعود، وتقدم في أغراض النعت له أمثلة.

٣ - نعت موطئ، وهو أن يكون النعت اسماً جامداً غير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وإنما ذكر ليكون تمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له، نحو: مررت برجل رجلٍ صالح، فكلمة (رجل) الثانية نعت غير مقصود لذاته، وإنما المقصود هو المشتق الذي بعده، ومثله: ألا ماء ماءً بارداً، وتقدم في باب (لا) النافية للجنس.

الأشياء التي  
يُنت بها

- ٥١٠ - وَأَنْتَ بِمُشْتَقٍّ (صَغْبٍ) وَ(ذَرْبٍ) وَبَيْنَهُ كَذَا، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبُ  
٥١١ - وَنَعَتْهُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا  
٥١٢ - وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ نَصِبٍ  
٥١٣ - وَنَعَتْهُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالنَّذِيرَ  
الأشياء التي ينت بها أربعة<sup>(١)</sup>:

١ - الاسم المشتق، وهو ما دل على معنى وصاحبه؛ كاسم  
الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات العاملة؛ ك(قائم) و(كاتب)  
ومهذب وحسن وأفضل) وغيرها.

٢ - المؤول بالمشتق: وهو الاسم الجامد المشبه للمشتق في  
المعنى؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بخالد هذا؛ أي: الحاضر، قال  
تعالى: ﴿فَلَوْوُفُوا بِمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِّقَاءِ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤]، ف(هذا) اسم  
إشارة مبني على السكون في محل جر نعت ل(يوم).

وكذا النعت ب(ذي) بمعنى: صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال؛  
أي: صاحب مال، قال تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَكَانَ وَفِرْعَوْنَ ذُو  
الْأَوْتَارِ﴾ [ص: ١٢]، ف(ذو) نعت ل(فرعون) مرفوع بالواو؛ لأنه من  
الأسماء الخمسة.

وكذا الاسم الجامد الدال على النسب، نحو: مررت برجل  
تميمي؛ أي: منسوب إلى تميم.

٣ - الجملة الاسمية أو الفعلية، ويشترط لوقوعها نعتاً ثلاثة  
شروط:

١ - أن يكون المنعوت بها نكرة محضة، [وهي الخالية من قيد  
يفيد التخصيص ك(أل) الجنسية، أو الإضافة، أو الوصف]، نحو: أقبل

(١) هذا ما ذكره ابن مالك رحمه الله، وإلا فالأشياء التي ينت بها أكثر من أربعة، وما ذكر  
هو الأكثر.



طالب يتسم، فجملة (يتسم) في محل رفع نعت ل(طالب)، قال تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة ل(يومًا).

فإن كانت النكرة غير محضة، وهي التي وجد فيها قيد يفيد التخصيص؛ كاشتغالها على (أل) الجنسية جاز إعراب الجملة بعدها نعتاً وجاز حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَيَّاهُ لَهُمْ أَلِيلٌ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، فجملة (نسلخ) يصح إعرابها نعتاً في محل رفع، مراعاة للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة (الليل)، ويصح إعرابها حالاً في محل نصب، مراعاة لوجود (أل) الجنسية، التي تجعل مدخولها معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى.

٢ - الشرط الثاني أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

٣ - الشرط الثالث أن تكون الجملة خبرية، كما تقدم. فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيهما (الطلبية وغير الطلبية) نعتاً، فلا تقول: جاء مسكين ساعده، ولا تقول: هذا كتاب يغتكه، [إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح].

وذلك لأن النعت للإيضاح أو التخصيص - كما مضى - فلا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من الأغراض المتقدمة.

فإن جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتاً، لم يصح محركاتها ولا القياس عليها، لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت ويُخرج ما ورد منها على إضمار قول، يكون هو النعت، والجملة

الإنشائية معمول القول المضمر، في محل نصب مقول القول؛ كقول الشاعر:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذَّنْبَ قَطُّ؟<sup>(١)</sup>  
فإن ظاهر هذا البيت أن الجملة الإنشائية (هل رأيت الذنب قط) وقعت نعتاً للنكرة، وليس كذلك، بل هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع صفة للمذوق) والتقدير، بمذوقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذنب قط؟

٤ - الرابع مما يقع نعتاً، المصدر، وقد كثر وقوعه نعتاً، ويلزم الأفراد والتذكير، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً وشهوداً صدقاً، وهو مؤول عندهم باسم مشتق؛ أي: رأيت قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين، أو على حذف مضاف هو النعت. ثم حذف وحلّ المصدر محله وأعرب نعتاً مكانه، والتقدير: قاضياً صاحب عدل، وشهوداً أصحاب صدق، أو يبقى المصدر على حاله من باب المبالغة، بجعل الذات نفس المعنى، وبهذا يتضح أن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف، لما فيه من جعل المنعوت هو النعت مبالغة.

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر - مع كثرته - مقصور على السماع، فلا يقاس عليه؛ لأنه على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، والصحيح أنه يجوز القياس عليه، لكثرة وروده في الكلام الفصيح، لا سيما القرآن الكريم، ولأنه أبلغ في أداء الغرض

(١) جنّ الظلام: أقبل، واختلط: كناية عن انتشاره واتساعه، (مذوق) هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذنب لاتفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدر.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرفية شرطية (جنّ الظلام) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (جاءوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

من المشتق - كما مضى - ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَاثُرًا قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]، ف(بوراً) نعت، وهو مصدر<sup>(١)</sup>، كالبوار بمعنى: الهلاك، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فالمعنى: وكانوا قوماً هالكين؛ لأن المصدر يؤول باسم الفاعل، وهذا على أحد الوجهين<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، ف(عجباً) مصدر وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، ف(صعداً) مصدر الفعل الثلاثي (صعد) من باب (فرج) وقد وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِيئِهِ يَدْمِرُ كَذِبًا﴾ [يوسف: ١٨]، ف(كذب) مصدر وقع نعتاً.

والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (وانعت بمشتق... إلخ) أي: انعت بالاسم المشتق؛ (كصعب وذرب) وهما من الصفة المشبهة، والدَّرَبُ: بالذال المعجمة، حاد اللسان، أو الحاذق في كل شيء، (وشبهه) أي: شبه المشتق؛ كاسم الإشارة؛ ك(ذا) أو (ذي) بمعنى: صاحب (والمنتسب) أي: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت (منكراً) أي: نكرة. وأفاد قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً) الشرط الثاني، وهو أنه لا بد من رابط. ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية، أزال هذا الإيهام بقوله: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)، والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيتها، وإلا فظاهره أن الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، وهو غير مراد.

ثم بيّن أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً، كما تقدم.

(١) وقيل: إنه جمع بائر؛ أي: هالك، اسم فاعل من الثلاثي، وعلى هذا فهو مشتق لا مصدر مؤول بالمشتق.

(٢) والوجه الثاني أنه مشتق لا مصدر، وتقدم ذكره.

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم، ولم يخرجوه عن صيغته، فالتزموا إفراده وتذكيره.

\* \* \*

حكم النعت إذا تعدد

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ قَعَاظُ فَرْقُهُ، لَا إِذَا اتَّخَلَفَ  
٥١٥ - وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى وَصَمِلَ اتَّبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ  
٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَكْتُ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ اتَّبَعْتُ  
٥١٧ - وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مَعْنِيًا بِذَوْنِهَا، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا

إذا تعدد النعت فلا يخلو من قسمين:

١ - إما أن يتعدد المنعوت.

٢ - أو لا يتعدد.

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

تعدد النعت والمنعوت

الأولى: أن يتحد العامل، فإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو، نحو: مررت بطلبين خطيب وشاعر، ومررت برجال شاعر وكاتب وفقه، وإن اتفق معنى النعت جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: جاءني رجالان فاضلان، ورجال فضلاء.

الثانية: أن يتعدد العامل، فإن اتحد معنى العامل وعمله اتبع النعت المنعوت في إعرابه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: حضر خالد وقدم بكر العاقلان، وحدثت صالحاً وكلمت علياً الكريمين، ومررت بعاصم وجزت على محمد الصالحين، ويجوز القطع.

وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الإتيان. فتقول: جاء خالد ومضى بكر العاقلين أو العاقلان، فالعاقلين مفعول به لفعل محذوف؛ أي: أعني العاقلين، والعاقلان خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق محمد وكلمت علياً الكاتبين، أو الكاتبان، وتقول: مررت بصالح وجاوزت خالداً الشاعرين أو الشاعران.

تعدد النعت  
دون المنعوت

**القسم الثاني:** أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، نحو: مررت بمحمد المفسر المحدث الفقيه، إذا كان هذا الموصوف - وهو محمد - يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم مفسر محدث، والثاني: محدث فقيه، والثالث: مفسر فقيه.

ف(محمد) المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة مجتمعة، فيجب حينئذ اتباعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

وإن كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتيان والقطع، نحو: حضر بكر الخطيب الشاعر، الكاتب، إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف.

وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتيان، وجاز فيما يتعين بدونه الإتيان والقطع.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة فإنه يجب إتيان النعت الأول لها، لشدة احتياج النكرة إلى التخصيص، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد، سواء كان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين؛ لأن الغرض من نعت النكرة هو تخصيصها لا تعيينها، نحو: جاء طالب خطيب شاعر كاتب، فيجب رفع كلمة (خطيب) إتياناً للمنعوت: (طالب) لأنه نكرة، ويجوز في كلمتي (شاعر وكاتب) الرفع إتياناً للمنعوت، أو النصب بتقدير فعل، على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (ونعت غير واحد... إلخ) أي: إن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددأ، أما إذا (اختلف) أي: اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه.

وقوله: (فعاطفاً) حال؛ أي: فرقه حالة كونك عاطفاً؛ أي: مستعملاً في التفريق حرف العطف. ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدین في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه.

ومعنى قوله: (أتبع) أجز الإلتباع، لا أن الإلتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، كما تقدم. وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الإلتباع.

وقوله: (أو أتبع) رباعي مفتوح الهمزة، لكنها نقلت إلى الواو.

ثم بيّن أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أتبع) أي: وجب إلتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية، وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ما عداه.

\* \* \*

٥١٨ - وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْبِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

إعراب النعت  
المقطوع

الأصل أن النعت يتبع منعوته في إعرابه، ويجوز - لسبب بلاغي<sup>(١)</sup> - أن يقطع النعت عن منعوته، فينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت مرفوعاً أو مجروراً، أو يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا كان المنعوت منصوباً أو مجروراً.

فإن كان المنعوت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجب حذف المبتدأ في حالة القطع إلى الرفع، وحذف الفعل في حالة القطع إلى النصب؛ ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَبْلِ﴾ [المسد: ٤] بنصب (حمالة) على القطع، على قراءة عاصم، وقرأ الباقر بالرفع على الإلتباع، فلأمرأته اسم معطوف على الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿سَيَصِلُنَّ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وأما الرفع فلحمالة) صفة مرفوعة بالضممة، ومن القطع للرفع قوله

(١) وهو التشويق وتوجيه ذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه، ولهذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

تعالى: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ ③ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴿[المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وحزمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (عالم) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً - كما تقدم - وقرأ الباقون بالجر على الإتيان. قال مكِّي: (وهو الاختيار؛ ليتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة)<sup>(١)</sup>.

أما إذا كان النعت مسوقاً لغرض آخر غير ما ذكر فإن عامله - الرفع والناصب - يجوز حذفه وذكره، نحو: مررت بخالد التاجر، بالرفع والناصب، وإن شئت أظهرت، فتقول: هو التاجر، أو أعني التاجر.

وإذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً، وتكون جملته مستأنفة.

وهذا معنى قوله: (وارفع أو انصب إن قطعت... إلخ) أي: إن النعت المقطوع يرفع أو ينصب، فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع، والناصب على تقدير عامل محذوف.

وقوله: (أو انصب) بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: (لن يظهر) إشارة إلى أن حذفها واجب، وتقدم بيان ذلك.

\* \* \*

٥١٩ - وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنُّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النُّعْتِ يَقُلُ حلف النعت أو المنعوت

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ ④ [الشورى: ٣٢]، ف(الجوار) نعت لمنعوت محذوف تقديره: السفن الجوارى، وحسن حذفه قوله تعالى: ﴿فِي الْبَحْرِ﴾.

وكذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، قال السيوطي: (ويقل حذف النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل

لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم، فحذفه عكس المقصود..<sup>(١)</sup> ومن شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صالحة، ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿فَأَرَادْتُ أَنْ أُعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] فإنه يفيد أنها قبل هذا خالية من العيب؛ أي: صالحة للانتفاع بها، ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه، وقد قرئ شذوذاً (كل سفينة صالحة) ونُسب ذلك لأبي بن كعب وابن مسعود<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وما من المنعوت والنعت عقل... إلخ) أي: ما (عقل) بمعنى: علم بدليل، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه، وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.



(١) «همع الهوامع» (١٢٠/٢).

(٢) انظر: «تفسير البحر المحيط» (١٤٥/٦) وللأفائدة: «البرهان في علوم القرآن» (٣٣٦/١).



## ٢ - التوكيد

- ٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا  
 ٥٢١ - وَأَجْمَعُهُمَا بِ(أَفْعَلِ) إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا  
 ٥٢٢ - وَ(كَلًّا) أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ، وَ(كَلًّا) (كَلَّتَا) (جَمِيعًا) بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا  
 ٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ(كُلُّ): (فَاعِلَةٌ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلُ: (النَّافِلَةُ)
- هذا النوع الثاني من التوابع، وهو التوكيد، والمراد به: المؤكّد، بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل.

## والتوكيد نوعان:

١ - معنوي: وهو المراد هنا.

٢ - لفظي: وسيأتي إن شاء الله.

فالتوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول: يكون بد(النفـس والعين)<sup>(١)</sup>، نحو: حادثني الأمير نفسه، فلو اقتضرت على المؤكّد - بفتح الكاف - لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال، ف(نفسه) توكيد معنوي مرفوع، والهاء مضاف إليه.

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكّد، مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

(١) ذكر الأستاذ محمد عزيمة رحمته الله في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنه لم يقع التوكيد بهما في القرآن (٧/٤/٣).

ويجب إفرادهما مع المفرد - كما في المثال - وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلة، على وزن (أفعل). وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الأفراد، تقول: جاء المحمدان أنفسهما وأعيئهما<sup>(١)</sup>، وجاء المحمدون أنفسهم وأعيئهم. وجاءت الفاطمات أنفسهن أو أعيئنهن.

أما النوع الثاني من التوكيد المعنوي، فهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، وله الألفاظ الآتية:

أولاً: كل، وجميع، نحو: قرأت القرآن كله أو جميعه، فلو لم يؤت بكلمة (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال، زدنا كلمة (كله)، أو (جميعه)، ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكّد بهما غير مثنى، وهو المفرد والجمع.  
الثاني: أن يكون المؤكّد بهما جمعاً له أفراد، أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله.

فالأول نحو: حضر الضيوف كلهم، والثاني نحو: قرأت الكتاب كله، والثالث نحو: اشترت الحصان كله؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز جاء الضيف كله، لعدم الفائدة من التوكيد، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكّد، كما في الأمثلة.

ثانياً: كلا وكلتا<sup>(٢)</sup>، وهما لتوكيد المثنى، ف(كلا) للمثنى المذكر،

(١) هذا أفصح من قولك: (نفساهما) لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد، قال تعالى: ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُ﴾ [التحریم: ٤] فجمع ولم يش مع أنهما قلبان.

(٢) لم يقع التوكيد بهما في القرآن. انظر المرجع السابق.

و(كلتا) للمؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت البنتان كلتاهما، فلولاً التوكيد لكان من المحتمل اعتبار الثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

١ - أن يصح حلول المفرد محلهما، ليتمكن توهم إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم المحمدان كلاهما، فلا يصح لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين، ومن النحاة من يجيز ذلك محتجاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ - أن يتحد معنى المسند إلى المؤكّد، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

٣ - أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكّد بهما، كما في المثالين.

ثالثاً: لفظ عامة، وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم، والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها، فتكون مع المؤنث والمذكر؛ لأنها للمبالغة، وليست للتأنيث، نحو: حضر الجيش عامته، وحضر الطلاب عامتهم، وحضرت الفرقة عامتها، وحضرت الفرق عامتهن، وحضر الجيشان عامتهما، وحضرت الفرقتان عامتهما.

والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (بالنفس أو بالعين الاسم أكدا... إلخ) أي: أكد الاسم بلفظ: النفس أو العين، بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكّد، ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين؛ أي: مؤكدين لغير الواحد - وهو المثنى والجمع - فجئ بهما مجموعين على وزن (أفعل) تكن متبعاً المنهج الصحيح، وقوله: (بأفعل) أي على أفعل. ثم بيّن أنه عند إرادة الشمول يستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و(كلا) و(كلتا) و(جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤكّد.

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيد (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة). وأصله: عامة، فاجتمع مثلاًن فأدغم الأول في الثاني. وأراد بقوله: (مثل النافلة) أي: في الوزن، ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث.

\* \* \*

٥٢٤ - وَيَعْدَ (كُلُّ) أَكْدُوا بِ (أَجْمَعًا) (جَمْعَاء) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمِعَا) تقوية التوكيد

٥٢٥ - وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاء) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمِعُ)

يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ (أجمع) بعد (كله) نحو: جاء الركب كله أجمع. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، فـ (كلهم) توكيد معنوي لـ (الملائكة) مرفوع مثله، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (أجمعون) توكيد معنوي ثانٍ مرفوع بالواو، ويؤتى بـ (جُمِعَ) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلهن جُمِعَ.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده في التوكيد غير مسبوقه بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمع، وجاءت القبيلة جمعاء، وجاء القوم أجمعون، وجاء النساء جُمِعَ، قال تعالى: ﴿فَكُتِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْقَارُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَّسْنَكُمُ آجَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وهذا معنى قوله: (وبعد كل أكدوا بأجمعاء..) أي: بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد.

وقوله: (بأجمعاء) ممنوع من الصرف للعلمية<sup>(١)</sup> والوزن، والألف للإطلاق، (جمعاء) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، (ثم جمعاء) ممنوع من الصرف للعلمية والعدل؛ لأنها جمع (جمعاء) وحققها (جُمِعَ) كـ (حمراء) و (حُمِر) والألف للإطلاق.

(١) انظر: «النحو الوافي» (٥١٩/٣).

ثم بيّن أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل). وفهم من قوله: (قد يجيء..) أن ذلك قليل، ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل)؛ لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً.

\* \* \*

٥٢٦ - وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلُ  
حكم توكيد  
النكرة

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة، فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً، سواء كانت محدودة، وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم المقدار، كالشهر وحول وأسبوع ويوم ودرهم ودينار، أو كانت غير محدودة كالوقت وزمن وحين).

قالوا: لأن ألفاظ التوكيد معارف، فيلزم التخالف بين المؤكّد والمؤكّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة، إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، كما تقدم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف، فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلاً، سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعه، تصدقت بدينار كلاً، بخلاف: عملت زمناً كلاً، أنفقت مالاً كلاً، لتخلف الأمر الأول، وبخلاف: عملت يوماً نفسه، لتخلف الأمر الثاني، فلا يتكلم بذلك.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ      يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ<sup>(١)</sup>

(١) شاقه: أعجبه وهيجه، والشوق: نزوع النفس إلى الشيء، والمعنى: أنه أعجبه =

فأكد الشاعر النكرة وهي قوله: (حول) ب(كل).

وهذا القول هو الصحيح، وهو اختيار ابن مالك في الألفية، وقال في شرح الكافية: (وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك)<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وإن يفد توكيد منكور قبل... إلخ) أي: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز، وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة المحدودة، إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول، والبصريون يمنعون توكيدها مطلقاً، أخذاً من قوله: (شمل).

\* \* \*

٥٢٧ - وَأَعَزَّ بِدِكْلَتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنٍ (أَفْعَلَاءَ)

لا يثنى (أجمع وجمعاء) استثناء ب(كلا وكلتا)

يعني أن العرب استغنت ب(كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء)، وب(كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما، وقام الرجلان كلاهما، ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان، ولا قام الرجلان أجمعان.

وقوله: (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح؛ أي: استغنى، والمعنى: استغن في توكيد المثنى ب(كلتا) و(كلا) عن ثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعل) وهو (أجمع)، والألف للإطلاق، وحق هذا

= ويحث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب، وتمنى أن السنة كلها (رجب) لما فيه من الأُس والسُرور.

إعرايه: (لكنه) لكن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: اسمه (شاقه) فعل ماضٍ، والهاء مفعول به (أن قيل) أن: مصدرية، وقيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول (ذا رجب) مبتدأ وخبر في محل رفع نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (شاق)، وجملة (شاقه) خبر (لكن)، (يا) للتنبيه، أو للنداء والمنادى محذوف، (عدة) اسم لیت، (حول) مضاف إليه، (كله) كل: توكيد ل(حول)، مجرور، والهاء مضاف إليه، (رجب) خبر لیت، وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في «عدة السالك» (٣/٣٣٢) أن الصواب (رجبا) بدليل الأبيات التي قبل هذا البيت، ويكون الشاعر قد نصب ب(ليت) الجزأين معاً (المبتدأ والخبر).

(١) «شرح الكافية» (١١٧٧).

البيت أن يكون قبل قوله: (وإن يفد توكيد منكور قِيلَ...) لأنه متعلق بـ(أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل.

\* \* \*

توكيد الضمير  
المتصل

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ  
٥٢٩ - عَنِتُّ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين، جيء بفواصل بين لفظ التوكيد والمؤكَّد، وهو الضمير المنفصل المرفوع، تقول: أدَيْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ الْوَاجِبَ، فـ(التاء) فاعل و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نَفْسُكَ) نفس: توكيد معنوي للتاء مرفوع، والكاف مضاف إليه، وتقول في توكيد الضمير المستتر: تصدق أَنْتَ نَفْسُكَ بِمَا يَنْفَعُكَ، فـ(أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر الذي هو فاعل (تصدق) و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر.

أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل، بل حكمه حكم الاسم الظاهر، تقول: أَنْتَ نَفْسُكَ الْمَسْؤُولُ عَنْ أَسْرَتِكَ. وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه، تقول: الْمُدْرَسُونَ أَكْرَمَتْهُمْ هُمْ أَنْفُسُهُمْ، أَوْ: أَكْرَمَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ، بغير توكيد بالضمير. وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: الْمَحْمُودُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وهذا معنى قوله: (وإن تؤكّد الضمير المتصل... إلخ) أي: إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكد بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل، ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع؟ تدارك الأمر فقال: (عنيت ذا الرفع) أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع؛ أي: الضمير المتصل المرفوع، ثم صرح بالمفهوم فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) والمعنى: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس

والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم، وأفاد قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز.

\* \* \*

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (أَدْرُجِي أَدْرُجِي) التوكيد اللفظي

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ، اسماً، نحو: إياك إياك والنميمة، فإياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذُر، (إياك) توكيد لفظي، أو فعلاً، نحو: غربت غربت الشمس، أو جملة، نحو: أنت المعلوم أنت المعلوم، ويكثر اقتران الجملة بالعطف؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: أكرمت علياً أكرمت علياً.

وأما توكيد الضمير أو الحرف فسيأتي إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً..) أي: والذي هو لفظي من التوكيد، يجيء مكرراً، ثم ذكر المثال، وهو من توكيد الجملة.

\* \* \*

٥٣١ - وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ التوكيد الضمير المنصل

٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ كَدَنَعَمْ وَكَدَبَلَى والحرف توكيداً لفظياً

إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى، فلا بد من اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد فتقول: أنت قمتَ قمتَ بواجبك، أكرمك أكرمك خالد، كتابك كتابك على الدرج، فرحت بك بك، وهذا الكتاب رغبت فيه فيه.

وأما توكيد الحرف فإن كان حرفاً غير جوابي فإنه يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد، نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة، في المسجد في المسجد خالد.

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته



وحده، نحو: هل كتبت المحاضرة؟ فتقول: نعم نعم، ونحو: ألم تكتب المحاضرة؟ فتقول: بلى بلى.

وهذا معنى قوله: (ولا تعد لفظ ضمير متصل... إلخ) أي: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

\* \* \*

٥٣٣ - وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ ائْتَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ ائْتَصَلَ

توكيد الضمير  
المنصل  
بضمير الرفع

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، سواء كان بارزاً أو مستترأ، وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمت أنت بواجبك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [المؤمنون: ٨٣]، ف(نا) نائب فاعل، و(نحن) توكيد للضمير قبله مبني على الضم في محل رفع؛ لكونه تابعاً، ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨]، ف(الكاف) اسم (إن)، و(أنت) توكيد مبني على الفتح في محل نصب على سبيل الاستعارة<sup>(١)</sup>، ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت، ف(أنت) توكيد للكاف.

ومثال المستتر: اجتهد أنت في صلة الأرحام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، ف(نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩]، ف(أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).



(١) القول بأن ضمير الرفع المنفصل الواقع توكيداً للضمير المتصل يعرب تابعاً لما قبله هو الذي يسائر القاعدة في هذا الباب، وفيه أعارب آخر.  
انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/٣٠٥)، «التصريح على التوضيح» (٢/١٢٨) «النحو الوافي» (٣/٥٢٩) «معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز» (١/٥٥٤).

### ٣ - الْعَطْفُ

#### ١ - عَطْفُ الْبَيَانِ

٥٣٤ - الْعَطْفُ إمَّا: دُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ

١- المعطف

نوعان

٥٣٥ - قَدْوُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصَّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

٢- تعريف

عطف البيان

هذا النوع الثالث من التوابع، وهو: العطف، وهو نوعان:

١ - عطف بيان، وهو المراد هنا.

٢ - عطف نسق، ويأتي - إن شاء الله - في باب مستقل.

وعطف البيان هو: تابع موضح أو مخصص، جامد، غير مؤول.

فقولنا: تابع، هذا جنس في التعريف يشمل التوابع كلها.

وقولنا: موضح أو مخصص<sup>(١)</sup>؛ أي: موضح لمتبوعه إن كان

معرفة بإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها، أو مخصص له إن كان نكرة بتحديد مدلولها وتقليله.

مثال توضيح المتبوع: أكرمت محمداً أخاك، فكلمة (أخاك) جاءت

لتوضيح المراد بـ(محمّد) إذ لولا هذا التابع لبقيت كلمة (محمّد) - برغم أنها معرفة - بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبيين.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة خطبة كثيرة المعاني قليلة

الألفاظ، فعبارة (خطبة) عطف بيان، جاءت لتخصيص النكرة، وهي (كلمة) لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونثر.. ومن خطبة ومقالة، ولولا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيوعها وتعدد مدلولها.

(١) هذا هو الأصل في عطف البيان، وإلا فقد يأتي للمدح؛ قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَلِمَةَ الْبَيِّنَاتِ الْكَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، فالبيت الحرام) عطف بيان.

وهذا القيد - أعني التوضيح والتخصيص - يخرج التوكيد، نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق، نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل، نحو: قضيت الدين نصفه؛ لأنها لا توضح متبوعها.

أما النعت فلا يخرج بهذا القيد، وإنما يخرج بالقيد الأخير؛ لأن النعت وعطف البيان يشتركان في الإيضاح، إلا أن عطف البيان يوضح ذات المتبوع، وذلك ببيان حقيقته الأصلية - كما تقدم -. أما النعت فإنه لا يوضح الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليه مباشرة، بل بصفة من صفاته، نحو: هذا خالد الكاتب، ف(الكاتب) نعت؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق بذكر صفة من صفاته، ونحو: هذا التاجر خليل، من عطف البيان؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق (التاجر) باسم أوضح منه.

وقولنا: جامد؛ أي: في الغالب. وهذا يخرج النعت، فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص - كما تقدم - لكنه مشتق.

وقولنا: غير مؤول؛ أي: غير مؤول بالمشتق، وهذا يخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بعلي هذا؛ أي: الحاضر أو المشار إليه.

وهذا معنى قوله: (العطف إما ذو بيان أو نسق) أي: إن العطف إما عطف بيان أو عطف نسق، والغرض في هذا الباب بيان (ما سبق) والذي سبق في التقسيم، هو (ذو البيان) أي: صاحب البيان، فهو تابع شبه الصفة؛ أي: يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرق، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاً في متبوعه، كما تقدم.

\* \* \*

٥٣٦ - فَأَوَّلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي  
عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراذه أو تشنيته أو جمعه.

حكم عطف  
البيان مع  
متبوعه

والمعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع، مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

\* \* \*

٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ  
لا خلاف بين النحويين في مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة، وأما مجيئه ومتبوعه نكرتين فمنعه قوم، محتجين بأن البيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأوجبوا البدلية فيما استند إليه المجيز.

مجيء عطف  
البيان معرفة  
أو نكرة

وقال آخرون: بجواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة، نحو: لبست ثوباً صوفاً، وهذا هو الصحيح، لورود آيات من القرآن واضح عطف البيان فيها؛ كقوله تعالى: ﴿زَيْنَ وَرَأَيْهِ جَهَنَّمَ وَشَقَىٰ مِنْ مَّآوٍ صَكِيلٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، (فصديد) عطف بيان - وهو نكرة - لقوله: (ماء) وذلك أنه لما أبهم الماء بينه بقوله: (صديد)، وهو ما يخرج من أجواف أهل النار من قيح ودم وعرق، وكقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، (فلزيتونة) عطف بيان (لشجرة مباركة)، وقال تعالى: ﴿أَوْ كَثْرَةُ طَعَامٍ مَسْلُوكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] في قراءة من نَوَّن (كفارة) وهم من عدا نافعاً وابن عامر من السبعة. وما احتج به المانعون مردود، بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يعين غيره ويبينه.

وهذا معنى قوله: (فقد يكونان منكرين... إلخ) أي: إن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، فقد يكونان نكرتين، كما يكونان معرفتين، وهذا واضح في اختياره الجواز.

\* \* \*

صلاحية  
عطف البيان  
للبدلية إلا ما  
استثني

٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ: (يَا عَلَامَ يَعْمرَا)  
٥٣٩ - وَنَحْوٍ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ  
القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً،  
نحو: أصغيت إلى الخطيب عليّ، إلا ما استثنى ابن مالك، وضابطه:  
أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع مكان المتبوع، وذلك في  
مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً، والمتبوع منادى؛  
كقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُخَلِّثَا حَرْبًا<sup>(١)</sup>  
فقوله: (عبد شمس) عطف بيان، على قوله: (أخوينَا) ولا يجوز  
أن يكون بدلاً منه، إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء،  
فيلزم ضم (نوفل) لأنه مفرد معرفة، والتقدير: (يَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا)  
والرواية وردت بنصبه، فدل على أنه لا يكون بدلاً؛ لأن الشاعر عطف  
عليه اسماً آخر بالنصب مع كون المعطوف علماً مفرداً.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيف  
إليه صفة بـ(أل)؛ كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَثُوعَا<sup>(٢)</sup>

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.

إعرابه: (أَيَا) حرف نداء، (أخوينَا) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضاف  
إليه، (عبد شمس) عطف بيان منصوب، (ونوفلَا) معطوف عليه منصوب، (أَنْ)  
تحدثنا حرباً) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بالفعل (أَعِيذُ)  
والتقدير: أَعِيذُكُمَا بِاللَّهِ مِنْ إِحْدَاثِكُمَا حَرْبًا.

(٢) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهو بشر بن عمرو البكري، والمعنى: أن  
الشاعر يصف نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي قتل البكري، وتركه مجندلاً في  
العراء تنتظر الطير خروج روحه لتنقض عليه فتأكله، فهو شجاع من نسل شجعان.

إعرابه: (أَنَا) مبتدأ، (ابن التارك) خبر ومضاف إليه، (البكري) مضاف إليه من =

ف(بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فتقول: التارك بشر، فيلزم عليه إضافة الوصف المفرد المقترن ب(أل) إلى الخالي عنها، وهذا لا يجوز، كما تقدم في باب «الإضافة».

وهذا معنى قوله: (وصالحاً لبديلة يرى..) أي: إن عطف البيان يصلح للبديلة، وذلك مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلامُ يعمرًا)، ف(غلامُ) منادى مبني على الضم و(يعمرُ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، والألف زائدة للوزن، ولو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرُ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم، ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشرٍ) وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي) أي: إن إعرابه بدلاً في قوله: (أنا ابن التارك البكري بشر) ليس بمرضي، وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً؛ لأنه يجيز إضافة المقرون ب(أل) إلى المجرد منها، نحو: جاء الضاربُ زيد.

والأظهر الجواز، وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا داعي له هنا، فإن المعنى واضح على البديلة؛ كوضوحه على عطف البيان، وهذا يتمشى مع ما ذكره النحويون - كابن هشام<sup>(١)</sup> وغيره - من أنه يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل<sup>(٢)</sup>؛ أي: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في

= إضافة الوصف إلى مفعوله، (بشر) عطف بيان، (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر، (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص(٩٠٨).

(٢) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر: «حاشيته على الأشموني» (٢/ ٢٦١). وانظر: «شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ٢٣٢).

البيتين) لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر، إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا يلزم، فإن العرب أصحاب اللغة لا تدري من أمر هذه القاعدة شيئاً، ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب، وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية): (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه...) <sup>(١)</sup>.



(١) «شرح الكافية» للرضي (٣٧٩/٢) ونقله الصبان في حاشيته (٨٨/٣). وانظر: «النحو الوافي» (٥٤٦/٣).

## ٢ - عَطْفُ النَّسْقِ

عطف النسق  
وحروفه

- ٥٤٠ - تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ: عَطْفُ النَّسْقِ كَلَاخَصُصْنِ بُوْدُ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقَ  
٥٤١ - قَالَمَطُفٌ مُّطْلَقًا بِ(وَاوٍ ثُمَّ قَا حَتَّى أَمْ أَوْ) كَلَاخَصُصْنِ بُوْدُ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقَ  
٥٤٢ - وَأَتَبَمَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) (لَكِنْ) كَلَاخَصُصْنِ بُوْدُ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقَ

عطف النسق: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه؛ أي: عطفت بعضه على بعض وواليت أجزائه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض<sup>(١)</sup>.

وحروف العطف تسعة، وهي قسمان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والمراد باللفظ: الحكم الإعرابي، والمراد بالمعنى: أن يثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، وهذا في عطف المفرد على مثله. أما في عطف الجمل فقد لا يفيد التشريك، وهذا القسم ستة أحرف: (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) تقول: جاء خالد وعلي، وحضر الطلاب ولم يحضر المدرس.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ لا في المعنى، فلا يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه، وهو ثلاثة: (بل)، و(لا)، و(لكن)، نحو: ما جاء الضيف بل ولده.

وهذا معنى قوله: (تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ... إلخ) أي: عطف النسق هو: التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله، ومعنى (متبع) أي: مُشْرِكٌ للثاني مع

(١) انظر: «حاشية الخصري» (٦٠/٢).



الأول، ثم ذكر المثال، وقوله: (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وقوله: (عطف النسق) مبتدأ مؤخر.

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القسم الأول، وهو المراد بقوله: (فالعطف مطلقاً) أي: لفظاً ومعنى، وقوله: (حتى أم أو) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها للوزن. وفي البيت الثالث ذكر حروف القسم الثاني، وهو المراد بقوله: (وأتبع لفظاً فحسب) و(حسب) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: فحسبك ذلك، والفاء زائدة لتزيين اللفظ، ثم ذكر المثال، والطلا: بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا، ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: ولد بقر الوحش، وقيل: ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، كسبب وأسباب.

\* \* \*

٥٤٣ - فَأَعْطِفْ بِوَائٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا - فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

الحرف الأول: الواو

شرح المصنف رحمه الله في الكلام على حروف العطف وبيان أحكامها وخصائصها.

فالأول: الواو، وهي لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم<sup>(١)</sup> ولا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقرينة.

فتعطف متأخراً في الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] والقرينة هي التاريخ، ومتقدماً؛ كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرْسِلُ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] فقوله: (من قبلك) قرينة، ومصاحباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَجْبَنَّهُ وَأَصْحَبَ السَّيِّئِينَ﴾ [العنكبوت: ١٥] والقرينة على ذلك نصوص أخرى من القرآن.

ومما يدل على أن الواو لمطلق الجمع قوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدِي وَادْعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] والسجود بعد الركوع إذا كانت صلاتهم كصلاتنا، وقوله تعالى: ﴿وَادْعُلُوا آلَنَابِ سَجْدًا وَفُولُوا حِطَّةً﴾

(١) المراد به: المعنى الذي يفيد العامل قبل المعطوف عليه.

[البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦٦] والقصة واحدة.

وهذا معنى قوله: (فاعطف بوأو لاحقاً... إلخ) أي: اعطف بالوأو (لاحقاً) أي: متأخراً (أو سابقاً) أي: متقدماً، (في الحكم) تنازعه ما قبله، (أو مصاحباً) وهو ما اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه في الزمن والمعنى معاً، وفي بعض النسخ: (سابقاً أو لاحقاً).

\* \* \*

٥٤٤ - وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَمَا أَصْطَفَى هَذَا وَأَبْنَى  
من خصائص  
الوأو  
للوأو خصائص منها:

أنها تعطف اسماً على اسم، لا يكتفي الكلام به، وذلك إذا كان العامل لا يقوم إلا بمتعدد كالمشاركة والاختصاص والمنازعة ونحو ذلك من المعاني النسبية التي لا تتحقق إلا بنسبتها لاثنتين فأكثر، نحو: تشارك صالح وهشام، وتنازع محمد وخالد، وإنما اختصت الوأو بذلك لترجح المعية فيها.

وهذا معنى قوله: (واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه) أي: اخصص بالوأو من بين حروف العطف أن يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل؛ كالمثال الذي ذُكر؛ لأن الاصطفا لا يتحقق إلا من اثنتين فأكثر.

\* \* \*

٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ  
الحرف الثاني  
والثالث:  
الفاء ولم  
الثاني من حروف العطف: الفاء، وتفيد مع التشريك، الترتيب<sup>(١)</sup>  
مع التعقيب.

(١) يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَمَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٧١)، وأجاب غيره بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري، وقد رد الزركشي في كتابه «البرهان» (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه، سقط منها واحد، فراجع إن شئت.

## والترتيب نوعان:

١ - ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه، نحو: دخل المدرس فبدأ الشرح، فزمن البدء بالشرح متأخر في زمنه عن زمن الدخول، قال تعالى: ﴿فَوَكِّزْهُمُؤْمِنِينَ فَفَقَضَ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

٢ - ترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما لا بحسب زمانهما<sup>(١)</sup>، نحو: حدثنا المحاضر عن علي فعثمان عليهما السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُلْقِيَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنْ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً<sup>(٢)</sup>﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما التعقيب فهو: الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، بأن يحصل المعطوف عقب المعطوف عليه من غير تراخ في الزمن، نحو: دخل الإمام فأقيمت الصلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَاقْبَرُ﴾ [عبس: ٢١].

والتعقيب في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، وتقول: دخلت المدينة فمكة، إذا لم تُقِم في المدينة ولا بين البلدين.

وتفيد الفاء مع الترتيب والتعقيب: السببية، وذلك غالب في عطف الجمل والصفات، فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَكِّزْهُمُؤْمِنِينَ فَفَقَضَ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] والثاني كقوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُؤْمِرٍ ٥١﴾ ﴿فَالَّذِينَ مِنْهَا الْأَلْبُونُ ٥٢﴾ ﴿فَتَشْرَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ٥٣﴾ ﴿فَتَشْرَبُونَ شَرِبَ الْهَمِيمِ ٥٤﴾ [الواقعة: ٥٢ - ٥٥].

(١) انظر: «شرح الرضي» (٣٨٥/٤)، و«المغني» (١/١٦١).

(٢) (جهره) مفعول مطلق أو حال.

وهذا معنى قوله: (والفاء للترتيب باتصال) والمراد به: التعقيب وهو عدم المهلة، والباء بمعنى (مع).

الثالث من حروف العطف: ثم، وتفيد مع التشريك، الترتيب مع التراخي<sup>(١)</sup>، وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، نحو: زرعنا القمح ثم حصناه، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

وهذا معنى قوله: (وثم للترتيب بانفصال) والمراد: التراخي؛ أي: الانفصال بمهلة زمنية.

\* \* \*

من خصائص الفاء ٥٤٦ - وَأَخْصَصْنَا بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ للفاء خصائص منها:

أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة - لخلوه عن ضمير الموصول - على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: الذي ساعدته ففرح الوالد مسكيناً.

ف(الذي) مبتدأ، وجملة (ساعدته) صلة وعائد، (ففرح الوالد) معطوفة على جملة الصلة بالفاء، وقد خلت من ضمير يعود على الموصول (مسكين) خبر المبتدأ.

وليس الحكم خاصاً بالصلة، بل الخبر والنعت والحال كذلك، والضابط لذلك كله هو خلو الجملة من الرابط، ووجوده في الجملة الصالحة.

فمثال الخبر: النخل يرعاه الفلاح فيكثر التمر.

ومثال النعت: هذا رجل قام على تربية أولاده فاستفاد الأولاد.

(١) تأتي (ثم) للترتيب الذكري - مثل الفاء -؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَرَوْهَا بَعَثَ الْيَاقِينَ﴾ ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّهُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّهْمِ﴾ [التكاثر: ٧، ٨] لأن السؤال قبل رؤية الجحيم. [راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/٢/١١٦].

ومثال الحال: أقبل الفائز يتهلل وجهه فتشرح الصدور.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدِيمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، فقوله: (فيصبحوا) معطوف على قوله: (أن يأتي) الذي هو خبر (لعسى)، وهو خبر عن الله تعالى، وجملة (فيصبحوا) ليس فيها رابط مع أنها معطوفة على جملة الخبر.

وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية، فاستغني بها عن الرابط، وهذا معنى قوله: (واخصص بفاء عطف ما ليس صلة..). أي: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد، والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٥٤٧ - بَعْضًا بِ(حَتَّى) أَعْطِفَ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَابَةً الَّتِي تَلَا  
الرابع من حروف العطف: حتى.

ومعناها: الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو

(١) تنبيه: إذا تعدد المعطوف، نحو: اشترت قلمًا وكتابًا وحقيبة ومسطرة، ونحو: أقبل خالد وهشام وعاصم فمحمد ثم إبراهيم.

فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً، وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب، مثل: الفاء وثم، فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة، فلهشام) و(عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) معطوف على ما قبله وهو (عاصم) و(إبراهيم) معطوف على (محمد).

فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - فهو معطوف على ما قبله، نحو: أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم، فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ما قبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره. أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً، وأما ما قبله فهو معطوف على الأول. [انظر: «النحو الوافي» ٥٥٥/٣].

النقص بالنسبة للمعطوف عليه، بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف، فالأول: قَرَّ الجنودُ حتى القائدُ. والثاني: قدم الحجاج حتى المشاة، فـ(حتى) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها، وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فرداً من جمع كالمثال السابق، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبتني الفاكهة حتى التفاح.

والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة، ومن الأمثلة قوله ﷺ: «ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمٍّ ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمٍّ حتى الشوكة يُشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها» متفق عليه.

فـ(الشوكة) بالجر على أن (حتى) عاطفة، وجملة (يشاكها) حال وبالرفع على أنها ابتدائية، (والشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر.

قال ابن مالك: (بعضاً بحيث اعطف... إلخ) أي: اعطف بحيث بعضاً على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه؛ أي: جاء بعده، وهو المعطوف عليه، يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

\* \* \*

الحرف الخامس: أم

٥٤٨ - وَ(أَم) بِهَا أَعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ      أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ (أَيِّ) مُغْنِيَةٍ

٥٤٩ - وَزَيْمًا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ      كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

٥٥٠ - وَيَأْتِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَقَتْ      إِنْ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَتْ

الخامس من حروف العطف: أم، وهي نوعان:

١ - متصلة، وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

أ - همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقه بكلمة (سواء)؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

تُنْزِلُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، (فلسواء) خبر مقدم، والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب - همزة استفهام يطلب بها و(أم) التعيين، نحو: أخالد عندك أم خليل، فيكون الجواب: خالد، مثلاً.

وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيتها إذا لم يوقع حذفها في لبس، فمثال حذف همزة التسوية: سواء على المخلص في عمله راقبه الناس أم لم يراقبوه فلن يقصر في أدائه، والأصل: أراقبه.

ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا      بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ<sup>(١)</sup>؟

والأصل: أبسبع أم بثمان؟ فحذف الهمزة التي يطلب بها التعيين اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

النوع الثاني: من أنواع (أم): أم المنقطعة، وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأمر التعيين، وسميت منقطعة لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين، لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى، ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِمُ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ قَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۖ﴾ [الأحقاف: ٧، ٨] أي: بل يقولون افتراه، فقد

(١) إعرابه: (لعمرك) اللام للقسمة، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره: لعمرك قسمي، (ما) نافية (أدري) فعل مضارع ينصب مفعولين، وقد علق عنها بالهمزة المقدرة في قوله: (بسبع)، (وإن كنت دارياً) الواو للحال، (وإن) زائدة وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال، (بسبع) متعلق بقوله: (رمين) وهو فعل ماضٍ ونون الإنثاء فاعل، (الجمرة) مفعول به (أم) عاطفة (بثمان) معطوف على (بسبع).

وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجع أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون، يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وهذا معنى قوله: (وأم بها اعطف إثر همز التسوية... إلخ) أي: اعطف بـ(أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أي) وهي الهمزة التي يقصد بها بـ(أم) التعيين، كما مضى.

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس.

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول، وأنها تفي بانقطاع، بمعنى: تكون كافية فيه مفيدة له، وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل).

\* \* \*

٥٥١ - خَيْرٌ، أَيْحَ، قَسَمٌ بِ(أَوْ)، وَأَبْهَمَ وَأَشْكُكَ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُجِي  
٥٥٢ - وَرُبَّمَا عَائِبَتِ الْوَاوِ إِذَا لَمْ يُلَفْ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَقْدًا

الحرف  
السادس: أو

السادس من حروف العطف: أو، وله عدة معانٍ، يحددها السياق ومنها:

١ - التخيير والإباحة، وذلك إذا سبقت بصيغة دالة على الأمر، فمثال التخيير: تزوج حفصة أو أختها، ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٢ - التقسيم وبيان الأنواع، نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٣ - الإبهام من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية، تقول: حضر صالح أو علي، إذا كنت تعلم الحاضر



منهما، ولكن قصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ آؤَ  
إِيَّاكُمْ لَمَلِكٌ هُدًى آؤَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]<sup>(١)</sup>.

٤ - الشك، من المتكلم في الحكم، بشرط أن يسبق (أو) جملة  
خبرية - أيضاً - كالمثال السابق إذا كنت لا تعلم من حضر منهما، ومنه  
قوله تعالى: ﴿لَيْتُ يَوْمًا آؤَ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٥ - الإضراب، والمراد به: الإضراب الإبطالي (وهو إبطال  
الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)، نحو: عندي  
عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة؛ أي: بل زادوا ثلاثة.

٦ - الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، فتكون  
بمعنى (الواو) ومثال ذلك قوله ﷺ: «اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو  
صديق أو شهيدان» وقد ورد الحديث برواية أخرى بالواو<sup>(٢)</sup>، وكقول  
الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا آتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ<sup>(٣)</sup>  
فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى (الواو) أي: وكانت له قدراً، لوضوح  
المعنى وعدم اللبس؛ لأن الخلافة لا تتحقق إلا مع قضاء الله وقدره.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢٦٧/٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة» باب: مناقب عمر بن  
الخطاب ﷺ، ورواية (الواو) في باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً»،  
وقوله: «أُحَدِّثُ بِالضَّمِّ مَنَادَى بِحَرْفِ نَدَاءٍ مَحذُوفٍ».

(٣) الممدوح عمر بن عبد العزيز ﷺ وقوله: (قدراً) بالفتح؛ أي: موافقة له، أو  
مقدرة.

إعراجه: (جاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح، (الخلافة)  
مفعول به (أو) عاطفة بمعنى الواو، (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية،  
(آتى) فعل ماضٍ وهو هنا فعل متعدي لأن معناه: وصل (ربه) منصوب على  
التعظيم، والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل مؤخر (وما) وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء  
الخلافة مجيئاً كإتيان... إلخ.

وإلى هذه المعاني أشار بقوله: (خير أبع... إلخ) فتضمن البيت الأول ستة معانٍ.

وقوله: (وإضراب بها أيضاً نُمي) أي: نُسب إليها بمعنى أنها تؤديه، وفي البيت الذي يليه ذكر المعنى السابع، ومعنى (عاقبت الواو) أي: جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها.

وقوله: (لم يُلَف) أي: يجد (ذو النطق) أي: المتكلم (للبس منفذاً) أي: بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس؛ أي: طريقاً إليه، بسبب خفاء المعنى المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

\* \* \*

استعمال (إما)  
بمعنى (أو)

٥٥٣ - وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَّةُ فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَّةُ) تأتي (إما) مسبوقة بمثلها، نحو: أعطني إما كتاب التفسير وإما كتاب الفقه، ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة، بل حرف يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه؛ لأنه لا يسبقها معطوف.

وما بعدها يعرب على حسب حاجة العامل قبلها، فقد يكون فاعلاً، نحو: سافر إما محمد وإما علي، وقد يكون مفعولاً، كالمثال المتقدم، وقد يكون حالاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وقد يكون بدلاً، كقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِنَّمَا الْمَذَابَ وَإِمَّا أَشَاعَةً﴾ [مريم: ٧٥]، ف(العذاب) بدل من (ما).

وأما الثانية فالصحيح أنها تشبه (أو) في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدمة: وهي: التخيير، نحو: خذ إما ثوباً وإما درهماً، والإباحة، نحو: جالس إما الفقهاء وإما النحاة، والتقسيم، نحو: الاسم إما جامد وإما مشتق، والإبهام والشك، نحو: سافر إما خالد وإما عصام، ولا تأتي للإضراب، ولا بمعنى الواو، وليست عاطفة؛ لأنها تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، بل هي حرف تفصيل.

وهذا معنى قوله: (ومثل أو في القصد إما الثانيه) أي: إن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد؛ أي: في المعنى. وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة، ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب، لكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ (أو) في غالب معانيها، أو للرد على من قال: إنها عاطفة، أو لغير ذلك.

وقوله: (إما ذي وإما النائية) التقدير - مثلاً - خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية؛ أي: البعيدة.

\* \* \*

الحرف  
السابع  
والثامن:  
لكن، ولا

٥٥٤ - وَأَوَّلُ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا، وَ(لَا) نِدَاءٌ أَوْ أَمْرٌ، أَوْ اثْبَاتًا تَلَا السَّابِعَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ: لَكِنْ، وَمَعْنَاهَا الْاسْتِدْرَاكُ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَفَارِقُهَا أَبَدًا حَتَّى وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً، وَتَكُونُ عَاطِفَةً، بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الأول: أن يقع بعدها مفرد.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا تقترب بها الواو، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، لا تكرم خالدًا لكن عليًا.

فإن كان بعدها جملة، نحو: ما قرأت الحديث لكن قرأت التفسير، أو لم يتقدمها نفي أو نهي، نحو: الكتاب صغير لكن نفعه عظيم، فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة، وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء - أيضًا - والواو هي العاطفة؛ كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الاحزاب: ٤٠] قالوا عاطفة (لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

الثامن من حروف العطف: لا، وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه، وشرط كونها عاطفة أن يكون المعطوف مفردًا، وأن تسبق ببناء أو أمر أو إثبات، نحو: يا خالد لا

عمرو، أعطني الكتاب لا القلم، المستقيم مطمئن لا العاصي.  
فإن كان ما بعدها جملة، نحو: تصان الممالك بالجيوش  
والأعمال لا تصان بالخطب والآمال، فهي ليست عاطفة، وإنما هي  
حرف نفي، والجملة بعدها مستأنفة.

والى هذين الحرفين أشار بقوله: (وأول لكن نفيًا... إلخ) أي:  
اجعل (لكن) والية نفيًا أو نهياً؛ أي: واقعة بعدهما.

وقوله: (ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) لا: مبتدأ قصد لفظه، خبره  
قوله: (تلا) والتقدير: و(لا) العاطف تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً؛ أي: لا  
يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

\* \* \*

٥٥٥ - وَ(بَلْ) كَدَلٍ لِّ(كُنْ) بَعْدَ مَضْحُوبِيهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبِعِ بَلْ تَبَيَّنَ  
٥٥٦ - وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ  
التاسع من حروف العطف: بل، ويشترط دخولها على مفرد، وأما  
معناها فيختلف باختلاف ما قبلها:

الحرف  
التاسع: بل

أ - فإن تقدم عليها نفي أو نهى، أفادت إقرار الحكم السابق،  
وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه، فقد أثبتت (بل)  
نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي - وهو المجيء - ثابتاً لابنه.  
ب - وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب  
عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشترت  
كتاباً بل قلماً، أكرم خالداً بل علياً.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب، وتكون  
حرف ابتداء وما بعدها مستأنف، وهذا الإضراب إما إبطالي؛ أي:  
الدلالة على أن ما قبلها كلام باطل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ  
وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو انتقالي؛ أي:  
لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ

أَفْلَحَ مَنْ نَزَّكَ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦].

وعن العطف بـ(بل) قال ابن مالك: (وبل كلكن... إلخ) أي: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبها) أي: النفي والنهي: ثم ذكر المثال، والمُرْبَعُ: منزل الربيع، والْتِيَا: مقصور للضرورة، وأصله: تيهاء، وهي الأرض التي لا يُهْتَدَى بها.

ثم بيّن أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني.

وقوله: (والأمر الجلي) أي: الصريح؛ كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي؛ كالعرض والتحضيض وغيرهما، وهذا عند ابن مالك ومن وافقه، ويرى آخرون: إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح، فتقول: ألا تكرم خالداً بل بكرة...

\* \* \*

٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفِعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ  
٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءَ، وَضَعْفَهُ أَهْتَقِدْ

العطف على  
ضمير الرفع  
المتصل

القاعدة في هذا الباب أنه يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الاسم الظاهر، لكن يستحسن الفصل بين المتعاطفين في حالتين:

الأولى: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، بارزاً كان أو مستتراً، فيفصل بينه وبين المعطوف بفواصل، ويقع الفصل كثيراً بضمير مرفوع منفصل مناسب، نحو: لقد كنت أنت وإخوانك من الدعاة إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقوله: (وآباؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في (كنتم) وقد فُصِّلَ بـ(أنتم) فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، وذلك كالمفعول به، نحو: أكرمك وأخوك، ف(أخوك) معطوف على التاء، قال تعالى: ﴿جَنَّ عَنَّا يَدُخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، ف(من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وقد وقع الفصل بالمفعول به، وهو (الهاء)، مِنْ (يدخلونها)، ومثله الفصل بـ(لا) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ(آبَاؤُنَا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصل بـ(لا) النافية.

ومثال المستتر: اجتهد أنت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة. قال تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل، وهو (أنت).

وقد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل، قليلاً في النثر، وكثيراً في الشعر، فمن النثر ما حكاه سيويه رحمه الله: مررت برجل سواءٍ والعدم، برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه اسم بمعنى المشتق (متساوٍ) فهو متحمل للضمير، وقد وقع العطف بلا فاصل.

ومن الشعر قول جرير:

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَبْنَا لَا<sup>(١)</sup>

فَعَطَفَ الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله: (أب) - على الضمير

(١) المعنى: أن الأخيطل يتمنى أن يصل إلى شيء من الآمال والأحلام لا يمكن أن ينالها هو وأبوه، وهذا من فساد رأيه وضعف تفكيره.

إعرايه: (ورجا الأخيطل) فعل وفاعل، (ما) نكرة بمعنى: (شيء) أو اسم موصول بمعنى: (الذي) مفعول به للرجاء (لينا) اللام لام الجحود (وبنا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل، والجملة في محل نصب خبر (يكن)، وجملة (يكن) صفة لـ(ما) إن كانت نكرة، أو صلة إن كانت موصولة.

المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير أن يؤكد ذلك بالضمير المنفصل، أو يفصل بفواصل آخر.

وهذا معنى قوله: (وإن على ضمير رفع متصل عطفت... إلخ) أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير الرفع المنفصل، أو أي فاصل آخر، ثم بيّن أن عدم الفصل يرد في الشعر (فاشياً) أي: كثيراً، وأنه مع كثرتة ضعيف لا يقاس عليه، وهذا فيه نظر، والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير<sup>(١)</sup>، ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر، وأنه قليل.

\* \* \*

المطف على  
الضمير  
المجرور

٥٥٩ - وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنَا

هذه الحالة الثانية التي يستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين، وهي أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة، فيفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر - من حرف أو مضاف - مع المعطوف، تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فالأرض) معطوف على ضمير الجر المتصل وهو (ها) وقد أعيد حرف الجر وهو اللام مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو مضاف: كتابك وكتاب أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَابَاؤُكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فالآباء) معطوف على الضمير المضاف إليه، وهو الكاف الأولى. وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر (إله) مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

(١) قال أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» (١/٤١٨): (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا تأكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام.. ثم ساق الشاهد المذكور وشاهداً آخر، ثم قال: وهذا كثير).

وهذا هو رأي الجمهور، وقال الكوفيون - واختاره ابن مالك - إن ذلك لا يلزم، لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَأَلْمَسَ عِدَّ الْأَرْحَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالـ(المسجد) معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله: (به) - على أحد الأعراب<sup>(١)</sup> - بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة - وهو من السبعة - بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء وهي في محل جر بالباء، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأنهم كانوا يقولون: أشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٢)</sup>

فعطف قوله: (والأيام) على الضمير المجرور بالباء - وهو الكاف - من غير إعادة الجار.

وهذا معنى قوله: (وعود خافض لدى عطف... إلخ) أي: جُعلَ عود الخافض مع المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمراً لازماً عند النحاة، ولكنه ليس لازماً عندي؛ لأن عدم إعادته مع

(١) وهذا الإعراب رجه أبو حيان في «تفسيره» (٢/ ١٥٥ - ١٥٧) وذكر شواهد من كلام العرب، وقيل: إن قوله: (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) أي: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وسوغ العطف أن مضمون معنى: (صد عن سبيل الله وكفر به) واحد، وقيل: غير ذلك، وقوله: (وصد) مبتدأ مرفوع، خبره (أكبر).

(٢) قرئت: أخذت وشرعت، تهجوننا: تسبنا.

إعرابه: (قرئت) قرب: فعل ماضي ناسخ من أفعال الشروع، والتاء: اسمه، (تهجوننا) تهجو: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(نا) مفعول به، والجملة في محل نصب خبر (قرئت)، (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر؛ أي: إن تفعل ذلك فاذهب، أو أنها مستأنفة (فما بك) الفاء: تعليلية و(ما) نافية، و(بك) خبر مقدم (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر.



المعطوف أمر ثابت، تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب؛ أي: هو أمر يؤيده السماع.

\* \* \*

من خصائص  
الفاء والواو

٥٦١ - وَالْفَاءُ قَدْ تُحذَفُ مَعَ مَا عَطِفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ، وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

٥٦٢ - بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقِي

من أحكام الفاء العاطفة: جواز حذفها مع معطوفها إذا أمن اللبس وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَبَّاتًا﴾ [البقرة: ٦٠] والتقدير: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار لم يحصل بمجرد الأمر بالضرب، بل بالضرب نفسه، وتسمى هذه الفاء: فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن محذوف<sup>(١)</sup>.

وتشاركها (الواو) في هذا الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، فحذفت الواو مع معطوفها، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، ومنه قولهم: راكب الناقة طليحان؛ أي: راكب الناقة والناقة طليحان<sup>(٢)</sup>، والدليل على المحذوف مجيء الخبر مثنى.

واختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَكَادُمُ السَّكَنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فل(زوجك) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولتسكن زوجك، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها؛ إذ لو عطف على الضمير لزم عليه أن فعل الأمر يرفع الاسم الظاهر، وأجازه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهو رأي جيد، ولا داعي للتقدير، واختاره أبو حيان في «تفسيره»، وتقدم التمثيل بهذه الآية - على هذا الإعراب - في العطف على الضمير المتصل المرفوع.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٢٠)، «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» ص(١٧١).

(٢) بفتح الطاء المهملة؛ أي: ضعيفان.

هذا ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة، والصحيح أن الفاء تشارك الواو في هذا الحكم، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، والتقدير: فذهب الدينار صاعداً، ف(صاعداً) حال حذف عاملها المعطوف بالفاء وهو (ذَهَبَ).

وفي أحكام الواو والفاء قال ابن مالك: (والفاء قد تحذف مع ما عطف... إلخ) أي: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وتشاركها الواو في هذا الحكم.

وقوله: (إذ لا لبس) قيد فيهما، و(إذ) ظرفية؛ أي: وقت عدم اللبس، ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروف العطف بعطف عامل (مزال) أي: محذوف وقد بقي معموله.

وقوله: (دفعاً لوهم اتقي) أي: إن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفاً على الموجود، وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف.

\* \* \*

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَثْبُوعٌ بَدَأَ هُنَا أَسْتَبِيحُ وَعَظَّفَكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ هُنَا مَسْأَلَتَانِ:

الأولى: يجوز حذف المعطوف عليه إذا أمِنَ اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا أَنَّ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [سبا: ٩]، قالوا: التقدير: أَعْمُوا فلم يروا؟ وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٤] أي: أنسوا ولم يتفكروا<sup>(١)</sup>.

حذف  
المعطوف  
عليه وعطف  
الفعل على  
الفعل

(١) هذا هو رأي الزمخشري في كتابه «المفصل» ص(٣١٩)، ومن وافقه، قالوا: إذا دخلت همزة الاستفهام على الواو أو الفاء، فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة، موقعها بين الهمزة والعاطف، والقول الثاني للجمهور: وهو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تنبيهاً على أصلها في التقدير، وأن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة، والأصل: فألم يروا، ثم تقدمت الهمزة، فصار: أفلم يروا، وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات من «تفسيره». انظر: «دراسات لأساليب القرآن» =

المسألة الثانية: أن العطف ليس مختصاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: تَرَعُدُ السَّمَاءُ وَتَبْرُقُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾ [هود: ٩٨] فالفعل (أورد) ماضٍ معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعاً، لكن زمانهما متحد؛ لأن مدلولهما مستقبل، وهو يوم القيامة، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُجُورًا ۝١٠﴾ [الفرقان: ١٠] فالفعل (يجعل) مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على الماضي (جعل) (جعل) المبني على الفتح في محل جزم.

وصح العطف لاتحاد زمانهما وهو المستقبل؛ لأن (جَعَلَ) جواب الشرط، وهو تعليق أمر بأمر في المستقبل.

والدليل على العطف في الأفعال نصب المضارعين معاً أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب أو الجازم قبل الفعل المعطوف، تقول: يعجبني أن تكتبَ وتفهمَ، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بِذِكِّ يَدَيَّ رَحْمَتِيٍّ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ۝٨٨﴾ [النحيي: ٨٨] لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَبِأَيِّ كَثِيرٍ ۝٨٩﴾ [الفرقان: ٨٨، ٨٩]، (فنسقيه) فعل مضارع منصوب؛ لأنه معطوف على الفعل قبله (لنحيي).

ومثال الجزم: أنت لم تحضرَ وتكتبَ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَنَفَّوْا يُؤَيِّرُكُمْ أَجُورُكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فالفعل (تتنقوا) مجزوم بحذف النون، ولم يتقدمه جازم، فهو معطوف على فعل الشرط (تؤمنوا).

= (١/ ٢/ ٦١٠) و(نحو الزمخشري) ص(٢١٥). وكلا الرأيين - كما يقول صاحب «النحو الوافي» - معيب، قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، والأحسن أن تكون الواو والفاء حروف استئناف، وما بعدها جملة مستأنفة، فإنهم قد نصوا على مجيء الواو والفاء للاستئناف، ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف، لكثرة الوارد في القرآن، وهذا رأي جيد، فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها، دون اللجوء إلى تقدير محذوف، أو قول بتقديم وتأخير، والله أعلم.

أما عطف الماضي على الماضي أو المضارع المرفوع على مثله فهو محتمل لأن يكون من عطف الفعل على الفعل، أو عطف الجملة على الجملة، إذا لم يوجد قرينة تعين نوع العطف، نحو: يشتد الحر فيكثر الرطب.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلِّبُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [القمر: ٣] فهو عطف جملة فعلها ماضٍ على مثلها، لوجود فاعل غير مستقل، وهو الضمير المتصل لكل فعل ماضٍ منهما.

وهذا معنى قوله: (وحذف متبوع... إلخ) أي: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي: في هذا الباب أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما (استبح) أي: اجعله مباحاً، ثم ذكر أن عطف الفعل على الفعل يصح، وذلك بشرط اتحاد زمانهما، كما تقدم.

وقوله: (يصح) أصلها: يصح بالتشديد، وخففت الحاء للوزن.

\* \* \*

٥٦٤ - وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَيْءٌ فِعْلٌ فِعْلًا وَعَكْسًا أَسْتَعْمِلُ تَجِدُهُ سَهْلًا  
يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.. ويجوز عكس هذا، وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

عطف الفعل  
على الاسم  
والعكس

فمثال عطف الفعل على ما يشبهه: أنت مشاركتنا في الدعوة إلى الله وتستجيب لطلبنا، قال تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ۝﴾ [العاديات: ٣، ٤] فقد عطف (أثرن) وهو فعل ماضٍ على (المغيرات) وهو اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى؛ لأن التقدير: واللاتي أغرن فأثرن، والنقع: الغبار.

ومثال عطف ما يشبه الفعل على الفعل: أنت تحضر معنا

ومشاركنا<sup>(١)</sup> في الدعوة إلى الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوْثِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فقد عطف (مخرج) وهو اسم فاعل على (يخرج) وهو فعل مضارع؛ لأنه في معناه، أو يكون معطوفاً على اسم الفاعل (فالق) فيكون من عطف اسم الفاعل على مثله، ولا شاهد في الآية حيثئذ، وكقول الشاعر:

بَاتَ يُعَشِّبُهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ<sup>(٢)</sup>  
فقد عطف (جائر) وهو اسم فاعل على (يقصد) وهو فعل مضارع لأنه في معناه؛ لأن جائر بمعنى: (يجور).

وهذا معنى قوله: (واعطف على اسم شبه فعل فعلاً... إلخ) أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، واعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، (تجده سهلاً) أي: سائغاً مقبولاً لسهولة الأمر فيه؛ لأن الاسم المشبه للفعل كأنه فعل، فكانك لم تعطف إلا فعلاً على فعل.



(١) إذا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وافقه في إعرابه، فهنا (تحضر) مضارع مرفوع، فيرفع المعطوف وهو (مشاركنا).

أما العكس وهو عطف الفعل على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٤] فلو قلنا بالتشريك في الإعراب لأدى ذلك إلى القول بجر الفعل؛ لأن المعطوف عليه مجرور وهو (فالمغفريات) ولهذا قال الفخر الرازي في «تفسيره» (٦٦/٣٢): إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله الاسم المشتق (فالمغفريات).

والأصل: فأغرن صبحاً فأثرن نفعاً... أو يقال: إن المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، بل فائدة العطف مقصورة على الربط المعنوي، والله أعلم.

(٢) يعيشها: بالعين المهملة؛ أي: يطعمها العشاء بضربها بالعَضْب وهو: السيف البتار يوجهها إلى سيقانها لينحرها لضيقه بدلاً من أن يعيشها بالعلف، فهو يقصد أسوق التي تستحق الذبح ويجور علي أخرى لا تستحقه، ويؤرى بالغين المعجمة، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى. [انظر: «النحو الوافي» ٦٤٩/٣].

إعرابه: (بات) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر (يعيشها) الجملة في محل نصب خبر (بات)، (بعضب) متعلق بالفعل قبله، (باتر) صفة، وجملة (يقصد) صفة ثانية، و(جائر) معطوف على يقصد.

## ٤ - الْبَدَلُ

٥٦٥ - التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

تعريف البدل

هذا النوع الخامس من التوابع، وهو البدل.

وتعريفه: تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عَمَّ الرِّخَاءُ فِي زَمَنِ الْخَلِيفَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور، ولو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد؛ لأن الخلفاء كثيرون، وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته<sup>(١)</sup>، وإنما ذكرت تمهيداً لما بعدها، وليكون الكلام أقوى في نفس السامع<sup>(٢)</sup>.

وقولنا: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقولنا: (مقصود بالحكم) قيد أول يُخْرِجُ النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنها مكملّة للمتبع المقصود بالحكم - كما تقدم في أبوابها - لا أنها هي المقصودة بالحكم، وكذا يخرج عطف النسق بالواو ونحوها، مثل: جاء صالح وعاصم، فإن المعطوف مقصود بالحكم، وليس هو المقصود وحده، كما يخرج المعطوف بـ(لا) نحو: جاء عاصم لا

(١) قولهم: «إن المبدل منه ليس مقصوداً» إنما يظهر ذلك في بدل الغلط - الآتي - لا في غيره، كما قال المحقق الرضي (٢/ ٣٨٠) فإنه لا يصح حذف: (زيداً) من: قطعت زيداً يده، لعدم وجود مرجع للضمير، لكن يفسر قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح، أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر.

(٢) ولهذا فالبديل يفيد تقرير الحكم السابق وتقويته، فإنك إذا قلت: حضر أخوك خالد، فقد نسبت الحضور إلى خالد مرتين، مرة باعتبار أنه (أخ)، ومرة بذكر اسمه، ولهذا قالوا: البدل على نية تكرار العامل.

صالح، فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ(بل) بعد النفي، نحو: ما جاء صالح بل عاصم؛ لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقولنا: (بلا واسطة) قيد ثانٍ، يخرج المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات، نحو: جاء صالح بل عاصم، فإن الثاني مقصود بالحكم، لكن بواسطة، وهي (بل) فلا يكون بدلاً.

وهذا معنى قوله: (التابع المقصود بالحكم... إلخ) أي: المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، كما مثل، والمراد بالواسطة: حرف العطف.

\* \* \*

- ٥٦٦ - مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِ(بَل) **اسم البدل**
- ٥٦٧ - وَذَا لِلْأَضْرَابِ أَغْرَإِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ عَلَطَ بِهِ سُلِبَ
- ٥٦٨ - كَذَرُّهُ خَالِدًا)، وَقَبْلُهُ الْبِدَا) وَ(أَعْرِفُهُ حَقَّهُ)، وَ(خُذْ تَبَلًا مُدَى)
- البدل أربعة أقسام:

**الأول:** بدل كل من كل، وسماء ابن مالك رحمته الله: البدل المطابق<sup>(١)</sup>، وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى، نحو: عاملت التاجر خليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۖ خَالِقًا ۖ وَأَعْتَبًا ۖ﴾ [النبا: ٣١، ٣٢]، فـ(حادث) بدل من (مفازاً) وهو بدل كل من كل.

(١) وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۖ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فقد قرأ السبعة (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزیز). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره (الذي) وصلته، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (١٢٧٦/٣): (وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، «أي وذلك ممتنع هنا»).

وهذا القسم لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأن البديل نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط إذا وقعت خبراً عنه.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول، نحو: قضيت الدينَ ثلثه، ف(ثلثه) بدل بعض من (الدين) والهاء مضاف إليه.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، سواء كان مذكوراً؛ كالمثال المتقدم، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ صَمُواْ وَصَمُواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ف(كثير) بدل بعض من الواو في قوله: (صموا)، أو مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ف(من استطاع) بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس، لا كلهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البديل بأن يكون دالاً عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البديل، نحو: نفعتني خالدٌ علمه، ف(علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منظوٌ تحته، وليس جزءاً منه، ولو قلت: نفعتني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعتك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البديل اتضح المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفَالٍ فِيْهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ف(فالق فيهِ) بدل اشتمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه<sup>(١)</sup>.

(١) قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببديل الاشتمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما، والفرق بينهما: أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتبوع، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، أما بدل الاشتمال فإن التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع، بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه، نحو: =



وبدل الاشتمال - كبذل البعض - لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿قِيلَ أَفَصَحُّ الْاِخْدُوْدِ﴾ ① اَلنَّارِ ذَاتِ الْوَقُوْدِ ② [البروج: ٤، ٥]، فـ(النار) بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير مقدراً؛ أي: النار فيه؛ لأن الأخدود مشتمل على النار.

والرابع: البذل المبين وهو ثلاثة أقسام:

أ - بدل إضراب: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه، دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البذل.

ب - بدل غلط: وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطاً، ثم يذكر البذل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

ج - بدل نسيان: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ثم يتبين للمتكلم فساد قصده، فيذكر البذل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البذل ذكر نسياناً.

والفرق بين هذا والذي قبله: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، فالمبدل منه في الأول ذُكِرَ غلطاً، وفي الثاني ذكر نسياناً.

وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البذل بالمبدل منه

= أعجبني خالد علمه أو كلامه أو فهمه، ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبه زمناً؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف كالشوب، وتارة لا يكون كالفرس. [انظر: «شرح الرضي» (٣٨٣/٢، ٣٨٥)، «النحو الوافي» ٣/٦٦٧، ٦٦٩].

ومثالها: تصدقت بدرهم دينار، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك، فهو بدل إضراب.

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو بدل غلط.

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار، لظهور الخطأ في القصد الأول، فهو بدل نسيان.

وهذا معنى قوله: (مطابقاً أو بعضاً... إلخ) أي: يُلقى البدل - بمعنى يوجد - مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنوياً، أو كمعطوف بالحرف (بل) وهذا هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي - والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر - .  
وقوله: (وذا للإضراب أعز) أي: هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه فهذا بدل الغلط، وقد بين بقوله: (غلط به سلب) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سلب بالبدل، وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان، لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في قوله: (كزره خالداً... إلخ) وهذا مثال البدل المطابق، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، و(خذ نبلاً مدى) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم، و(النبل) هي السهام العربية، وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سَهْمٌ، والمدى: جمع مُدَّة، وهي السكين.

إبدال الاسم  
الظاهر من  
ضمير  
الحاضر

٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا  
٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا، أَوْ اشْتِمَالًا كَدِ (إِنَّكَ أَبْتَهَاجُكَ اسْتِمَالًا)

١ - لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر - وهو ضمير المتكلم والمخاطب - إلا إن كان البديل بدل كل من كل، وأفاد الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَزْلَانَا وَءَاخِرَانَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ف(أولنا وآخرا) بدل كل من الضمير الواقع في محل جر باللام وهو (نا)، وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد ب(أولنا وآخرا) جميعنا على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وإرادة جميعه.

فإن لم يفد الإحاطة امتنع، لعدم الفائدة، نحو: رأيتك خالداً. ومثال بدل الاشتمال: أعجبتني كلامك، ف(كلامك) بدل اشتمال من (تاء) المخاطب المفتوحة، ومنه قول الشاعر:

بَلَقْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوْنَا وَإِنَّا لَنَرَجُو قَوْكَ ذَلِكَ مَظْهَرًا<sup>(١)</sup>  
ف(مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في قوله: (بلغنا).

ومثال بدل البعض: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ف(مَنْ) اسم موصول مجرور باللام بدل بعض من ضمير (لكم).

٢ - وفهم من كلام الناظم أنه يبدل الظاهر من الظاهر في جميع أقسام البديل، كما تقدم، وأن ضمير الغائب يبدل منه الظاهر مطلقاً، كما تقدم في مثال الناظم (زره خالداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ

(١) المجد: كرم الآباء، سناؤنا: السناء هو الشرف والرفعة، وقوله: (مظهراً) مفعول به، و(فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (مظهراً) وهو نكرة، والمسوخ تقدم الحال عليه، كما مضى في باب «الحال».

ظَلَمُوا [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا)، بدل كل من كل<sup>(١)</sup>.

٣ - ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير؛ لعدم وروده عن العرب، أما نحو: قمتَ أنتَ، فهو تأكيد لفظي، كما مضى في باب «التوكيد»<sup>(٢)</sup>.

٤ - ولا يبدل ضمير من ظاهر، فلا يصح عندهم: رأيت زيداً إياه.

وهذا معنى قوله: (ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله... إلخ) أي: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا أظهر البديل إحاطة؛ أي: دل عليها، بكونه بدل كل من كل، أو اقتضى بعضاً - بأن دل على البعضية - أو دل على اشتمال، كقولك: (إنك ابتهاجك استمالاً) أي: فرحك استمال القلوب إليك، ف(ابتهاج) بدل اشتمال من ضمير المخاطب، وهو الكاف الواقع اسماً ل(إن)، وجملة (استمالاً) خبر (إن)، والألف للإطلاق.

\* \* \*

٥٧١ - وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزُ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْمِيذٍ أَمْ عَلِيٍّ؟

الإبدال من  
استفهام

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البديل، ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى، نحو: كم كتبك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ومن رأيت؟ أخالداً أم عليّاً؟ وما كتبت؟ أتفسيراً أم حديثاً؟ ف(عشرون) وما عطف عليه بدل من (كم)، و(خالداً) وما عطف عليه بدل من (مَنْ)، و(تفسيراً) وما عطف عليه بدل من (ما).

وهذا معنى قوله: (وبدل المضمن الهمز يلي همزاً... إلخ) أي: إن البديل من المبدل منه المضمن معنى الهمز، لا بد أن تسبقه الهمزة، كالمثال الذي ذكره.

(١) تقدم إعراب الآية ومعناها في أوائل باب «الفاعل».

(٢) انظر: «المقتضب» (٢٩٦/٤)، «شرح الرضي» (٣٨٩/٣)، «أوضح المسالك» (٤٠٤/٣).

إبدال الفعل  
من الفعل

٥٧٢ - وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَذَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ) تقدم أن الاسم يبدل من الاسم، وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، ف(يضاعف) مضارع مجزوم، وهو بدل كل<sup>(١)</sup> من الفعل (يلق) لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد منه<sup>(٢)</sup>، والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً، ومنه قوله في المثال: (من يصل إلينا يستعين بنا يعن)، ف(يستعين) بدل فعل من فعل، وهو بدل اشتمال.

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البديل. والمسموع من ذلك الكل من الكل، وهذا لا خلاف فيه، وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف، فمنهم من أجازوه، ومنهم من منعه؛ لأنه لا بدّ فيه من ضمير.

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل؛ لأن الفعل لا يتبعض، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه، ومثاله: قام قعد المعلم، أردت أن تقول: قعد، فغلطت فقلت: قام، ثم أبدلت: قعد، منه.

واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد، لا إبدال جمل، بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٨٧/٣) وقاله الشاطبي كما في «المقاصد» (٢٢٧/٥) وتبعه الأزهري في «التصريح» (١٦١/٢)، واستظهر ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي» أنه بدل اشتمال، كما قاله المكودي (٣٢/٢) لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، ويحصل بالمضاعفة، فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

(٢) قال الرضي في «شرحه على الكافية» (٣٩٣/٢): (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول... ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً...).

(٣) انظر: «همع الهوامع» (١٢٨/٢)؛ «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٣٢/٢)؛ «البحر المحيط» لأبي حيان (٣٧٧/٢).

## النِّدَاءُ

أحرف النداء ٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) وَ(أَيُّ) وَ(آ) كَذَا (أَيَّا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَ) لِمَنْ نُدِيبُ أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَ) لَدُنَى اللَّبْسِ أَجْنُبُ

النداء: طلب الإقبال بحرف ناب مناب الفعل (أدعو) لفظاً أو تقديرًا، فالأول، نحو: يا صاحب السيارة تمهل. والثاني: صاحب السيارة تمهل، بحذف حرف النداء، وسيأتي ذلك إن شاء الله. والأحرف التي يُنادى بها ثمانية:

١ - الهمزة المفتوحة المقصورة، وهي للمنادى القريب<sup>(١)</sup>، نحو: أخالّدُ أجِب.

٢ - ستة أخرى وهي (آ، يا<sup>(٢)</sup>، أيّا، هيا، أي - بسكون الياء مع

(١) تحديد قرب المنادى أو بعده مرجعه للعرف الشائع.

(٢) حرف النداء (يا) هو أكثر أحرف النداء استعمالاً، ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأت فيه نداء بغير (يا)، ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهنا قد يرد سؤال وهو: أنه إذا كانت (يا) لنداء البعيد فكيف استعملت في نداء (الله) تعالى، وهو أقرب إلى عبده من حبل الوريد؟  
وهنا جوابان:

الأول: ذكره البلاغيون، وهو أنه قد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأدوات البعيد لغرض الإشعار بأن المنادى رفيع القدر، عظيم الشأن، فينزل بُعدُ المنزلة منزلة بعد المكان.

الثاني: أن (يا) للقريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل. [انظر: «المغني» ص(٤٨٨)؛ «عدة السالك حاشية أوضح المسالك» ٦/٤].

والجمهور على أن (يا) قد تكون للتنبيه، ولا تكون للنداء، ففي قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَبِعُوا هَؤُلَاءِ﴾ [الأنعام: ٢٧] للتنبيه لا للنداء =

فتح الهمزة مقصورة وممدودة - وهذه للمنادى البعيد، نحو: يا صاعد الجبل تهمل، وما في حكمه، كالثائم والغافل، نحو: أيا غافلاً والموت يطلبه.

٣ - وا، ويستعمل لنداء المندوب [وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه]، نحو: وا ظهراه.

ويجوز استعمال (يا) في الندبة إذا وجد قرينة تدل على ذلك؛ كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ      وَوُثِّمَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا<sup>(١)</sup>

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وهذا معنى قوله: (وللمنادى الناء أو كالناء يا... إلخ) أي: إن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها، وأما الهمزة فهي للمنادى القريب، و(وا) للمندوب، وكذا الياء (وغير «وا») وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل، بل يقتصر على (وا).

\* \* \*

حذف حرف  
النداء

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا      جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا  
٥٧٦ - وَذَلِكَ فِي أَسْمِ الْجَنَسِ وَالْمُشَارِ لَهُ      قُلْ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

= والمنادى محذوف؛ لأن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه، وذلك إجحاف كثير، قاله في «البحر المحيط». وانظر: «التسهيل» لابن مالك وشرحه له (٣٨٥/٣) ومثل ذلك قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) على قراءة الكسائي - من السبعة - بتخفيف (ألا) و(يا) للتنبيه على أحد القولين، وقيل للنداء. انظر: «الكشف» لمكي (١٥٦/٢)؛ و«المغني» ص (٤٨٨)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/١ ص ٦٣٧).

(١) أراد بالأمر العظيم مشاق الخلافة وإقامة العدل بين الناس، وقوله: (أمرًا) مفعول ثانٍ، والناء في قوله: (حملت) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، وقوله: (يا عمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

المنادى بالنسبة لحذف حرف النداء قسماً:

١ - قسم يمتنع معه الحذف.

٢ - وقسم يجوز، وهو نوعان: كثير وقليل.

فيمتنع حذف حرف النداء في مسائل منها:

١ - المنادى المندوب، كما تقدم.

٢ - المنادى إذا كان ضمير المخاطب عند من يجيز نداءه، نحو:

يا إياك قد كفيتك، تقوله: [لمن أراد أن يفعل أمراً، وقد فعلته أنت] <sup>(١)</sup>  
أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً.

٣ - المنادى المستغاث، نحو: يا لُقاضي لِشاهد الزور.

ويجوز حذف حرف النداء بقلة في مسائل منها:

١ - إذا كان المنادى اسم جنس لمعين؛ كقولهم: أصبح ليل <sup>(٢)</sup>؛

أي: يا ليل.

٢ - إذا كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب؛ كقوله

تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، (هؤلاء) منادى  
بحرف نداء مقدر؛ أي: يا هؤلاء، على أحد الإعراب <sup>(٣)</sup>.

ويكثر حذف حرف النداء فيما عدا ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ

أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله ﷺ: «اثبت أحد..» <sup>(٤)</sup> أي: يا  
أحد.

وهذا معنى قوله: (وغير مندوب ومضمر... إلخ) أي: قد يُعْرَى

بمعنى يحذف ويجرد من حرف النداء غير المندوب والمضمر

والمستغاث، وهذا الحذف في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل (ومن

(١) انظر: «التسهيل» وشرحه لابن مالك (٣/٣٨٧).

(٢) يضرب مثلاً لمن يظهر الكراهة للشيء؛ أي: صر صبحاً أو انت بالصبح.

(٣) انظر: «التيان» للعكبري (١/٨٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٧/٤٢)، وتقدم الحديث في باب «عطف النسق».



يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذله على منعه؛ أي: يلومه، لورود السماع به الكافي في القياس عليه.

\* \* \*

٥٧٧ - وَأَبْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهَدَا  
٥٧٨ - وَأَتَوْا أَنْضِصَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا  
المنادى من حيث الإعراب أربعة أقسام:

حكم المنادى  
من حيث  
الإعراب  
١ - المنادى  
المبني

الأول: ما يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:  
١ - التعريف، سواء كان سابقاً على النداء، وهو العلم، نحو: يا خالدُ أطلع والديك، أو عارضاً بسبب قصده والإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء؛ لأنه قَصْدُ فردٍ من أفرادها، نحو: يا طالبُ أجب «تريد معيناً».

٢ - الأفراد والمراد به - هنا - أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

والمنادى في هذا القسم يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، فإن كان يرفع بالضممة بني على الضم من غير تنوين، كما مُثِّلَ وإن كان يرفع بالألف بني على الألف، نحو: يا عَلَيَّانُ قوماً بالواجب، يا فتيان لا تعبتا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو، نحو: يا محمدون صلوا أرحامكم، ونحو: خذوا جوائزكم يا فائزون.

ف(خالد) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب لأن المنادى أصله مفعول به، قال تعالى: ﴿قَالَ يَنْتُوحُ إِلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿يَكْمُوسِ إِلَيْتِ أَنَا اللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠].

فإن كان الاسم المنادى مبتدئاً قبل النداء قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: يا هذا<sup>(١)</sup>، ويجري مجرى ما يتجدد بناؤه بسبب النداء،

(١) يدخل في ذلك كل ما ينادى من المعارف المبنية أصالة قبل النداء، كأسماء =

مثل: (خالد) في أنه يكون في محل نصب، وأنه يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدّر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا هذا العاقلُ والعاقلُ، بالرفع والنصب، كما تقول: يا خالدُ العاقلُ، والعاقلُ، (فهذا) منادى مبني على الضم المقدّر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف.

وهذا معنى قوله: (وابن المعرف المنادى المفردا...) أي: ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء، وقوله: (المعروف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء.

ثم بيّن أن المنادى الذي يستحق البناء، إذا كان مبنياً قبل مناداته قُدّر بناؤه الجديد، ولوحظ ذلك في توابعه، كما تقدم في المثال.

\* \* \*

٥٧٩ - وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهُهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا  
هذا القسم الثاني من أقسام المنادى، وهو ما يجب نصبه لفظاً، وذلك في ثلاث مسائل:

٢- المنادى المنصوب

الأولى: أن يكون مضافاً<sup>(١)</sup>، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿يَتَأَهَّلِ الْكَتَّابُ لِمَ تَلِيْسُوتَ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ﴾ [آل عمران: ٧١]، ف(يا) حرف نداء و(أهل) منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و(الكتاب) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافراً إلى مكة

= الإشارة وأسماء الموصولات غير المبدوءة ب(أل) مثل: من، وضمير المخاطب، مثل: أنت، إياك..

(١) ونداء المضاف هو أكثر أنواع المنادى في القرآن الكريم [«الدراسات» ٣/١ ص ٦٣٠].

تذكر شرف المكان، فلـ (مسافراً) منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأننا لو قلنا: (يا مسافراً) لم يتبين للسامع المراد كاملاً؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممتا المعنى، وخصصناه كما يُخصَّص المضاف بالمضاف إليه، ولأنه عامل يحتاج إلى معمول بعده، فلا يُكتفى به حتى يعمل فيما بعده.

وهذا الذي به التمام قد يكون مرفوعاً بالمنادى، نحو: يا ضائعاً كتابه لا تيأس، فلـ (ضائعاً) منادى منصوب، و(كتابه) فاعل لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه، وقد يكون منصوباً، نحو: يا طالعاً جبلاً تمهل، فلـ (طالعاً) منادى منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، و(جبلاً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل، وقد يكون مجروراً كما في المثال الأول.

**المسألة الثالثة:** أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها، كما كانت قبل النداء؛ لأنه لم يقصد بها فرد معين؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فلـ (رجلاً) منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، أما إنه نكرة فلا لأنه لا يدل على معين، وأما إنها غير مقصودة فلأن الأعمى حين يقول: يا رجلاً، لا يوجه الخطاب إلى معين، ولا يقصد شخصاً دون آخر.

وهذا معنى قوله: (والمفرد المنكور... إلخ) أي: انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وانصب كذلك المضاف، وشبه المضاف، بغير خلاف في نصب الثلاثة، وقوله: (والمضافا) أي: لغير ضمير المخاطب. أما المضاف إليه فلا يُنادى، فلا تقول: يا خادمك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر، ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين، والألف في قوله: (والمضافا) للإطلاق.

٥٨٠ - وَنَحَوَ (زَيْدٍ) ضَمًّا وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: (أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ)

٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ إِلَّا (أَبْنُ) عَلَمًا أَوْ يَلِ إِلَّا (أَبْنُ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذا القسم الثالث من أقسام المنادى، وهو ما يجوز فيه الضم والفتح، وهو نوعان:

الأول: المنادى المنعوت بـ(ابن) و(ابنة) وهو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١ - أن يكون المنادى علماً مفرداً؛ أي: غير مثني ولا مجموع.

٢ - ألا يفصل بين كلمة (ابن) والمنعوت.

٣ - أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم.

مثال ذلك: يا خالدُ بنَ<sup>(١)</sup> سعيدٍ، فيجوز في المنادى (خالد) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه مفرد علم، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل الموصوف لا لفظه، ويجوز البناء على الفتح (يا خالدُ بنَ سعيدٍ) مراعاة للمأثور من فصيح الكلام<sup>(٢)</sup>، وهو على الوجهين في محل نصب. ومنه قول الشاعر:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُثَلِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَعْجِرِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ<sup>(٣)</sup>

(١) اعلم أنه إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً، سواء كان ذلك في النداء أو غيره، إلا إذا وقعت في أول السطر فتثبت الألف كتابةً. وكذا يجب حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ(ابن)، سواء كان منادى كما مثل، أو غير منادى، نحو: هذا محمدُ بنُ صالح. [راجع: «المطالع النصرية» ص ١٧١] لنصر الهوريني و«ظاهرة التنوين في العربية» للدكتور عبد الرحمن إسماعيل ص (١٠٨).

(٢) ما ذكرناه هو أوضح الأعراب وأيسرها وأبعدها عن التكلف، وفي المثال أعارب آخر. انظر: «النحو الوافي» (٢٠/٤).

(٣) هو الحكم بن المنذر العبدي، أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك، والسرداق: أصله الخباء الذي يمد فوق صحن الدار، وقوله: (بن المنذر) نعت للحكم باعتبار محله منصوب، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه (بن الجارود) نعت للمنذر مجرور، ومضاف إليه.

فـ(حكم) منادى مبني على الفتح، وهو اختيار البصريين، وقد استشهد به سيويه في «كتابه»<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم.

فإن اختل شرط من الشروط المذكورة تعين الضم، نحو: يا رجلُ ابن محمد؛ لأنه غير علم، ويا زيدُ الفاضل؛ لأنه وُصِفَ بغير (ابن)، ويا خالدُ الفاضل ابن عمرو؛ لأنه لم يتصل به، ويا صالحُ ابن أختنا؛ لأن (ابن) لم يصف إلى علم.

والى هذا النوع الأول أشار بقوله: (ونحو زيد ضُم... إلخ) أي: إن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه وفتحه، ولم يذكر الشروط، وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها، ثم بين أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم، ويمتنع البناء على الفتح.

وقوله: (لا تهن) بفتح التاء، مضارع (وَهَنَ) أي: ضَعُفَ، وبضمها مضارع أهان، والهاء مكسورة فيهما؛ أي: أهان غيره بمعنى: أذله. النوع الثاني: من المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه: أن يكون المنادى مكرراً، وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

٥٨٢ - وَأَضْمُ أَوْ أَنْصِبْ مَا أَضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنًا

هذا القسم الرابع من المنادى: وهو ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضاً، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سَلَامٌ لِلَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>

(١) (٢٠٣/٢).

(٢) هذا البيت للأحوص، وكان قد هوي امرأة، ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر، فقال قصيدة، ومنها هذا البيت.

إعرابه: (سلام) مبتدأ، ولفظ (الله) مضاف إليه (عليها) خبر المبتدأ، (عليك) خبر (ليس) مقدم (السلام) اسمها مؤخر.

فقد نون الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قوله:

أَعْبَدُ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيباً      أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَاباً<sup>(١)</sup>  
فقد نصب الشاعر المنادى (عبداً) ونونه للضرورة، مع أنه مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة.

وهذا معنى قوله: (واضمم أو انصب... إلخ) أي: اضمم أو انصب ما نُؤْنَ اضطراراً من كل ما له استحقاق ضَمُّ بُيِّن فيما تقدم، والذي يستحق الضم فيما تقدم، هو المفرد العلم والنكرة المقصودة، وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة، وقوله: (أو انصب) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها.

\* \* \*

٥٨٣ - وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ)      إِلَّا مَعَ (اللَّهُ) وَمَحْكِي الْجَمْلِ

٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِضِ      وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيبِ

حكم اجتماع  
حرف النداء  
مع (أَلْ)

لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل، لما فيه من اجتماع معرفين ظاهرين: «النداء، وأل» وهذا لم يعهد في الكلام العربي الفصيح، ولا يعترض بدخول النداء على العلم؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة، واستثني من ذلك الحالات الآتية:

الأولى: لفظ (الله) فتقول: يا الله اغفر لي، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ (الله) أن يقال: «اللهم» بميم مشددة مُعَوَّضَةً من

(١) البيت لجريز يهجو فيها خالد بن يزيد الكندي، (وشعبي) بضم الشين وفتح العين مقصوراً، اسم مكان.

إعرايه: (غريباً) حال (الؤماً) الهمزة للاستفهام (لؤماً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، تقديره: (أتلؤم لؤماً) (لا) نافية للجنس (أبا) اسم (لا) مبني على الألف [على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع أحوالها وهي لغة القصر] (لك) خبر (لا). [انظر: «حاشية الخضري» (١/١٤٢)].

حرف النداء؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، فاللهم) منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء، و(فاطر) نعت للفظ (الله) منصوب لأنه مضاف، أو منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء منصوب؛ لأنه مضاف أيضاً، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء؛ كقول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا<sup>(١)</sup>

الثانية: ما سُمِّيَ به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة ب(أل)، فتقول فيمن اسمه: الرجل منطلق: يا الرجل منطلق، ف(يا) حرف نداء و(الرجل منطلق) منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

الثالثة: في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>؛ كقول الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعَقِّبَانَا شَرًّا<sup>(٣)</sup>

(١) حَدَّثْتُ؛ أي: أمر حادث وطارئ يحتاج إلى معونة، (أَلَمَّ) نزل. إعرابه: (إذا ما) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان و(ما) زائدة، (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (أَلَمَّا) أَلَمَّ: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر، والجملة مفسرة لا محل لها، (أقول) الجملة من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها جواب (إذا)، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إن).

(٢) يقول أبو حيان الأندلسي في الضرورة الشعرية (يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره). انظر: «الأشياء والنظائر» للسيوطي (١/٢٦٨)؛ و«الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي» للدكتور عبد العال شاهين.

(٣) إعرابه (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف؛ لأنه مثنى في محل نصب، (اللذان) صفة لقوله: (الغلامان) باعتبار اللفظ، وجملة (قرا) صلة (إياكما) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذركما (أن) مصدرية (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف فاعل، و(نا) مفعول أول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة (شراً) مفعول ثانٍ.

فجمع الشاعر بين حرف النداء و(أل)، وهذا من ضرورة الشعر في مثل هذا الموضع.

وهذا معنى قوله: (وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يا وأل... إلخ) أي: إن الجمع بين أداة النداء، مثل: (يا) و(أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ (الله)، والجمل المحكية، والأكثر في نداء لفظ (الله) أن يقال: (اللهم) بحذف حرف النداء وتعويض الميم، وشذ الجمع بينهما (في قريض) أي: في شعر، تقول: قرضت الشعر: نظمته، فهو قريض؛ لأنه اقتطاع من الكلام، وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.





## فَصْلٌ

## [فِي تَابِعِ الْمُنَادَى]

- ٥٨٥ - تَابِعْ فِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ)      أَلْزِمُهُ نَصْبًا كَمَا أَرِيدُ ذَا الْحَيْلِ  
 ٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ، وَأَجْعَلُ      كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا  
 ٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ (أَلْ) مَا نُسَقًا      فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

هذا الفصل معقود لحكم تابع المنادى من نعت أو غيره، والمنادى لا يخلو من حالتين - كما تقدم :-

الأول: أن يكون مبنياً.

الثانية: أن يكون منصوباً..

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

- ١ - إذا كان المنادى مبنياً وجاء تابعه مضافاً مجرداً من أَلْ، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه؛ لوجود الإضافة، نحو: يا خالدُ صاحبَ محمدٍ، يا صالحُ أبا عبد الله، يا تميم كلهم أو كلكم<sup>(١)</sup>.
- ٢ - إذا كان المنادى مبنياً وجاء تابعه مضافاً مقترناً بأَلْ أو كان مفرداً؛ أي: غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، نحو: يا خالدُ الكاتبُ الدرسِ، برفع (الكاتب) ونصبه، ويا خالدُ الظريفُ، برفع الظريف ونصبه.
- وتقول في عطف البيان: يا رجلُ زيدٌ، أو زيداً.

(١) القاعدة أنه إذا جاء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل، وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادى مخاطباً في المعنى.

وتقول في التوكيد: يا تميم أجمعون، أو أجمعين.  
ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بـأل، نحو: يا خالد  
والطالب، بالرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه الرفع تبعاً  
للفظ، لما فيه من المشاكلة.

وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَنْجَالُ أَوِيٍّ<sup>(١)</sup> مَعَهُ وَالطَّرِيقُ<sup>(٢)</sup>﴾  
[سبأ: ١٠] فقد قرأ السبعة بالنصب عطفاً على محل «الجبال»<sup>(٣)</sup>.

٣- إذا كان التابع عطف نسق غير مقترن بـأل أو كان بدلاً أعطي ما  
يستحقه لو كان منادى مستقلاً، فيبنى على الضم بلا تنوين إذا كان مفرداً،  
نحو: يا خالد ومحمد، ونحو: يا رجل خالد، كما لو قلت: يا محمد ويا  
خالد، وينصب في مثل: يا خالد وصاحب الدار، يا شباب شباب الإسلام.  
وإلى ما تقدم أشار بقوله: (تابع ذي الضم المضاف... إلخ) أي: ألزم  
تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاً دون  
(أل) ألزمه نصباً، ثم مثل بمثال: (أزيد ذا الحيل) فالهمزة للنداء، و(زيد)  
منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألّف ومضاف إليه.

ثم ذكر في البيت الثاني أن ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه  
ونصبه، وهو شيان كما تقدم:

١ - المضاف المصاحب لـأل.

٢ - المفرد.

أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان  
عطف النسق بـأل، فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار الرفع،  
وقوله: (مصحوب أل) بالنصب خبر (يكن) مقدم على اسمها (ما نسقا)  
ويجوز رفعه على العكس.

(١) معنى: (أوبي معه) أي: رجعي معه بالتسيح.

(٢) الذين يختارون الرفع كسيبويه والخليل يقدرون النصب في الآية بالعطف على قوله:  
(فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] وقرئ بالرفع عطفاً  
على لفظ «الجبال» لكنها قراءة شاذة، كما قال ابن هشام في «شرح القطر» ص(٢١١).

٤ - ما يجب  
رفعه مراعاة  
لفظ المنادى

٥٨٨ - وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

٥٨٩ - وَ(إِيْهَذَا) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَ وَوَصَفُ (أَيُّ) بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَد(أَيُّ) فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْتُكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

٤ - إذا كان المنادى مبنياً وهو (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث وجاء بعده نعت، وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، نحو: يا أيها العاقل تدبر حالك، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فلا (أي، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلا منهما منادى، نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، و(الناس) نعت مرفوع بالضمّة، كحركة المنادى، ومثله كلمة (النفوس).

ولا توصف (أي وأية) في هذا الباب إلا باسم محلي بـ(أل) الجنسية، كما مثل، أو باسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو: يا أيهذا الطالب أحسن القصد، أو بموصول محلي بـ(أل)، نحو: يا ذا الذي عصى ربه اعرف من عصيت، فـ(أي) منادى و(ها) للتنبيه و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان، وقد توصف (أي) بموصول محلي بـ(أل)؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِمُ الذِّكْرُ...﴾ [الحجر: ٦]، فـ(الذي) نعت (أي).

وهذا معنى قوله: (وأيُّها مصحوب أل بعد صفة... إلخ)، فلا (أيها) مبتدأ و(مصحوب أل) مفعول به، تقدم على عامله (يلزم)، والمعنى: وأيُّها يلزم مصحوب (أل) حال كونه صفة، مرفوعاً واقعاً بعده، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ ثان، خبره، (صفة) أو جملة (يلزم) والجملة خبر (أيها) وقد أطلق في قوله: (مصحوب أل) ولا بد من تقييده بـ(أل) الجنسية، كما تقدم.

ثم ذكر أن وصف (أي) باسم الإشارة أو بموصول محلي بـ(أل) ورد عن العرب، ونعت (أي) بغيرها (يرد) أي: يرفض ويستبعد، وفي البيت - الثاني - حُذِفَ العاطف، وهو جائر.

وقوله: (ورد) خبر المبتدأ: وهو قوله: (وأَيُّ هذا)، والقياس التثنية، لكنه على حذف مضاف؛ أي: ورد لفظ أيُّ هذا وأَيُّها الذي، أو لتأويلهما بالمذكور؛ أي: ورد المذكور.

وذكر في البيت الثالث أن اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها ب(أل)، أو بموصول محلى ب(أل).

وقوله: (إن كان تركها يفتي المعرفة) مصدر (أفات) الرباعي، ومفعوله الأول محذوف؛ أي: يُفتي المخاطب معرفة المشار إليه، والمراد: يفوت علم المخاطب ومعرفته بالمنادى لو تركت الصفة، ومثاله: يا هذا القائم تكلم، تقوله: لقائم بين جلوس، فلو قيل: يا هذا تكلم، لم يعلم المخاطب مَنْ المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَضْلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته، كما لو وضع المتكلم يده على المقصود بالنداء.

هذا حكم تابع المنادى إذا كان مبنياً، وهو الذي اقتصر عليه ابن مالك رحمته الله.

فإن كان المنادى منصوباً، وتابعه نعت أو عطف بيان أو تأكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، نحو: يا عبد الله صاحب خالد، ويا عبد الله أبا صالح، ويا علماء الإسلام كلُّكم قوموا بواجبكم.

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً، وجب نصبه على أرجح الآراء<sup>(١)</sup>، نحو: يا عبد الله وسعيداً، يا أبا صالح

حكم التابع  
إذا كان  
المنادى  
منصوباً

(١) الرأي الثاني: وهو للأكثرين - ويفهم من كلام ابن مالك - اعتبار كل من العطف =

خالداً، ف(سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وكذا البذل (خالداً).

\* \* \*

٥٩١ - فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَضُمَّ وَأَفْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ إِذَا تَكَرَّرَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدُ، وَكَانَ اللَّفْظُ الثَّانِي الْمَكْرَرُ مِثْلًا، نَحْوُ: يَا طَالِبُ طَالِبُ الْعِلْمِ أَحْرَصْ عَلَى الْفَائِذَةِ [تَقُولُهُ لِمَعِينٍ] جَازٍ فِي الْأَوَّلِ وَجِهَانٍ:

١ - الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ مَعْرُوفٌ [بِالْقَصْدِ] وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَيَكُونُ الثَّانِي تَوْكِيداً لَفْظِيّاً أَوْ بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، مِرَاعِئٌ فِي الثَّلَاثَةِ مَحَلِّ الْمَتَّبِعِ، أَوْ يَكُونُ مُنَادٍ سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، أَوْ مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ.

٢ - النَّصَبُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ هَذَا الْمُنَادَى (الْأَوَّلُ) مِثْلًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ، وَالْإِسْمُ الثَّانِي الْمَكْرَرُ مَقْحَمًا بَيْنَ الْمُتَضَافِينَ (وَيَعْرَبُ تَوْكِيداً لَفْظِيّاً لِلْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>) أَوْ يَعْتَبَرُ الْمُنَادَى مِثْلًا إِلَى مَحْذُوفٍ يُمَاطِلُ الْمَذْكُورَ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: يَا طَالِبُ الْعِلْمِ طَالِبُ الْعِلْمِ، بِإِضَافَتَيْنِ فِي الْأَسْلُوبِ الْوَاحِدِ، وَيَكُونُ الْإِسْمُ الثَّانِي مَنْصُوباً عَلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ أَوْ بَدَلٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ مُنَادٍ بِحَرْفٍ

= وَالْبَدَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ، فَتَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ وَسَعِيدٌ بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ مُنَادٍ لَقُلْتَ: يَا سَعِيدٌ بِالضَّمِّ، وَهَذَا مَرْجُوحٌ إِذَا لَا مَسْوَغٌ لاعتباره مُنَادٍ مُسْتَقِلًّا وَقَدْ جَاءَ تَابِعًا، وَحِجَّتُهُمْ أَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ، وَالْعَاطِفُ كَالثَّانِي عَنْ الْعَامِلِ، وَهَذِهِ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ، فَإِنَّ كَلِمَةَ (سَعِيدٌ) فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ كَيْفَ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ لِتَبْعِيَّتِهَا الْمُنَادَى مَعَ أَنَّ التَّبْعِيَّةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِمِرَاعَاةِ اللَّفْظِ أَوْ الْمَحَلِّ، وَالْمُنَادَى هُنَا مَنْصُوبٌ مُبَاشَرَةٌ وَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ، فَمَنْ أَيْنَ يَأْتِي رَفْعُ التَّابِعِ؟؟ انْظُرْ: «حَاشِيَةُ يَاسِينَ عَلَى شَرْحِ التَّوْضِيحِ» (١٧٦/٢)؛ «النَّحْوُ الْوَافِي» (٤١/٤).

(١) وَعَلَى هَذَا فَيَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالتَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَاعْتَفَرَ ذَلِكَ لِاتِّحَادِهِ بِالْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ يَسَّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الْفَاكِهِي عَلَى الْقَطْرِ» (١٠٧/٢).

إِذَا تَكَرَّرَ  
الْمُنَادَى  
الْمَفْرَدُ وَكَانَ  
الثَّانِي مِثْلًا

نداء محذوف، ويحسن اختيار الأنسب للسياق من هذا الأوجه الخمسة والأوضح في أداء الغرض.

وهذا معنى قوله: (في نحو سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ... إلخ) أي: وفي مثل: يا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ، يجب نصب الثاني منهما، أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه، لتوافق الصواب في ذلك، وابن مالك كَتَبَهُ يشير بذلك إلى بيت من الشعر، وهو قوله:

أَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا      وَيَا سَعْدُ سَعْدِ الْخَزْجِينِ الْغَطَارِفِ

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو: سعد بن عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup>. والغطارف: مفردة غطريف: وهو السيد الشريف والسخي السري <sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/٢٧٩).

(٢) «ترتيب القاموس» (٣/٤٠٢).

## الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ - وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا كَ(عَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا) الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير منادى - كما تقدم في بابه - فتثبت الياء مفتوحة، نحو: يا فتاي، يا قاضي.

وإن كان صحيحاً ك(غلامي)، جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا غلام، قال تعالى: ﴿يَعْبَادُ فَانْقُتُون﴾ [الزمر: ١٦]، ف(عباد) منادى مضاف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا غلامي، قال تعالى: ﴿يَعْبَادُ لَا حَوْقَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة، وهم نافع وأبو عمرو، وابن عامر - من السبعة -<sup>(١)</sup>، ف(عبادي) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وهذا دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً، وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها

(١) انظر: «الكشف» (٢/٢٦٣).

فتقول: يا غلام، ف(غلام) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً - المحذوفة - مضاف إليه.

الرابع: قلب الياء ألفاً وإبقاؤها، فتقول: يا غلاماً، قال تعالى عن يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿يَتَأَسَّفُ عَلَى يَوْثَمَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ف(أسفاً) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة<sup>(١)</sup>، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الخامس: إثبات الياء مفتوحة، فتقول: يا غلامي، قال تعالى: ﴿قُلْ يَمَّادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، ف(عبادي) منادى منصوب بفتحة مقدرة - كما تقدم - وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهذه الأوجه الخمسة متفاوتة، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

قال ابن مالك رحمته في هذه الأوجه: (واجعل منادى صح... إلخ) أي: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فاجعله ك(عبد) بحذف الياء... إلخ الأوجه.

وقوله: (عبد) أصله: عبدي، والألف للوزن.

\* \* \*

٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفَ الْيَاءُ اسْتَمَرَّ فِي: (يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرُ)

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجب إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، نحو: يا ابن أخي، يا ابن خالي، إلا إذا

المنادى  
المضاف إلى  
ياء المتكلم  
١- إذا كان  
غير أب وأم

(١) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً، فتكون الفتحة في (غلام وغلاماً) ليست فتحة إعراب، وإنما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له.



كان المنادى (ابن أم) و(ابن عم) فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ أَلْقَوْمْ لَسْتَخْلَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤] فقد قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي بكسر الميم على الوجه الأول، وقرأ الباقر بفتحها على الثاني.

وإعرابه: (ابنَ أمِّ) ابن: منادى بحرف نداء مقدر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمِّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفاً وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أمِّ) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه.

و(ابنَ أمِّ) - على قراءة كسر الميم - (ابن) كما تقدم و(أمِّ) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة<sup>(١)</sup> منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(أمِّ) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

وهذا معنى قول ابن مالك: (وفتَحْ أو كسرٌ... إلخ) أي: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (يا ابن أم، يا ابن عم) ولم يقل: في نحو: ابن أم؛ لأنه لا ثالث لهما، أما (يا ابنة أمِّ) و(يا ابنة عمِّ) فداخلان؛ لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء.

\* \* \*

(١) والأحسن أنه مجرور بالكسرة الظاهرة ما دامت موجودة على قراءة الكسر.

٥٩٤ - وفي النداء (أبت أمّ) عَرْضٌ وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحُ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاعَوْضِ  
إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو كلمة «أب» أو «أم» جاز فيه  
وجهان:

٢- إذا كان  
كلمة (أب) أو  
(أم)

الأول: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها، مع  
بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر، نحو: يا أبتِ، يا أمّ، ومنه قوله  
تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ يَأْتِي﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة - عدا ابن عامر -  
بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي<sup>(١)</sup>.  
وإعرابه: (يا) حرف نداء (أبتِ) منادى منصوب وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة على آخره<sup>(٢)</sup> وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير  
مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على  
التأنيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له.

الوجه الثاني: حذف الياء، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة، نحو: يا  
أبتِ ويا أمّ، ومنه قراءة ابن عامر: (يا أبتِ) وهو كثير، وإعرابه كما  
سبق غير أن التاء مبنية على الفتح.

وهذا معنى قوله: (وفي النداء أبتِ، أمّ عرض... إلخ) أي: عرض  
في النداء أسلوب خاص هو: يا أبتِ، يا أمّ، بكسر التاء أو فتحها،  
ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه.

وقوله: (عرض) أي: شيء عارض غير لازم، فتجاوز الأوجه  
الخمس السابقة.



(١) انظر: «النحو الوافي» (٦٢/٤).

(٢) هذا هو الأسير، وهو أن تكون الفتحة التي على الباء فتحة إعراب ظهرت كما  
تظهر فتحة المنقوص، والرأي الثاني أنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء  
منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، وفيه تكلف لا داعي له.

## أَسْمَاءُ لَازِمَتِ الدَّاءِ

- ٥٩٥ - وَ(قُلْ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالدَّاءِ (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) كَذَا، وَأَطْرَدَا نَسِيبُ  
 ٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنْ (يَا خَبَاثُ) وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي الْأَسْمَاءُ  
 ٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فَعَلُ) وَلَا تَقْسُ، وَجَزَّ فِي الشُّعْرِ (قُلْ) الْمَلَزِمَةُ  
 للدَّاءِ

من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: سماعي باتفاق، وهو أربعة ألفاظ:

١ - قُلْ، بمعنى: رجل.

٢ - قُلَّة، بمعنى: امرأة.

٣ - لُؤْمَان، بمعنى: كثير اللؤم والدناءة.

٤ - نَوْمَان، بمعنى: كثير النوم.

القسم الثاني: قياسي باتفاق، وهو الوصف الذي على وزن (فَعَالٍ)

بمعنى: فاعلة أو فعيلة، لسبِّ الأنثى وذمها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي

تام مجرد متصرف تصرفاً كاملاً، نحو: يَا خَبَاثُ وَيَا غَدَارِ، وَيَا سَرَاقِ،

بمعنى: خبيثة وغادرة وسارقة، (فَخَبَاثُ) منادى مَبْنِي على ضم مقدر منع

من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك يقاس استعمال (فَعَالٍ) مَبْنِياً على الكسر بالشروط السابقة

للدلالة على الأمر، نحو: نَزَالُ بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَشَرَابُ بِمَعْنَى: اشْرَبْ.

القسم الثالث: مختلف فيه وهو الوصف الذي على وزن [فَعَلُ]

لسبِّ الذكور، نحو: غُدَّرَ بِمَعْنَى: غَادَرَ، وَفُسِّقَ بِمَعْنَى: فَاسَقَ،

والأرجح في هذه الصيغة أنها قياسية، بشرط دلالة أصلها على السب؛

لأن ذلك شائع في كلام العرب.

وهذا معنى قوله: (وفل بعض ما يخص بالنداء... إلخ) أي: إن لفظة (فُل) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا (لُؤمان لُؤمان)، واطرد في سبب الأنثى (يا خباث) وما كان على وزنها، ولما قال: (واطردا) دل على أن ذلك قياسي، وما قبله سماعي، ثم ذكر أن هذا الوزن، وهو (فَعَالٍ) مطرد في الأمر، والمراد: اسم فعل الأمر، ثم قرر أن نداء ما كان على وزن (فَعَل) خاصاً بسبب المذكر أنه أمر شائع، ومع هذا نهى عن القياس عليه، وهذا فيه نظر، فإن الشيوخ في كلام العرب الفصيح يبيح القياس، كما تقدم، ثم بيّن أن لفظة (فُل) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة، وهو يشير بذلك إلى قول الراجز:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ<sup>(١)</sup>

فإن الشاعر استعمل (فُل) في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة. وهذا قول ابن مالك، وقال ابن هشام: (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة)<sup>(٢)</sup>. اهـ. وهذا الحذف للترخيم، كما سيأتي إن شاء الله.



(١) لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم، هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، والشاعر يصف إبلاً تنزاحم ويدافع بعضها بعضاً، ويشبهها بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: أمسك فلاناً عن فلان؛ أي: احجز بينهم. إعرابه: في (لجة) جار ومجرور متعلق بقوله:

تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتَتِلْ

وجملة (أمسك فلاناً عن فُل) في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

(٢) «أوضح المسالك» (٤/٤٣).

## الِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ - إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لِلْمُرْتَضَى) حكم أسلوب الاستغاثة  
 ٥٩٩ - وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَتَيْتَا

الاستغاثة من أنواع النداء، وهي: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفعها قبل وقوعها<sup>(١)</sup>، وأداتها (يا).

فالأول نحو: يَا لِلنَّاسِ لِلْغَرِيقِ.

والثاني نحو: يَا لِلْحِرَاسِ لِلْأَعْدَاءِ.

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه - وهو طلب النصرة والعون - إلا بثلاثة أركان:

١ - حرف النداء (يا) دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور دائماً.

٢ - المستغاث به (وهو من يطلب منه العون والمساعدة) وهو

(١) هذا له شرطان:

الأول: أن يكون المنادى قادراً على إزالة الشدة أو دفعها قبل وقوعها، قال تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ مِنْ وَجْهِكَ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ فَطَرَكُمْ فِيهِ سَبْعًا وَفَرَّقَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ أَتَيْنَهُمْ بِبَيِّنَاتٍ وَأَنَّا مُنَادٍ عَالِمٌ﴾ [القصص: ١٥].

أما الاستغاثة بالأحياء غير الحاضرين، أو بالأموات فهذا من الشرك.

الثاني: أن تعتقد أن هذا المنادى مجرد سبب، وأنه لا تأثير له مباشر في إزالة الشدة، فإن ذلك من كمال التوحيد. [انظر: «القول المفيد» لابن عثيمين ١/ ٢٦١]. قال في «فتح المجيد» ص (١٧٠) نقلاً عن بعض علماء الحنفية: (والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سب أو نحوه، كقولهم: يا يزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد؛ كالمرض وخوف الغرق، والضييق، والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله لا يطلب فيها غيره).

مجرور بلام مفتوحاً دائماً، كما تقدم، إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر ولم تكرر (يا) فتكسر، نحو: يا للعلماء وللمصلحين للشباب، فكلمة (المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء (يا)، ولكنها لما عطف على ما قبلها اكتسبت معنى الاستغاثه. فإن تكررت (يا) لزم الفتح، نحو: يا للوعاظ ويا للخطباء إظهاره السَّهَرِ.

٣ - المستغاث له (وهو الذي يطلب بسببه العون لمعاونته أو مقاومته) وهو مجرور بلام مكسورة<sup>(١)</sup>، كما تقدم، أو بـ(من)، نحو: يا للقاضي من شاهد الزور.

وللنحويين آراء في لام المستغاث به، وأحسنها: أنها حرف جر فتحت للتفريق بينها وبين لام المستغاث له، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء (يا)، لنيابته عن الفعل (ألتجى) ونحوه.

فمثلاً: يا للعلماء للجهال، تقول: (يا) حرف نداء واستغاثه (للعلماء) اللام حرف جر واستغاثه (والعلماء) اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ(يا)، للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ(يا).

وهذا معنى قوله: (إذا استغيث اسم... إلخ) أي: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه؛ أي: جره بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى، ثم ذكر أن (يا) إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام، ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا)، كما يدخل المستغاث له.

\* \* \*

(١) إلا إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، فتفتح، تقول: (يا لخالد لك) وتقول: (يا ليكر له) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام، نحو: (يا ليكر لي).

- ١- حذف لام  
المستغاث به  
٢- نداء  
المتعجب منه

٦٠٠ - وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلْفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ  
الكثير في الاستغاثَة أن يجز المستغاث به بلام مفتوحة - كما تقدم -  
ويجوز أن تحذف اللام ويزاد في آخر المستغاث به أَلْفٌ، تكون عوضاً  
عن اللام المحذوفة، نحو: يا عالماً للجاهل، ف(عالماً) منادى مبني على  
ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل  
نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثَة.

ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث، فيجر باللام  
المفتوحة، نحو: يا للماء، وقد تحذف اللام ويؤتى بالألف عوضاً عنها،  
نحو: يا عجباً للعاق، والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

- ١ - أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده، فينادي  
جنس ما رآه، نحو: يا للماء، يا لجمال المكان، يا للعشب.  
٢ - أن ينادي من له نسبة إليه ومعرفة به تقديرأ له، نحو: يا  
للعلماء، يا للباقرة.

وهذا معنى قوله: (ولام ما استغيث عاقبت ألف... إلخ) أي: إن  
لام الاستغاثَة عاقبتها الألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت محلها بعد  
حذفها، ثم بيّن أن الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل  
المستغاث، كما تقدم.

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه - هنا - لشبهه بأسلوب الاستغاثَة  
لاشتماله على حرف النداء، ومنادى مجرور بلام مفتوحة.



## النَّدْبَةُ

٦٠١ - مَا لِمُنَادَى أَجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا تُكْرَهُ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا  
٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَرَ كَلَا يَثْرَ زَمَزَمَ يَلِي (وَأَمِنْ حَقَرُ)

حكم الاسم  
المندوب

النَّدْبَةُ: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم  
فالأول كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا<sup>(١)</sup>  
فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام  
رثاء.

والثاني: نحو: وإظهاره، أي: أندب ظهري لما يصيبه من وجع،  
ومنه قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَرَأَسَاهُ»<sup>(٢)</sup>.

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو  
شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر  
غالبًا.

ولا يندب من الأسماء إلا المعرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام  
بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفًا  
معينًا، فلا تندب النكرة، نحو: وأرجلاه، ولا المبهم، كاسم الإشارة،  
نحو: وإهذه، ولا الموصول إلا إن كان خاليًا من (أل) وصلته مشهورة؛  
كقولهم: وأمن حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه.

وحكم المندوب: حكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على

(١) تقدم هذا البيت في أول باب «النداء».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/١٢٣).



الضم إذا كان مفرداً معرفة، نحو: وأعمرُ، ف(وا) حرف نداء وتندبة، و(عمرُ) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافاً، نحو: وأمير المؤمنين.

وهذا معنى قوله: (ما للمنادي اجعل للمندوب... إلخ) أي: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادي من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب، وأن الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته، ثم ذكر المثال. وقوله: (يلي وامن حفر) أي: يقع بعد قولك: وامن حفر؛ أي: وامن حفر بئر زمزم.

\* \* \*

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ مَخْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ  
٦٠٤ - كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمُلَ مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلِ

استعمالات  
الاسم  
المندوب

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى، كما تقدم.

الثاني: أن يزداد في آخره ألف طلباً لمد الصوت، وهي أكثر أحوال المندوب، فتقول: واعمرا، ف(عمرا) منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف التندبة، والألف للتندبة.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف، فتقول في (موسى): واموساه، أو تنوين في صلة، نحو: وامن حفر بئر زمزماه، أو في مضاف إليه، نحو: واغلام محمده، ف(موساه) منادى مبني على الضم المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف للتندبة، والهاء للسكت.

الاستعمال الثالث: أن تزداد هاء السكت بعد الألف، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (ومنتهى المندوب صله بالألف... إلخ) أي: آخر

المندوب صله جوازاً بألف الندبة، وهذا هو الاستعمال الثاني، أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم: (ما للمنادى اجعل لمندوب).

وقوله: (متلوها إن كان مثلها حذف) أي: متلو ألف الندبة. والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (إن كان مثلها) أي: إن كان حرفاً مثيلاً لها، (حذف) أي: هذا المثل، لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة؛ لأنه جيء بها لغرض، كما تقدم، وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه، مثل الصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف. وقوله: (نلت الأمل) جملة دعائية للمخاطب، لتكميل البيت.

\* \* \*

٦٠٥ - وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوَّلُو مُجَانِسًا      إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا  
تقدم أن الألف تزداد في آخر المندوب وإذا زادت وجب لها أمران:

فتح ما قبل  
ألف الندبة

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت في آخر الاسم، وحذف التنوين، وهذا تقدم أيضاً.

الثاني: تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف، وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم، نحو: وازيداه، أو الكسرة، نحو: واعبد الملكاه، وأصلها: وازيد، واعبد الملك، إلا إن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس وجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما.

فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو. فالأول نحو: واغلامكيه - بإبقاء الكسرة وبعدها ياء - وأصله: واغلامك - بكسر الكاف خطاب لمؤنثة - إذ لو قيل: واغلامكاه - بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً - لم يتبين هل هو خطاب لمذكر أو لمؤنث؟

والثاني نحو: واغلامهوه - بإبقاء الضمة وبعدها واو - وأصله: واغلامه بضم الهاء للغائب - إذ لو قيل: واغلامهاه - بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً - لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة؟

والحاصل: أنه إن كان آخر المندوب فتحة لحقته الألف بلا تغيير، نحو: واغلام يوسفاه، وإن كان غير ذلك وجب فتحه، نحو: واغمرأه، إلا إن أوقع فتحه في لبس، بقيت الضمة والكسرة، على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والشكل حتماً أوله مجانساً... إلخ) أي: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وهم - وهو ذهاب الظن لغير المراد - فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتى بالياء، وإن كان الضمة أتى بالواو.

\* \* \*

٦٠٦ - وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَبٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ قَالَمَدًّا، وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

هذا هو الاستعمال الثالث للمندوب - كما تقدم - وهو زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة، وذلك خاص بحالة الوقف، نحو: واغمرأه، واراأساه، ولا تثبت في الوصل إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ<sup>(١)</sup>

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (عمرأه) وذلك ضرورة.

(١) إعرابه: (ألا) أداة استفتاح للتوكيد، (يا عمرو) منادى مبني على الضم في محل نصب، (عمرأه) توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للندبة، والهاء للسكت، (وعمرُو) معطوف على عمرو الأول، (ابن) صفة منصوبة باعتبار المحل، وهو مضاف (والزُّبَيْرِاه) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة... إلخ.

وهذا معنى قوله: (وواقفاً زد هاء سكت... إلخ) أي: زد هاء السكت إن شئت - عند الوقف - على المندوب، وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك، وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك، وعلى هذا (فالمندوب) بالنصب مفعول (لا تزد)، و(الهاء) بالقصر معطوف عليه، فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإن تشأ فالمد كافي في الوقف، والهاء لا تزد.

\* \* \*

٦٠٧ - وَقَائِلُ: (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا) مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَاذَا سُكُونِ أَبْدَى  
تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً باقية أو محذوفة.

الاسم  
المندوب  
المضاف للياء

وذكر هنا أنه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء جاز فيه وجهان:

١ - فتح ياء المتكلم لمناسبة ألف الندبة، فتقول: واعبد يا، ف(وا) حرف نداء وندبة (عبد يا) منادى مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف لياء المتكلم، والألف للندبة.

٢ - حذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين - الياء والألف - فتقول: واعبدا، ف(وا) حرف نداء وندبة (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة<sup>(١)</sup> منع من ظهورها الفتحة لأجل ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يبقى ياء المتكلم ويفتحها يقال: واعبد يا، ليس إلّا، وإذا ندب على بقية اللغات المذكورة يقال: واعبدا، ليس إلّا.

وهذا معنى قوله: (وقائيل واعبد يا واعبدا... إلخ) أي: إن الذي

(١) أو يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في نظائره.

أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة، واعبد يا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد، كما تقدم.



## التَّرخيمُ

- تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم
- ٦٠٨ - تَرْخِيمًا أَحَذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَلِمَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا (سَعَادًا)
- ٦٠٩ - وَجَوَّزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا
- ٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفَرَّهْ بَعْدُ، وَأَحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا
- ٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا قَوْقُ، الْعَلَمُ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ
- الترخيم في اللغة: تريق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي: رقيق لين.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف غالباً<sup>(١)</sup>.

### والترخيم أنواع:

- ١ - ترخيم المنادى.
  - ٢ - ترخيم الضرورة، وهذان مذكوران في هذا الباب.
  - ٣ - ترخيم التصغير، ويذكر في باب التصغير.
- والذي يرخم قسمان:
- ١ - مختوم بالهاء.
  - ٢ - غير مختوم بالهاء.

(١) الترخيم خاص بالمعرفة، والمراد بها: العلم، كما سيأتي في الأمثلة، أو النكرة المقصودة التي صارت معرفة بالقصد؛ كقول الشاعر:

يا نافي سيري عَنَقًا فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً

قالوا: وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأن المعارف يكثر نداؤها، والشئ إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف.

١- ترخيم المختوم بالتاء  
فإن كان الاسم مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، سواء كان علماً؛ كفاطمة وحمزة، أو غير علم؛ كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثل، أو غير زائد ك(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، ويا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني؛ أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

٢- ترخيم غير المختوم بالتاء

وأما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلا بثلاثة شروط:

١ - أن يكون رباعياً فأكثر.

٢ - أن يكون علماً.

٣ - ألا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك ك(عثمان، وجعفر) فتقول: يا عثما، ويا جعفَ.

وخرج بالشرط الأول: ما كان على ثلاثة أحرف ك(زيد وعمر) وخرج بالشرط الثاني: ما كان على أربعة أحرف، لكنه غير علم، ك(قائم وقاعد) وخرج بالشرط الثالث: ما ركب تركيب إضافة، ك(عبد العزيز) وما ركب تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، وسيأتي بعد قليل أن المركب الإسنادي يرخم على قلة.

وهذا معنى قوله: (ترخيماً احذف آخر المنادى... إلخ) أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كمن يقول: يا سعا، ينادي فتاة اسمها: سعاد، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف).

وقوله: (والذي قد رُخِّمًا بحذفها وقره بعد) أي: إن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك، فلا يحذف منه شيء، ثم بين أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي: يمنع ترخيمه، إلا إذا كان رباعياً فما فوق، وكان علماً، وغير مضاف، وغير مركب تركيب (إسناد مُتَمِّم) بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي: تركيب إسناد تام، والمراد: المركب الإسنادي.

وقد سكت عن المركب المزجي، فيفهم منه أنه يرخم؛ لأنه لم يستثنه، كما استثنى الإضافي والإسنادي، وسيأتي كيفية ترخيمه.

\* \* \*

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ أَخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَبِئْنَا سَاكِناً مُكَمَّلاً ما يحذف للترخيم

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي وَائٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فُتْحٌ قُفْيِي يحذف للترخيم الحرف الأخير من الكلمة بلا شرط، كما تقدم في الأمثلة، ويجوز أن يحذف حرفان - الآخر وما قبله - بالشروط الآتية:

- ١ - أن يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً.
- ٢ - أن يكون حرف لين<sup>(١)</sup>.
- ٣ - أن يكون ساكناً.
- ٤ - أن يكون رابعاً فصاعداً.
- ٥ - أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وهذا فيه خلاف.

مثال ذلك: عثمان، منصُور، إسماعيل، فتقول: يا عثمُ، يا منصُ، يا إسماعُ.

وهذه الأسماء فيها حركة مجانسة لفظاً، وهي الفتحة والضممة

(١) أحرف اللين هي أحرف المد: الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها (وهي الفتحة قبل الألف والضممة قبل الواو والكسرة قبل الياء) نحو: قام، يقوم، مقيم، وهي حروف علة ومد ولين، فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي حرف علة ولين، وهذا في الواو والياء، نحو: بَيْتٌ وَخُوفٌ، أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط، نحو: حَوْرٌ وَهَيْفٌ، وقد ذكر الصبان في «حاشيته» (١٧٧/٣) عن بعض المحققين أن أحرف اللين هي أحرف العلة بشرط سكونها، فيكون قول ابن مالك (ساكناً) وصفاً كاشفاً لقوله: (اليناً)، لكن يقال: إن ابن مالك جعل اللين هنا شاملاً للمحرك، فلذا أخرجه بقوله: (ساكناً).



والكسرة التي قبل اللين، وأما تقديرأ فنحو: مصطَقُون ومصطَقَيْن [علمين] لأن أصلهما: مصطَقِيُون، ومصطَقِيَيْن، فيقال: يا مصطَقُ.  
فإن كان ما قبل الآخر غير زائد كـ(مختار) - علماً - أو غير لين، نحو: شمأل [علماً] فإن زائده - وهو الهمزة - غير لين، أو غير ساكن كـ(قنَّور)<sup>(١)</sup> أو غير رابع كـ(مجيد) [علمين] لم يجر حذف ما قبل الآخر، بل يقتصر على حذف الآخر، فيقال: يا مختأ، يا شمأ، يا قنَّو، يا مجي.  
وأما ما ليس فيه حركة مجانسة، كأن يكون قبل واوه فتحة كـ(فرعون)، أو قبل يائه فتحة كـ(عُرْنَيْق)<sup>(٢)</sup> فمن النحويين من يجيز حذف الآخر وما قبله، فتقول: يا فرع، يا عُرْنَ.  
والأكثر على عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول: يا فرعو يا عُرْنِي.

وهذا معنى قوله: (ومع الآخر احذف الذي تلا... إلخ) أي: احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.  
وقوله (إن زيد) هذا هو الشرط الأول؛ أي: أن يكون زائداً (ليناً) هذا الشرط الثاني، وهو بفتح اللام<sup>(٣)</sup> (ساكناً) هذا الشرط الثالث (مكماً) أربعة فصاعداً) هذا الشرط الرابع.  
ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة.

وقوله: (والخلف) مبتداً (في واو) خبر المبتداً (بهما) خبر مقدم، و(فتح) مبتداً مؤخر، والجملة نعت لواوٍ وياء، وجملة (قُفي) بالبناء للمجهول بمعنى: أتبَّع، نعت لفتح، والتقدير: والخلف ثابت في حذف واو وياء أتبَّع بهما فتح.

\* \* \*

(١) قنَّور: بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء، الصعب اليوس من كل شيء.

(٢) بضم الغين طير من طيور الماء طويل العنق.

(٣) انظر: «حاشية الخضري» (١٨٤/٢).

٦١٤ - وَالْعَجَزَ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ، وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمَرُو نَقُلْ  
تقدم أن الترقيم يكون بحذف حرف أو حرفين، وذكر هنا أن  
الترقيم يكون بحذف كلمة، وذلك في المركب المزجي، فيحذف عجزه  
فتقول في (معدي كرب): يا معدي.

ترخيم  
المركب  
المزجي  
والإسنادي

وقد تقدم أن المركب الإسنادي لا يرخم، وذكر هنا أنه يرخم قليلاً  
وأن عمراً - يعني سيبويه - نقل ذلك عن العرب، وقد فهم ابن مالك هذا  
من كلام سيبويه في بعض أبواب النسب حيث قال: (وذلك قولك في  
تأبط شراً: تأبطي، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد، فيقول: يا  
تأبط أقبل)<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (والعجز احذف من مركب... إلخ) أي: احذف  
العجز من المركب المزجي عند الترقيم، وقُلْ في كلام العرب ترخيم ما  
ركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو  
المشهور باسم سيبويه.

\* \* \*

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ قَالَتَايَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ  
٦١٦ - وَأَجْمَلُهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْلُوقًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْأَخِيرِ وَضْعًا ثُمَّ  
٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ: (بَا ثُمُو)، وَ(يَا ثُمِي) عَلَى الثَّانِي (بَا)  
يجوز في ضبط المنادى المرخم وجهان:

كيفية ضبط  
المنادى  
المرخم

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باقٍ، فيبقى ما قبله على حركته أو  
سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف  
المحذوف، ويسمى ذلك: لغة من ينتظر، فتقول: في جعفرٍ: يا جعفرُ،  
بالفتح، وتقول: في حارثٍ: يا حارٍ، بالكسر، وفي منصُورٍ: يا منصُ،  
بالضم، وفي هرقلٍ: يا هرُق، بالسكون، وتقول في ثُمودَ: يا ثُمُو.

ف(جَعَفَ): منادى مرخم مبني على ضم الحرف المحذوف، وهكذا يقال في الأمثلة الباقية.

الوجه الثاني: مراعاة الوجود، فيجعل الحرف الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، ولا ينظر للمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جَعَفُ، يا حَارُّ، يا مَنْصُرُ، يا هَرَقُ، بالضم فيهن، وتقول في ثمود: يا ثَمِي، فتقلب الواو ياء والضممة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة، مثل: دلو، جمعها: أَذْلِي، والأصل: أَذْلُو، فقلبت الواو ياء والضممة كسرة، لعدم النظير في اللغة العربية.

وهذا معنى قوله: (وإن نويت بعد حذف ما حذف... إلخ) أي: وإن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه، فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف. وهذه اللغة الأولى، أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تَمَّ بالآخر في الوضع؛ أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، وفي بعض النسخ (إِنْ لَمْ يُنَوَّ مَحْذُوفٌ) وقوله: (وضعا) منصوب على نزع الخافض، وهذه اللغة الثانية، فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثَمُو، بحذف الدال، وترك الباقي على حاله، وعلى الثاني يقال: يا ثَمِي، بالياء، للسبب المبين فيما مضى.

\* \* \*

٦١٨ - وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ (مُسْلِمَه) وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ (مَسْلَمَه)

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث - للفرق بين المذكر والمؤنث - مثل: مُسْلَمَة وحارثة وحفصة، وجب ترخيمه على لغة من ينتظر، فتقول: يا مُسْلَمَ ويا حارثَ ويا حفصَ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر لأنك لو قلت: يا مُسْلِمَ يا حارثُ يا حفصُ، لالتبس بندا المذكر الذي لا ترخيم فيه.

تَمَيَّنْ إحدَى  
لفتي الترخم  
في بعض  
الأسماء

وأما ما كانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول:  
في مَسْلَمَة وحمزة وطلحة: يا مَسْلَمُ، يا حمزُ، يا طلَحُ، بالضم  
والفتح.

وهذا معنى قوله: (والتزم الأول... إلخ) أي: التزم الوجه الأول  
وهو نية الحرف المحذوف في مثل: (مُسْلَمَة) من كل اسم ختم بتاء  
التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم  
بتاء ليست للفرق.

\* \* \*

ترخيم الضرورة ٦١٩ - وَلَا اضْطَرَّارَ رَحْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

هذا النوع الثالث من أنواع الترخيم، وهو ترخيم الضرورة، وهذا  
النوع في غير المنادى، وله ثلاثة شروط:

- ١ - أن يكون في شعر.
- ٢ - أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء، فلا يصح ترخيم لفظ:  
الغلام؛ لأنه لا يصلح للنداء لوجود (أل).
- ٣ - أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء لتأنيث.

فالأول كقول الشاعر:

لِنَعْمِ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ<sup>(١)</sup>  
فرخم (ابن مال) في غير النداء للضرورة، وأصله: ابن مالك،  
ونونه على لغة من لا ينتظر.  
والثاني كقول الآخر:

(١) تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، الخصر: بفتح الخاء شدة البرد.

إعرايه: (لنعم الفتى) اللام موطئة للقسم، ونعم: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح.  
والفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، والجملة خبر مقدم (طريف) مبتدأ مؤخر  
[على أحد أعراب المخصوص] (ابن) صفة لطريف وهو مضاف (ومال) مضاف  
إليه، (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو.

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا<sup>(١)</sup>  
 فرخم (ابن حارث) في غير النداء للضرورة، بحذف التاء من اللفظ  
 الثاني، وأصله: ابن حارثة.  
 وهذا معنى قوله: (ولا ضُطِرَّارٍ رخموا دون ندا... إلخ) أي: رخمتم  
 العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء، إذا كان يصلح للنداء،  
 نحو: أحمد، فذكر الناظم الشرطين الأولين، وترك الثالث.



(١) أشتق: من الاشتقاق: وهو ميل النفس للنفس، وأصله: أشتاق، فلما جزم حذفت  
 الألف لالتقاء الساكنين.

إعرابه: إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ابن حارث) اسمها.  
 وحارث: مضاف إليه، وقد جاء على لغة من ينتظر حيث بقي اللفظ مفتوحاً، كما  
 كان من قبل الترخيم، (إن) حرف شرط جازم (أشتق) فعل الشرط مجزوم،  
 والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (لرؤيته) متعلق بالفعل قبله (أو أمتدحه)  
 معطوف على فعل الشرط (فإن الناس قد علموا) مفعول علموا محذوف تقديره،  
 علموا ذلك مني، وجملة (فإن الناس) في محل جزم جواب الشرط، وجملة  
 الشرط خبر (إن) في محل رفع.

## الأختصاص

٦٢٠ - الإختصاص كنداء دُونَ (يَا) كَدَّيْهَا الْفَتَى بِإِثْرِ (أَرْجُونِيَا)  
٦٢١ - وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ (أَيُّ) يَلَوُ (أَلْ) كَيْتَلُ: (نَحْنُ - الْعُرْبُ - أَسْحَى مَنْ بَدَلُ)  
الاختصاص لغة: مصدر «اختص فلان فلاناً بكذا» أي: قصره عليه.

تعريف  
الاختصاص  
والفرق بينه  
وبين النداء

واصطلاحاً: تخصيص حكم بضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير.

نحو: نحن - المسلمین - خيرُ أمة أخرجت للناس، أنا - طالب العلم - لا تفتّر رغبتني، نحن - الموقعين على هذا - نشهد بكذا وكذا.  
فقولنا: «تخصيص حكم بضمير» أي: قصره عليه.

وقولنا: «لغير الغائب» أي: المتكلم وهو الكثير، أو المخاطب وهو قليل، نحو: أنت - الخطيب - أفصحُ الناس قولاً.  
وقولنا: «بعده اسم ظاهر معرفة» أي: معرفة بالإضافة أو بآل، كما في الأمثلة.

والغرض من إيراد الاسم الظاهر بعد الضمير هو تخصيص الضمير وتوضيحه وإزالة ما فيه من إبهام، ويسمى هذا الاسم الظاهر (المنصوب على الاختصاص) ويكون نصبه بفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره: أخص، ونحوه.

ومن ذلك قوله ﷺ: «إنا - معشر الأنبياء - لا نورث»<sup>(١)</sup> وقوله عليه

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٤٧/١٦ تحقيق الأرناؤوط ومن معه) وإسناده صحيح، وقد اشتهر في كتب النحو بلفظ (نحن) وقد أنكره جماعة من الأئمة كما ذكر ذلك =

الصلاة والسلام: «إنا - آل محمد - لا تحل لنا الصدقة»<sup>(١)</sup>، ف(معشر الأنبياء) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والجملة معترضة بين اسم (إن) وهو (نا)، وخبرها وهو جملة (لا نورث)، أو حال من الضمير<sup>(٢)</sup>.

وقد يقع الاختصاص بـ(أي) للمذكر و(أية) للمؤنث، ويجب بناؤهما على الضم في محل نصب، وتتصل بهما (ها) التنبيه، وهما ملازمان لهذه الصيغة إفراداً وتثنية وجمعاً - ولا بد أن يذكر بعدهما اسم مرفوع على أنه نعت لـ(أي)، نحو: إني - أيها المسلم - نظيف اليد واللسان، إني - أيها المسلمة - أحسن الحجاب.

والغرض الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر، كما تقدم، وقد يكون الغرض منه الفخر، كما في بعض الأمثلة السابقة، وقد يكون الغرض التواضع، نحو: أنا - أيها العبد - محتاج إلى عفو الله.

يقول ابن مالك في الاختصاص: (الاختصاص كنداء) أي: إن الاختصاص يشبه النداء حيث جاء على صورته غالباً، ومن ذلك أنه يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم، وتارة منصوباً، وأن كلاً منهما يفيد الاختصاص، وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب، وفي النداء خاص بالمخاطب، وأن كلاً منهما لا يكون للغائب، بل للحاضر، (دون يا) أي: إن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا الفارق الأول.

= الحافظ ابن حجر في أول «الفرائض» من «فتح الباري» (١٢/٨). وانظر: «حاشية الصبان» (١٨٧/٣).

- (١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٢٥٠) وإسناده صحيح.
- (٢) المشهور عند النحاة أنها معترضة، ولم يعربوها حالاً، بناءً على أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا ما أصله المبتدأ، وقد أعربوها حالاً في مثل: ربنا اغفر لنا أيها العصابة، والحق جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما ذكرت ذلك في باب الحال، وعليه فلا مانع من إعراب جملة الاختصاص حالاً.

وقوله: (كأياها الفتى بإثر ارجونيا) إشارة إلى الفارق الثاني. وهو: أن الاسم المختص لا يكون في صدر الجملة بل في أثنائها، وتقدير المثال: ارجوني أياها الفتى، بوقوع (أياها الفتى) إثر (ارجوني) أي: على أثرها وبعدها.

وقوله: (وقد يرى ذا دون أيّ تلو «أل») أشار به إلى الفارق الثالث، وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ(أل) بخلاف المنادى، فلا يجوز اقترانه بـ(أل)، إلا في مواضع مستثناة، تقدمت في باب (النداء)، وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان:

- ١ - أن يكون بـ(أياها) و(أيتها).
- ٢ - أن يكون اسماً مشتملاً على (أل)؛ كالمثال الذي ذكره (نحن العرب أسخى من بذل)، ولم يذكر بقية الأحكام.





## التَّحْذِيرُ وَالْإِعْرَاءُ

أنواع التحذير  
وحكم كل  
نوع

٦٢٢ - (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَتَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا أَسْتَقَارُهُ وَجَبَ  
٦٢٣ - وَدُونَ عَطْفٍ ذَالٍ (إِيَّا) أَنْسَبَ، وَمَا سِوَاهُ سَنَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
٦٢٤ - إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوْ التَّكْرَارِ كَلَا الضَّيِّعَمَ الضَّيِّعَمَ يَا ذَا السَّارِي  
التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، نحو: إياك والغيبة.

## والتحذير نوعان:

- ١ - أن يكون بـ(إياك) وأخواته، وهي إياك وإياكما وإياكم وإياكن.
- ٢ - أن يكون بغير (إياك) ..

فإن كان التحذير بـ(إياك) وجب حذف الناصب مطلقاً، سواء وجد عَطْفٌ أم لا، وسواء وجد تكرار أم لا؟ فمثاله مع العطف: إياك والتهاون بالصلاة، فلا(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح<sup>(١)</sup> في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إياك أحذر، والأصل: أحذرك، ثم قدمت الكاف لإفادة الحصر، وهي ضمير متصل فلا تستقل، فأتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه، وهو (إياك) فصار: إياك أحذر، ثم حذف الفعل والفاعل معاً مجازةً للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

وقولنا: (والتهاون) الواو حرف عطف<sup>(٢)</sup> (والتهاون) مفعول به

(١) راجع ما تقدم في إعراب هذا الضمير وفروعه في مباحث «الضمير».

(٢) يجوز أن تكون الواو في هذا الباب للمعية إذا استقام المعنى ففي، مثل: ثيابك والمطر، لا مانع من أن يكون التقدير، مثلاً: راقب ثيابك مع المطر.

لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذر، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها، ومن أمثلته قوله ﷺ: «إياك وإسبال الإزار»<sup>(١)</sup> وقوله: «إياكم والدخول على النساء»<sup>(٢)</sup>، فإياكم ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف.

ومثال التحذير بدون عطف: إياك أن تتهاون بالصلاة، وإعراب (إياك) كما تقدم، و(أن تتهاون) في تأويل مصدر مجرور ب(من) المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً، وهو (أحذر).

وأما إذا كان التحذير بغير (إياك) وأخواته، فإنه لا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار، فمثال العطف: الكذب والخداع، ف(الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذر (والخداع) معطوف عليه.

ومثال التكرار: النميمة النميمة، ف(النميمة) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذر، و(النميمة) توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: الرياء؛ أي: احذر الرياء.

وهذا معنى قوله: (إياك والشر ونحوه نَصَبٌ... إلخ) أي: إن المحذر - وهو المتكلم - نَصَبَ أسلوب (إياك والشر) ونحوه، نصبه بما وجب استتاره (أي: بعامل محذوف وجوباً)، وقوله: (ودون عطف ذا لا يا انسب) أي: انسب هذا الحكم، وهو النصب بعامل محذوف<sup>(٣)</sup> وجوباً انسبه ل(إيا) عند عدم العطف عليها، فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً.

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) عن جابر بن سليم ؓ، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)؛ ومسلم (٢١٧٢) عن عقبه بن عامر ؓ. وانظر: فهارس «جامع الأصول» (١/٤٦٨).

(٣) وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض، مثل: احذر، باعد، اجتنب، ونحو ذلك. راجع: «حاشية الصبان» (٣/١٨٩).

وقوله: (وما سواه... إلخ) هذا في النوع الثاني، وهو التحذير بدون (إياك) وقد بيّن أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف - والمراد بالواو - أو التكرار فيلزم الحذف، ثم ذكر المثال: الضيغم الضيغم يا ذا الساري، والضيغم هو الأسد.

\* \* \*

تحذير  
المتكلم  
والغائب

٦٢٥ - وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ اتَّبَعْدَ حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم فلا يقال: إِيَّايَ ومعاونة الظالم، وأشد منه مجيئه للغائب، فلا يقال: إياه ومعاونة الظالم؛ لأن الإنسان لا يحذر نفسه، لعدم الفائدة، لعلمه بما يحذر، ومع ذلك فهو إذا حذر نفسه فإنه يسمع كالمخاطب، لكن الغائب أشد؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، فيحتاج إلى من يبلغه، فزاد في شذوذه على المتكلم عدم حضوره. وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع، ولا يصح القياس عليها ويستثنى من ذلك ما إذا كان المحذّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذّر فيصح، نحو: لا تصاحب الأحمق وإياك وإياه، فإن الضمير (إياه) في حكم المعطوف الظاهر، نحو: إياك والغيبة.

قال ابن مالك: (وشذ إِيَّاي... إلخ) أي: شذ مجيء التحذير للمتكلم، ومجيئه للغائب أشد، لما تقدم، ومن قاس على ذلك فقد (اتَّبَعْدَ) أي: حاد عن طريق الصواب.

\* \* \*

الإغراء  
وأحكامه

٦٢٦ - وَكَمْ حَذَّرَ بِلَا (إِيَّاهُ) أَجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ قُصِّلَا الإغراء: حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: التدبير والاقتصاد.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكرراً أو معطوفاً عليه، فمثال المكرر، الإخلاص الإخلاص، ف(الإخلاص) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم.

ومثال العطف: الجذ والمواظبة<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله لم يجب إضمار الناصب، نحو: المروءة، ف(المروءة) مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: الزم.

ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاة جامعة...» الحديث<sup>(٢)</sup>، ف(الصلاة) منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: احضروا، و(جامعة) حال، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وهذا معنى قوله: (وكمحذر بلا إيا... إلخ) أي: اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذر الذي بغير (إياك) في كل ما فصل من الأحكام فيما تقدم.



(١) يصح أن تكون الواو عاطفة وأن تكون للمعية، كما في التحذير، فالمفعول عليه وضوح المعنى.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦)؛ ومسلم (٩٠١) واللفظ له.

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

تعريف اسم  
الفعل  
وأقسامه

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَدَ (شَتَّانَ) وَ (صَه) هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوْه) وَ (مَه)

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى (أَفْعَلُ) كَدَ (آمِينَ) كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَدَ (وَيْ) وَ (هَيْهَاتَ) نَزُرَ

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل في المعنى<sup>(١)</sup> والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، نحو: صَه إذا تكلم غيرك، ف(صه) اسم فعل مُتضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك، وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله، نحو: إكراماً المسكين، فإنه نائب عن فعله في المعنى والعمل، وهو «أكرم»، لكنه يتأثر بالعوامل فيقع فاعلاً، نحو: سرنى إكرامك المسكين، أو مبتدأ، نحو: إكرامك المسكين تثاب عليه، أو غير ذلك.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

١ - اسم فعل أمر - وهو الكثير فيها<sup>(٢)</sup> -، نحو: عليك نفسك فهذبها، ف(عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت (نفسك) مفعول به لاسم الفعل منصوب بالفتحة، والكاف مضاف إليه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد على وزن (فَعَالٍ) مبنياً على

(١) فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال، لكن اسم الفعل أقوى في أداء المعنى من الفعل الذي بمعناه، مع ما فيه من الإيجاز والاختصار. [انظر: «شرح الرضي على الكافية» ٨٩/٣].

(٢) انظر المصدر السابق بالجزء والصفحة.

الكسر من كل فعل ثلاثي تام متصرف، نحو: سماع النصيح، وقد تقدم ذكره في باب: (أسماء لازمت النداء).

٢ - اسم فعل ماضٍ، وهو سماعي وقليل، نحو: شتان الشجاعة والجبن، (فشتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى: (افترق) مبني على الفتح (الشجاعة) فاعل.

٣ - اسم فعل مضارع، وهو سماعي وقليل؛ كالذي قبله، نحو: وَيْ لشباب لا يعمل، (فوي) اسم فعل مضارع بمعنى: (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (ما ناب عن فعل كشتان وصه... إلخ) أي: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل، وبقية التعريف يستفاد من الأمثلة (كشتان) اسم فعل ماضٍ، بمعنى: افترق، (وصه) اسم فعل أمر، بمعنى: اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع، بمعنى: أتوجع، و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف، ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى: (افعل) كثير في كلام العرب، وكفى بكثرة أن منه نوعاً مقيساً، أما الذي بمعنى غير (افعل) كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل، وهو سماعي، ليس منه شيء مقيس.

\* \* \*

٦٢٩ - وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكََا) وَهَكَذَا (دُونَك) مَعَ (إِلَيْكََا) ٦٣٠ - كَذَا (رُوَيْد) (بَلَّة) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

أسماء الأفعال  
المنقولة

اسم الفعل من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل نوعان:

(١) في إعراب هذه الآية عدة آراء منها: أن (وي) اسم فعل مضارع (كأنه) الكاف للتعليل، و(أن) وما في حيزها مجرور بالكاف؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقيل: كأن حرف مشبه بالفعل، إلا أنه ذهب منه معناه، وصار للخبر واليقين، وقيل: غير ذلك. انظر: «الدراسات» ٣/٤/١٩٩.

الأول: مرتجل، وهو ما وضع من أول الأمر اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل، مثل: هيهات، شتان، وي، صه.

الثاني: منقول، وهو ما وضع أول الأمر لمعنى، ثم نُقل إلى اسم الفعل وهو أقسام:

١ - منقول من الجار والمجرور، مثل: عليك<sup>(١)</sup>، بمعنى: الزم، إليك بمعنى: ابتعد وتَنَحَّ، تقول: عليك نفسك، إليك عني أيها الكذاب، ف(عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

٢ - منقول من ظرف المكان، مثل: أمامك بمعنى: تقدم، ودونك بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب، ف(دونك) اسم فعل أمر بمعنى: خذ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(الكتاب) مفعول به.

٣ - منقول من مصدر وهو نوعان:

١ - منقول من مصدر له فعل مستعمل، مثل: (رويد) - بلا تنوين - في قولك: رويدَ خالدًا؛ أي: أمهله، ف(رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالدًا) مفعول به لاسم الفعل، وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرودَ) بمعنى: أمهل، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار (رويد).

٢ - منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل: (بَلَّه) - بلا تنوين - بمعنى: اترك أو: دع، نحو: بَلَّه الإهمال، ف(بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الإهمال) مفعول به.

(١) تلحق الكاف أسماء الأفعال، وتتصرف على حسب حال المخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، وهي حرف خطاب لا محل له من الإعراب، ولا تكون مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف.

ويجوز استعمال (رويد) مصدرأ باقيأ على مصدريته، إما مضافأ إلى مفعوله، نحو: رويد خالد، أو منونأ ناصبأ له، نحو: رويدأ خالدأ، ف(رويدأ) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف، والفاعل ضمير مستتر وجوبأ تقديره: أنت، و(خالد) بالجر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر، وقد يستعمل منونأ غير ناصب مفعوله، نحو: رويدأ يا سائق، وإعراب المصدر كالذي قبله. ويجوز استعمال (بله) مصدرأ منصوبأ على المصدرية نائبأ عن فعل الأمر، مضافأ إلى ما بعده، نحو: بله الغيبة.

وهذا معنى قوله: (والفعل من أسمائه عليكا... إلخ) أي: إن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور، مثل: (عليك) و(إليك) أو ظرف، مثل: (دونك) أو مصدر، مثل: (رويد) و(بله) وهما يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

\* \* \*

٦٣١ - وَمَا لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا، وَأَخْزَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ عمل أسماء الأفعال

أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه وتدل عليه، فرفع الفاعل مثله، وتسايره في التعدي واللزوم، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل: صه إذا تلى القرآن، بمعنى: اسكت، ومه عن كل ما لا يليق، بمعنى: اكفف، ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت) و(اكفف).

ومنه قوله تعالى: ﴿هَيَّاتْ هَيَّاتْ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ف(هيهات) اسم فعل ماضٍ، (هيهات) توكيد لفظي، (لما) اللام صلة للتوكيد، و(ما) فاعل لاسم الفعل<sup>(١)</sup>.

(١) هذا على أنها موصولة، وقيل: مصدرية، وقيل: إن الفاعل مضمَر تقديره: بَعْدَ التصديق أو الوقوع لما توعَدون، وعليه فليست اللام صلة بل هي للبيان، والجار =



وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً كان اسم الفعل كذلك في الغالب، نحو: دونك الكتاب، ف(دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى: (خذ)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الكتاب) مفعول به لاسم الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، ف(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى: (الزموا) مبني على الضم، والميم علامة الجمع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم (أنفسكم) مفعول به، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع. ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه لا يجوز تقديمه عليه، بل يلزم تأخير، فلا يجوز أن تقول: نفسك عليك.

وهذا معنى قوله: (وما لما تنوب عنه من عمل لها... إلخ)، ف(ما) مبتدأ و(لها) خبر المبتدأ؛ أي: العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي: لهذه الأسماء، ثم قال: وأخّر المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء.

\* \* \*

دخول التنوين  
على أسماء  
الأفعال

٦٣٢ - وَأَحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنَ مَنْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَنْوِن، مِثْلُ: هِيَهَاتَ، آمِينَ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) الْقِيَاسِيِّ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَجَرَّدُ مِنَ التَّنْوِينِ، مِثْلُ: وَاهَاً، بِمَعْنَى: أَتَعْجَبُ، وَمِنْهَا مَا يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ حِينَئِذٍ لَغَرَضٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ يَخْلُو لَغَرَضٌ آخَرُ، مِثْلُ: صَهْ، فَيَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ، فَإِذَا قُلْتَ: صَوْ، فَمَعْنَاهُ: اسْكُتْ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ، وَإِذَا قُلْتَ: صَهْ، بِدُونِ تَنْوِينٍ فَمَعْنَاهُ: اسْكُتْ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَعْيَنِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ غَيْرِهِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمْ آفٍ وَلَا نَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ف(آفٍ) بالتنوين اسم فعل مضارع مبني على الكسر بمعنى: أتضجر،

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) وهذه قراءة نافع وحفص،  
وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بكسر  
الفاء من غير تنوين، ومعنى الآية: لا يقع منك لهما تكره ولا تضجر<sup>(١)</sup>.  
وهذا معنى قوله: (واحكم بتمكير الذي ينون منها... إلخ) أي:  
احكم بتمكير ما نون من أسماء الأفعال، وما لم ينون فتعريفه (بين) أي:  
واضح لتجرده من التنوين، الذي يدل وجوده على التتميم.

\* \* \*

أسماء الأصوات  
٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ أَسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ  
٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَذَبُ وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ  
أسماء الأصوات: هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في  
حكم ما لا يعقل من صغار الادميين أو لحكاية الأصوات.

فالمدال على خطاب ما لا يعقل: ألفاظ توجهها العرب إلى الحيوان  
لطلب الامتناع أو لطلب الأداء، ولا يكون ذلك إلا بالتدريب والتمارين،  
فالأول كقولهم في زجر الإبل عن التأخر: «جَه»، وفي زجر الغنم:  
«إِسْ، هَجْ» والثاني كقولهم للإبل: «نَحْ» إذا طلبوا منها الإناخة.

والذي في حكمه: كالخطاب الذي يوجه للأطفال، مثل: «كَيْخْ»  
- بفتح الكاف وكسرهما وسكون الخاء، ويجوز كسرهما مع التنوين - وهي  
كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له: «كَيْخْ» أي: اتركه واركب  
به، وقد قالها النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما لما أخذ تمرًا من تمر  
الصدقة وجعلها في فيه<sup>(٢)</sup>.

وأما حكاية صوت من الأصوات فإما ألفاظ صادرة من الحيوان أو

(١) انظر: «الكشف» (٤٤/٢)؛ وقد جاء في «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/٢١)،

(٢٢) أن في (أف) لغات تقارب الأربعين، ثم سردها.

(٢) أخرجه البخاري (٣/٣٥٤ - فتح)؛ ومسلم رقم (١٠٦٩). وقد ذكر فيها الحافظ  
في «فتح الباري» ست لغات.

مما يشبهه كالجماد ونحوه، فيردها الإنسان ويعيدها كما سمعها تقليداً ومحاكاة لأصحابها، فقد كان العربي يسمع صوت الغراب فيقلده قائلاً: «غاق» أو صوت وقوع الحجارة فيحاكيه: «طق»، أو صوت ضربة السيف فيرده «قب». إلى غير ذلك.

وأسماء الأصوات كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب فمثلاً:

«قَبْ». اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «إِسْ» مبني على الفتح... وهكذا.

وهذا معنى قوله: (وما به خوطب ما لا يعقل... إلخ) أي: ما خوطب به ما لا يعقل يجعل صوتاً؛ أي: اسم صوت، وهو يشبه اسم الفعل في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر.

ثم ذكر النوع الثاني بقوله: (كذا الذي أجدى حكاية) أي: أفاد حكاية صوت من الأصوات.

وقوله: (من مثبه اسم الفعل) ليس على إطلاقه، فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه؛ فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير، وأسماء الأصوات ليست كذلك.

وقوله: (والزم بنا النوعين) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو ما ذكره في شرح الكافية<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات؛ لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.

وقوله: (فهو قد وجب) إما تنميم، لصحة الاستغناء عنه بقوله: (والزم) أو لبيان الوجوب؛ لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه<sup>(٢)</sup>.



(١) «شرح الكافية» (١٣٩٧/٣).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٢١١/٣).

## نُونَا التَّوَكِيدِ

- ٦٣٥ - لِلْفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ) وَ (أَقْصِدْنُهُمَا)  
 ٦٣٦ - يُؤَكِّدَانِ (أَفْعَلْ) وَ (يَفْعَلْ) آتِيَا دَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا  
 ٦٣٧ - أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ (لَمْ) وَ بَعْدَ (لَا)  
 ٦٣٨ - وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَائِلِ الْجَزَا وَآخِرِ الْمُؤَكِّدِ أَفْتَحَ كَ (أَبْرَزَا)  
 لتوكيد الفعل نونان:

ما يؤكد من  
الأسماء  
وشروط  
التوكيد

١ - ثقيلة مشددة، مبنية على الفتح.

٢ - خفيفة ساكنة، مبنية على السكون.

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط، ولا يؤكد بهما الماضي<sup>(١)</sup>، وأما المضارع ففيه تفصيل، كما سيأتي إن شاء الله.

ولهما على الفعل أثنان: لفظي، ومعنوي.

أثر النون على  
الفعل

١ - أما المعنوي فهو تخليص المضارع للمستقبل، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر، إضافة إلى إفادة التوكيد، والمشددة أبلغ في التوكيد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

(١) قالوا: لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي. وقد ورد في صحيح مسلم رقم (٢٩٣٤) (١٠٥) حديث حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في ذكر الدجال، وفيه: «فإما أدركن أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً...» الحديث قال القرطبي في «المفهم» (٧/٢٧٤): (كذا الرواية عند جميع الشيوخ، والصواب: إسقاط النون؛ لأنه فعل ماضٍ، وإنما تدخل هذه النون على الفعل المستقل...). وقال النووي (١٧/٢٧٦): (هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أدركه» وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فغريب من حيث العربية... قال القاضي: ولعله يدركن، يعني فعبه بعض الرواة). اهـ. قلت: وقد يكون الذي سهل توكيد الماضي هنا أنه مستقبل معنى؛ لأنه ﷺ يخبر عن أمر سيأتي، وهو من أشرط الساعة، والله أعلم.

٢ - أما اللفظي، فهو أن المضارع والأمر يبينان على الفتح، بشرط أن تتصل بهما اتصالاً مباشراً، كما تقدم في أول الكتاب في «باب المعرب والمبني»، فمثال المضارع: «لأنصرنَّ المظلوم، لا ترغبنَّ فيمن زهد عنك، فل(اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، و(أنصرنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، و(لا) ناهية، (ترغبنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، ومثال الأمر: اشكرنَّ من أحسن إليك، ف(اشكرنَّ) فعل أمر مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر. وتوكيد المضارع قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً بكثرة أو بقلة.

**فالحالة الأولى:** أن يكون توكيده واجباً، وذلك إذا وقع جواباً لقسم واستوفى ثلاثة شروط:

١ - أن يكون متصلاً ب(لام) القسم.

٢ - أن يكون مستقبلاً.

٣ - أن يكون مثبتاً.

نحو: والله لأبذلنَّ النصيحة، قال تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

**الحالة الثانية:** أن يكون توكيده ممتنعاً، وذلك في موضعين:

**الأول:** إذا كان جواباً لقسم، ولم يستوف شروط وجوب التوكيد، فيمتنع توكيده إذا فَصَّلَ بين الفعل ولام القسم فاصل، نحو: والله لسوف أبذل النصيحة، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال، نحو: وربي لأقوم بواجبي الآن، أو كان الفعل منفيّاً، نحو: وربُّ الكعبة لا أنصرك إن اعتديت، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ قَتَلْنَاكَ تَذَكَّرْ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥] لأن التقدير: لا تفناً، فحذف حرف النفي.

٢- التوكيد الممتنع

**الموضع الثاني:** الذي يمتنع فيه توكيده: إذا لم يسبق بما يجعل توكيده جائزاً، نحو: كثرة العتاب تورث البغضاء.

**الحالة الثالثة:** أن يكون توكيده جائزاً بكثرة، وذلك إذا كان مسبقاً بـ(إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة للتوكيد، أو مسبقاً بأداة طلب تفيد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غيرها.

٣- التوكيد  
الجائز بكثرة

فمثال المضارع المسبوق بـ(إما): إما تَفْعَلَنَّ الخير تنل جزاءه، والأصل: إنْ تَفْعَلْ، زيدت (ما) على (إن) الشرطية وأدغمت فيها، قال تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْتُزِلْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] <sup>(١)</sup>، فـ(الواو) استثنائية و(إما) إن: حرف شرط جازم و(ما) صلة للتوكيد (تخافن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والنون للتوكيد <sup>(٢)</sup>، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، وجملة: (فانبذ إليهم) جواب الشرط في محل جزم.

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لِيَتَرَحَّمَنَّ المسكين، أو: لِيَتَرَحَّمْ، والنهي، نحو: لا تَوَخَّرَنَّ فعل الخير إلى غد، أو: لا تؤخر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفُولًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فـ(لا) ناهية، و(تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، والاستفهام، نحو: هل تَصِلَنَّ رحمك، أو: هل تصل..

**الحالة الرابعة:** أن يكون توكيده جائزاً بقلّة، وذلك إذا وقع المضارع بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إن) الشرطية؛ كقول

٤- التوكيد  
الجائز بقلّة

(١) الجار والمجرور (على سواء) متعلق بمحذوف حال من النابذين والمنبوذ إليهم؛ أي: فانبذ إليهم العهد وأخبرهم أنك مقاتلهم حتى يستوي علمك وعلمهم.

(٢) ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» (١٤٠٩/٣) أنه لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون. وقد ذكر الأستاذ محمد عزيمة ﷺ في «دراساته» (٤٤٧/٤/٣) سبع عشرة آية.

العرب: (بعين ما أَرَيْتَكَ)<sup>(١)</sup>، فلما زائدة للتوكيد، و(أرينَّ) مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف مفعول به.

وكذا يقل التوكيد إذا وقع المضارع بعد (لم)<sup>(٢)</sup>، نحو: من مرت به مواسم الطاعة ولم يستغلَّها فهو محروم، أو بعد (لا) النافية، نحو: بادر بالعمل زمن الشباب لا يفوتنَّك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحِطُّنَّكُمْ سَائِرُنَّ وَحُودُهُمْ﴾ [النمل: ١٨]، أو بعد أداة شرط غير (إن) المدغمة في (ما)، نحو: من يصلنَّ رحمه يسعد.

والى ما تقدم أشار بقوله (للفعل توكيد بنونين... إلخ) أي: إن الفعل يؤكد بأحد النونين، أحدهما: مشددة، نحو: (افهينَّ)، والثانية: مخففة، نحو: (اقصدنَّهما)، وأفاد بقوله: (للفعل) أنه لا يؤكد بهما غيره. ثم قال: (يؤكدان افعل) أي: فعل الأمر مطلقاً بلا شرط، (ويفعل) أي: المضارع، وفهم منه أن الماضي لا يؤكد، وقوله: (آتياً) حال من ضمير (يفعل).

وقد استفاد منه شرط الاستقبال، فإن أريد به الحال لم يؤكد (ذا طلب) وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، (أو شرطاً «إما» تالياً) أي: أو آتياً شرطاً تالياً (إما)، (أو) آتياً (مثبتاً في) جواب (قسم مستقبلاً) ولم يذكر شرط الاتصال باللام (وقلَّ) التوكيد (بعد ما ولم وبعد لا) وبعد (غير إما) الشرطية (من طوالب الجزاء) أي: قلَّ

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ومعناه: اعمل كأنني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني. انظر: كتاب «سيبويه» (٣/٥١٧)؛ و«مجمع الأمثال» للبيداني (١٧٥/١).

(٢) يرى بعض النحاة - ومنهم ابن الناطم في «شرحه على الألفية» ص (٦٢٣) - أن توكيد المضارع بعد (لم) نادر؛ أي: إنه قليل قلة ذاتية لا قلة نسبية، وذلك لأن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل كما ذكرنا، فيتعارضان، وهذا رأي شديد. وانظر: «حاشية الصبان» (٣/٢١٨)؛ و«النحو الوافي» (٤/١٧٧).

التوكيد بعد باقي أدوات الشرط التي تطلب جزاء، ثم بين أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابزوا) وأصله: (ابرزن) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، كما سيأتي إن شاء الله.

\* \* \*

٦٣٩ - وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَاءَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا  
٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ أَخَذْنَاهُ إِلَّا الْأَلْفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ  
٦٤١ - فَأَجْعَلُهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا وَالْوَاوِ - يَاءٌ كَدَ (أَسْعَيْنَ سَعِيًا)  
٦٤٢ - وَأَخَذْنَاهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَآوِ وَيَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قُفِي  
٦٤٣ - نَحْوُ: (أَخْشَيْنَ يَا هُنْدُ) بِالْكَسْرِ، وَ(يَا قَوْمُ أَخْشَوْنَا) وَأَضْمُمُ، وَقَسْ مُسَوِيَا

طريقة توكيد  
الأفعال بالنون

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي:

١ - أن يكون مسنداً للواحد، فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فتقول في: أنت تصبرُ: لتصبرنَ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فكذلك فتقول في: أنت تدعو: لتدعونَ، وفي: أنت تقضي: لتقضينَ، وإن كان معتلاً بالالف قلبت ياء، لتقبل الفتحة، فتقول في: أنت ترضى: لترضينَ.

٢ - أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع، وأتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، وحرك ما قبل الألف بالفتح، فتقول في: أنتما تصبران: لتصبرانَ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، فتقول في: أنتما تدعوانِ وتقضيانِ: لتدعوانَ ولتقضيانَ، وإن كان معتلاً بالالف قلبت ياء مفتوحة فتقول في: أنت ترضى: أنتما ترضيانِ، وبعد توكيده: لترضيانَ.

٣ - أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحرك ما قبلها بالضم، وحذفت ياء المخاطبة، وحرك ما قبلها بالكسر، فتقول في: أنتم تصبرون: لتصبرنَ، والأصل: تصبروننَ، وتقول في: أنت تصبرين: لتصبرينَ، والأصل: تصبريننَ.



وإن كان معتلاً بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة، فتقول في: أنتم ترَضُونَ: لترَضُونَ، وفي: أنتِ ترَضِينَ: لترَضِينَ.

وإن كان معتلاً بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة، وحرك ما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر، فتقول في: أنتم تدعون: لتَدْعُنَّ، والأصل: تدْعُوْنَ، وتقول في: أنتِ تدعين: لتَدْعِينَ، والأصل: تدْعِيْنَ، وتقول في: أنتم تقضون: لتَقْضُنَّ، والأصل: تقْضِيوْنَ، وتقول في: أنتِ تقضين: لتَقْضِينَ، والأصل: تقْضِيْنَ.

٤ - أن يكون مسنداً لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون، ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث ونون التوكيد، سواء كان الفعل صحيحاً، نحو: لتَصْبِرْنَ، أو معتلاً بالواو أو الياء، نحو: لتدْعُونَّ، ولتَقْضِينَ، فإن كان معتلاً بالألف قلبت ياء، نحو: لترَضِينَ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق: (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامة وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح، ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد، كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فقال: (واشكله) أي: واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر (قبل مضمّر لَيْن) أي: ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء (بما جانس) أي: ذلك المضمّر (من تحرك قد علما) أي: من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة، (والمضمّر) أي: الضمير المسند إليه الفعل، وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين (احذفه) لالتقاء الساكنين (إلا الألف) أي: ألف الاثنين أبقيها، فلا تحذفها، لحفتها، أو لثلا

يلتبس المفرد بالمتثنى . وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر ،  
ويدخل فيه المعتل بالواو والياء .

فإن كان الفعل معتلاً بالألف فقد بينه بقوله : (وإن يكن في آخر  
الفعل ألف) كيرضى (فاجعله منه) أي : اجعل الألف من الفعل (رافعاً)  
حال من الفعل ؛ أي : حال كون الفعل رافعاً (غير الياء والواو) أي :  
رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو  
الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون الإناث ، نحو : هل يرضين  
الصديق ، أترضين يا أخي ، أترضيان يا أخوي ، هل ترضينان يا أخواتي ؟  
وقوله : (ياء) مفعول ثانٍ ل(اجعل) والمعنى : اجعل الألف الذي في  
آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة ، مما  
تقدم ذكره .

وقوله : (كاسمين سعيًا) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد .

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه بقوله :  
(واحدفه) أي : الألف (من رافع هاتين) أي : من الفعل رافع (هاتين)  
وهما واو الجماعة وياء المخاطبة ، وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف  
(وفي واو ويا شكّل مجانس قُفي) معنى : مجانس ؛ أي : مناسب للضمير ،  
ومعنى : (قُفي) أي : تُبع فيه كلام العرب ، والمعنى : أن الواو بعد حذف  
الألف تضم ، والياء تكسر ، وإنما حرکا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير  
مجانسة ، وهي فتحة الألف المحذوفة .

وقوله : (نحو اخشين يا هند بالكسر) مثال للمعتل بالألف المسند  
لياء المخاطبة ، فتكسر ياء المخاطبة بعد حذف الألف ، و(يا قوم اخشون)  
بحذف الألف (واضمم) أي : واو الجماعة ، وقس على ذلك (مسوياً)  
أي : ما لم يذكر بما ذكر ؛ لأن القاعدة واحدة .

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في  
أحكام نون التوكيد الخفيفة .

الأحكام  
الخاصة بنون  
التوكيد  
الخفيفة

- ٦٤٤ - وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ  
٦٤٥ - وَالْأَلِفُ زِدْ قَبْلَهَا مُوَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَسْنَدًا  
٦٤٦ - وَأَحْزَفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَوِّفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَوَّفَ  
٦٤٧ - وَأَرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا  
٦٤٨ - وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فُتْحِ الْأَلْفِ وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفْنُ): (قَفَّا)

تتفرد نون التوكيد الخفيفة بأربعة أحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: اصبراً يا محمدان، بنون مخففة، بل يجب التشديد فتقول: اصبراً، بنون مشددة مكسورة.  
الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤول بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين - كما تقدم - فتقول: اصبرنَّان يا هندات، بنون ثقيلة مكسورة، ولا تأتي الخفيفة؛ لأنها لا تقع بعد الألف، كما مضى.

الثالث: وجوب حذفها لفظاً لا خطاً إذا وقع بعدها ساكن، ولم يوقف عليها، وسبب حذفها التقاء الساكنين، نحو: لا تتعودن الكذب، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها<sup>(١)</sup>، ومنه قول الشاعر:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ صَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَكَعَهُ<sup>(٢)</sup>

(١) يرى فريق من النحاة أن النون لا تحذف إذا وليها ساكن، وإنما تحرك بالكسر على القاعدة وهي: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، ثم إن الكسر أخف وأبعد من اللبس، إضافة إلى أن القائلين بحذفها لم يذكروا تعليلاً مقبولاً لخروجها عن الأصل العام. انظر: «حاشية ياسين على التصريح» (٢٠٨/٢)، و«النحو الوافي» (١٨١/٤).

(٢) معناه: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت، ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

إعراجه: (لا تهين) لا: ناهية، وتهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم، والفتحة دليل عليها، =

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهين) وأصله: (لا تُهينَنَّ)،  
فالتقى ساكنان - نون التوكيد واللام في (الفقير) - فحذفت النون وبقيت  
الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة، وثبوت الياء مع وجود  
الجازم دليل على أن الفعل مؤكّد، وإلا لقل: لا تُهِنِ الفقير..

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها، بشرط أن تكون بعد  
فتحة، نحو: ابتعدن عن مجالسة المغتاب، فتقول في الوقف: ابتعدا.  
وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة  
المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل (أنت).

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقاً لا كتابة، ورُدُّ ما كان حذف  
لأجلها، لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا  
تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافُنْ إلا ذنبك، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا  
تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد واو الجماعة وياء  
المخاطبة اللتان حذفتا لأجل نون التوكيد، للتخلص من التقاء الساكنين.

وإلى هذه الأحكام أشار بقوله: (ولم تقع خفيفة بعد الألف...  
إلخ) أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون  
شديدة - أي: النون الثقيلة - وتكون مبنية على الكسر، وهذا الحكم  
الأول، وقوله: (خفيفة) بالرفع على الفاعلية، ومثله (شديدة) فهو  
معطوف عليه، ويجوز النصب على أنه حال من فاعل (تقع) العائد إلى  
نون التوكيد، ومثله (شديدة).

وأشار إلى الثاني بقوله: (وألفاً زد قبلها... إلخ) أي: زد قبلها  
مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناء.

وأشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واحذف خفيفة... إلخ) أي:

= (علك) علّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والكاف اسمه، (أن  
ترجع) في تأويل مصدر خبر (علّ)، (والدهر قد رفعه) الجملة حال.

احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردها ساكن؛ أي: وليها ووقع بعدها، وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة - والمراد الضمة والكسرة - ثم بيّن أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما (علم) منه أي: ما حذف منه في حالة الوصل بسببها، ثم بيّن أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً، وساق لذلك مثلاً وهو (قَفَنُ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قَفَا..



## مَا لَا يَنْصَرِفُ

تعريف  
الصرف

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكَّنَا

تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان:

١ - معرب.

٢ - ومبني.

والمبني يسمى: (غير متمكن) أي: لعدم تمكنه في باب الاسمية بسبب عدم قبوله الحركات، ولا بحث لنا فيه.

والمعرب يسمى: (متمكناً) أي: في باب الاسمية، لقبوله علامات الإعراب، وهو قسمان:

١ - متمكن أمكن، وهو الذي يدخله التنوين، ويسمى: «تنوين التمكن» و«الأمكنية» و«الصرف»<sup>(١)</sup> وهو: التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.

وهذا المعنى هو: عدم شبهه بالحرف والفعل، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من التنوين.

وقولنا: يكون الاسم به أمكن؛ أي: شديد التمكن في باب الاسمية لاشتماله على علامتين: الإعراب، والتنوين، فهو «متمكن»، لقبوله علامات الإعراب، و«أمكن»؛ لأنه منون، فلم يشبه الفعل فيفوت التنوين، ولم يشبه الحرف فيفوت الإعراب.

(١) الصرف في اللغة: من التصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى: الرجوع، فكأن الاسم بسبب التنوين رجع عن شبه الفعل، ويجري في تعبيرات بعض القدماء مثل الكوفيين استعمال كلمة (الإجراء) بمعنى: (الصرف) و(عدم الإجراء) بمعنى: (منع الصرف). انظر على سبيل المثال: «معاني القرآن» للفراء (١٨٩/٣).

وخرج بقولنا: الدال على معنى، تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم وتنوين العوض؛ لأن الأول تنوين لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، ولأنه قد يوجد في الاسم المنصرف، نحو: هؤلاء بنات فاهمات، ويوجد في الاسم الذي لا ينصرف، مثل: سعادات (علماً) فإنه يجوز تنوينه مراعاة لأصله وهو الجمع، فيكون تنوينه تنوين أصله للمقابلة لا للأمكنة، ويجوز عدم تنوينه مراعاة لحالته الآن، وهو أنه علم على مؤنث.

وأما الثاني وهو تنوين العوض فلأنه يدخل الأسماء المنصرفة، مثل: كل، وبعض، وغير المنصرفة، مثل: دواع، وليال، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ - القسم الثاني من أقسام المعرب: متمكن غير أمكن، وهو الذي لا يدخله هذا النوع من التنوين، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون، وهو متمكن، لقبوله علامات الإعراب، وغير أمكن؛ لأنه غير منون، فأشبه الفعل.

وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّاتٍ فَجَازُوا بِأَحْسَنِّ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] إلا إن أضيف، أو دخلت عليه «أل» فإنه يجر بالكسرة؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا لِلْمَلَكِيِّسَ فَاسْبَحُوا﴾ [المجادلة: ١١].

وقد وضع النحويون علامات تميز الاسم الممنوع من الصرف<sup>(١)</sup>. وهي علامات وجودية، متى وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف، ومتى خلا منها كان فقدما دليلاً على أنه منصرف، وسيأتي

(١) اصطلاح النحاة على تسمية موانع الصرف بالعلل، وسماها بعضهم علامات، وتسميتها بالأسباب أدق - في نظري - ثم رأيت أن الزمخشري عبر بذلك، وتبعه الشارح ابن يعيش. انظر: «المفصل وشرحه» (٥٨/١)، «النحو الوافي» (٢٠٤/٤).

إن شاء الله تفصيل هذه العلامات<sup>(١)</sup>.

ولما أراد ابن مالك أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف عرف الصفة المختصة بها وهي الصرف؛ فقال: (الصرف تنوين أتى مبيناً... إلخ) أي: إن الصرف تنوين يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى: أنه بقي على أصله، فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً. وقوله: (أمكننا) اسم تفضيل من (مكن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن.

\* \* \*

٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَنَعُ الاسم الممنوع من الصرف قسمان:

الاسم  
الممنوع  
بألف التائيث

١ - ما يمنع صرفه لعلامة واحدة، وهو ما فيه ألف التائيث، وصيغة منتهى الجموع.

٢ - ما يمنع صرفه لوجود علامتين، وهو قسمان:

الأول: ما يمنع صرفه للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل.

الثاني: ما يمنع صرفه للعلمية مع التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو التائيث، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو زيادة ألف الإلحاق، أو العدل.

فالأول: مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة: ما كان مختوماً بألف

(١) تقدم أن النحاة يعبرون عن هذه العلامات بـ(العلل) ويقولون: إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين، ويذكرون في ذلك كلاماً طويلاً يبدو عليه التكلف، والعربي المتكلم بهذه اللغة لا يعرف شيئاً عن ذلك، إضافة إلى ما يرد عليه من اعتراضات، والسبب الحقيقي هو كلام العرب الأوائل، وأنهم نطقوا ببعض الأسماء منونة وبغيرها من دون تنوين، ولا بأس بالاختصار على العلامات التي نذكرها بعد قليل لتقريب المعلومات وضبطها وإلحاق ما شابهها بها دون التعرض لما وراء ذلك من تعليقات متكلفة، أو قياسات ضعيفة.



التأنيث المقصورة أو الممدودة، والألف المقصورة: هي ألف تأتي في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد، فتقلب ألف التأنيث همزة، فيمنع ما فيه الألف من التنوين، سواء كان نكرة ك(ذكرى) و(صحراء) أم معرفة ك(لبنى) و(زكرياء) و(نجلاء) أم صفة ك(حبلَى) و(حمراء) وسواء كان مفرداً، كما مثل، أم جمعاً، ك(جرحى) و(أصدقاء) و(أطباء) قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، ف(بشرى) مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿يُنَاطِقُ عَلَيْهِمْ بِكَايَسٍ مِّنْ نَّعِيمٍ﴾ [يُضَاءَةٌ لِّذَوِّ الشَّيْطَانِ (٤١)] [الصفات: ٤٥، ٤٦]، ف(يضاء) صفة لا (كأس) مجرورة بالفتحة.

وهذا معنى قوله: (فألف التأنيث مطلقاً منع... إلخ) أي: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم؛ أي: يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف (كيفما وقع) مفرداً، وجمعاً، معرفة أم نكرة أم صفة، وسواء كانت في مؤنث أم في مذكر، كما مرّ في الأمثلة، ولعلّ إطلاق «ألف التأنيث الممدودة» عليها مجرد اصطلاح في مقابل «الألف المقصورة» ولا يراد منه حقيقة دلالة.

وقوله: (كيفما وقع) اسم شرط على مذهب الكوفيين، وما بعده فعل الشرط، وجوابه محذوف، لدلالة ما تقدم؛ أي: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

\* \* \*

٦٥١ - وَزَائِدَا (فَعْلَان) فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَىٰ بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُيِّمَ  
١- الوصفية  
وزيادة الألف  
والنون،  
وشرط ذلك  
هذا النوع الأول من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية، وهو  
الوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان الاسم على وزن (فعلان)،

(١) والهاء في (جعله) هي المفعول الأول، ويجوز أن يكون (بشرى) مفعولاً لأجله ويكون (جعل) متعدياً لواحد..

والمراد بالصفة - هنا -: بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً، وليس المراد النعت، فإذا كان الاسم على هذا الوزن مُنْعَ بشرطين:

١ - أن يكون تأنيثه بغير التاء<sup>(١)</sup>، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور كـ(لحيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) و(غضبان) و(ظمان) فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى، وغضبي، وظمأى.

٢ - أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، كما في الأمثلة، تقول: لا تبخل على عطشان ولا عطشى، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ ۖ أَيسفاً﴾ [طه: ٨٦]، فـ(غضبان) ممنوع من الصرف، وهو (حال) من الفاعل، ومن أمثال العرب: رُبَّ شبعانٍ من النعم غرثان<sup>(٢)</sup> من الكرم.

(١) هذا الشرط يذكره النحاة، ثم يمثلون للمستوفي الشروط بـ(عطشان، وغضبان، وسكران) مع أن كتب اللغة كـ(اللسان) و(الصاحح) و(القاموس) في مادة (غضب وسكر وعطش) تذكر للكلمات الثلاث مؤنثاً مختوماً بالتاء وغير مختوم، فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأغلب والأكثر، كما يقول ابن جني في «المحتسب» (٧٢/٢): (يقال: رجل سكران وامرأة سكرى؛ كغضبان وغضبي، وقد قال بعضهم: سكرانة، كما قال بعضهم، غضبانة، والأول أقوى وأفصح). وجاء في «شرح المفصل» لابن يعيش (٦٧/١): (لا تقول: «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى...).

وقوله: (في اللغة الفصحى) احتراز عما روى عن بعض بني أسد: (غضبانة وعطشانة) فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة.

وقد ذكر علماء اللغة أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة بني أسد، كما في «المخصص» (١٤٥/٢)، أو لغة بني أسد كما في «الصاحح» (٦٨٧/٢).

وعليه فيجوز إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة «عطشان» ونظائرها، وقد ذكر ابن جني في «الخصائص» (١٢/٢): (أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً). وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة. وانظر نص القرار في: «النحو الوافي» (٢١٧/٤).

(٢) «مجمع الأمثال» (٦٥/٢) قال في «القاموس»: (غرث كفرح: جاع فهو غرثان، وهي غرثى...).

فإن كان تأنيثه بالتاء هو الغالب أو كانت وصفيته طارئة فإنه لا يمنع من الصرف، فالأول، نحو: سيفان - للرجل الطويل - فإن مؤنثه الشائع: سيفانة. والثاني، نحو: صفوان، في قولهم: هذا رجل صفوان قلبه؛ أي: قاسي، وأصل الصفوان: الحجر الأملس.

وهذا معنى قوله: (وزائدا فعلان... إلخ)، ف(زائدا) مرفوع بالالف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق؛ أي: ومنع صرف الاسم - أيضاً - (زائدا فعلان) وهما: الألف والنون، بشرط أن يكون وصفاً، سلم آخره من الهاء عند التأنيث؛ أي: لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء، وسكت عن الشرط الثاني، ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي: (والغين عارض الوصفية...) أي: ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص.

\* \* \*

- ٦٥٢ - وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ (أَفْعَلًا) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِنَاءٍ كَ (أَشْهَلًا) ٢ - الوصفية ووزن الفعل وشرط ذلك
- ٦٥٣ - وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ
- ٦٥٤ - فَالْأَدَهْمُ: الْقَبْدُ؛ لِيَكُونَهُ وَضِيعٌ فِي الْأَصْلِ وَضِعًا أَنْصِرَافُهُ مُنِيعٌ
- ٦٥٥ - وَ(أَجْدَلُ، وَأَخْبَلُ، وَأَنَمَى) مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا

النوع الثاني من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية: الوصفية ووزن (أفعل)، وذلك بالشرطين المتقدمين وهما:

١ - أن يكون تأنيثه بغير التاء.

٢ - أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، نحو: أحسن، وأجمل وأبيض، نحو: لا فرق بين أسود وأبيض إلا بالتقوى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِحَيْثُ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهُآ﴾ [النساء: ٨٦]، ف(أحسن) اسم مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف، نحو: «أرمل»

في قولك: عطف على رجل أرمل (بالكسر مع التنوين) أي: فقير؛ لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة؛ أي: غير أصيلة، نحو: «أرنب» في قولك: مرت برجل أرنب (بالكسر والتنوين) بمعنى: جبان؛ لأن الوصفية طارئة؛ لأن لفظ (أرنب) اسم لدابة معروفة، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معاً كلمة (أربع) في نحو: قضيت في المكتبة ساعاتٍ أربعاً - بالتنوين - لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء، فتقول: سافرت أياماً أربعة، ولأن وصفيته طارئة، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا تؤثر في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى، مثل: «أجدل» للصفير، و«أخيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها لون الجسم، و«أفعى» للحية. فهذه ليست بصفات، بل أسماء في الأصل والحال. فلهذا صرفت في لغة الأكثر، وهو الأرجح.

وقد يلحظ فيها الوصفية، فيلحظ في (أجدل) القوة؛ لأنه مشتق من (الجدل) - بسكون الدال - بهذا المعنى، وفي (أخيل) التلون؛ لأنه من الحَيَلان بهذا المعنى. وفي (أفعى) معنى: الإيذاء؛ لأنها من (فوعة السم) أي: اشتداده وحرارته، وعلى هذا فتمنع من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن (أفعل). والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

وكما أنه لا يعتد بالوصفية العارضة فيما هو اسم في الأصل، كذلك لا يعتد بالاسمية العارضة فيما هو صفة في الأصل ك(أدهم) للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه وصف للشيء فيه سواد، ثم انتقل منه فصار اسماً مجرداً لكل قيد، فيمنع من الصرف نظراً إلى الأصل، وهو الأرجح، ويجوز صرفه على اعتبار أن وصفيته الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

وهذا معنى قوله: (ووصف أصلي... إلخ)، ف(وصف) معطوف على (زائدا فعلا) في البيت السابق، والتقدير: وَمَنَعَ صرف الاسم - أيضاً - (وصف أصلي ووزن أفعلا) أي: إن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول.  
وقوله: (ممنوع تأنيث بتا) أي: حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء.  
وهذا الشرط الثاني.

ثم مثل للمستوفي الشرطين بقوله: (كأشهل) فتقول: مررت بطفل أشهل، وطفلة شهلاء، والشَّهْلُ: محركة، أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة والتمثيل لهما فقال: (والغني عارض الوصفية) وهذا من إضافة الصفة للموصوف، وفيه تصريح بمفهوم قوله: (ووصف أصلي) والمعنى: ألغ الوصفية العارضة؛ كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، (وعارض الإسمية) أي: ألغ الإسمية العارضة، (فالأدهم) مبتدأ أول، خبره جملة (انصرافه منع) وقوله: (القيد) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى، (لكونه وضع في الأصل وصفاً) أي: إن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف.

ثم ذكر أمثلة لألفاظ كانت في أصلها أسماء خالية من الوصفية، فصرفت، ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها، وقوله: (وقد ينلن المنعاً) أي: يأخذن المنع، والألف للإطلاق.

\* \* \*

- ٦٥٦ - وَمَنُعَ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُّعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مُّثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأَخَرَ) ٣- الوصفية والعدل  
٦٥٧ - وَوَزَنُ (مُثْنَى، وَثَلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا  
هذا النوع الثالث مما يحذف تنوينه للوصفية، وهو الوصفية والعدل<sup>(١)</sup> وذلك في موضعين:

(١) العدل: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط =

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعَال وَمَفْعَل) من واحد إلى أربعة<sup>(١)</sup> كثلاث ومثنى، ف(ثلاث) معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد، فإذا قلت: حضر الطلاب أحاد، فهو معدول عن قولك: حضر الطلاب واحداً واحداً<sup>(٢)</sup>.

ولا تستعمل الأعداد المعدولة - في الغالب - إلا نعتاً، كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْعَلُ مَثْنً وَثُلَّةً وَثُلَّةً﴾ [فاطر: ١]، ف(مثنى) صفة لـ (أجنحة) مجرورة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر (وثلاث) معطوف على (مثنى) و(رباع) معطوف على ما قبله مجرور بالفتحة - أيضاً -، أو أحوالاً، كقوله تعالى: ﴿فَالْكَافُ مَا كَابَ لَكُمْ يَنَ الْيَسَاءَ مَثْنً وَثُلَّةً وَثُلَّةً﴾ [النساء: ٣]، ف(مثنى) حال من (النساء)، أو أخباراً، كقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى»<sup>(٣)</sup>، ف(مثنى) الأول خبر لـ (صلاة)، والثانية توكيد.

الموضع الثاني: لفظ (أخر) وهي جمع (أخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير، نحو: سجّل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ﷺ ولنساء آخر أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: ولنساء آخر - بمد الهمزة

= ألا يكون التحويل لقلب، نحو: «أيس» مقلوب «يش»، ولا لتخفيف، نحو: «فخذ» بسكون الخاء، تخفيف «فخذ» بكسرها، ولا للإلحاق، نحو: (كوثر) بزيادة الواو لإلحاقها بكلمة (جعفر) ولا لزيادة معنى، نحو: «رجيل» بالتصغير، لإفادة معنى التحقير. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/١١٣).

ومن فوائد العدل: التخفيف بالاختصار، نحو: مثنى معدول عن اثنين اثنين. (١) هذا موضع اتفاق وهو أنه من واحد إلى أربعة، والقول الثاني أنه إلى العشرة. انظر: «معجم الهوامع» (١/٢٦)؛ و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/٢١٤)؛ و«شرح الرضي على الكافية» (١/١١٤).

(٢) العدل في الأعداد يسمى عندهم: بالعدل (التحقيقي) لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى، والحق أن مسألة العدل لا تخلو من تكلف، والأحسن أن يقال: إن سبب المنع الوصفية وصيغة (فُعَال) أو (مَفْعَل) أو (فُعَل) كما سيأتي.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

وفتح الخاء - لأن أفعال التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزم الأفراد والتذكير، ولكنهم عدلوا عنه، وقالوا: لنساء أُخَرَ - بضم الهمزة وفتح الخاء - فمنع من الصرف للوصفية والعدل<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فلأُخَرَ صفة للأيام مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن (فُعَل).

وهذا معنى قوله: (ومنع عدل مع وصف معتبر... إلخ)، ف(مَنْعُ) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدل مع وصف الصرف معتبر؛ أي: مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة. ثم بين أن (مثنى وثلاث) يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على الأربعة، وفي قوله: (كهما) دخول الكاف على الضمير المتصل، وهو خاص بالضرورة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٦٥٨ - وَكُنْ لِجَمْعٍ مُثْنِيٍّ (مَفَاعِلًا) أَوْ (الْمَفَاعِيلِ) بِمَنْعٍ كَافِلًا  
٦٥٩ - وَذَا أَفْعَالٍ مِنْهُ كَـ (الْجَوَارِي) رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ (سَارِي)

ذكر - هنا - النوع الثاني - مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة، وهو صيغة منتهى الجموع<sup>(٣)</sup>، وضابطه: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن.

(١) فإن قيل: لِمَ لم يحكم النحاة على (أخرى) الممنوعة من الصرف، بالعدل؟ فالجواب: أنه وإن وجد فيها العدل، لكنها لما اشتملت على ألف التأنيث المقصورة، وهي أقوى، لم يلتفتوا للعدل، وأما (آخران، وآخرون) فمعربان بالحروف، فلا دخل لهما في هذا الباب، فصار البحث خاصاً بلفظ (أخر) مع أن العدل في أربعة ألفاظ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» (١٦/٣).

(٣) هذا تعبير كثير من النحاة، فيقولون: صيغة منتهى الجموع، أو الجمع المتناهي، سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف =

وقولنا: (حرفان) أي: سواء كان أحد الحرفين مدغماً في الآخر أم لا، فالأول، نحو: خواصّ، وعوامّ، ودوابّ، والثاني، نحو: مساجد، معاهد، أقارب، وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن)، نحو: أحاديث، مصابيح، عصافير، فإن كان أوسطها محركاً ضُرفَ، نحو: صياقلة<sup>(١)</sup> وتلامذة.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن (مفاعل أو مفاعيل) أو على وزن غيرهما مما ينطبق عليه الضابط المذكور، كما في الأمثلة.

وصيغة منتهى الجموع نوعان:

**الأول:** اسم صحيح، وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً؛ كالأمثلة السابقة، وهذا حكمه حكم غيره في هذا الباب، في أنه يجرد من التنوين ويرفع بالضمّة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة - أيضاً - نيابة عن الكسرة تقول: لا تذهب إلى مجالس سيئة فتسمع أحاديث لا خير فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]، ف(صوافّ) حال من الهاء في (عليها)، وهو منصوب غير منون؛ لأنه على وزن (فواعل)، وقوله تعالى: ﴿يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]، ف(آساور) مجرور بالفتحة لأنه على وزن (أفاعل).

**الثاني:** اسم معتل، وهو ما كان آخره (ياء) لازمة غير مشددة قبلها كسرة، مثل: دواع، جمع داعية، وثوان، جمع ثانية. فهذا إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة يعامل معاملة الاسم المنقوص في الأغلب<sup>(٢)</sup> في شيئين:

= غيرها من الجموع، فإنها قد تجمع، مثل: كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأناعم، أما مثل: مساجد ومصابيح فلا جمع لهما بعد ذلك، لكن سيأتي أن هناك أسماء ألحقت بهذا الجمع المتناهي، فمنعت من الصرف، لمجيئها على هذا الوزن، مع دلالتها على مفرد، فلو قيل في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف لعلامة واحدة: «ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل أو شبههما» لكان أولى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الصبقل: شحاذ السيوف وجلأؤها.

(٢) بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة، فتقلب الياء ألفاً، بشرط أن =



١ - حذف يائه رفعاً وجرّاً.

٢ - ثبوت تنوينه، وهو تنوين العوض، لا تنوين التمكين؛ لأنه ممنوع من الصرف، فهو فاقد له - كما تقدم - ويقدر فيه الرفع، والجر للثقل، فمثال الرفع: للأسفار دَوَاعٍ تحتمها، فل(دَوَاعٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً، أو تخلصاً من التقاء الساكنين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْعِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

ومثال الجر: الساعات والأيام من ثَوَانٍ، ف(ثَوَانٍ) اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَنَرِ ۖ وَلِكُلِّ عَشْرِ ۖ﴾ [الفجر: ١، ٢].

وأصل هذه الكلمات: (دواعي، وغواشي، وثواني، وليالي) فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها من (فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

أما في حالة النصب فتثبت الياء، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو: إن دَوَاعِيَ الخير كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالٍ﴾ [سبا: ١٨]، ف(ليالي) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق ب(سيروا)<sup>(١)</sup>.

= يكون مفردة اسماً محضاً على وزن (فعلاء) الدالة على مؤنث، وليس له في الغالب مذكر، مثل: صحراء، وصحار، فيقول: صحارَى بغير تنوين في حالات الإعراب الثلاث، نحو: في بلادنا صحارَى واسعة، إن في بلادنا صحارَى واسعة، صار جزء من صحارَى واسعة أماكن زراعية، فالأول مرفوع؛ لأنه مبتدأ مؤخر. والثاني منصوب؛ لأنه اسم (إن) مؤخر. والثالث مجرور، فهو اسم مقصور ممنوع من الصرف في كل حالاته.

(١) اتضح أن الجمع المنقوص (غواش) والمفرد المنقوص (قاضي) يتفقان في وجوب حذف الياء رفعاً وجرّاً، وبقاء الياء مع الفتحة، ووجود التنوين رفعاً وجرّاً، ويختلفان في:

١ - حذف الياء في صيغة منتهى الجموع للخفة أو للتخلص، وفي المفرد للتخلص.

فإن كان الاسم المعتل الذي على وزن صيغة تنتهي الجموع مقترناً بـ(أل) أو مضافاً بقيت الياء ساكنة في حالتي الرفع والجبر، وتقدر عليها الضمة والكسرة، ومتحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، تقول في المقترن بـ(أل): الليالي حُبالي يَلْدُنْ كُلَّ عجائب، إِنَّ الليالي حُبالي، من الليالي ليالي فاضلة. وتقول في المضاف: ليالي العشر الأواخر من رمضان ليالي فاضلة، والموقَّع من اغتنم ليالي العشر بالعمل الصالح واستدرك في بقية شهره ما فاتته من أيامه ولياليه.

وفيما تقدم يقول ابن مالك: (وكن لجمع مشبه مفاعلاً... إلخ) أي: كن كافلاً - أي: قائماً ومنفذاً - بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله: (لجمع) ليس بقيد، وإنما خصه لغلبته، وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع - كما سيأتي إن شاء الله -.

والمراد بالمشابه: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميماً أم غير ميم، مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب، وغير ذلك.

ثم بيّن أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل، مثل: جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص، مثل: سارٍ، وأصله: ساريّ (اسم فاعل منقوص من سرى، إذا سافر ليلاً) في حذف يائه رفعاً وجراً مع تنوينه فقط، لا من كل وجه، فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض، بخلاف «سارٍ» فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين.

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح، كما تقدم.

\* \* \*

= ٢ - أن تنوين المفرد تنوين تمكين، وتنوين الجمع تنوين عوض.

٣ - أن المفرد يجر بكسرة مقدرة، والجمع بفتحة مقدرة.

٤ - أن المفرد ينون في حالة النصب، والجمع لا ينون.

ما يلحق  
بصيغة منتهى  
الجموع

٦٦٠ - وَلَيْدَ (سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ مِنْهُ يَحِقُّ

الغرض من هذين البيتين بيان أن الحكم السابق ليس خاصاً بصيغة منتهى الجموع الأصلية - وهي نوع من جمع التكسير كما سبق - وإنما يدخل فيها جميع ما ألحق بها، وهو كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالة على مفرد، سواء كان هذا الاسم عربياً أصيلاً أم غير أصيل، علماً كان أو غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: «هوازن» اسم قبيلة عربية، «جلاجل» اسم بلدة معروفة.

ومثال العلم المَعْرَب<sup>(١)</sup> (شراحيل) علم على عدة أشخاص من الصحابة رضي الله عنهم والمحدثين وغيرهم، كما في «القاموس».

ومن الأعجمي المَعْرَب الذي ليس علماً: (سراويل) - بصورة الجمع - قال في «القاموس»: (السراويل: فارسية معربة، وقد تذكر). وعليه فهي مؤنثة، وهي اسم للواحد منها، تقول: هذه سراويل قصيرة.

فكل اسم من هذه الأسماء وما شابهها يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالاً على مفرد، ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد جاء على صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول من جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

(١) المَعْرَب: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. انظر بحثاً مطولاً في الموضوع في كتاب «المزهر» للسيوطي (١/٢٦٨).

وهذا معنى قوله: (ولسراويل بهذا الجمع شبه... إلخ) أي: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد. ثم بين أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف؛ أي: من الصرف، كما تقدم في الأمثلة، ومنه - أيضاً - (أذاخر) اسم موضع في مكة، و(جماعيل) قرية بالقدس<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٦٦٢ - وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبُ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْلِيكَرْبًا)

١- العلمية  
والتركيب  
المزجي

اعلم أن ما لا ينصرف نوعان:

الأول: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، وهو ما إحدى علامتيه الوصفية، وهو ثلاثة، وما منع لعلامة واحدة، وهو اثنان، وتقدم ذلك.

الثاني: لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير، وهو ما إحدى علامتيه العلمية، مع التركيب أو زيادة الألف والنون... إلخ، وقد شرع ابن مالك في بيانها.

فالأول: العلمية والتركيب المزجي، (والمركب المزجي: كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة)، وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ(ويه)<sup>(٢)</sup>، نحو: هذه حضرموت، رأيت حضرموت، مررت بحضرموت.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزئه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضممة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع

(١) ضبطها ياقوت في «معجم البلدان» بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولا م (١٥٩/٢).

(٢) أما المختوم بويه فهو مبني على الكسر؛ لأنه اسم صوت، وأسماء الأصوات من باب أسماء الأفعال، وهي مبنية، كما تقدم، وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتح كـ(حَضْرَمَوْتَ) أو سكون، نحو: هذه قَالِي قَلا (اسم مدينة)، رأيت قَالِي قَلا، قرأت عن قَالِي قَلا.

وهذا معنى قوله: (والعلم امنع صرفه... إلخ) أي: امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج، مثل: معدي كَرَب، والألف فيه للإطلاق.

واحترز بقوله: (تركيب مزج) من المركب الإضافي والإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف، وعجزه يكون مجروراً دائماً، فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع، نحو: أبو قحافة والد أبي بكر ﷺ، وأما الإسنادي فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية، كما تقدم ذلك في باب «العلم».

\* \* \*

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعْلَانَا) كَـ (عَطَفَان) وَكَـ (أَصْبَهَانَا) ٢- العلمية  
وزيادة الألف والنون  
والثون

الثاني من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون<sup>(١)</sup>، نحو: جمعت المصاحف في عهد عثمان ﷺ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسْلَيْمَانَ أَلْيَحَ عَلَصَةً يَمْرِي بِأَمْرِ﴾ [الأنبياء: ٨١]<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى:

(١) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كما في «حمدان» و«فرحان» حيث يمكن ردهما إلى: حَمْدَ وَقَرَحَ، بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني، نحو: عثمان، مروان، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: حسان، وعفان، وحيان، فإن جعلت من: الحسن بمعنى: الإحسان - مثلاً - ومن العفة، ومن الحياة فوزنها: (فَعْلَان) وهي ممنوعة من الصرف، وإن جعلت من: الحسن والعفن والحنن (بمعنى: الهلاك) فوزنها (فَعَال) لأن نونها أصلية، وتكون مصروفة، ومثلها: (شيطان) من شاط يشيط إذا احترق فيمتنع صرفه، أو من شطن بمعنى: بعد، فيصرف، والمسموع عن العرب في (حسان) منعه من الصرف، فالأولى اتباع المسموع.

(٢) (ولسليمان) الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه =

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فإن كانت الألف والنون أصليتين، نحو: «خان» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية، مثل: أمان، لم يمنع الاسم من الصرف.

وهذا معنى قوله: (كذلك حاوي زائدي فعلانا) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (زائدي فعلانا) والمراد: الحرفان الزائدين في (فعلانا)، وهما: الألف والنون، والألف في (فعلانا) للإطلاق، ثم مثل بمثالين: (عطفان وأصبهان) وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلانا)، وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين، نحو: عمران، وسفيان، وسليمان، و(عطفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس، وفيها لغات كثيرة، منها: فتح الهمزة وكسرها، ومنها: إبدال بائها فاء، والتمثيل بها مبني على أن أصل الكلمة عربي، أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية - كما في «القاموس» - وهو الصواب، فالمانع من الصرف العلمية والعجمة.

\* \* \*

٦٦٤ - كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْثَقَى ٣- العلمية والتأنيث

٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَـ (جُوز) أَوْ (سَقَر) أَوْ (زَيْد) أَسْمٌ أَمْرًا لَا أَسْمَ ذَكَرَ

٦٦٦ - وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَـ (هِنْد)، وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر، مثل: عبادة وطلحة، أو لمؤنث، مثل: فاطمة، ميمونة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل، أم لم يكن زائداً، مثل: هبة، عظة

= ما تقدم؛ أي: وسخرنا.. (الريح) مفعول به للفعل المحذوف (عاصفة) حال من (الريح) وجملة (تجري) في محل نصب حال ثانية.

[علمين] قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِقَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤]، ف(مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث.

وإن كان مؤنثاً بالمعنى: - أي: بكونه علماً لمؤنث - فإما أن يكون ثلاثياً أو زائداً على ثلاثة أحرف، فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف، مثل: زينب، مريم، هاجر. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف، مثل: أمل، شرف، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢]، ف(سقر) اسم لجهنم - أعاذنا الله منها - مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [١] ﴿إِذْ ذَاتِ الْوَعْدِ﴾ [٢] [الفجر: ٦، ٧]، ف(إرم) بدل أو عطف بيان من الاسم المجرور قبله، مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث؛ لأنه علم على قبيلة.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجمياً أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع، فالأول مثل: بلخ وحنص، من أسماء الأمكنة، والثاني مثل: سغد (علم امرأة).

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور لوجود العلمية والتأنيث، مثل: نؤف، هند، دغد، تقول: جاءت نؤف أو نؤف، سلمت على نؤف أو نؤف<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (كذا مؤنث بهاءٍ مطلقاً... إلخ) أي: إن الاسم المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بهاء (وسميت هاء نظراً

(١) في مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول مجلد ٣٥) مقال وافي عن الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط. رجح الباحث فيه الصرف على المنع، وذكر أن الظاهرة السائدة في لغة العرب هي الصرف، مع أن المنع قد ورد في بعض النصوص العربية الصحيحة.

لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث، بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث، وإنما هي أصل من أصول الكلمة، وقوله: (مطلقاً) تقدم بيانه.

ثم بيّن حكم الخالي من هذه الهاء فقال: (وشرط منع العارِ أي: الخالي من الهاء (كونه ارتقى... إلخ) أي: شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثياً أعجمياً، نحو: جُور، أو محرك الوسط، نحو: سَقَر، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم. ثم بيّن أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان فقال: (وجهان) أي: الصرف وعدمه، (في العادم تذكيراً سبق) أي: في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، و(عجمة) معطوف على (تذكيراً) أي: وفقد العجمة، ثم ذكر المثال وهو: هُند، وقال (والمنع أحق) أي: منعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

\* \* \*

٦٦٧ - وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَزِيدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أَمْتَنَعِ

٤ - العلمية والعجمة

الرابع من أسباب المنع: العلمية والعجمة، والمراد بالعجمة: أن يكون اللفظ غير عربي<sup>(١)</sup>، ويشترط لذلك شرطان: الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم<sup>(٢)</sup> كإبراهيم،

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية وليست مطردة منها:

أ - خروجه عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبينة الأسماء في اللسان العربي.

ب - نقل الأئمة.

ج - أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل: الجيم والصاد؛ كصولجان (وهو المحجن) أو الجيم والقاف، نحو: منجنيق، أو في آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز، ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس.

(٢) من النحاة من لا يشترط علميته في لغة الأعاجم، وهذا رأي جيد، وفيه تيسير؛ لأن الوقوف على علمية غير العربي مع كثرة اللغات فيه عسر، وقد نسب في «همع الهوامع» (٣٢/١) إلى الجمهور، وعليه فيمنع من الصرف، مثل: قالون، وبندار، ويصرف على القول الأول؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم.



وإسماعيل، وإسحاق، قال تعالى: ﴿وَنَسْتَرُنَّهُ بَاسْحَاقٍ يَبَيِّنَا مِنَ النَّصْلَيْنِ﴾ (١١٢)، [الصفات: ١١٢]، فلـ[إسحاق] اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَرَا بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان عندهم غير علم، نحو: ديباج، ثم جعلناه علماً وجب صرفه. الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثل، فإن كان ثلاثياً لم يمنع من الصرف، سواء كان محرك الوسط كـ(شتر) اسم قلعة، أو ساكنة كـ(نوح) و(لوط)<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَهُودًا وَكَانُوا فَصْلًا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، فلـ(الواو) عاطفة.. و(إسماعيل) معطوف على اسم منصوب قبله، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا معنى قوله: (والعجمي الوضع والتعريف... إلخ) أي: إن الاسم العجمي في وضعه وتعريفه (مع زيد على الثلاث) أي: مع زيادة على ثلاثة أحرف، وقوله: (زيد) مصدر: زاد، يقال: زاد يزيد زيداً، (صرفه امتنع) مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول (والعجمي)<sup>(٢)</sup>، وقوله: (الوضع) بالجر مضاف إليه، وجاز دخول (أل) على المضاف، لاقتران المضاف إليه بها، كما تقدم في باب «الإضافة».

\* \* \*

(١) جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمداً  
(وشيث) هو ابن لآدم عليهما الصلاة والسلام. [انظر: «البداية والنهاية» (٩٨/١)] وأسماء الملائكة ﷺ ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا: مالكاً ومنكراً ونكيراً، فهذه الثلاثة مصروفة و(رضوان) ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٢) الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في «كتابه» (٢٣٤/٣) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ، فهي غريبة على اللسان العربي، ولهذا لم تنونها العرب، لثلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها.

٦٦٨ - كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ كَذَلِكَ (أَحْمَدُ) وَ(يَعْلَى)

الخامس من أسباب المنع مع التعريف: العلمية ووزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل أو غالب فيه. فالأول مثل وزن: فَعَّلَ وَفَعَّلَ، فهما مختصان بالفعل لا يوجدان في غيره إلا ندوراً، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن منع من الصرف، مثل: شَمَّرَ [علم فرس] فإنه على وزن عَلَّمَ، ودُئِلَ [علم قبيلة] فإنه على وزن ضَرِبَ، وَخَضَّم [اسم موضع] فإنه على وزن كَلَّمَ<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثال الأول: صيغة (أَفْعَلْ)، نحو: إئِمد [وهو الكحل] فإنه على وزن إَجْلِسْ، وصيغة (أَفْعَلْ)، نحو: أَبْلَمْ [نوع من البقل] فإنه على وزن أُكْتُبْ، وكصيغة (أَفْعَلْ)، نحو: (إَصْبَحْ) فإنه على وزن إَفْتَحْ، فإذا سمي بعلم منقول من هذا الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي.

وأما الثاني وهو ما فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثل: أحمد، ويزيد، فإن كلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم، نحو: أَفْهَمُ، والغيبة، نحو: يبيع، ولا يدل على معنى في الاسم، فيكون هذا الوزن أليق بالفعل، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن كان أقرب إلى الفعل، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ رَسُولَ يُاقِي مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، فلا (أحمد) خبر المبتدأ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] فقد قرأ الجمهور (ولا يغوث ويعوق) بغير تنوين، فإن كانا عربيين فَمَنْعُ الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعجمة والعلمية.

فإن كان العلم على وزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه بل هو مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء لم يمنع من الصرف، فتقول فيمن اسمه: ضَرْبٌ<sup>(١)</sup>: هذا ضَرْبٌ، ورأيت ضرباً، ومررت بضَرْبٍ؛ لأن هذا الوزن يوجد في الاسم ك(شَجَر) وفي الفعل ك(كَتَبَ).

وفي هذا يقول ابن مالك: (كذلك ذو وزن يخص الفعل... إلخ) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل، أو يغلب في الفعل، فالمختص ك(يعلى) - علماً - والغالب ك(أحمد)، وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم، أو من أفعال التفضيل، وقد جاء منوناً للضرورة، وإلا فحقه المنع.

\* \* \*

٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ  
العلمية  
وَأَلْفُ  
الإلحاق  
المقصورة

السادس من أسباب المنع: العلمية وألف الإلحاق المقصورة، والإلحاق: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى، لتخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر.

ومن هذه الأحكام: الصرف، وعدمه، ومن أمثلتها: «علقي» علم لنبت و(أرطى) علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر، فيمنعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، فتقول فيهما - علمين -: هذا علقي، ورأيت علقي، ومررت بعلقي، ومثلها أرطى، فإن لم يجعل علماً صرف.

وهم يعللون المنع بأن ألف الإلحاق تجعل الاسم على وزن (فَعْلَى) فتشبه ألف الإلحاق في زيادتها ألف التانيث المقصورة، والتي هي من أسباب المنع من الصرف، ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التانيث؛ لأن الملحوق بغيره أحط رتبة منه، والحق أن العلة في ذلك السماع عن العرب، ولا يبعد أن تكون هذه الأسماء جزءاً مما لحقته

(١) الضَرْبُ: بفتحين: العسل الأبيض. انظر: «المصباح المنير» ص(٣٦٠).

ألف التأنيث المقصورة<sup>(١)</sup>.

يقول ابن مالك: (وما يصير علماً من ذي ألف... إلخ) أي: لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

\* \* \*

٦٧٠ - وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَدَفْعِ التَّوَكُّدِ أَوْ كَدَفْعِ الْعَمَلِ

٧- العلمية

والعدل

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا يَنْعَا (سَحَرُ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

السابع من أسباب المنع: العلمية والعدل<sup>(٢)</sup>، وذلك في أربع

مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فَعَلَ) من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهي أربعة ألفاظ (جُمِعَ، وَكُنْتُ، وَبُضِعَ، وَبُنِعَ)<sup>(٣)</sup>، نحو: احتفتت بالأخوات كلهن جُمِعَ. (فـجُمِعَ) توكيد لكلمة (الأخوات) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فَعَلَ)<sup>(٤)</sup>.

الثاني: ما كان على وزن (فَعَلَ) - أيضاً - علماً لمذكر إذا سمع

(١) من النحاة من لم يذكر ألف الإلحاق، فابن يعيش في كتابه «شرح المفصل» يذكر مع العلمية ستة أسباب، ويسقط السابع وهو ألف الإلحاق، وإن كان قد أشار إليها بعد كلامه على ألف التأنيث. انظره: (٦٠/١، ٦٩) وكذا ابن هشام في «الشنور وشرحه» ص(٤٥١).

(٢) هذا التعبير هو المشهور في كتب النحو، وسنعدل عنه إلى غيره، كما في الحاشية الآتية.

(٣) كُنْتُ: من كُنْتُ الجدل بمعنى: تجمعته، وَبُضِعَ: من بَضَعَ العرق بمعنى: تجمعته، وَبُنِعَ: من البُنِعَ، وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

(٤) هذا هو التعبير الدقيق، وأما قولهم: العلمية والعدل، فإن (العدل) متكلف، ذلك أنهم يقولون: إن أصل (جمع) في المثال المذكور: جمعاء؛ لأن مفردة جمعاء؛ كصحراء وصحروات، فعدل عن جمعاء إلى جمع، وهذا تكلف ظاهر، لا يعرفه العرب، فالصواب أن يقال: العلمية ووزن (فَعَلَ)، والعلمية في هذه الكلمات الأربع جاءت من كونها علم جنس، يدل على الإحاطة والشمول، وهذا يفهم من كلام ابن مالك هنا، فإنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد، لكنه رد ذلك وأبطله في شرحه للكافية. فانظر: «حاشية الصبان مع الأشموني» (٢٦٤/٣)؛ و«شرح الكافية» (١٤٧٥/٣).

ممنوع الصرف، مثل: عُمر، مُضَر، هُذَل، نحو: فتحت مصر في عهد عمر رضي الله عنه، ف(عمر) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)<sup>(١)</sup>.

الثالث: لفظ (سَحَر) - وهو بفتحيتين، الوقت قبيل الصبح - فيمنع من الصرف بثلاثة شروط:

١ - أن يكون ظرف زمان.

٢ - أن يراد به سحر يوم معين.

٣ - أن يتجرد من (أل) والإضافة.

مثال ذلك: قدمت يوم الجمعة سَحَر، ف(سحر) ظرف زمان منصوب على الظرفية، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يكن ظرف زمان بأن كان اسماً دالاً على الوقت بلا ظرفية شيء وقع فيه وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة إذا قصد التعيين، نحو: السحر من الأوقات الفاضلة، فلا تُرخصه بالغفلة وتمضي سَحَرَك نائماً.

وإن كان ظرفاً لكنه لا يدل على سحر يوم معين وجب صرفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ بَجَيْتَهُمْ إِسْحَر﴾ [القمر: ٣٤]، ف(سحر) اسم مجرور بالكسرة مع التنوين، وإنما صرف لأنه نكرة لا يدل على سحر معين.

(١) أما قولهم: إن هذه الأعلام معدولة، عن عامر وماضر وهاذل.. فهو تكلف؛ لأنهم لم يجدوا في هذه الأعلام وما شابهها إلا العلمية وهي لا تستقل بالمنع، وقد اعترف ابن هشام بذلك فقال في «شرح الشذور» ص(٤٥٢): (وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دعوة العدل فيه) ولو قالوا: العلمية ووزن (فُعَل) لاستراحوا من هذا التكلف الذي لا مبرر له، لوجود ما هو أوضح منه.

(٢) أما العلمية فلأنه علم على هذا الوقت المحدد، ذكر ذلك ابن مالك في «التسهيل»، وأما العدل سماعاً فمعناه: أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه. راجع: «حاشية الصبان» (٢/٢٦٥)، و«النحو الوافي» (٢٥٨/٤).

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من (أل) أو الإضافة وجب صرفه كذلك، نحو: سأذكر التفسيرَ يوم السبت من السحرِ إلى العصر، والفقهَ يوم الأحد في سحره.

وفي هذه المواضع الثلاثة يقول ابن مالك: ( والعلم يمنع صرفه إن عَلِيلاً... إلخ) أي: يمنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى، ثم ذكر الأول وهو (فَعَل) في التوكيد. والثاني: (ثُعَل) (علم رجل) والألف زائدة للشعر. ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان - معاً - كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه، وهذا الموضع الثالث، وترك بقية الشروط.

\* \* \*

٦٧٢ - وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمًا مُؤَنَّثًا، وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمًا) حكم المعلم المؤنث على وزن (فَعَالٍ) ٦٧٣ - عِنْدَ تَمِيمٍ .....  
وزن (فَعَالٍ)

الموضع الرابع مما يمنع فيه الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون علماً لمؤنث على وزن (فَعَالٍ)، مثل: حذام، قطام، رقاش، نوار، وغيرها، نحو: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام، فهو ممنوع من الصرف، وهذا على لغة تميم، بشرط ألا يكون مختوماً بالراء، كما مثَّل.

وعلة منعه من الصرف العلمية والعدل، وهذا تعليل سيبيويه والناظم؛ لأن الأصل: حاذمة..

وقال المبرد: إن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي، مثل: زينب وسعاد، وهذا أرجح لتحقيقه، بخلاف العدل فهو تقديري، لا يلجأ إليه إذا أمكن ما هو أوضح منه<sup>(١)</sup>.

فإن كانت صيغة (فَعَالٍ) مختومة بالراء، مثل: «ظفار» - علم على

(١) انظر: «شرح الأشموني وحاشية الصبان» (٢٦٩/٣).

بلد يماني - «سَفَارٍ» - علم على ماء - فأكثر بني تميم بينه على الكسر، نحو: ظفارٍ مدينة قديمة، إنَّ ظفارٍ مدينة قديمة، كان مسكن ملوك حمير في ظفارٍ، فل(ظفار) مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

وفيه لغة أخرى في الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) وهي بناؤه على الكسر مطلقاً؛ أي: سواء أكان مختوماً بالراء أم لا، وهذه لغة الحجازيين.

وفي هذا الموضع يقول ابن مالك: (وابن على الكسر فعال علماً... إلخ) أي: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعَالٍ) في كل أحواله عند غير تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وقد أطلق في قوله: (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم، كما تقدم.

\* \* \*

٦٧٣ - ..... وَأَصْرِكُنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا  
لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ أسباب منع الاسم من الصرف ذكر شيئاً من الأحكام العامة، ومنها:

١ - صرف الاسم الممنوع من الصرف.

٢ - منع الاسم المصروف.

وقد ذكر هنا سبباً واحداً من أسباب ثلاثة تقتضي صرف الاسم الممنوع من الصرف، وهو أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وسبب آخر إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلامتين، وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وقد تقدم أن الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع، فما دام الاسم مشتملاً على العلامتين منع من الصرف، فإذا زالت إحداها أو كلتاها دخله التنوين، فنقول مثلاً: رُبَّ عمرٍ وأحمدٍ

صرف الاسم  
الممنوع من  
الصرف

لقيت، بالجـر بالكسرة مع التنوين، لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

وأما الخمسة الباقية وهي ما امتنع لألف التانيث أو للوصف مع الزيادة أو وزن الفعل أو العدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف مطلقاً؛ لأن الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم لا تفارقه، إلا إذا حلت محلها العلمية، أما ما فيه ألف التانيث فلأنها كافية في منع الصرف، وأما صيغة منتهى الجموع إذا كانت علماً ثم زالت هذه العلمية فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف - على الأرجح - لبقاء صورة الجمعية، فتكون صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف دائماً<sup>(١)</sup>.

وأما السبب الثاني والثالث لصرف الممنوع فسيأتي ذكرهما - إن شاء الله - بعد قليل، في آخر بيت من هذا الباب.

وفي هذا السبب يقول ابن مالك: (واصرفن ما نكرا... إلخ) أي: يجب صرف كل اسم نكر بعد أن كان مُعرَّفاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف، والمراد بالتعريف هنا: تعريف العلمية، والمراد بالصرف: التنوين، وهو تنوين الأمكنية، كما تقدم أول الباب.

\* \* \*

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا قَفِي إِضْرَابُهُ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَفْتَنِي  
إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصاً - وهو ما آخره ياء أصلية غير مشددة مكسور ما قبلها - فإنه يعامل كالاسم المنقوص، في أن ياءه تحذف رفعاً وجراً، وينون تنوين العوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، وذلك مثل: (راع) - علم على أنثى - فتقول: جاءت راع، ومررت براع، فلراع) في المثال الأول فاعل مرفوع بضممة مقدرة

الاسم  
المنقوص  
الممنوع من  
الصرف

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢٤٩/٣).



على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، و(راع) الثانية اسم مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: رأيت راعي، ف(راعي) مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف. هذا إذا كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة، فإن كان مقترناً بـ(أل) أو مضافاً فحكمه تقدم في الكلام على صيغة منتهى الجموع.

وهذا معنى قوله: (وما يكون منه منقوصاً... إلخ) أي: وما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه (يقتضي) أي: يتبع في إعرابه (نهج جوار) أي: طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجراً مع التنوين، وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين، و(جوار) جمع تكسير مفردة (جارية).

\* \* \*

٦٧٥ - وَلَا اضْطَرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمُنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف قد يصرف، فينون لأحد أسباب ثلاثة، وقد تقدم السبب الأول وهو أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر. وذكر هنا البقية، فالسبب الثاني هو الضرورة الشعرية، بأن يضطر الشاعر إلى تنوين اسم حَقُّهُ أن يمنع من الصرف، كقول الشاعر:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبٍ<sup>(١)</sup>

(١) (تبصر): تأمل، (ظعان) جمع ظعينة من الظعن وهو السفر، وأصله: اليهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في اليهودج، ثم توسعوا فيه، فأطلقوه على المرأة مطلقاً. سवालِكَ: جمع سالكة؛ أي: سائرة (نقياً) هو الطريق في الجبل (حزمي) مثني حزم، وهو ما غلظ من الأرض، (شعبعب) بزنة (سفرجل) اسم موضع.

إعرابه: (تبصر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر، (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (من ظعان) من حرف جر زائد و(ظعان) مفعول به ل ترى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال =

صـرف  
الممنوع ومنع  
المصرف

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعانن) فجراها بالكسرة، ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة.

**والسبب الثالث:** مراعاة التناسب إما لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرفة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَغْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَاعْلَمْنَا لَا سَوِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم برواية أبي بكر بن عياش - من السبعة - سلاسلًا - بالتثنية لمناسبة ما بعده، وقرأ الباقر بن غير تثنية على الأصل في مثل هذه الجموع، أو يكون لرؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَكِينٌ فِيهَا عَلَى الْأَرْكَانِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾ [الأنبياء: ١٠] وَدَائِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيرًا ﴿١١﴾ وَطُفَّاءٌ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٢﴾ فَارِيرًا مِنْ فَضْفَضَةٍ قَدِيرًا ﴿١٣﴾ [الإنسان: ١٣ - ١٦] فقد قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي وابن كثير بتثنية (قواريرا) الأولى مراعاة للتثنية الذي في آخر الآية السابقة لها، مباشرة وآخر الآية التالية لها، كما قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي (قواريرا) الثانية بالتثنية مراعاة لتثنية (قواريرا) التي في الآية السابقة، وقرأ الباقر بن غير تثنية فيهما، على الأصل في مثل هذه الجموع<sup>(١)</sup>.

هذا ما يتعلق بصرف الممنوع، وأما عكسه وهو منع الاسم المنصرف من الصرف، فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التثنية؛ كقول الشاعر:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ عَائِلَةِ النَّفُوسِ عَدُورُ<sup>(٢)</sup>

= المحل بحركة حرف الجر الزائد، (سؤالك) صفة لظعانن، وقيل: مفعول ثانٍ ل ترى على أنها علمية لا بصرية، (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة (لانتقياً) وهو مضاف (وحزمي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف (وشعبي) مضاف إليه.

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/ ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) هذا البيت للأخطل النصراني يمدح سفيان بن الأبيرد نائب الحاج، الأزرق: جمع أزرقى فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، بالكتائب: جمع كتيبة، =

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

وفيما تقدم يقول ابن مالك: (ولا اضطرار أو تناسب صرف... إلخ) أي: إن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف (قد لا ينصرف) أي: لا ينون.



= وهي القطعة من الجيش (هوت) من هوى به الأمر: أطمعه وغره. (غائلة النفوس) المنية. (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان.

والمعنى: أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد.

إعراجه: (طلب) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح (الأزارق) مفعول به، وأصله: الأزارقة؛ كأشعري وأشاعرة؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسب، ولكنه حذفها لإقامة الوزن، (بالكتائب) متعلق بـ(طلب) (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب، (بشبيب) الباء حرف جر، وشبيب: مجرور بالفتحة، (غائلة) فاعل (هوت)، (غدور) صفة لغائلة النفوس، وجملة (هوت) في محل جر بإضافة إذ إليها.

## إِعْرَابُ الْفِعْلِ [المُضَارِعِ]

٦٧٦ - اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ  
تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:  
١ - حالة إعراب. ٢ - حالة بناء.

وقد تقدم البحث في بنائه. وهذا بحث في إعرابه. وهو إما رفع أو نصب أو جزم. فإن تقدمه أداة نَصْبٍ نَصِبَ، أو أداة جُزْمٍ جُزِمَ، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رُفِعَ، نحو قوله تعالى: ﴿يَذِيرُ الْأَمْرَ﴾ [السجدة: ٥] فـ ﴿يَذِيرُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر. و﴿الْأَمْرَ﴾ مفعول به منصوب.

وهذا معنى قوله: (ارفع مضارعاً... إلخ) أي: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، (كَتَسَعَدُ) بفتح التاء. مضارع (سَعَدَ). ولم يقيد ابن مالك كَلِمَةُ المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناء، لكونه معلوماً مما تقدم في باب «المعرب والمبني».

\* \* \*

٦٧٧ - وَبِ(لَنْ) أَنْصِبُهُ وَ(كَي) كَذًا بِ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنْ  
٦٧٨ - فَأَنْصِبُ بِهَا، وَالرَّفْعُ صَحْحٌ، وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنْ) فَهُوَ مُطَرِّدُ

شرع في الحالة الثانية من أحوال إعراب المضارع. وهي نصبه إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن) أو (كي) المصدرية، أو (أَنْ) المصدرية، أو (إِدَنَّ).

١ - فأما (لن) فهي حرف نفى واستقبال؛ أي: نفى الحدث في

٢ - النصب وأدواته

١- لن

الزمان المستقبل<sup>(١)</sup>؛ لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو: لن يندم المحسن. قال تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] ف﴿لَنْ﴾ حرف نفي واستقبال، ينصب المضارع و﴿نَبْرَحَ﴾ فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) و﴿عَنكِفِينَ﴾ خبره.

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التي للإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ رَأْسَكُمْ﴾ (النحل: ١٢٤). فالن حرف نفي ونصب واستقبال (يكفي) فعل مضارع منصوب. والكاف: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والمصدر المؤول ﴿أَنْ يُبَدِّلَكُمْ﴾ في محل رفع فاعل.

٢ - وأما (كي) المصدرية فعلاقتها: أن تُسبق بـ(لام) التعليل، ٢- كي نحو: تَعْلَمُ لكي تفيّد وتستفيد، ومنه قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]؛ أي: تحزنوا، فـ(لكيلا): اللام حرف جر. و(كي) حرف مصدرى ونصب، و(لا) نافية، و(تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و(كي) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: لعدم أساكم<sup>(٢)</sup>.

(١) تتفق (الن) مع (لا) في أن كل واحد منهما لنفي المستقبل، لكن ذكر النحاة أن (الن) أبلغ من (لا) في ذلك، وهي لا تفيد تأييد النفي، خلافاً للزمخشري في «الأنموذج وشرحه» للاردبيلي ص (٢٣٣) وكما يفهم من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرْضَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٣] (٢/٩٠)، وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] (٣/٤٠) وهو قول فاسد حملة عليه اعتقاده أن الله تعالى لا يرى يوم القيامة، فإن آية الرؤية لو قيدت بالتأييد لم يدل ذلك على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ ولأنها لو كانت (الن) للتأييد لما جاز تحديد الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا لَمْ يَنْصَلِكْهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أُنْزِلَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِآلِ آدَمَ﴾ [يوسف: ٨٠]. ولو كانت للتأييد - أيضاً - لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَكْبَمَ أَيَّامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [مریم: ٢٦] راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/٢٣٢)؛ «شرح الكافية» لابن مالك (٣/١٥٣١).

(٢) قال في «المصباح»: (أَسَى أَسَى. من باب تعب: حزن، فهو أَسَى، مثل: حزين). وجئنا في التقدير بكلمة (عدم) من (لا) النافية.

وقولنا: (كي المصدرية) احتراز من (كي) التعليلية، فليست ناصبة. وإنما هي حرف جر، وتقدم ذكرها في حروف الجر. والناصب بعدها (أن) مضمرة أو مظهرة، وذلك إذا تأخرت عنها (اللام) أو (أن)، نحو: جئت كي لأتعلّم<sup>(١)</sup>، وجئت كي أن أتعلّم.

فإن تجردت من اللام قبلها و(أن) بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها. وجاز اعتبارها تعليلية بتقدير (أن) بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ آلِهِ كَيَّ تَفَرَّقَ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

وإن ذكرت اللام قبلها و(أن) بعدها. جاز أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع. و(أن) مؤكدة لها. وأن تكون تعليلية مؤكدة للـ(اللام) والناصب للمضارع هو (أن) وهو الأفضل، نحو: اغفر للصديق هفوته لكي أن تدوم مودته.

٣ - وأما (أن) المصدرية فهي أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، - كما سيأتي إن شاء الله - وهي أكثر النواصب وقوعاً في القرآن، وضابطها: أن تُسبك مع مدخولها بمصدر يعرب حسب موقعه من الكلام، نحو: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره، فـ(أن) حرف مصدري ونصب، و(تذكر) فعل مضارع منصوب و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: الغيبة ذكرك أخاك بما يكره.

واعلم أنْ لـ(أن) ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق، مثل: علم، وأيقن، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر<sup>(٢)</sup>. ولها ثلاثة أحكام:

٣- أن المصدرية  
وحالاتها

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٨١).

(٢) الظاهر أن تقدم ما يدل على اليقين بالنسبة للمخففة أمر أغلبي، بدليل أنهم أعربوا (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا إِذْ دَعَوْهُمْ أَن لَکُم مِّنْ رَبِّ الْغَلْبَةِ﴾ [يونس: ١٠] أعربوها مخففة، مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين. وقد نص على ذلك صاحب «التصريح» (٢/ ٣٣٢)، وقد يقال: إنه لم يرد بعدها فعل، والتفريق عندهم بين المخففة والناصبة بالعلم من عدمه هو فيما إذا وليها فعل.

١ - أن اسمها ضمير الشأن محذوف.

٢ - رفع المضارع بعدها.

٣ - فصل المضارع منها - في الغالب - بأحد الفواصل الأربعة المتقدمة في باب (إنَّ وأخواتها) وهذا الفصل للتفرقة بينها وبين المصدرية، نحو: أيقنت أن سيندم الظالمون، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ﴾ [المزمل: ٢٠] فلا (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والسين حرف تنفيس - أي: استقبال - و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمّة. (منكم) خبر «يكون» مقدم (مرضى) اسمها مؤخر. والجمله خبر (أن) المخففة.

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان، مثل: ظن، خال، حسب، ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها، وتأخذ الأحكام السابقة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح؛ لأن الأصل بقاء الظن على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم عليه تأويل الفعل باليقين، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُوا فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة. و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأن (أن) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. وقرأ الأربعة الباقيون - من السبعة - بنصب (تكون) على أنها الناصبة للمضارع، و(حسب) بمعنى الشك؛ لأن (أن) الناصبة ليست للتوكيد، بل الأمر قد يقع، وقد لا يقع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن. بل تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع. فهذه ناصبة للمضارع<sup>(١)</sup> وجوباً،

(١) كما تدخل (أن) على المضارع. تدخل على الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وعلى فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَيِّئَتِي﴾ [سبأ: ١١]. وليس لها تأثير عليهما. فلا تغير زمنهما. ولا يكون لهما محل تنصبه، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٤٣).

نحو: أرجو أن ينتصر الحق. قال تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] (فأن) مصدرية ناصبة للمضارع. والمضارع بعدها منصوب.

وقولنا: (المصدرية) احتراز من المخففة والمفسرة والزائدة. أما المخففة فتقدمت. وأما المفسرة فهي التي تأتي للتبيين والتفسير، فتكون بمعنى (أي) المفسرة. وهي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَىٰ﴾ [٧٧] ﴿أَنْ أَتَقْرِبَهُ فِي الثَّابُوتِ فَأَقْرِبِهِ فِي الْيَمِّ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩] فجملة ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا﴾ فيها معنى القول دون حروفه. و﴿مَا يُوحَىٰ﴾ هو عين (أقربه في الثابوت) في المعنى، وتعرب الجملة الواقعة بعد (أن) المفسرة بدلاً أو عطف بيان من المفرد الذي فسرته.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ يَوْمٍ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ يَوْمٍ﴾ [هود: ٧٧] والقصة واحدة. أو قبل (لو)؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْوَيْسُ اسْتَفْتَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده.

والى هذه الأحرف الثلاثة (لن، كي، أن) أشار بقوله: (وبلن انصبه... إلخ) أي: انصب المضارع ب(لن) و(كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا تقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت، وارفعه إن شئت، (والرفع صَحْحٌ) أي: اعتبره صحيحاً. واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة، فهذا مطرد وكثير في كلامهم.

\* \* \*

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَمَلٌ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا  
إعمال (أَنْ) المصدرية  
أي: إن بعض العرب يهمل (أن) المصدرية، فلا ينصب المضارع



بعدها، بل يرفعه، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب،  
لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر. فتقول: يسرنى أن تجتهد. برفع  
(تجتهد) على إهمال (أن)<sup>(١)</sup>.

وقوله: (حيث استحققت عملاً) الظرف (حيث) متعلق بالفعل  
(أهمل) أي: أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع.

\* \* \*

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِ(إِذْنٍ) الْمُسْتَقْبَلَا    إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا  
٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصَبَ وَأَرْفَعَا    إِذَا (إِذْنٌ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ - ذكر الرابع من نواصب المضارع وهي (إذن). وهي حرف  
جواب دائماً وجزاء غالباً. فإذا قال أخوك: أزورك غداً إن شاء الله،  
فقلت له: إذن أكرمك. فقد أجبته. وجعلت الإكرام جزاء زيارته، فلا (إذن)  
حرف نصب وجواب وجزاء، و(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ(إذن)  
وعلاوة نصبه الفتحة، والكاف مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً  
تقديره: أنا.

وهي تنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً  
أهملت. كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أظنك صادقاً، برفع  
المضارع (أظن)؛ لأن زمنه للحال؛ لأن الظن قائم وحاصل وقت  
الإجابة. و(إذن) - هنا - حرف جواب، لا جزاء.

الشرط الثاني: أن تكون مصدرة؛ أي: في أول الكلام. فإن كانت  
في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمك، برفع  
المضارع.

(١) انظر: «تفسير البحر المحيط» (٢٢٣/١) حيث ذكر أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتم الرضاة) المنسوبة لمجاهد. وبيتان من الشعر، الثاني منهما منتقد. قال: (وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة).

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف، وهو الواو أو الفاء جاز في الفعل وجهان:

أ - الرفع فهي مهملة، على اعتبار العطف وهو الأرجح؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِذَا لَا يَلْسُوثُكَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلِذَا لَا يُؤْثِرُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلِذَا لَا تُنْعَوْنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، فقد قرأ السبعة برفع المضارع، قال ابن مالك: (لغاؤها أجود، وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة...) <sup>(١)</sup>. ولم تقع (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة في القرآن الكريم <sup>(٢)</sup>.

ب - النصب فهي عاملة على اعتبار أن الحرف للاستئناف.

فتكون (إذن) في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل. فإن كان فاصل أهملت. كأن يقول لك: أزورك غداً، فتقول: إذن أخي يكرمك، برفع المضارع لوجود الفاصل، ويجوز الفصل بالقسم، نحو: إذن والله أكرمك. بنصب المضارع.

وهذا معنى قوله: (ونصبوا بإذن المستقبل... إلخ)؛ أي: إن العرب نصبت المضارع بـ(إذن) إذا كان مستقبل الزمن. وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء، كما ذكر النحاة.

\* \* \*

٦٨٢ - وَبَيْنَ (لَا) وَلَامٍ جَرَّ التَّزِيمِ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عَدِمَ  
٦٨٣ - (لَا) فَ(أَنْ) أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أَضْمِرًا

أحوال (إن)  
المصدرية

(١) «شرح الكافية» (١٥٣٦/٣).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/١/٥٥).

٦٨٤ - كَذَلِكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوْ (أَلَّا) (أَنْ) خَفِيَ

اختصت (أَنْ) المصدرية بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها بهذا الاعتبار ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ تظهر وجوباً.

الثانية: أَنْ تظهر جوازاً.

الثالثة: أَنْ تضرر وجوباً.

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين (لام) الجر و(لا) سواء كانت (لا) نافية أم زائدة. ١- إظهارها وجوباً

فمثال النافية: أحضر مبكراً لئلا يفوتني الصف الأول. قال تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُنْ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ف(لئلا) اللام حرف تعليل وجر، و(أَنْ) حرف مصدرى ونصب. و(لا) نافية، والهمزة في (لئلا) هي همزة (أَنْ) وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لا لفظاً ولا خطأً. و(يكون) فعل مضارع ناقص منصوب ب(أَنْ)، و(للناس) خبر مقدم، و(حجة) اسمه مؤخر.

ومثال الزائدة: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُنْ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب، ف(لا) صلة للتوكيد، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

الحالة الثانية: جواز إظهارها وإضمارها، وذلك في موضعين: ٢- جواز

إظهارها وإضمارها

الأول: إذا وقعت (أَنْ) بعد (لام) الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة، سواء كانت اللام للتعليل - وهي أن يكون ما بعدها علة لما قبلها - نحو: حضرت لاستفيد. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] ف(لتبين) فعل مضارع منصوب ب(أَنْ) مضمرة جوازاً بعد (لام) التعليل، أو كانت اللام لبيان العاقبة. وتسمى (لام الصيرورة)<sup>(١)</sup> - وهي

(١) التسمية بلام الصيرورة للكوفيين. وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. =

أن يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها -؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّفْطَةُ مَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا.

أو كانت اللام زائدة. وهي الواقعة بعد فعل متعلٍ - وفائدتها التوكيد - كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يريد) متعلٍ. ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها. وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير - والله أعلم -: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم.

الموضع الثاني: سيأتي ذكره في آخر الباب إن شاء الله.

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) وذلك في خمسة مواضع:

الأول: بعد (لام الجحود)<sup>(١)</sup>. ومعنى الجحود: النفي، وهي اللام المسبوقه بـ(كون) ماضٍ منفي بـ(ما) أو بـ(لم)، نحو: ما كان الصديق ليخون صديقه، لم يكن الغنى ليُطغي كرام النفوس. فلـ(اللام) في (ليخون) و(ليطغي) لام الجحود. وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل. ثم أدخلت اللام زيادة في تقوية النفي، وسميت (لام الجحود)؛ لملازمتها الجحد وهو النفي. وهذا اصطلاح، وإلا فالجحد هو الإنكار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ إِلَهُاتُهُمْ وَأَتَتْ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَكُنِيَ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَكُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فلـ(ليغفرونهم): اللام: لام الجحود. و(يعذب) فعل مضارع منصوب

٣- وجوب  
إضمار (أن)  
الموضع  
الأول

= انظر: «معني اللبيب» ص (٢٨٣)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ٢/١ / (٤٦٨).

(١) هذا رأي البصريين، وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، والجملة الفعلية خبر (كان).

بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر،  
والهاء: مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة صلة الموصول  
الحرفي (أن)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق  
بمحذوف خبر (كان)، والتقدير - والله أعلم -: وما كان الله مريداً  
لتعذيبهم.

الثاني: بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا)  
الاستثنائية.

فتكون (أو) بمعنى: (حتى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً  
فشيئاً، نحو: لألزمك أو تقضيني حقّي. فالفعل (تقضي) منصوب بـ(أن)  
المضمرة وجوباً بعد (أو). وهي بمعنى (حتى) إذ يصح أن يقال:  
لألزمك حتى تقضيني حقّي. ومنه قول الشاعر:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابري<sup>(١)</sup>

فالفعل (أدرك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي  
بمعنى (حتى)؛ لأن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها، نحو:  
يعاقب المسيء أو يعتذر. فالفعل (يعتذر) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً  
بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن  
يعتذر، ولا يصح وقوع (حتى) موقعها لفساد المعنى؛ لأن الاعتذار لا  
يكون غاية للعقاب. ومنه قول الشاعر:

(١) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يتمناه ويرجوه، فإن ما يرجى  
من المطالب لا يناله إلا الصابرون.

إعرايه: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وأستسهل: فعل  
مضارع مبني على الفتح، والتون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، (الصعب) مفعول  
به، (المنى) مفعول به (لأدرك) منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (فما)  
الفاء للتعليل، وما: نافية، (انقادت الآمال) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، (إلا)  
أداة حصر (لصابر) متعلق بالفعل قبله.

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةً قَوْمٌ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا<sup>(١)</sup>

فالفاعل (تستقيم) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلا)؛ أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون بمعنى (حتى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

والى ما تقدم أشار بقوله: (وبين لا ولام جر التزم... إلخ) أي: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيهما ولام الجر، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أن) ظاهراً أو مضمراً؛ لأن الأمرين جائزان. وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية، وهي جواز إضمارها. وقوله: (اعمل) بكسر الميم، فعل أمر من (أَعْمَلَ) الرباعي، نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها للوزن، ثم حذفت.

وقوله: (مُظْهِراً أو مُضْمِراً) بكسر الهاء والميم حالان من الضمير المستتر في الفعل، ويجوز فتحها على أنهما حالان من (أن). ثم انتقل إلى الحالة الثالثة، وهي وجوب إضمارها، فذكر الموضع الأول بقوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرنا) أي: أضمر الحرف الناصب، وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية، وقد أطلق النافي في قوله: (نفي كان) مع أنه خاص بـ(ما) و(لم)<sup>(٢)</sup>.

(١) غمزت: جسست، قناة: رمح، كعوبها: الكعب ما بين كل عقدتين من عقد الرمح. والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين فلا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم. كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره. ففي البيت استعارة تمثيلية.

إعرابه: (وكنت): كان فعل ماض ناقص. والتاء اسمها (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل، في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط. (قناة قوم) مفعول به، ومضاف إليه، (كسرت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها، جواب (إذا)، وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان)، (كعوبها) مفعول به، ومضاف إليه، (أو تستقيما) إعرابه في الأصل. والألف للإطلاق و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متصّد من الفعل السابق؛ أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» (٣/٢٩٤).

ثم ذكر الموضع الثاني في قوله: (كذلك بعد أو... إلخ) ف(أن) مبتدأ قصد لفظه، و(خَفِيَ) خبر. وقوله: (كذلك) متعلق ب(خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ل(خفي)، والمعنى: أَنَّ الحرف المصدري (أَنَّ) خَفِيَ خفاءً، بمعنى أضمّر، ولم يظهر بعد (أو)، مثل ذاك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب. بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

\* \* \*

الموضع  
الثالث  
لوجوب  
إضمار (أن)

٦٨٥ - وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنَّ) حَتَّمْ كَذَا حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ  
٦٨٦ - وَيَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْقَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا  
الموضع الثالث: لإضمار (أن) المصدرية وجوباً بعد (حتى). وهي (حتى) الجارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها<sup>(١)</sup>.

ومعناها: إما الدلالة على الغاية، فتكون بمعنى (إلى أن)؛ كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عَدَاوِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوقِنِينَ﴾ [طه: ٩١]. أو الدلالة على التعليل، فتكون بمعنى: (كي)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ

(١) اعلم أن (حتى) في اللغة العربية أربعة أنواع:

أ - حرف عطف. تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم إذا وليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة. ومضى ذكرها في حروف العطف.

ب - حرف ابتداء، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون مستأنفة لا محل لها؛ كقوله ﷺ: «فما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها». متفق عليه. ف(حتى) ابتدائية و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر [على أحد الأوجه]. وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في اثنتين وأربعين آية من القرآن، وأعربها الجمهور ابتدائية، وتفيد الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُمُ النَّعَاةُ بِفَتَّةٍ قَالُوا يَحْزَنْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣١].

ج - حتى الجارة للاسم الظاهر الصريح، نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.

د - حتى الجارة للمصدر المؤول وهي المذكورة هنا، وتقدم ذكرهما في باب (حروف الجر).

حَتَّى يَرُدُّوَكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلَّمُوا ﴿البقرة: ٢١٧﴾. أو الدلالة على الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن)، نحو: لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَكُومَنَ لَكُمْ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٥٥].

وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينال رضا والديه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُودًا حَتَّى يَبْلُغَ الْكُدِّي حِلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فـ(حتى) حرف غاية وجر، و(يبلغ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)؛ أي: حتى بلوغ الهدي مَحِلَّهُ، و(الهدي) فاعل، و(محله) مفعول به، والهاء مضاف إليه.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل - بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق - لم ينصب المضارع بعدها، بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف، نحو: يجري الماء بين النخل حتى تشرب. فالفعل (تشرب) مرفوع وجوباً؛ لأن معناه (وهو الشرب) حاصل الآن في وقت التكلم، فزمن الشرب والنطق واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني - من السبعة - برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه، و(حتى) لا تعمل في حال. والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقر من السبعة بنصب (يقول) وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو



ماضي<sup>(١)</sup>. ومعنى (زلزلوا): خُوفُوا وأزعجوا إزعاجاً شديداً.  
وفيما يتعلق بـ(حتى) يقول ابن مالك: (وبعد حتى هكذا إضمار  
«أن») أي: إِنَّ إضمار (أن) بعد (حتى) واجب؛ كالإضمار السابق، ثم  
ذكر المثال: (جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزن) وجُدْ: بضم الجيم أمر من: جاد  
يجود، والجود ضد البخل. و(تَسُرُّ) بضم السين المهملة من السرور ضد  
الحَزَن - بفتح الحاء المهملة والزاي - ثم قال: ارفع المضارع التالي  
(حتى) حال كونه (حالاً أو مؤولاً) بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أن) وهي  
للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول  
بالحال.

\* \* \*

٦٨٧ - وَيَعْدُ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ (أن) وَسْتَرْهَا حَتْمٌ نَصَبِ  
الموضع الرابع: لإضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد (فاء) السببية  
إذا كانت مسبوقه بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:  
الأول: أن تكون الفاء للسببية. وهي التي يكون ما قبلها سبباً في  
حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقه بنفي محض. وهو الخالص من معنى  
الإثبات، لم ينتقض فيه بـ(إلا)، ولا بنفي آخر يزيل أثره ويجعل الكلام  
مبثباً، أو مسبوقه بطلب محض: وهو أن يكون الطلب بفعل صريح. وهو  
الأمر والدعاء والنهي<sup>(٢)</sup>؛ لأن صيغها اللفظية تدل نصّاً وأصالة على  
الطلب بدون واسطة، ويلحق بذلك: الاستفهام، والعرض،  
والتحضيض، والتمني، وكذا الترجي - على الصحيح - فإنها تفيد  
الطلب، ولكنها تدل عليه دلالة غير محضة. لكون الطلب فيها يأتي تابعاً  
لمعنى آخر يتضمنه - فالتمني - مثلاً لا يدل على الطلب مباشرة، بل لأن

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/٢٨٩).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/٣٠١).

تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه .. وهكذا الباقي ..

فمثال النفي: لم يُسأل فيجيب، فالفعل (يجيب) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية؛ لأن السؤال سبب الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، فـ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فيشمل الأمر، نحو: احترم الصديق فتدوم لك صداقته، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] فقد قرأ ابن عامر - من السبعة - بنصب (يكون) جواباً لقوله: (كن) وهو أمر، أو شبهه بالأمر. وقرأ الباقون برفع (يكون) على الاستئناف، أو بالعطف على (يقول)<sup>(١)</sup>.

ويشمل النهي، نحو: لا تغش في البيع فتنزح بركته. قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢] فـ(تقعّد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النهي، وعلامة نصبه الفتحة.

والتحضيض، نحو: هلاً تزورنا فتحدثنا. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فـ(أصدق) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، في جواب التحضيض<sup>(٢)</sup>.

(١) طعن بعض العلماء في قراءة ابن عامر هذه، وزعم أنها لحن، وهذا كلام مردود ذكرنا ما يبطله في آخر باب «الإضافة»، على أن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة وأحد القراء السبعة وافق ابن عامر على قراءة النصب في آية النحل ويس، كما ذكر ذلك مكي وغيره. فانظر: «الكشف» (١/٢٦٠)؛ و«النحو القرآني» ص(٣٢)؛ و«دراسات لأساليب القرآن» (١/٢٧٧).

(٢) أما قوله تعالى: ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ فالمضارع مجزوم على قراءة السبعة إلا أبا عمرو فقد قرأ بالنصب (وأكون) عطفاً على (فأصدق). أما الجزم فهو عطف على =

والتمني، نحو: ليت لي مالاً فأصدق منه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] فل(أفوز) فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوباً في جواب التمني. وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّكَ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فل(نتبرأ) فعل مضارع منصوب ب(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني وهو (لو).

والعرض، نحو: ألا تزورنا فتحدثنا.

والاستفهام، نحو: هل تزورنا فتحدثنا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُعَاعَةٍ فَيَسْأَلُونَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، فل(يسألون) فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

والدعاء، نحو: رب وفقني فلا أنحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَطِيسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٨٨].

والترجي - وسيذكره ابن مالك - نحو: لعلك تتقي الله فتفوز برضاه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَبَ﴾ ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعُ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (أطلع) على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنه وقع بعد (فاء) السببية في جواب الترجي، وقرأ الباكون بالرفع عطفاً على (أبلغ).

وقولنا: (بعد فاء السببية) احتراز من العاطفة على صريح الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ﴿المرسلات: ٣٦﴾، فالفعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله، ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً؛ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، واحتراز من الاستثنائية، نحو: ألم تسأل علياً فيخبرك، برفع (يخبرك) على الاستئناف.

= محل (فأصدق)؛ لأن محله الجزم قبل دخول الفاء، لكونه جواب التمني، كما سيأتي - إن شاء الله - في جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب وسقطت الفاء. «الكشف» (٢/٣٢٢).

وقولنا: (بنفي محض) احتراز من النفي غير المحض، وهو ما انتقض  
(بالإلا)، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا، أو كان النفي بعد تقرير، نحو: ألم تأتني  
فأحسن إليك<sup>(١)</sup>، أو كان النفي بعده نفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن  
نفي النفي إثبات. فيجب رفع المضارع بعد الفاء في هذه المثل.

وقولنا: (بطلب محض) احتراز من الطلب غير المحض، وهو ما  
كان باسم فعل أو بلفظ الخبر. فالأول، نحو: صه فأحدثك. برفع  
المضارع بعد (الفاء). والثاني، نحو: حسبك الحديث فينأ الناس. برفع  
المضارع بعد (الفاء). وسيذكر ابن مالك هذا فيما بعد..

وهذا معنى قوله: (وبعد فاجواب نفي... إلخ) فلا(أن) قصد لفظه:  
مبتدأ (وسترها حتم) الجملة حال، وقوله: (نصب) خبر المبتدأ (أن)،  
والتقدير: أن نصب المضارع في حال كون سترها - أي: إضمارها -  
حتماً؛ أي: واجباً، بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي  
محض أو طلب محض. ولم يتعرض للتفصيل. وقد استعمل ابن مالك  
لفظ (أن) بمعنى الحرف، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله: (نصب)  
واستعملها بمعنى الكلمة، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في قوله:  
(وسترها)، وهذا جائز، وفي بعض النسخ (وستره) وهو أنسب.

(١) الصحيح أن المضارع بعد النفي الواقع بعد الاستفهام التقريري يجوز فيه الرفع  
والنصب. فالنصب على اعتبار النفي محضاً، والرفع على اعتباره غير محض بل هو  
منقوض بسبب همزة التقرير؛ لأنه يتضمن ثبوت الفعل. وقد جاء كلا الوجهين في  
القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا...﴾ [الحج: ٤٦]  
لأنه جواب الاستفهام. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً  
فَنُصِيجُ الْأَرْضُ خَضِرَةً﴾ [الحج: ٦٣] برفع (نصبح) لما تقدم. ويرى ابن هشام أنه  
إذا كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع كالأية الأولى. وإلا رفع  
كالثانية؛ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض، بل سببه نفس إنزال  
الماء، بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الروم: ٩]؛ لأن السير في الأرض سبب كمال  
العقل. انظر: «المغني» ص(٦٩٥)؛ و«حاشية الصبان» (٣/٣٠١).

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَقُدَّ مَقْهُومَ (مَع) كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَرْعَ  
 الموضوع الخامس: من مواضع إضمار (أن) وجوباً: أن تقع بعد  
 (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما  
 شرطان:

الأول: أن تكون الواو للمعية. وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها  
 لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.  
 الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فمثال النفي: لا آمرك بالمعروف وأعرض عنه. فالفعل (أعرض)  
 منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية؛ لأن المنفي هو مصاحبة  
 الإعراض عن المعروف مع الأمر به. وقد تقدم على (الواو) نفي محض  
 لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ  
 الْقَائِدِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فـ(يعلم) - الثاني - فعل مضارع منصوب  
 بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سُبقت بالنفي: (ولما يعلم)،  
 والفعل بعد النفي مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر  
 لالتقاء الساكنين.

وأما الطلب فمنه الأمر، نحو: زرني وأكرمك. ومنه قول الشاعر:  
 فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ<sup>(١)</sup>  
 فنصب الشاعر المضارع (أدعو) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية  
 في جواب الأمر.

(١) ادعي: أمر للمخاطبة من الدعاء وهو النداء، والمراد: رفع الصوت. (أندى) أفعل  
 تفضيل من الندى، وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.

إعرايه: (فقلت) فعل وفاعل، (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون، وباء  
 المخاطبة فاعل، (وأدعو) إعرايه في الأصل، (إن أندى) اسم (إن) منصوب بفتحة  
 مقدرة للتعذر، (لصوت) متعلق بـ(أندى)، (أن ينادي) فعل مضارع منصوب بـ(أن)،  
 (داعيان) فاعل مرفوع بالالف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر  
 (إن)، والتقدير: إن أندى لصوت نداء داعيين.

والنهي، نحو: لا تأمر بالصدق وتكذب، ومنه قول الشاعر:

لا تَنَّهُ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup>

فنصب المضارع (تأتي) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي.

والاستفهام، نحو: هل حفظت الأحاديث وتفهمها؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمُ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟<sup>(٢)</sup>

فنصب المضارع (يكون) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

والتمني، نحو: ليت لي مالاً وأتصدق منه. ومنه قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَلْبِغُوا رُءُوسَهُمْ وَيَكُذِّبُونَ رِجَالَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ يَكُونُ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقد قرأ حفص وحزمة (ولا تكذب) بالنصب جواباً للتمني بعد واو

(١) معناه: لا تطلب من غيرك الكف عن خلق قبيح، وتفعل مثله؛ فإن هذا عار عظيم عليك.

إعرابه: (لا تنه) لا: ناهية (تنه) فعل مضارع مجزوم بلا) وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (عن خلق) متعلق بالفعل قبله (وتأتي) إعرابه في الأصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله، والتقدير: لا يكن منك نهي وإتيان، (مثله) مفعول به. والهاء مضاف إليه، (عار) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: ذلك عار، (عليك) متعلق ب(عار) أو بمحذوف صفة له، (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وهو منصوب بجوابه. (فعلت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف دل عليه السياق، (عظيم) صفة ثانية ل(عار).

(٢) إعرابه: (ألم) الهمزة للاستفهام، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (ألك) مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر، (جاركم) خبر (أكن)، والكاف مضاف إليه، والميم للجمع. (ويكون) إعرابه في الأصل. (بيني) مفعول فيه ظرف مكان، والياء مضاف إليه، وهو خبر يكون مقدم، (وبينكم) معطوف على (بيني)، (المودة) اسم يكون، (والإخاء) معطوف عليه.

المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكون) بالنصب - أيضاً - عطفاً عليه، ورفعهما الباقيون عطفاً على (نُرْدُ)<sup>(١)</sup>.

وأما العرض والتحضيض والترجي من أنواع الطلب المتقدمة، فمن النحويين من يقيسها على ما ذكر وينصب المضارع بعدها، ومنهم من يرى أن وقوعها قبل الواو لا يوجب نصب المضارع، ولا تكون الواو للمعية، بحجة عدم ورود السماع<sup>(٢)</sup>.

وقولنا: بعد (واو المعية) احتراز من العاطفة والاستئنافية، فإنه لا ينصب المضارع بعدهما بعد النفي أو الطلب؛ لأن العاطفة تقتضي التشريك بين الفعل والفعل، والاستئنافية تقتضي أن يكون ما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف. ولهذا جاز في الفعل بعد الواو في نحو: لا تأكل وتتكلم. ثلاثة أوجه:

١ - الجزم على التشريك بين الفعلين، ويكون النهي مسلطاً على الأمرين معاً، وهما: الأكل والكلام، والمراد النهي عن كل منهما على حدته.

٢ - الرفع على إضمار مبتدأ، وتكون الواو استئنافية، ويكون النهي عن الأول فقط؛ أي: لا تأكل، ولك الكلام، أو تكون للحال، فيكون النهي منصباً على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها. أي: لا تأكل في الحالة التي تتكلم فيها، أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه.

٣ - النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما. فتكون الواو للمعية؛ أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تتكلم، بمعنى: لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين، ولم يتضح لي كبير فرق بين هذا وبين الرفع على أن الواو للحال.

(١) انظر: «الكشف» (٤٢٧/١).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣٠٧/٣)؛ و«النحو الوافي» (٣٧٩/٤).

وقد أشار ابن مالك للموضع الخامس بقوله: (والواو كالفا... إلخ) أي: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين ونُصِبَ المضارع بعدها بأن المضمره وجوباً، بشرط أن تفيد (مفهوم مع) أي: تكون دالة على المعية. ثم ساق المثال: (لا تكن جلدأ وتظهر الجزع) أي: لا تكن جلدأ في وقت إظهار الجزع، والجلدأ من الرجال: الصليب القوي على الشيء، والجزع: ضد الصبر، هذا وقد قال بعضهم: إن في المثال عيباً معنوياً، إذ كيف يكون جلدأ مع إظهاره الجزع<sup>(١)</sup> ولذا قيل: إن صوابه: لا تكن جلدأ وتضمّر الجزع<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٦٨٩ - وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً أَعْتَمَدُ    إِنَّ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ  
٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ    (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَنْعُ

جزم المضارع  
في جواب  
الطلب

تقدم أن المضارع إذا وقع بعد (الفاء) التي تقدمها نفي أو طلب فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وذكر هنا أن (الفاء) إذا حذفت بعد غير النفي<sup>(٣)</sup> - وهو الطلب - وقُصِدَ الجزاء، جزم المضارع الذي بعدها، فشرط الجزم ثلاثة أمور:

- ١ - أن يتقدم لفظ دال على الطلب، كالأمر والنهي.
- ٢ - أن يُقصد الجزاء. بمعنى: أن هذا المضارع متسبب ونتائج عن ذلك الطلب.

٣ - إن كان الطلب بغير النهي - كالأمر - فشرطه: صحة المعنى بوضع (إن) الشرطية، وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/٣٨٢).

(٢) انظر: «حاشية الملوي على شرح المكودي» ص(١٧٥).

(٣) ويستثنى مع النفي التمني إذا كان بـ(لو)، فإنه لم يستثنه أحد من النحويين، وذلك لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جواباً لـ(لو) التي أشرت معنى التمني إذا حذفت الفاء. انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/٦٤٨).



الطلب بالنهي فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) الناهية، ووضع (إن) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يالفوك. فالفعل (يالفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب وهو الأمر (عامل)، ويصح إحلال (إن) والفعل محل الطلب، فيقال: إن تعامل الناس بالحسنى يالفوك. والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب<sup>(١)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ف(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو؛ لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء، إذ المعنى: تعالوا، فإن تأتوا أتل عليكم. فالتلاوة مسببة وناتجة عن مجيئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلم. فالفعل (تسلم) مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه، نحو: ما تأتينا تحدثنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثنا. برفع (تحدثنا) في المثالين.

وكذا إن لم يقصد الجزاء، نحو: ائتني برجل يحب الله ورسوله. فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء؛ لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به. وإنما المراد أن هذه صفته.

وكذا إن لم يستقيم المعنى بوضع (إن) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، نحو: أين منزلك أقف في الشارع؟ برفع (أقف) ولا

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحاة كلام طويل في ذلك. انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/٣٠٩).

يجوز جزمه؛ إذ لا يصح أن يقال: إن تعرّفني منزلك أقف في الشارع، لعدم استقامة المعنى.

وكذا يجب الرفع إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إن) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) الناهية، نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، برفع (يأكلك)، ولا يجوز جزمه إذ لا يصح: إن لا تدن من الأسد يأكلك.

وهذا معنى قوله: (وبعد غير النفي جزمًا اعتمد... إلخ) أي: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي - والمراد الطلب - (إن تسقط الفاء) أي: لم توجد، مع قصد الجزاء، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إن) الشرطية قبل (لا) الناهية، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقة (لا) وبعد مجيئها.

\* \* \*

٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ (أَفْعَلْ) فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا  
تقدم أن الأمر إذا كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصب المضارع بعد الفاء عند الأكثرين، وقد صرح بذلك هنا، نحو: صه فأحدثك. وحسبك الحديث فينام الحاضرون. برفع الفعلين (أحدثك، وينام)<sup>(١)</sup>.

حكم جواب  
الأمر إذا كان  
الأمر بغير  
صيفته

فإن سقطت الفاء جُزم المضارع، لوقوعه في جواب الطلب فتقول: صه أحدثك، وحسبك الحديث ينم الحاضرون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَخْرَجٍ تُجِيبُونَ عَذَابَ آلِمِ ۖ ﴿١٠﴾ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ فِي جَوَابِ

(١) يرى الكسائي اعتبار (الفاء) هنا للسببية ونصب المضارع بعدها، ووافقه ابن جني وابن عصفور إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: (نزالي فنحدثك) قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(٣٠٥): «وما أخرى هذا القول بأن يكون صواباً».

الجملة الخبرية (تؤمنون وتجاهدون)؛ لأنها وما عطف عليها بمعنى الأمر، والتقدير - والله أعلم - آمنوا وجاهدوا يغفر لكم.. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام (هل أدلكم..؟)؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وهذا معنى قوله: (والأمر إن كان بغير افعل... إلخ) أي: إن الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة «افعل» بل كان بلفظ الخبر - مثلاً - فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز. وقوله: (اقبلا) أصلها: اقبلن. فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

\* \* \*

٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ يُنْصَبُ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ  
أي: إن الفعل المضارع يُنصب ب(أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني. وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فصل هذا الموضع عن المواضع السابقة - من أنواع الطلب - لما فيه من الخلاف؛ فإن البصريين خالفوا في ذلك، وقالوا: إن الرجاء ليس له جواب منصوب. وتأولوا ذلك<sup>(١)</sup>. والصواب قول الكوفيين بجوازه؛ لأنه مؤيد بالسماع، كما تقدم.

ومن ذلك - أيضاً - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَرْكَ﴾ ٢٠ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ ٢١ الذِّكْرَى ٢٢ ﴿[عبس: ٣، ٤] فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي، وقرأ الباقر بالرفع، عطفاً على ما قبله، والتقدير: فلعله تنفعه الذكرى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٣/٣١٢).

(٢) انظر: «الكشف» (٢/٣٦٢).

من مواضع  
إضممار (أن)  
جوازاً

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى أَسْمٍ خَالِصٍ فَعَلَّ عَطْفٌ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنَحَذِفٌ  
ذكر الموضع الثاني من مواضع إضممار (أن) جوازاً. وهو أن تقع  
(أن) بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل. والمراد به:  
الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل. والعاطف واحد من  
أربعة وهي:

١ - الواو، نحو: عملٌ وأحصلَ رزقي خير من راحة وأمدٌ يدي  
للسؤال، ومنه قول المرأة:

وَلُبْسٌ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(١)</sup>  
ف(تقرَّر) مضارع منصوب و(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على  
اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبْسٌ).

٢ - الفاء، نحو: تعبك فتتالَ المجد خير من راحتك وإهمالك.  
ومنه قول الشاعر:

لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍّ<sup>(٢)</sup>

(١) الشفوف: جمع شِفَتْ (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته  
لكونه رقيقاً. والمعنى: أن هذه المرأة - وهي ميسون بنت بحدل الكلبية زوج  
معاوية - تمنى حالتها الأولى، وهي أن لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها  
من الثياب الرقيقة الناعمة. وقد كان معاوية قد نقلها من البادية إلى الحاضرة.  
إعرابه: (ولبس) مبتدأ (وتقرَّر) الواو عاطفة و(تقرَّر) فعل مضارع منصوب بلأن)  
مضمرة جوازاً (عيني) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه (أحب) خبر المبتدأ  
(من لبس) متعلق بلأحب) و(الشفوف) مضاف إليه.

(٢) معتر: هو الفقير المتعرض للسؤال، أوتر: أفضل، إتراباً: مصدر أترب الرجل:  
إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، ترب: بفتح التاء والراء، هو الفقر.

إعرابه: لولا: حرف امتناع لوجود (توقع) مبتدأ (معتر) مضاف إليه. والخبر  
محذوف وجوباً، (فأرضيه) إعرابه في الأصل، (ما كنت) ما: نافية، وكان: فعل  
ماض ناقص، والتاء اسمه. (أوتر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً،  
(إتراباً) مفعول به، (على ترب) جار ومجرور متعلق بلأوتر) وجملة (أوتر) خبر  
كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

ف(أرضيه) مضارع منصوب ب(أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء)؛ لأنه معطوف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، وهو قوله: (توقع).  
 ٣ - ثم، نحو: إن جمعي المال ثم أمسكه دليل الحرمان، ومنه قول الشاعر:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلْبِكَاً ثُمَّ أَعْقَلُهُ      كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ<sup>(١)</sup>  
 ف(أعقله) مضارع منصوب ب(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح، وهو قوله: (قتلي).

٤ - أو، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب (يرسل) بإضمار (أن)، و(أن) والفعل معطوفان على (وحيًّا)؛ لأن معناه: إلا أن يوحى؛ أي: وحيًّا أو إرسالاً. قرأ بذلك السبعة عدا نافعاً المدني، فقد قرأ برفع (يرسل)، إما على الاستثناف والقطع عما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ؛ أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحيًّا) على أنه حال؛ لأنه في تقدير الحال، فكأنه قال: إلا موحيًّا أو مرسلًا<sup>(٢)</sup>.

وقولنا: (مسبوق باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيد الطالب هو المحاضر، فلا(المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه؛

(١) ثم أعقله: أدفع ديته، عافت: كرهت. ومعناه: إني أضرب نفسي وأنتفع غيري؛ لأنني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته، كذاكر البقر يضرب ليبرد الماء؛ ليشرب الإناث بالتبعية له، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره.

إعرايه: (إني) إن واسمها. (وقتلي) معطوف على اسم (إن) والياء مضاف إليه. (سليكاً) مفعول به للمصدر قبله (ثم أعقله) إعرايه في الأصل، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على (قتلي) أي: إني وقتلي وعقلي، (كالثور) خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة حال من الثور. (لما) ظرف بمعنى (حين) في محل نصب (عافت البقر) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر بإضافة (لما) إليها.

(٢) انظر: «الكشف» (٢/٢٥٣).

لأنه صلة للآل)، والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم) والتقدير: الذي يتكلم. فلما جاءت (آل) عدل إلى اسم الفاعل؛ لأن الفعل لا يصلح صلة لها. فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

وهذا معنى قوله: (وإن على اسم خالص فعل عطف... إلخ) أي: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أن)، ويجوز حيثئذ إظهارها وإضمارها، وقد أطلق ابن مالك العطف، مع أنه خاص بالأحرف الأربعة، كما تقدم<sup>(١)</sup>، وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل، فإن هذه المسألة مثلها في جواز الإظهار والإضمار، لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية.

\* \* \*

٦٩٤ - وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصَبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَأَقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى  
لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً، ذكر أنه سمع عن العرب نصبه بـ(أن) محذوفة في غير هذه المواضع، كقولهم: خذ اللص قبل يأخذك؛ أي: قبل أن يأخذك. وقول الشاعر:

النصب بـ(أن)  
محذوفة في  
غير المواضع  
السابقة

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/٣١٤).

(٢) (الزاجري): أي: الذي يزجرني ويمعني (الوعى): القتال (مخلدي) أي: تضمن لي البقاء.

إعرايه: (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيها) أي: منادى بحرف نداء محذوف. وها: للتنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي) مبني على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. والزاجر: مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ(أن) محذوفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: يزجرني عن حضور الوعى، (الوعى) مفعول به لـ(أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و(أن) =

فنصب المضارع (أحضر) بـ(أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت، وذلك في قوله: (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه، حرصاً على سلامة اللغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها.

وقوله: (فاقبل منه ما عدل روى) أي: إن ما رواه العدل منصوباً من ذلك يقبل كما رواه.



= مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب. وفاعله ضمير مستتر (وأن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق. والتقدير: عن حضور الوغي وشهود اللذات، (اللذات) مفعول به، بـ(أشهد) منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. (هل) حرف استفهام، (أنت) مبتدأ، (مخلدي) خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

## عَوَامِلُ الْجَزْمِ

- ٦٩٥ - بِ(لَا) وَلَا مَطَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِ(لَمْ) وَ(لَمَّا)  
 ٦٩٦ - وَأَجْزَمُ بِ(إِنْ) وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيُّ، مَتَى، أَيْانَ، أَيْنَ، إِذْمَا  
 ٦٩٧ - وَحَيْثُمَا، أُنَى، وَحَرْفٌ: (إِذْمَا) كَلِإِنْ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

٣- جزم  
المضارع  
وأدواته

تقدم أن إعراب المضارع رفع ونصب وجزم، وقد مضى الكلام على الرفع والنصب، وهذا الكلام في الجزم. وأفرده لطوله. وكان الأولى أن يعبر ب(فصل)؛ لأنه من جملة الباب السابق.

والجازم نوعان:

١ - جازم لفعل واحد. ٢ - جازم لفعلين.

فالجازم لفعل واحد خمسة:

١ - الطلب. وهذا تقدم.

١- مايجزم  
مضارعاً  
واحداً

٢ - لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

٣ - لام الطلب<sup>(١)</sup>. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر؛ كقوله تعالى: ﴿يُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى

(١) حركتها الكسر. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جِبَا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقد تسكن بعد (ثم)؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَنْفَعُ فَيَنْقُزُ﴾ [الحج: ١٥].



أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لَقِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لتأخذ هذا الكتاب.

٤ - لم، وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي<sup>(١)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريرية<sup>(٢)</sup> فلا تغير عملها، وهو كثير في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

٥ - لما الجازمة، وهي تختص بالمضارع فتجزمه، وتشارك مع (لم) بالحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما<sup>(٣)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فالـ(لم) وكذا (لما) حرف نفي وجزم وقلب، والفعل (تؤمنوا) الواقع بعد (لم) مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والفعل (يدخل) مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. وتنفرد (لما) بأمور:

١ - جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام، نحو: قاربت مكة ولما؛ أي: ولما أدخلها.

٢ - وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق، فيشمل

(١) إلا إذا دخلت على (لم) أداة شرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَقْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. والجازم للمضارع (تفعلوا) إما (لم) لأنها مختصة بالمضارع، أو (إن) لسبقها ولقوتها؛ لأنها تؤثر في زمن الفعل ولفظه، وقد ذكرت ذلك في باب «الأمثلة الخمسة».

(٢) الاستفهام التقريري هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه.

(٣) وقد ذكر أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (١١٦/٨): أن (لما) أبلغ في النفي من (لم)؛ لأنها تدل على نفي الشيء متصلاً بزمن الإخبار، بخلاف (لم) كما سيأتي.

الزمان الماضي والحالي معاً، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولما أشرته؛ أي: ولما أشرته لا في الزمن الماضي - قبل الكلام - ولا في الحال - وقت الكلام -.

٣ - جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي، نحو: لما تشرق الشمس؛ أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه. ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ لَّمَّا يَدُورُوا عَكَابِ﴾ [ص: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومما تنفرد به (لم):

١ - صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْ تَفْعَلَ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتِي﴾ [المائدة: ٦٧]، بخلاف (لما) فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

٢ - جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان، وقد يكون مستمراً متصلاً بالحال غير منقطع؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]<sup>(١)</sup>. ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر. ولا يصح: لما يحضر الضيف وقد حضر، ويجوز: وقد يحضر، أو: وسوف يحضر؛ لما تقدم.

أما النوع الثاني من الجوازم وهو ما يجزم فعلين. فقد ذكر منه ابن مالك إحدى عشرة أداة. منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب. وسأبين ذلك لأهميته في الإعراب، فأقول - مستعيناً بالله -:

٢- ما يجزم فعلين

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٦١٣).

١ - إن: وهي حرف شرط جازم لا محل له من الإعراب. وتفيد ١-إن تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان، أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

٢ - مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون. وهي للعاقل. ٢-مَنْ وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثُر كلامه يكثُر ملامه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَهُ الْيَقِينُ فَلَهُ حِزْبٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، ف(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجملة (فله خير منها) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر المبتدأ على الأرجح<sup>(١)</sup>.

وكذا تعرب مبتدأ إذا كان الفعل ناسخاً، نحو: من يكن عجولاً يكثُر زلله، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]. ف(من) مبتدأ، و(كان) فعل ماض فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر يعود على (من)، وجملة (يريد) خبرها، وجواب الشرط (نزد له)، وجملة (كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ.

أو كان الفعل متعدياً واقعاً على أجنبي<sup>(٢)</sup> منها، نحو: من احترام الناس احتراموه. ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ يَمَلَّ سَوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]،

(١) قد يقال: إنه لا يتم المعنى بجملة الشرط فقط، فكيف تكون خبراً؟ والجواب: أن الخبر في الأصل يتم الفائدة بنفسه مع المبتدأ وهو الغالب. وقد يتممها بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال. كالنعت - مثلاً - في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، وكذا جملة الشرط فإنها لا تتم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها. وقد نصَّ على هذا الصبان في «حاشيته» (٤٥/١). وانظر: «النحو الوافي» (٤٤٣/١) (٤٤٥/٤).

(٢) أي: إن المفعول ليس له علاقة ولا ارتباط بها، بخلاف ما إذا وقع على معناها، كما سيأتي.

ف(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يعمل) فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ (من)، (سوءاً) مفعول به منصوب، (يُجَزَّ) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أساعده. ف(من) اسم شرط مفعول مقدم للفعل (تساعد)؛ لأنه لم يأخذ مفعوله.

وتكون في محل جر إن سبقت بحرف جر أو بمضاف، نحو: عمن تتعلم أتعلم، كتاب مَنْ تقرأ أقرأ.

٣- ما : اسم شرط جازم لغير العاقل. وإعرابها كإعراب (من) نحو: ما تنفق من خير تجد ثوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> أو ثَلَاثًا نَأَتْ يَخْتَارُ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴿البقرة: ١٠٦﴾، ف(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم (لانسخ)، و(انسخ) فعل الشرط، (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو (الياء).

٤- مهما : اسم شرط جازم - على الأرجح - وهي لغير العاقل. وإعرابها مثل إعراب (ما)، نحو: مهما تنفق في الخير يخلقه الله. ف(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم. ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [الأعراف: ١٣٢]، ف(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وتأتنا) فعل الشرط، وهو مع فاعله خبر (مهما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط في محل جزم.

(١) قوله: (من آية) في محل نصب على التمييز، انظر: «التيان» للعكبري (١/١٠٢).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/١٩٦).

٥ - أي: بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه<sup>(١)</sup>. فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يقيم أقم معه. وهي مبتدأ، ولغير العاقل، نحو: أيُّ الكتب تقرأ أقرأ. وهي مفعول به مقدم. وتكون للزمان، نحو: أيُّ يوم تسافر أسافر، وللمكان، نحو: أيُّ بلد تسكن أسكن، فتكون منصوبة على الظرفية، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيُّ نفع تنفع الناس يشكرك عليه.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فل(أي) اسم شرط جازم منصوب ب(تدعوا) على المفعول به. و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنًى (وتدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ جواب الشرط في محل جزم، والتنوين في (أي) عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيُّ اسم تدعوا فله الأسماء الحسنى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام، وقيل: إنها شرطية، وجُمع بينهما للتوكيد، والله أعلم.

٦ - متى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب. ولم تأت (متى) شرطية في القرآن.

٧ - أيان: اسم شرط جازم، مثل: (متى)، نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم. فل(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، (يكثر) فعل الشرط، (يكثر فسادهم) جواب الشرط، و(فسادهم) فاعل، ولم تقع (أيان) شرطية في كتاب الله تعالى.

(١) تقدم الكلام على إضافتها في باب «الإضافة». ومجيء (أي) في القرآن شرطية قليل جداً، والظاهر أنها في آيتين. وجاءت استفهامية في آيات كثيرة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/١/٦٠٥).

٨- أين: اسم شرط جازم. ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهب أصبحبك. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوْجِهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فلأين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ﴿يُوْجِهُهُ﴾ و(ما) للتوكيد، و﴿يُوْجِهُهُ﴾ فعل الشرط. والهاء مفعول به ﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء)، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ف﴿أَيْنَ مَا﴾ كما تقدم، وهو متعلق بـ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾ و﴿تَكُونُوا﴾ فعل الشرط، والواو فاعل (كان) التامة؛ لأنها بمعنى: (توجدوا) وجواب الشرط ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾.

٩- إذما: وهي حرف شرط جازم - على الأرجح - فلا محل لها من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل: (إن)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعل شراً تندم، فلإذما) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له، (تفعل) فعل الشرط (تندم) جواب الشرط. ولم تقع (إذما) شرطية في كتاب الله تعالى.

١٠- حيثما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية<sup>(١)</sup>، نحو: حيثما تجد صديقاً وفيماً تجد كنزاً ثميناً. قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرًا﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، فلحيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب بـ(كنتم) و(ما) صلة و(كنتم) كان: فعل ماض ناقص مبني

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» ص(١٧٨) أنها قد تأتي للزمان مستدلاً بقول الشاعر:  
حيثما تستقيم يقدر لك الد - نجاحاً في غابر الأزمان  
وفي «شرح الشذور» ذكر أنها للمكان ص(٣٣٦)، وهو الأظهر اعتباراً بأصلها.

على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمه، والميم: علامة الجمع، (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط. ولم تأت شرطية في القرآن إلا في هذه الآية ومثيلتها.

١١ - أنى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ١١- أنى ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل: (أين)، نحو: أنى ينزل ذو العلم يُكرم. (فأنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، (ينزل) فعل الشرط، (يكرم) جواب الشرط.

والى الجوازم بنوعيتها أشار ابن مالك بقوله: (بلا ولام طالباً ضع جزماً... إلخ) أي: اجزم الفعل المضارع بـ(لا) وبـ(اللام) حالة كونك (طالباً) بهما؛ أي: استخدمتهما أداتي طلب. واجزمه - أيضاً - (بلم ولما). ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين، وبين أنها قسمان (فإذا وإن) حرفان، والبقية (أسماء) بالقصر للضرورة. والأصل: أسماء.

\* \* \*

٦٩٨ - فِعْلَيْنِ يَفْتَضِينَ: شَرْطٌ قَدْماً يَثْلُو الْجَزَاءَ، وَجَوَابًا وَسِمًا أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحل محلهما أو جعل أحدهما ٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ثَلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ كل أداة من أدوات الشرط المتقدمة تقتضي فعلين، يسمى الأول: شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقيق الثاني. ويسمى الثاني: جواباً؛ لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

ويكون الشرط متقدماً والجواب متأخراً. وإذا ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، أما الجواب فالأصل فيه أن يكون فعلاً، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وقد

أدوات الشرط  
تحتاج إلى  
مضارعين أو  
ما يحل  
محلها أو  
جعل أحدهما

يكون جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]. وإذا كان الشرط والجواب فعلين فلهما أربعة أقسام:

١ - أن يكونا مضارعين، فتجزم الأداة لفظيهما مباشرة إن كانا معربين؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فلتعودوا مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والواو فاعل، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط، فإن كانا مبنيين، نحو: من يهذبُن الأولاد ينفعن المجتمع. فالتجزم في المحل.

٢ - أن يكونا ماضيين، فتجزم الأداة محلهما؛ لأن لفظ الماضي لا يجزم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُعْذِبَ عَذَابًا﴾ [الإسراء: ٨]، ف(عذبتهم) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع، (عدنا) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط، و(نا) فاعل.

٣ - أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، فجاء الشرط ماضياً في قوله: (من كان) في الموضعين. والجواب مضارعاً في قوله: (نزد له) وقوله: (نؤته منها) وتقدم إعراب الآية قريباً<sup>(١)</sup>.

٤ - أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء<sup>(٢)</sup> وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نشرًا ونظمًا. أما النشر فما أخرجه البخاري في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: «من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٣)</sup> وما أخرجه - أيضاً -

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/٢١٤).

(٢) ذكره الأشموني (٤/١٦).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/٩١)، «عمدة القاري» (١/٢٦٠).



من قول عائشة رضي الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيِّف متى يقيم مقامك رَقَّ»<sup>(١)</sup>.  
ومن النظم قول الشاعر:

إِنْ تُصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَاباً<sup>(٢)</sup>  
فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (تصرمونا) والجواب  
ماضيّاً وهو قوله: (وصلناكم). وكذا قوله: (وإن تصلوا ملأتم)<sup>(٣)</sup>.  
وهذا معنى قوله: (فعلين يقتضين... إلخ) أي: إن هذه الأدوات  
المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي: يطلبن فعلين. الأول: هو الشرط.  
ويكون مقدماً. والثاني: يتلوه ويجيء بعده. وهو الجزاء. ويسمى جواب  
الشرط.

وقوله: (شرط) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام  
التفصيل، وجملة (قُلْماً) خبر، والألف فيه وفي قوله: (وُسَيْماً) ألف  
الإطلاق، ومعنى (وسم) أي: عَلِّمَ وَسَمَّى. ثم ذكر أنك تجد هذين  
الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين، بأن يكون الأول مضارعاً  
والثاني ماضياً، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

\* \* \*

٧٠٠ - وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ  
تقدم أنه إذا كان جواب الشرط فعلاً مضارعاً فإنه يجزم. وذكر هنا

رفع جواب  
الشرط

(١) «فتح الباري» (٤١٧/٦) (وأسيِّف) على وزن فعيل بمعنى فاعل، من الأسف وهو  
شدة الحزن. والمعنى: أنه رقيق القلب.

(٢) الصرم: القطع، والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.

إعرايه: (إن) حرف شرط جازم (تصرمونا) فعل وفاعل ومفعول (وصلناكم)  
وصل: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. ونا: فاعل.  
والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع، (وإن تصلوا) فعل مضارع وهو فعل  
الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل (ملأتم) فعل ماض، وهو جواب  
الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع (أنفس الأعداء) مفعول أوّل ومضاف  
إليه. (إرهاباً) مفعول ثان.

(٣) انظر لزماً: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص (١٤ - ١٧).

أنه يصح رفعه إن كان فعل الشرط ماضياً، نحو: ما صنعت من خير تثب عليه، أو تثاب عليه. ومنه قول الشاعر:

وإن أتاؤه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم<sup>(١)</sup>

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (يقول) والشرط ماضياً وهو قوله: (وإن أتاؤه).

فإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف؛ كقول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع<sup>(٢)</sup>

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (تصرع) وفعل الشرط مضارعاً، وهو قوله: (يصرع) وذلك ضعيف.

وما جاء مرفوعاً يؤخذ على ظاهره، فإن كان في الشعر فهو مرفوع

(١) (خليل) أي: فقير محتاج. مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء - وهي الفقر والحاجة (مسألة) أي: سؤال. والمواد طلب العطاء. (حرم) بزنة: كتف؛ أي: ممنوع. والمعنى: أن هذا الممدوح كريم جواد، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير يطلب نواله لم يعتذر عليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (أتاؤه) أتى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر في محل جزم. والهاء مفعول به. (خليل) فاعل (يوم) ظرف متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف (مسألة) مضاف إليه، (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر (لا غائب) لا: عاملة عمل (ليس) وغائب: اسمها، (مالي) فاعل سد مسد الخبر، وباء المتكلم مضاف إليه، (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، (حرم) معطوف على (غائب)، ويصح إعراب (حرم) خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: ولا أنت حرم، فيكون من عطف الجمل.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب، (ابن) نعت للـ (أقرع) منصوب باعتباره محله، وهو مضاف (وحابس) مضاف إليه، (يا أقرع) تأكيد للأول. (إنك) إن واسمها. (إن) شرطية (يصرع) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو فعل الشرط، (أخوك) نائب فاعل، والكاف مضاف إليه، (تصرع) فعل مضارع مرفوع مبني لما لم يسم فاعله، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر (إن).

للضرورة، أو على لغة ضعيفة. وإن كان في نثر فهو مرفوع محاكاة للغة ضعيفة، ولا داعي للتكلف بالتأويل على أن جواب الشرط محذوف، أو أنه على إضمار الفاء.

وهذا معنى قوله: (وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حسن... إلخ) أي: إن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب، وهو الفعل المضارع. وقوله: (حسن) أي: الرفع جائز كثير، لكن لا يفهم منه أنه أحسن من الجزم، بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف. وقوله: (وَهُنَّ) فعل ماضٍ. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه). ومعناه: ضَعُفَ. وقوله: (الجزاء) بالقصر للضرورة.

\* \* \*

اقتران جواب  
الشرط بالفاء  
أو ما يقوم  
مقامها

٧٠١ - وَأَقْرُنْ بِفَاءٍ حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ  
٧٠٢ - وَتَخْلُفُ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَأَةَ كَدَلٍ أَنْ تَجُذَّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

لما ذكر المصنف رحمته أدوات الشرط وعملها. ذكر حكم اقتران جواب الشرط بالفاء، والقاعدة في هذا الموضوع: أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور. فجواب الشرط (سعيه مشكور)، وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية. والشرط لا يكون إلا فعلاً - كما تقدم - فأُتِيَ بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الشرط وجملة الجواب.

وإعرابه: الفاء رابطة لجواب الشرط بالشرط، و(سعيه مشكور) الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تكون شرطاً ويجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ - الجملة الاسمية كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنْ يَمْسَكَ يَخْزِرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ - الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو: إِنْ حَيَّاكَ أَحَدٌ بِتَحِيَّةٍ فَحَيِّهِ بِأَحْسَنِ مِنْهَا، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

٣ - الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إِنْ صَحِبْتَ الْأَشْرَارَ فَلَنْ تَسْلَمَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل عمران: ١١٥].

٥ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَكَ مِنْ بَنِيكَ﴾ [يوسف: ٧٧].

٦ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إِنْ تَجْتَهِدْ فَمَا أَقْصَرُ فِي مَكَافَأَتِكَ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ تَوَلَّى تَشْرَقَ مَا سَأَلْتَهُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٧ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين، نحو: مهما تُخَفِ من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنْ قَاعَسَرْتُمْ فَسَتَرْضَعُنَّهُ لَكُمْ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦].

٨ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف)، نحو: من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِنْ خِفَّتْ عِيْلَةٌ فَسَوْفَ يُعْزِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية. ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب. كما تقدم في باب «إن وأخواتها».

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُصِيبَهُمْ سَيْتَةً يَمَا فَدَمَتْ أَبْرِسِهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ف(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، (يقنطون) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إن).

وهذا معنى قوله: (واقْرُنْ بفا... إلخ) أي: اقرن بالفاء (حتماً) أي: وجوباً، كلَّ جواباً لو جعلته فعل شرط للأداة (إن) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجمل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط. وقوله: (واقْرُنْ) بضم الراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرهما من باب (ضَرَبَ)، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فيصْدَرُ بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً، ثم ذكر المثال وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة) أي: منا مكافأة، والمعنى: إن يكن منك جود فمننا المجازاة، من كافأت الرجل: إذا جازيته على فعله، ف(إذا) رابطة للجواب بالشرط. و(لنا) خبر مقدم، و(مكافأة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال.

\* \* \*

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِثَلَاثِ قَمِنْ  
إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ - اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي استئناف، فالجملة بعدهما استئنافية، والمضارع فيها مرفوع.

المعطف على  
جواب الشرط  
بالفاء أو الواو

٢ - اعتبارهما حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط<sup>(١)</sup>. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر) على أن الفاء استئنافية. والمضارع مع فاعله المستتر جملة مستأنفة، وبعضهم يقدر مبتدأ، فالمستأنفة جملة اسمية، والتقدير: فهو يغفر. وقرأ باقي السبعة بجزم (يغفر) عطفاً على الجواب.

٣ - اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، فالمضارع بعدهما منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. والنصب قليل، نحو: من يكثر مزاحه تسقط هيئته ويضيع احترامه. بنصب (يضيع) على إضمار (أن)<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (والفعل من بعد الجزأ إن يقترن... إلخ) أي: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزأته وقد اقترن بالفاء أو الواو، فهو جدير وحقيق بالثبوت؛ أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت. وقوله: (قَمُون) بفتح القاف وكسر الميم، صفة مشبهة بمعنى: حقيق. وهي خبر المبتدأ، وهو قوله: (والفعل).

\* \* \*

٧٠٤ - وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا إذا وقع بعد جملة الشرط فعل مضارع مقرون بـ(الفاء) أو (الواو) جاز فيه وجهان:

المعطف على الشرط بالفاء أو الواو

١ - اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]. بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

(١) المعطف على الجواب بالجزم وبالرفع، جاء في قراءة السبعة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/٢٢٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/٢٥١).

٢ - اعتبار «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً؛ كقول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا<sup>(١)</sup>

فإن قوله: (ويخضع) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه<sup>(٢)</sup>.

وأما الرفع - وهو الوجه الثالث - فيمتنع عند أكثر النحاة؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط؛ لثلا يكون فاصلاً بين جملي الشرط والجواب، وهما متلازمان في المعنى.

ويرى آخرون جواز الرفع على الاستئناف، بناءً على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملي الشرط والجواب؛ كقوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]<sup>(٣)</sup> فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان.

لكن قد يقال: إن وقوع جملة الاعتراض بين الشرط والجواب لغرض معنوي يستدعيه السياق أمر مقبول. ولكن الفصل بين الشرط والجزاء بما هو أجنبي دون مبرر معنوي قوي يعد ضعيفاً وغير مستساغ.

(١) معناه: من يدن منا وينزل في حمانا مع الخضوع والذل لنا ننزله خير منزل. ولا يخف من تعدي أحد عليه أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.

إعرابه: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترّب) فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ. (ويخضع) مضارع منصوب. (نؤويه) فعل مضارع مجزوم بحذف الياء؛ لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به. (ولا يخش) الواو عاطفة، ولا: نافية، و(يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر. (ظلماً) مفعول به (ما) مصدرية ظرفية (أقام) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (هضماً) معطوف على قوله: (ظلماً).

(٢) السبب الحقيقي للنصب هو السماع عن العرب؛ لأن شرط النصب لم يتحقق. ومع هذه فإن النحاة يقولون: إن سبب النصب هو تنزيل الشرط منزلة الاستفهام في أن كلاً منهما غير متحقق الوقوع.

(٣) انظر: «المغني» ص(٥٠٩)؛ و«حاشية الصبان» (٢٥/٤).

والى جواز الوجهين المذكورين أشار بقوله: (وجزم أو نصب لفعل إثر فا... إلخ) أي: إن الجزم أو النصب كلّ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ (الفاء) أو (الواو) (ان بالجمليتين اكتنفاً) بضم التاء وكسر النون، مبني للمجهول؛ أي: حُوِّطَ بجمليتي الشرط والجواب، فصار المضارع متوسطاً بينهما<sup>(١)</sup>، والألف للإطلاق، و(إن) شرطية تقرأ بهمزة الوصل.

\* \* \*

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْمَعْنَى فُهِمَ

يجوز حذف جواب الشرط بشرطين:

الأول: أن يدل عليه دليل بعد حذفه.

الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

مثال ذلك: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب. فحذف جواب الشرط، لدلالة (أنت الكريم) عليه، والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لم يصح حذف جملة الجواب، إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]، فقوله: (فإن أجل الله لآت) ليس هو الجواب، بل هو دليل الجواب<sup>(٢)</sup>؛ لأن الجواب يكون مسبباً عن الشرط. والأجل آت، سواء وجد الرجاء أم لم يوجد. وتقدير الجواب المحذوف - والله أعلم - فليبادر إلى العمل الصالح. وحذف جواب الشرط لتقدم دليله كثير جداً في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] أي: إن كنتم مؤمنين

(١) إذا توسط المضارع بين الشرط والجواب ولم يسبقه عاطف فإن كان مجزوماً أعرب بدلاً، وإن كان مرفوعاً أعربت جملة حالاً، نحو: متى تأتينا تنزل عندنا نكرمك.

(٢) هذا الشرط عند البصريين. وأما الكوفيون فلا يشترطونه. ويجوزون حذف الجواب ولو كان الشرط مضارعاً. بل يقولون فيما سد مسد الجواب: إنه هو الجواب، وليس بالدليل.

حذف فعل  
الشرط أو  
جواب الشرط  
للدليل



فعليه توكلوا<sup>(١)</sup>.

ويجوز حذف فعل الشرط بشرطين:

١ - أن يدل عليه دليل. ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

٢ - أن تكون الأداة (إن) المدغمة في (لا) النافية.

مثال ذلك: قل خيراً وإلا فاصمت. والتقدير: وإن لا تقل خيراً فاصمت. ومنه قوله ﷺ في اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها...»<sup>(٢)</sup> التقدير: وإلا يجيء صاحبها فاستمتع بها.

وهذا معنى قوله: (والشرط يغني عن جواب قد علم... إلخ) أي: إن فعل الشرط (يغني) أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. (والعكس) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (قد يأتي)، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

وقوله: (إن المعنى فهم) أي: بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف.

\* \* \*

٧٠٦ - وَأَخَذَ لَدَىٰ أَجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ  
٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالَبَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُّطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ  
٧٠٨ - وَزُبْمَا رُجْعٍ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُّقَدِّمٌ

اجتماع  
الشرط  
والقسم

إذا اجتمع شرط وقسم. فالأصل أن يكون لكل منهما جواب يخصه<sup>(٣)</sup>، غير أنه يجوز حذف جواب أحدهما اكتفاءً بجواب الآخر الذي يغني عنه ويدل عليه.

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣/٢٤٨).

(٢) متفق عليه.

(٣) جواب الشرط يختلف عن جواب القسم، فجواب الشرط يكون مجزوماً إذا كانت الأداة جازمة. ويكون مقترناً بالغاء، كما تقدم. أما جملة جواب القسم فلها الأحكام الآتية:

أ - الفعلية المصدرة بمضارع مثبت مستقبل متصل باللام يؤكد فيها المضارع بالنون، نحو: والله لأنصفن المظلوم. وتقدم ذلك في باب «نوني التوكيد».

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه، نحو: والله من يعمل بأحكام الشرع ليفوزن. فالمضارع (يفوز) مؤكد بالنون؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم. وليس جواباً للشرط، إذ لو كان جواباً له لكان مجزوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فقوله: (لا يأتون) جواب للقسم المقدر قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعاً، ولو كان جواباً للشرط لقل: (لا يأتوا) بالجزم.

فإن تقدم الشرط فالجواب له على الأرجح. وجواب القسم محذوف، نحو: من يعمل بأحكام الشرع والله يفز. فالمضارع (يفز) جاء مجزوماً؛ لأنه جواب الشرط، وجواب القسم محذوف.

فإن اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر - كالمبتدأ - فالجواب للشرط مطلقاً، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً، نحو: أحكام الشرع والله من يعمل بها يفز، وتقول: أحكام الشرع من يعمل بها والله يفز. بجزم المضارع (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكام الشرع)، وخبره جملة الشرط.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم

= ب - الفعلية المصدرة بماضي مثبت متصرف. فالغالب تصديرها باللام وقد، نحو: والله لقد بذلت جهدي في نصحك.

ج - الفعلية المصدرة بماضي جامد - غير ليس - فالأكثر تصديرها باللام، نحو: والله لنعم خلقاً الصديق. أما ليس فلا يتصل بها شيء.

د - الاسمية المثبتة، تؤكد باللام و(إنّ) معاً، نحو: والله إن فاعل الخير لمحبيب عند الله والناس. ويجوز الاختصار على أحدهما، والأول أبلغ.

هـ - الجملة الفعلية أو الاسمية تنفي في جواب القسم ب(ما) أو (إنّ) أو (لا) ويجب تجردها من اللام، نحو: والله ما يقبل المجذّب التواني، والله إنّ تعزّز الأمة إلا بديتها، وربّ الكعبة لا يفلح الكذوب. انظر: «النحو الوافي» (٤/٤٨٢)، «النحو الواضح» ص(١٧٢).

عليهما ذو خبر. وهو اختيار الفراء وابن مالك. ومن ذلك قول الشاعر:  
لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا<sup>(١)</sup>  
فقد تقدم القسم وتأخر الشرط. وجاء الجواب للشرط، وهو  
المضارع المجزوم (أَصُمُّ).

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ، أو أن اللام زائدة وليست  
للقسم، فلا تحتاج إلى جواب. وهذا تكلف. فالحق أن اللام للقسم،  
والجواب للشرط، وجواب القسم هو أداة الشرط وما دخلت عليه من  
جملتها.

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (واحذف لدى اجتماع شرط  
وقسم... إلخ) أي: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر  
منهما، استغناءً بجواب المتقدم. ثم ذكر أنهما إذا اجتماعا وتقدم عليهما  
ما يطلب خبراً رُجِّعَ الشرط على القسم.

وفهم من قوله: (رُجِّعَ) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم.  
وفهم من قوله: (مطلقاً) أن الشرط يترجح، سواء تقدم على القسم  
أو تأخر.

وقوله: (بلا حذر) تميم، لصحة الاستغناء عنه. ثم ذكر أنه قد  
يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر. والله أعلم.



(١) معناه: أن الشاعر يقسم لمخاطبه أنه لو كان ما حُكي عنه ونسبه إليه الواشون  
صحيحاً فإن عليه نذراً أن يصوم يوماً شديداً الحر. وأن يتعرض لوهج الشمس  
حتى يكون ذلك أوجع له.

إعرابه: (لئن) اللام موطئة للقسم و(إن) حرف شرط جازم (كان) فعل ماضٍ  
ناقص، فعل الشرط (ما) اسم موصول اسمها (حدثته) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ  
فاعله. والتاء نائب فاعل. والهاء مفعوله الثاني، ومفعوله الثالث محذوف؛ أي:  
إن كان الذي حدثته واقعاً، والجملة صلة. (صادقاً) خبر كان، (أصم) جواب  
الشرط مجزوم (بادياً) حال من فاعل (أصم).

## فَصْلُ «لَوْ»

أنسام (لو) ٧٠٩ - (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ، وَيَقْبَلُ إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ الشرطية  
«لو» من أدوات الشرط<sup>(١)</sup> غير الجازمة، وهي قسمان:

١ - لو الشرطية الامتناعية.

٢ - لو الشرطية غير الامتناعية.

أما الأولى: فهي حرف يفيد تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الزمن الماضي، ومقتضى ذلك امتناع شرطها دائماً وأنه لم يحصل. أما جوابها فقد يمتنع وقد لا يمتنع، فإن كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد الجواب امتنع الجواب، وإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط لم يمتنع الجواب بامتناع الشرط. فالأول، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

والثاني، نحو: لو ركب المسافر الطائرة لبلغ غايته.

فالشرط ممتنع في كلا المثالين. أما الجواب فهو ممتنع في الأول؛ لأن الشرط هو السبب الوحيد في وجوده، فإن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار.

(١) تأتي (لو) في اللغة العربية لخمس معانٍ:

١ - شرطية.

٢ - مصدرية، وهذه تذكر في الموصولات الحرفية.

٣ - للتقليل في قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد» «أولم ولو بشاة».

٤ - للتمني كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ولهذا نصب المضارع (فَنَكُونُ) في جوابها.

٥ - للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً. وينصب المضارع في جوابها؛ لأن العرض من أنواع الطلب، كما تقدم.

أما في المثال الثاني فالجواب غير ممتنع؛ لأن الشرط ليس هو السبب الوحيد في وجوده، بل هناك أسباب أخرى؛ كالسفر بالسيارة - مثلاً - وبهذا يتضح أن قول المعربين في «لو»: (إنها حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، فيه نظر؛ لأن ذلك غير لازم - لما تقدم - ولعلمهم نظروا إلى الكثير الغالب، والعبارة الدقيقة أن يقال فيها: (حرف يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه) أي: يدل على امتناع الشرط، وكونه مستلزماً للجواب. وقال سيويه: (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)<sup>(١)</sup> أي: حرف يدل على ما كان سيقع في الزمان الماضي لوقوع غيره في الزمان الماضي - أيضاً -، نحو: لو حضر أخوك لحضرت؛ أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع حضور أخيك، وهكذا يقال في المثالين المتقدمين.

أما (لو) الشرطية غير الامتناعية: فتقتضي تعليق جوابها على شرطها - وجوداً أو عدماً - في المستقبل، فتترادف (إن) الشرطية في التعليق<sup>(٢)</sup>. وفي أن زمن الفعل في جملة الشرط والجواب مستقبل، والغالب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين، نحو: لو يقدم خالد غداً لا أسافر.

فإن وليها ماضٍ أوّل بالمستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ تَوَكَّلُوا مِن خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤوّل بالمستقبل (يتركون)، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع (خافوا) جواباً وجزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك لا بعده، لاستحالته بعد موتهم.

(١) انظر: «كتاب سيويه» (٢٢٤/٤)، «معني اللبيب» (٢٥٦/١).

(٢) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّيْتُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْبَدْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]: (لو هاهنا بمعنى (إن)، وكذا في كل موضع وقع بعد «لو» الفعل الماضي. وكان جوابها متقدماً عليها) «التبيان» (١٧٧/١)؛ وانظر: «دراسات لأساليب القرآن» (٦٦٧/٢/١).

وهذا معنى قوله: (لو حرف شرط... إلخ) أي: إن «لو» حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي الامتناعية. وقوله: (ويقل إيلأوها مستقبلاً) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً. وهو - مع قلته - قبله النحاة وقالوا بمقتضاه، لوروده عن العرب.

\* \* \*

٧١٠ - وَهِيَ فِي الْإِخْصَاصِ بِالْفِعْلِ كَلَا (إِنْ) لُجِّنَ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ ما تختص به (لو) الشرطية من أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهراً كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمرأ، نحو: لو خالد قدم لأكرمته، ف(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر رضي الله عنه: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)<sup>(١)</sup>. وقول حاتم الطائي: (لو ذات سوارٍ لطممتي)<sup>(٢)</sup>، وهي بهذا تشبه (إِنْ) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أَنَّ) واسمها وخبرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لَعَثَابَةَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ حَذِرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [الحجرات: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ يَأْتِ الْآخِزَابُ يَدْعُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادَوْكَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]<sup>(٣)</sup>، وقد اختلف النحاة في (لو) - والحالة هذه - على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل،

(١) قالها عمر رضي الله عنه في موضوع الوباء الذي وقع بالشام. فأراد عمر رضي الله عنه أن يرجع من الطريق فقال له أبو عبيدة رضي الله عنه: أفراراً من قدر الله؟ فقال له هذه المقالة، والحديث متفق عليه. فانظرو: في «جامع الأصول» (٥٧٦/٧).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٨١/٣)، «الفاضل» للمبرد ص(٤١) وفيه خبر هذه المقالة. وانظر: «المقتضب» (٧٧/٣) والمراد بذات السوار: الحرة.

(٣) إذا وقعت (أَنَّ) بعد «لو» جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ، وهذا هو الأكثر. وجاز أن يكون مشتقاً أو جامداً أو ظرفاً. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (٤٥٨/١/١) (٦٥٢/٢/١).

ف(أَنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مقدر، والتقدير - والله أعلم - ولو ثبت أنهم آمنوا؛ أي: إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا؛ أي: صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من (أَنَّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره - مثلاً -: ثابت، أو نحو ذلك مما يناسب السياق.

والأول أظهر؛ لأن فيه إبقاء (لو) على اختصاصها ما دام أن تقدير المحذوف موجود على كلا القولين، ولأنه ينبني على القول الثاني دخول الحرف المصدرى على مثله بغير فاصل، وهذا خلاف الأصل.

وهذا معنى قوله: (وهي في الاختصاص بالفعل كإن... إلخ) أي: إن (لو) الشرطية بنوعيتها مختصة بالدخول على الفعل، مثل: (إن) الشرطية، ثم بين أن (لو) تخالف (إن) فتدخل على (أَنَّ) ومعموليهما..

\* \* \*

٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى) من أحكام «لو» الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: وهو المضارع المسبوق بـ«لم» نحو: لو أنصف الناس لاستراح القاضي، لو لم يتخاصم الناس لاستراح القاضي، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي<sup>(١)</sup>؛ كقوله

(١) وهذا من الفروق بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية. أن الامتناعية قلبت زمان المضارع إلى الماضي. وغير الامتناعية تخلص زمان المضارع للمستقبل، مثل: «إن». فيبقى المضارع بعدها على حاله صورة وزماً. وإن وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل، وإنما قلبت الامتناعية زمان المضارع إلى الماضي؛ لأنها تفيد تعليق شيء على شيء آخر في الزمان الماضي. بخلاف أدوات الشرط الجازمة فإنه يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً في الغالب.

تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]؛ أي: لو علمنا؛ لأنهم علقوا الاتباع على تقدير وجود علم القتال، وهو منتفٍ، فانتفى الاتباع. وإخبارهم بانتفاء علم القتال منهم إما على سبيل المكابرة، وإما على سبيل التخطئة لهم في ظنهم أن ذلك قتال في سبيل الله وليس كذلك، وإنما هو رمي النفوس في التهلكة، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقَاتِلْنَا مثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

وهذا معنى قوله: (وإن مضارع تلاها صُرفاً... إلخ) أي: إن المضارع إن تلا (لو) وقع بعدها صُرف زمنه إلى الماضي حتماً، نحو: (لو يفى كفى) أي: لو وفى كفى.

تمة:

لم يتعرض ابن مالك ﷺ في الألفية لجواب «لو» وهذه نبذة عنه. (جواب لو)

اعلم أن (لو) بنوعها لا بد لها من جواب، وهو نوعان:

الأول: ماضٍ لفظاً ومعنى، وهذا هو الأكثر، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه باللام؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وعدم الاقتران قليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِن قَبْلُ وَإِنِّي﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفيّاً (بما) فالأكثر أن يتجرد من اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] وهو كثير في القرآن، ومن اقترانه باللام قول الشاعر:



ولو نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي<sup>(١)</sup>  
 فجاء جواب «لو» وهو قوله: (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفيّاً بـ(ما).  
 واقترن باللام، وهذا قليل.

الثاني: أن يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فـ(اللام) واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ و(خير) خبره. والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، وقيل: جواب «لو» محذوف تقديره: لأثيبوا، وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، والله أعلم.



(١) إعرابه: (ولو) لو: حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني لما لم يُسم فاعله. ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما: نافية (افترقنا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب «لو» (ولكن) الواو حرف عطف، لكن حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها. وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه.

## أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا

٧١٢ - (أَمَّا) كَلَمَتُهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَقَا لَتَلُو نَلُوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا

٧١٣ - وَحَذَفَ فِي أَلِفَا قُلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

أَمَّا: من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً. أما كونها حرف شرط فدليلة لزوم الفاء في جوابها - كما سيأتي - وأما كونها للتوكيد فقد ذكره بعض النحاة<sup>(١)</sup>، فقال: «أما» حرف يعطي الكلام فضل لتوكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهب.

وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها؛ كقوله تعالى: ﴿أَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ<sup>(٢)</sup>﴾ ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ<sup>(٣)</sup>﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ<sup>(٤)</sup>﴾ [آل عمران: ٧]، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وقد يتخلف التفصيل، نحو: أما عليٌّ فمنطلق.

وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها

أدوات الشرط

غير

المجازمة:

١- أمّا

الشرطية

أ- معناها

ب- أحكامها

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٤٦/٤).

(٢) (اليتم): منصوب بما بعده، والفاء في قوله: (فلا تقهر): رابطة لجواب (أما).

(٣) أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الجملة صلة، ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ خبر المبتدأ، وهو جواب (أما)، ﴿ابْتِغَاءَ﴾ مفعول لأجله، ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ الواو إما عاطفة أو استئنافية. و﴿الرَّاسِخُونَ﴾ إما معطوف على لفظ ﴿اللَّهُ﴾، أو مبتدأ.

سيبويه رحمه الله بـ (مهما يك من شيء). والمذكور بعدها جواب الشرط، ولهذا لزمته الفاء لربط الجواب، فإذا قلت: أما عليّ فمخترع، فالأصل: مهما يك من شيء فعليّ مخترع، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء)، فصار: أما فعليّ مخترع، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: أما عليّ فمخترع.

وهذه الفاء لازمة في جوابها - كما تقدم - وهي للربط المجرد، لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على قول محذوف فيغلب حذفها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] <sup>(١)</sup>؛ أي: يقال لهم: أكفرتم، فحُذِفَ القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، على قاعدة: (يصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً). وقلّ الحذف فيما عدا ذلك؛ كقوله رحمه الله: ﴿أما موسى كأنني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله رحمه الله: ﴿أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله﴾ <sup>(٣)</sup>.

وإعراب المثال: (أما) حرف شرط وتوكيد نائية عن (مهما يك من شيء)، (علي) مبتدأ مرفوع، (فمخترع) الفاء رابطة، و(مخترع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها، جواب شرط غير جازم.

وإعراب: مهما يك من شيء فعليّ مخترع، هو: (مهما) اسم شرط جازم مبتدأ، (يك) فعل مضارع تام مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (من شيء) (من) حرف جر زائد و(شيء) فاعل ل(يك) مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (فعليّ) «الفاء» داخلة على جواب الشرط و(علي) مبتدأ و(مخترع) خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مهما).

(١) الاسم الموصول: مبتدأ، خبره: المقدّر (فيقال لهم).

(٢) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٣/٤١٤).

(٣) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٤/٣٧٦).

وهذا معنى قوله: (أما كمهما يك من شيء... إلخ) أي: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما: (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (لتلو تلوها) تبعاً للمألوف من كلام العرب، ومعناه: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط. ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في الشر، لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول - كما تقدم -.

وقوله: (قد بُدِئاً) أي: طرح، والألف للإطلاق.

وقوله: (ذي الفأ) بالقصر للضرورة، وكذا في البيت الأول.

\* \* \*

٧١٤ - (لَوْلَا، وَلَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْدَاءُ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا (لولا ولوما) استعملان:

الأول: أن يدلّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، ولهما حكمان:

١ - دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما تقدم في باب «الابتداء».

٢ - لا بد لهما من جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: (وهو المضارع المسبوق بـ«لم»)، فإن كان مثبتاً قرُن باللام للتأكيد - غالباً -، نحو: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، لوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

ولم تقع «لوما» الامتناعية في القرآن. أما (لولا) فقد جاءت في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سَفْكَاً مِنْ فُضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتِ السَّيِّئَاتُ فِي بَطْنِيهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصفات: ١٤٣، ١٤٤]، ف(لولا) في هذه الآيات حرف امتناع لوجود، وما بعدها مبتدأ، سواء

من الأدوات غير الجازمة  
٢- لولا  
٣- لوما  
الاستعمال الأول لهما وأحكامه

كان اسماً صريحاً كما في الآية الأولى، أو ضميراً منفصلاً كما في الآية الثانية، أو مصدراً مؤولاً كما في الآية الثالثة والرابعة، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوباً - كما تقدم في باب «الابتداء» - ومدخول اللام هو جواب (لولا).

فإن كان الفعل منفيّاً بـ(ما) تجرد عن اللام غالباً، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

وإن كان الفعل منفيّاً بـ(لم) لم يقترب بها، نحو: لولا التجارب لم يستفد الإنسان، لوما الجور وقلة الإنصاف لم يشرع القضاء.

وقد يحذف جواب (لولا) لدليل يدل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] فجواب (لولا) محذوف، تقديره - والله أعلم - لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

والى الاستعمال الأول لهذين الحرفين أشار بقوله: (لولا ولوما يلزمان الابتداء) أي: إن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، إذا (عقدا) أي: ربطا امتناع شيء بوجود غيره، ولازمًا بينهما، والألف في قوله: (عقدا) للثنية.

\* \* \*

٧١٥ - وَبِهِمَا التَّخْضِيعُ مِزْ وَهَلًا أَلَا، أَلَا، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

٧١٦ - وَقَدْ يَلْبِهَا أَسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

الاستعمال الثاني للـ(لولا ولوما) الدلالة على التخصييض - وهو طلب الفعل بحثً وقوة - ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع، ويساويهما في التخصييض والاختصاص بالفعل: هَلًا، وَأَلَا، وَأَلَا.. فإليها الفعل ظاهراً متصلاً بها أو مفصلاً منها بمعموله المتقدم عليه، أو يكون مقدراً.

فمثال المضارع المتصل بها: لولا تؤدي الشهادة على وجهها،

الاستعمال  
الثاني للـ(لولا  
ولوما)  
وأحكامه  
وبيان ما يلحق  
بهما

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْفَرُ لِمَ سَتَعَجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا سَتَقِفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، ف(لولا) هنا بمعنى: هلاً، وهو كثير في القرآن<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِكُو﴾ [الحجر: ٧]، ف(لوما) أداة تحضيض.

ومثال المضارع المفصول منها: لولا الشهادة تؤدي على وجهها، لوما المنكر تغير بيدك أو بلسانك أو بقلبك، ف(لولا) أداة تحضيض و(الشهادة) مفعول مقدم ل(الفعل) تؤدي.

ومثال المضارع المقدر: لولا الشهادة تؤديها، لوما المنكر تغيره، ف(لولا) أداة تحضيض، و(الشهادة) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها، وقد مضى ذلك في باب «الاشتغال».

وقد يكون المضارع محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ كقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه حين أخبره بأنه تزوج بشيب: «هلاً بكرأ تلاعها وتلاعك»<sup>(٢)</sup> أي: هلا تزوجت بكرأ.

فإن دخلت على فعل ماضٍ فهو في تأويل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقلوه: (أخرتني) ماضٍ في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي، وهي هنا للعرض.

وهذان الاستعمالان ل(لولا) و(لوما) ذكرهما ابن مالك. وبقي استعمال ثالث لم يذكره، وهو الدلالة على التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، وتختص بالفعل الماضي، أو ما في تأويله، نحو: هلاً كتبت

(١) ذكر هذا في «دراسات لأساليب القرآن» نقلاً عن أبي حيان في «البحر». وذكر أن (لوما) الامتناعية لم تقع في القرآن كما تقدم. وأن التحضيضية جاءت في آية واحدة. انظر: (١/٢/٦٩١، ٦٩٧).

(٢) متفق عليه.

الواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ<sup>(١)</sup> مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦].

وأما التحضيض بـ(ألا) فقد جاء في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقْنِطُونَ قَوْمًا نَكَحُوا أَخْيَنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] ولم يقع في القرآن تحضيض بـ(هَلَّا) أو (أَلَّا)<sup>(٢)</sup>.

وإلى الاستعمال الثاني أشار بقوله: (وبهما التحضيض مِرْزُ... إلخ) «مِرْزُ» فعل أمر؛ أي: مِيزَ بـ(لولا) و(لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه، ويشاركهما في التحضيض (هَلَّا، وَأَلَّا، وَأَلَا). ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل، فقال: (وأوليتها الفعل) أي: أتبعها واذكر بعدها الفعل، ولم يبين نوعه، وهو المضارع، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، والألف في (الفعل) للإطلاق. ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر، فقال: (وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عَلَّقَ) أي: يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له، فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة (أو بظاهر مؤخر) أي: يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم، فيكون من باب تقديم المعمول على عامله، كما تقدم في المثال، والله أعلم.



(١) وقع في هذه الآية الفصل بين (لولا) والفعل (قلتم) بالظرف. وفائدة هذا - والله أعلم - بيان أن الواجب عليهم أن يتفادوا التكلم بالآفك أول ما سمعوه. فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم، أفاده في «الكشاف» (٦٦/٣).

(٢) الذي يفهم من كلام ابن مالك في «شرح الكافية» (١٦٥٥/٣) أن (ألا) لا تأتي للتحضيض بل هي للعرض. وإنما ذكرها مع حروف التحضيض بجامع الاختصاص بالفعل.

## الإخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

- ٧١٧ - مَا قِيلَ: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرٌ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَفْرَضَ  
 ٧١٨ - وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدَتُهُمَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ  
 ٧١٩ - نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) قَدْ ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ، فَأَدْرِ الْمَأْخَذَا  
 ٧٢٠ - وَبِ(اللَّذَيْنِ، وَالَّذَيْنِ، وَالَّتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

كيفية الإخبار  
عن الاسم  
بالاسم  
الموصول

هذا الباب وضعه النحويون لاختبار الطالب وتدريبه في الأحكام النحوية، كما وضع علماء الصرف باب الأبنية لامتحان الطالب في القواعد التصريفية، وكثيراً ما يصار إلى الإخبار بالذي والألف واللام لقصد الاختصاص، أو تقوية الحكم؛ لأن فيه إسنادين: إلى الضمير وإلى الظاهر - كما سيتضح إن شاء الله - أو لغرض القصر، أو تشويق السامع، ونحو ذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن خالد، من قولنا: خالد منطلق، بالاسم الموصول (الذي)، فإنك تعمل في هذا الأسلوب خمسة أعمال:

أحدها: أن تبتدئ الكلام بموصول مطابق للاسم المذكور في إفراده وتذكيره وتثنيته وجمعه، وهو (الذي) وتجعله مبتدأ.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب؛ لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر عن (الذي).

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور الذي أخرته ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، ومطابقاً للموصول؛ لأنه هو العائد.



فتقول: الذي هو منطلق خالد، فالذي) مبتدأ، وجملة (هو منطلق) صلة، و(خالد) خبر المبتدأ.

وإذا قيل: أخبر عن المحمدين، من: أكرمت المحمدين، قلت: اللذان أكرمتهما المحمدان، وفي الجمع: الذين أكرمتهم المحمدون، وفي المؤنث: التي أكرمتها هند.

وعلى هذا فالمخبر عنه - في هذا الباب - هو المفعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول الذي هو المبتدأ. وهذا خلاف ظاهر السؤال، فإن ظاهره أن (خالداً) و(المحمدين) مخبر عنه، وأن الاسم الموصول هو الخبر، والجواب عن ذلك: أنه لما كان الاسم المذكور مخبراً عنه من جهة المعنى، صح أن يقال: أخبر عنه.

وهذا معنى قوله: (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر... إلخ) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم بالذي)، فليس هو على ظاهره، بل هو مؤول، فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً، (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر)، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى خبراً عنه، كما تقدم<sup>(١)</sup>. وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأول.

وقوله: (ما سواهما) أي: وما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (فوسطه صلة) أي: للاسم الموصول، وهذا هو العمل الرابع.

وقوله: (عائدها) أي: عائد الجملة وهو ضمير الموصول (خَلْفُ مُعْطِي التكملة) أي: جاء الضمير في موضع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة. وهذا فيه العمل الخامس، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده.

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول: الذي ضربته زيد (فذا ضربت زيدا

(١) هذا أحد التأويلات وقد نسب ابن مالك في «شرح الكافية» (١٧٧٢/٤) إلى ابن السراج. وقيل: إن (عن) في قول ابن مالك: (عنه) بمعنى الباء، والباء في (بالذي) بمعنى: (عن).

(كان) أي: هذا التركيب كان في الأصل: ضربت زيداً، ففعل فيه ما تقدم (فادر المأخذ) وقس عليه، والألف للإطلاق.

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه - مثني أو جمعاً أو مؤنثاً، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر (مراعياً) في الضمير العائد (وفاق المثبت) أي: موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى.

\* \* \*

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا  
٧٢٢ - كَذَا الْفَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَأَى مَا رَعَوْا  
لما ذكر المصنف رحمته كيفية الإخبار، ذكر ما يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أو أحد فروعه، وهي أربعة:

شروط الاسم  
المخبر عنه  
بالاسم  
الموصول

١ - أن يكون قابلاً للتأخير، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، مثل: من، وما؛ لثلاث تفوته الصدارة، فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفَهُ يقبل التأخير صح، مثل: الضمائر المتصلة؛ كالتاء من قمْتُ، فيجوز أن يخبر عنها، مع أنها لا تتأخر؛ لأنه لا يمكن النطق بها وحدها؛ لكونها ضميراً متصلاً، ولكن يتأخر خَلَفُهَا، وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

٢ - أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، للزومهما التنكير، فلا يخلفهما الضمير؛ لأنه ملازم للتعريف، فلا يجوز في: جاء خالد راكباً، أن تقول: الذي جاء خالد إياه راكب.

٣ - أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضمير عائد إلى اسم في الجملة، كالهاء من، نحو: صالح أكرمته؛ لأنك لو أخبرت لقلت: الذي صالح أكرمته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان

متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير، فإن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقي الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط.

٤ - أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، فلا تقول في: أكرمت رجلاً عالمًا: الذي أكرمته عالمًا رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف به.

وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط الثاني؛ لأن الإضمار تعريف وزيادة، وقد ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أن ذكر الشرط الثاني زيادة بيان<sup>(١)</sup>.

والى هذه الشروط الأربعة أشار بقوله: (قبول تأخير وتعريف... إلخ) أي: قد (حُتم) في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف، وكذا يشترط (الغنى عنه) أي: الاستغناء عنه بأجنبي، أو الاستغناء عنه بمضمر، وقوله: (فراع ما رعوا) أي: لاحظ ما لاحظوه من الشروط<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) «شرح الكافية» (٤/١٧٧٥).

(٢) وبقي من الشروط:

٥ - أن يكون الاسم في جملة خبرية. فلا يخبر عن الاسم في مثل: أكرم علياً؛ لأن الطلب لا يقع صلة. كما هو معلوم من باب «الموصول».

٦ - وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات، فلا يخبر عن (أحد) من نحو: ما جاءني من أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد. لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

٧ - ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: هشام في قولك: قام هشام، وقعد ياسر.

كيفية الإخبار  
عن الاسم  
بالألف واللام

- ٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِ(أَل) عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ  
٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوُغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِ(أَل) كَصَوُغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى اللَّهُ الْبُطْلَ)  
٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَكَعَتْ صِلَةُ (أَل) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ وَأَتَفَصَّلُ

لما بين الإخبار بالاسم الموصول عن الاسم، ذكر هنا الإخبار بالألف واللام الموصولة، فيخبر بالألف واللام عن الاسم بأربعة شروط، زيادة على الشروط السابقة:

١ - أن يكون المخبر عنه واقعاً في جملة فعلية، بخلاف: الإخبار بالذي، فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فإذا قلت: خالد أخوك، لم يصح الإخبار بأل عن خالد؛ لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.

٢ - أن يكون الفعل متقدماً، بخلاف: ما يقوم عاصم؛ لأنه تقدم على الفعل نفي، ولا يفصل بين أل وصلتها بنفي ولا غيره.

٣ - أن يكون متصرفاً، بخلاف: عسى المريض أن يبرأ؛ لأنه فعل جامد، وهو لا يصلح صلة لأل.

٤ - أن يكون مثبتاً، بخلاف المنفي كما تقدم.

مثال ذلك: وقى الله البطل، فيجوز أن تخبر عن كل واحد من الفاعل والمفعول في هذه الجملة بالألف واللام، لتحقيق الشروط، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقى البطل الله، فالواقى (مبتدأ، والبطل) بالنصب على أنه مفعول لاسم الفاعل، وبالجزم على أنه مضاف إليه، والله) خبر المبتدأ، وتقول في الإخبار عن المفعول: الواقى الله البطل، وذكر الهاء واجب؛ لأن عائد (أل) الموصولة لا يحذف إلا ضرورة، فالواقى) مبتدأ، والها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والله) فاعل لاسم الفاعل، والبطل) خبر المبتدأ.

ثم إن الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً، فإن كان عائداً على أل الموصولة وجب استتاره في الصلة؛ لأن الصلة جارية على من

هي له، وإن كان عائداً على غيرها وجب بروزه، لجريان الصلة على غير من هي له، فإذا قلت: بَلَّغْتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً، فإن أردت الإخبار عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائداً على (أل) فيجب استتاره؛ لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم، (وأل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم. والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن الأخوين - من المثال المذكور - قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى المحمدين رسالةً أخواك، وإن أخبرت عن المحمدين قلت: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة المحمدون، وعن الرسالة تقول: المبلغها أنا من أخويك إلى المحمدين رسالة، ف(أنا) في هذه الأمثلة، فاعل (المبلغ) لأنه اسم فاعل، والضمير عائداً لغير (أل)، وضمير الغيبة هو العائد، وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته.

وهذا معنى قوله: (وأخبروا هنا بأل... إلخ) أي: أخبر العرب - في هذا الباب - بأل الموصولة (عن بعض) أي: عن جزء كلام (يكون فيه الفعل قد تقدما) وهذه إشارة إلى الشرطين الأولين.

وقوله: (إن صح صوغ صلة منه لأل) أي: من الفعل المتقدم، بأن كان متصرفاً ومشتباً. وهذه (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين.

وقوله: (كصوغ واقٍ من وقى الله البطل) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كصوغ... وقد مضى بيان ذلك.

ثم ذكر أن صلة (أل) إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) (أبين وانفصل) أي: قطع من العامل وانفصل، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً، كما تقدم، والله أعلم.



## العدد

٧٢٦ - (ثلاثة) بِالثَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ  
٧٢٧ - فِي الضُّدِّ جَرَّدٌ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُرٌ جَمْعًا يَلْفُظُ قِلَّةً فِي الْأَكْثَرِ  
٧٢٨ - (وَمِائَةٌ) وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفٌ (وَمِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ  
اعلم أن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

١- العدد المفرد  
أ- حكم العدد من واحد إلى عشرة فذكر كبيراً وتانياً وحكم تمييزه  
ب- حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما

١ - المفرد، وهو العدد الخالي من التركيب والعطف، وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْعٍ وَبِضْعَةٍ)<sup>(١)</sup>، والمائة<sup>(٢)</sup> والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف) لأنه يضاف إلى تمييزه - عدا الواحد والاثنين -، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ - المركب، وهو ما تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما.

٣ - العُقد، وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين .. وبعضهم يسميه العدد (المفرد) لأنه غير مضاف ولا مركب.

(١) البضع: بالكسر، يدل على عدد ما بين ثلاثة وتسعة. وحكمه كالثلاثة في التذكير والتأنيث، وهو قد يستعمل مفرداً أو مركباً أو معطوفاً عليه. قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ۖ فِي بَيْضٍ مِّنْهُنَّ﴾ [الروم: ٣، ٤].

(٢) جرى المتقدمون على أن (المائة) تكتب بالألف، وذكروا تعليل ذلك. فانظر: «أدب الكتاب» للصولي ص(٢٥٩)؛ كتاب «الكتاب» لابن درستويه ص(٩٠)؛ «باب الهجاء» لابن الدهان النحوي ص(٦)؛ «همع الهوامع» ٦/٣٢٥؛ «المطالع النصرية» ص(١٤٩). ويرى المجمع اللغوي القاهري كتابتها بدون الألف. فإن ركبت الثلاث مع المائة حذف ألف (ثلاث) فتقول: ثلثمائة، وشرط ذلك ألا يلتبس بالثلث أحد الكسور. إلا (ثمان) فلا تحذف ألفها مع المائة - على الأجود - لثلاث يجمع حذفان: حذف الألف وحذف الياء. انظر: «المطالع النصرية» ص(١٨٢).

٤ - المعطوف، وهو العدد الذي بين عقدين؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين.. وهكذا.  
وسأتكلم - بعون الله - عن هذه الأقسام في ضوء الألفية من خلال المباحث الآتية:

١ - تذكير العدد وتأنيثه.

٢ - حكم تمييزه.

٣ - إعراب العدد.

فأما القسم الأول وهو العدد المفرد، فالعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشترت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين.

وهذان العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدٌ مسجدٍ، ولا اشترت اثني كتابين؛ لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

والأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعة رجال، وثلاث نسوة، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضعة نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَ مَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ [النور: ٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِآيَةٍ مِّنْهُنَّ﴾ [النور: ٤]؛ لأن مفرد (شهادات): «شهادة» وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): «شاهد أو شهيد» وهو مذكر<sup>(١)</sup>.

(١) وعلى هذا فإذا كان المعدود جمعاً فإنه لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث. وإنما يراعى مفردة. تقول: جاء خمسة فتية؛ لأن مفردة (فتى) وهو مذكر. ولا تنظر لجمعه المؤنث. وأوتار العشر الأواخر من رمضان خمس ليال؛ لأن مفردة =

وإذا اجتمع لعدد واحد تمييزان: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث روعي في تذكير العدد وتأنيثه السابق منهما، نحو: حضر سبعة رجال ونساء، وأقبل خمس نساء ورجال، وهذا يختلف عن العدد المركب والعدد المعطوف، وسأذكر ما يتعلق بهما - إن شاء الله -.

وهذه الأعداد - من ثلاثة إلى عشرة - تعرب حسب موقعها من الجملة<sup>(١)</sup> وتحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة<sup>(٢)</sup> ويكون - في الأغلب -

= (ليلة) وهو مؤنث. ولا تنظر لجمعه المذكر.

(١) العدد المفرد (ثمان) يختلف عن بقية الأعداد، فإنه له حالتين: الأولى: أن يكون مضافاً، الثانية: أن يكون غير مضاف.

فإن كان مضافاً جاء بلفظ المذكر بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث فالأصح إثبات الياء في آخره مطلقاً، وإعرابه إعراب الاسم المنقوص، فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة، تقول: عندي ثمان مخطوطات. اشترت ثمان مخطوطات، احتفظت بثمان مخطوطات.

وإن كان مضافاً جاء بلفظ المؤنث بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر لزمته الياء وبعدها التاء الدالة على التأنيث. ويعرب بالحركات الظاهرة كغيره من الأسماء الصحيحة، نحو: حضر ثمانية طلاب، سألت ثمانية طلاب. جلست مع ثمانية طلاب.

فإن كان غير مضاف والمعدود مذكر لزمته الياء والتاء - أيضاً - وأعرب بالحركات الظاهرة، نحو: الحاضرون من الطلاب ثمانية، كان الحاضرون ثمانية، اجتمعت من الطلاب بثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً أعرب إعراب المنقوص، نحو: عندي من المخطوطات ثمان. اقتنت من المخطوطات ثمانية - بالتثنية على أنه منقوص منصرف - أو ثمان - على أنه ممنوع من الصرف - وتقول في الجر: اكتفت من المخطوطات بثمان. والإعراب في حالة الرفع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة، وهكذا يقال في الجر. فإن كان مركباً مع العشرة فسأذكره - إن شاء الله - مع الأعداد المركبة.

(٢) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود. فيضاف إلى مستحق المعدود، نحو: هذه خمسة محمد. خذ سبتك. ويستغني بذلك عن التمييز؛ لأن هذه الإضافة تحقق غرضاً لا يحققه التمييز. وهو أن العدد مستحق ومملوك للمضاف إليه؛ لأنك لا تقول لشخص: خذ سبتك. إلا لمن يعرف جنسها، فليست بحاجة إلى ذكر التمييز.



جمع تكسير للقلّة<sup>(١)</sup> - كما تقدم في الأمثلة<sup>(٢)</sup>.

وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة - وهي الجمع والتكسير والقلّة - فتضاف هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان التمييز هو لفظ (مائة)، نحو: في المعهد ثلثمائة طالب، وأربعمائة مقعد.

وقد يتخلف الأمر الثاني فتضاف هذه الأعداد إلى جمع التصحيح، وذلك إذا لم يكن للكلمة جمع تكسير، نحو: خمس صلوات، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] فجاء بـ(سَمَوَاتٍ) جمع تصحيح؛ لأنه ليس للسماء جمع غيره، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ عَوْرَتُ لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨] وليس لعورة جمع تكسير، وقد يكون جمع التكسير وارداً ولكنه قليل الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿فِي شَيْءٍ مَّا كُنْتُمْ﴾ [النمل: ١٢]، فإن تكسير (آية) على (آي) وارد عن العرب<sup>(٣)</sup> لكنه ليس كثيراً في استعمالهم.

وقد تضاف لجمع التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه، كما في قوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَيُّهَا الْفَيْدِيُّ أَفْتَنًا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَعْبٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ شُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَآخَرُ يَأْكُسْتِ﴾ [يوسف: ٤٦]، فجاء (سنبلات) جمع تصحيح؛ لأنه مجاور لـ(سبع بقرات) المهمل تكسيه، وجاء (سنبال) بصيغة جمع التكسير حين لم يجاور جمع التصحيح في قوله

(١) جمع القلة يدل على أفراد لا تنقص عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة، وجمع الكثرة يدل على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد عن عشرة، ولكل منهما أوزان خاصة، ستأتي - إن شاء الله - في باب «جمع التكسير».

(٢) اعلم أنه لا يراد بالجمع هنا - الجمع الاصطلاحي - بل يدخل فيه كل ما يدل على الجمعية من اسم الجمع كـ(رهط) و(قوم) واسم الجنس الجمعي كـ(نحل) و(بقر) و(شجر) والغالب أن يجر ذلك بـ(من) قال تعالى: ﴿فَعَدُّ أَرْبَعَةٍ وَمِنَ الْأَخْطَرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وتقول: جاء ثلاثة من القوم، وفي المزرعة سبع من النخل، وتسع من الشجر. وقد يجر بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا فِي الْمَدِينَةِ ثَمَنَةً رَهْطًا﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» والذود: اسم جمع لا مفرد له.

(٣) انظر: «المصباح المنير» ص(٣٢).

تعالى: ﴿تَمَثَّلَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَكًا سَوَاكِلَ فِي كُلِّ سَبْتٍ مِائَةُ مِائَةٍ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وقد يتخلف القيد الثالث فيأتي تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما جمع كثرة لا جمع قلة، كما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء).

وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما، سواء أكان المعدود مذكراً أم مؤنثاً، ولا بدّ لهما من تمييز مفرد مجرور - غالباً -، نحو: قلّ من يعيش مائة سنة، على فضل العلم مائة برهان، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾ [النور: ٢] <sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] <sup>(٢)</sup>.

وقد يأتي تمييز (المائة) جمعاً مجروراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِيَسُوْا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] فقد قرأ حمزة والكسائي - من السبعة - بإضافة (مائة) إلى (سنين).

وفي العدد المفرد يقول ابن مالك: (ثلاثة بالتاء قل للعشرة... إلخ) أي: أثّ العدد: ثلاثة وعشرة وما بينهما، إذا كنت تعد جمعاً (أحاده) أي: مفرداته (مذكّره) فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد، لا بحال الجمع <sup>(٣)</sup>.

(١) (مائة) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٢) (ألف) ظرف زمان (سنة) مضاف إليه.

(٣) أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له؛ كقوم ورهط، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور. فيعطى العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور. ويعرف ذلك إما بالضمير أو باسم الإشارة أو تأنيث الفعل أو غيرها، تقول: ثلاث من الغنم؛ لأنك تقول: غنم كثيرة، قال تعالى: ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] فأثّ الفعل، وجاء ثلاثة من الرهط؛ لأن العرب تقول: الرهط أقبل، قال تعالى: ﴿وَكُنَّا فِي الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ﴾ [النمل: ٤٨] وتقول: عندي ثلاث من النخل، أو ثلاثة، لجواز الوجهين، قال تعالى: ﴿كَانَ لَهُمْ شَجَرٌ تَخْلِي حَاوِيَةً﴾ [الحاقة: ٧] فأثّ الصفة. وقال تعالى: ﴿كَانَ لَهُمْ شَجَرٌ تَخْلِي شُقَيْرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فذكر الصفة.

وقوله: (في الضد جرّد) أي: إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد وتجريده من التاء<sup>(١)</sup>.

ثم بيّن أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلّة مجرورة بالإضافة، وفهم من قوله: (في الأكثر) أنه يُميّزُ بجمع الكثرة قليلاً - كما تقدم - ثم بيّن أن المائة والألف تضافان للمفرد، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع، وهو يشير إلى قراءة حمزة والكسائي كما تقدم. وقوله: (نزرأ) أي: قليلاً جداً. وقوله: (قد رُدّف) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله؛ أي: تُع بالجمع، بمعنى: وقع بعده.

وإنما قدم ابن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر؛ لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها.

\* \* \*

٧٢٩ - وَ(أَحَدٌ) أَذْكَرُ وَصَلْنُهُ بِ(عَشْرٍ)	مُرْكَبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ	٢ - العدد
٧٣٠ - وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ)	وَالشَّيْنِ فِيهَا عَنْ تَوْبِهِمْ كَسْرَةٌ	المركب
٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى)	مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَأَفْعَلُ قَصْدًا	١ - حكمه
٧٣٢ - وَلِ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا	بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمَا	تذكير أو تانيثاً
		٢ - إصرا به

(١) إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بينهما، وكذا العشرة إذا كانت مفردة، فإنه يجوز تذكير العدد وتأنينه، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود. فتقول: صمت خمسة. تريد خمسة أيام. ويجوز: صمت خمساً. وعليه جاء الحديث الصحيح: «ثم أتبعه بست من شوال» وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ عَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء؛ لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين، وفي الآية أقوال أخرى.

وعلى الأول جاء قوله تعالى: ﴿مَنْ لَّمْ يَجِدْ فَسِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي ذَلِكَ سَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ إِذَا سَمِعُوا﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: وسبعة أيام. فانت العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام). انظر: «تفسير البحر المحيط» (٢/٢٣٣).

٧٣٣ - وَأَوَّلُ (عَشْرَةٍ) (اِثْنَتَيْنِ) وَ(عَشْرًا) (اِثْنَتَيْنِ) إِذَا أَتَتْ تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ - وَالْيَا لِيُغَيِّرِ الرَّفْعَ، وَأَرْفَعُ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سَوَاهُمَا أَلْفٌ

لما ذكر ابن مالك ﷺ القسم الأول وهو العدد المفرد (أو المضاف) ذكر العدد المركب، فتركب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد، ويلحق بذلك كلمة (بضع وبضعة).

والعدد المركب يتألف من جزأين: الأول: (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما، وما ألحق به. والثاني: (العجز) وهو كلمة (عشرة).

وحكم الأعداد المركبة من حيث التذكير والتأنيث، أن العجز وهو (عشرة) يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر فإن كان كلمة (أحد أو إحدى أو اثني أو اثنتي) فإنه يطابق المعدود، وإن كان (ثلاثة وتسعة) وما بينهما، فإن حكمه بعد التركيب كحكمه قبله، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر. تقول: حضر أحد عشر طالباً، كتبت إحدى عشرة ورقة، عندي اثنا عشر كتاباً، واثنا عشرة كراسة، نجح ثلاثة عشر طالباً، أقمت في مكة تسع عشرة ليلة، وفي المدينة بضعة عشر يوماً، قال تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] (١).

وحكم العدد المركب أنه يبنى على فتح الجزأين (٢) فلا يتغير آخره

(١) إذا كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل. والآخر مؤنث - عاقل أو غير عاقل - روعي في تذكير العدد وتأنيثه المذكر العاقل مطلقاً - سواء كان متقدماً أم متأخراً -، نحو: سافر معنا ثلاثة عشر رجلاً وامرأة، أو ثلاثة عشر امرأة ورجلاً. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط اتصال التمييز بالعدد، نحو: عندي خمسة عشر جملًا وناقة، أو عندي خمس عشرة ناقة وجملًا، فإن فصل روعي المؤنث، نحو: عندي خمس عشرة ما بين جمل وناقة، أو ما بين ناقة وجمل. ويرى الصبان أنه إذا كان المذكر غير عاقل، والمؤنث عاقلًا، غلب العاقل، نحو: أربع عشرة جملًا وأمة.

(٢) العدد (ثمانية) إذا كان مركباً مع العشرة فحكمه من حيث التذكير والتأنيث كحكمه =

بتغير العوامل، تقول: جاء ثلاثة عشر طالباً، رأيت ثلاثة عشر طالباً، مررت بثلاثة عشر طالباً، ف(ثلاثة عشر) فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به في محل نصب، وفي المثال الثالث: في محل جر، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ف(اثنا) خبر (إن) مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له.

وقال تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]<sup>(١)</sup>، ف(اثنتي) مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) مبني على الفتح لا محل له.

ويحتاج العدد المركب إلى تمييز مفرد منصوب، كما في الأمثلة، وسيذكر ابن مالك رحمته ذلك، وإنما ذكرته هنا لإتمام الكلام على العدد المركب.

= قبل التركيب، تقول: جاء ثمانية عشر طالباً. وعندي ثمانين عشرة كراسة. وهو مبني على فتح الجزأين. فإذا كان مجرداً من التاء جاز فيه إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ويكون الفتح مقدراً عليها. وجاز حذف الياء مع فتح النون أو كسرها. وفي حالة الكسر تكون الياء محذوفة للتخفيف. انظر: «شرح الكافية» (١٦٧٤/٣).

(١) تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهم المعنى. تقديره - والله أعلم - فرقة. ولا يصلح أن يكون (أسباطاً) تمييزاً؛ لأنه جمع، ولأنه لو كان تمييزاً لذكر العددين بحذف التاء منهما؛ لأن السبط مذكر. ويرى الفراء في «معاني القرآن» (٣٩٧/١) أنه وإن كان السبط مذكراً فتأنيث العدد لقوله: (أمماً)، ف(أسباطاً) على القول الأول بدل من (اثنتي عشرة) ورجحه الزجاج في «معاني القرآن» (٣٨٢/٢) و(أمماً) نعت لأسباط.

والأسباط: جمع سبط وهو ولد الولد. فصاروا اثنتي عشرة أمة من اثني عشر ولداً. وأراد بالأسباط القبائل. و(اثنتي عشرة) مفعول ثانٍ ل(قطعتنا) والضمير وهو الهاء مفعول أول.

يقول ابن مالك: (وأحد اذكر وصلته بعشر... إلخ) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عشر) مرگباً لهما، فتقول: أحد عشر رجلاً، وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عشرة امرأة، بسكون الشين وزيادة التاء، هذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة ب(أحد وإحدى) بل هي عامة، فقال:

(وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَصْدًا)

أي: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة).

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بين أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ثم نصر على (اثني واثنتي) فقال: (وأول عشرة اثنتي) أي: أتبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث.

وقوله: (إذا أنشئ تشا) بالقصر لضرورة الوزن. وهذا راجع للأول، (أو دُكرًا) وهذا راجع للثاني، ثم بين أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثني، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، في القول المألوف الشائع.

\* \* \*

٧٣٥ - وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينًا

ذكر القسم الثالث من أقسام العدد وهو العَقْدُ، والقسم الرابع وهو العدد المعطوف.

٣- الجُفد  
تعريفه، وحكمه  
٤- العدد  
المعطوف  
تعريفه وحكمه

أما العقد - وهو من عشرين إلى تسعين - فإنه يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. وأما تمييزه فهو مفرد منصوب<sup>(١)</sup>، نحو: عندي ثلاثون كتاباً، في المزرعة ستون نخلة، وأربعون شجرة.

وتعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء - كما تقدم أول الكتاب - قال تعالى: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ<sup>(٢)</sup> رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ<sup>(٣)</sup> لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ<sup>(٤)</sup> جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وأما المعطوف - وهو الذي ينحصر بين عقدين - فإن المعطوف وهو لفظ العقد يلزم حالة واحدة - كما تقدم - وأما المعطوف عليه<sup>(٥)</sup> فإن كانت صغيته هي لفظ (واحد) أو (اثنين) وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنينه، وإن كانت لفظ (ثلاثة أو تسعة) وما بينهما فيجب مخالفتها للمعدود، كما تقدم في حال أفرادها أو تركيبها، ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه من الجملة، ويتبعه المعطوف في إعرابه، نحو: في الفصل واحد وثلاثون طالباً، واثنان وثلاثون مقعداً، في المكتبة سبعة وثمانون كتاباً، وخمس وثلاثون مخطوطة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَمْ يَسْغَحْ<sup>(٦)</sup> وَسَعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣].

(١) يجوز أن يستغني العقد عن التمييز وأن يضاف إلى مستحقه، نحو: هذه عشرو خالد؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر تمييز.

(٢) قوله: (قومه) منصوب على نزع الخافض. و(سبعين) مفعول به.

(٣) موسى مفعول أول، و(ثلاثين) مفعول ثان على حذف مضاف؛ أي: تمام ثلاثين.

(٤) المعطوف عليه يسمى (التيف) - بتشديد الياء على الألف - ومعناه: الزيادة، يقال: ناف على فلان: أي زاد عليه. وهي تدل - في الأصل - على عدد مبهم من واحد إلى تسعة. وتلازم التذكير دائماً. وتعرب حسب موقعها من الجملة. ولا بد أن يتقدمها عقد من العقود ثم تعطف عليه، نحو: اشترت عشرين كتاباً ونبقاً. فهي لا تذكر إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي. أما على الاستعمال الأول فإن لفظ التيف يطلق على العدد المعطوف عليه. ولا بد أن يكون متقدماً.

وهذا معنى قوله: (وميز العشرين للتسعين... إلخ) أي: ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي: بمفرد (كأربعين حيناً) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً، والحين: بالكسر هو الدهر والوقت، طال أم قصر، وشمل قوله: (العشرين للتسعين) ألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة<sup>(١)</sup>، واللام في قوله: (للتسعين) للغاية، فهي بمعنى: (إلى).

\* \* \*

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئُهُمَا  
أي: إن العرب ميزت العدد المركب - من أحد عشر إلى تسعة عشر - بمثل ما ميِّز عشرون وبابه. وذلك بمفرد منصوب - كما تقدم -.

تمييز العدد  
المركب

وقوله: (فسوئيهما) أي: المركب، والعشرين وبابه، وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه، أو أنه قصد به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة.

\* \* \*

٧٣٧ - وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ بَيِّنَ الْبَيِّنَا، وَهَجَزَ قَدْ يُعْرَبُ  
يجوز في العدد المركب - ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة<sup>(٢)</sup> - أن يستغني عن التمييز وأن يضاف إلى اسم بعده<sup>(٣)</sup> - كما في العدد المفرد والعقود -.

إضافة العدد  
المركب

(١) إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً - تقدم أو تأخر اتصل أو انفصل -، نحو: وُزِعَ المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً. ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط الاتصال، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً. فإن فصل بينهما فاصل - وهو كلمة بين - روعي المؤنث، نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين ما بين بحث ورسالة. راجع: «حاشية الصبان» (٧١/٤)، «النحو الوافي» (٥٥٠/٤).

(٢) يعلل النحاة امتناع إضافة (اثني عشر) إلى مستحقها أن لفظ (عشر) واقع موقع نون المشى، وهذه النون لا تجامع الإضافة.

(٣) انظر: «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (١١١/٢).



وإذا أضيف العدد لمركب ففيه لغتان:

**الأولى:** وهي الفصحى، أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية، فتقول: خمسة عشر محمدٍ عندي، حفظت خمسة عشر محمدٍ، حافظت على خمسة عشر محمدٍ، (خمسـة عشر) - في المثال الأول - مبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وهو مضاف و(محمد) مضاف إليه، (عندي) خبر المبتدأ.

**الثانية:** بقاء الصدر على بنائه، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني، فتقول: خمسة عشر محمدٍ عندي، حفظت خمسة عشر محمدٍ، حافظت على خمسة عشر محمدٍ، (خمسـة عشر) بجزئها مبتدأ مرفوع بالضمـة، وفي الثاني مفعول به منصوب بالفتحة، وفي الثالث مجرور بالكسرة.

وهذا معنى قوله: (وإن أضيف عدد مركب... إلخ) أي: وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه. وهذه اللغة الأولى، (وعجز قد يعرب) إشارة إلى اللغة الثانية، وأفاد بذلك أنها لغة قليلة. وقوله: (البناء) بالقصر للوزن، وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله: (وعجز) أنها في معرض التفصيل.

\* \* \*

٧٣٨ - وَصُغَ مِنْ (اثنَينِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى	(عَشْرَةٍ) كَ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلًا)	صوغ العدد
٧٣٩ - وَأَخْتِمُهُ فِي التَّائِيَةِ بِالتَّاءِ، وَمَتَى	ذَكَرْتُ فَادَّكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَاءِ	على وزن (فاعل)
٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ	تُضِيفِ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيِّنٍ	١ - حكمه
٧٤١ - وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا	فَوْقَ فَحُكِّمْ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا	تذكيراً وتانياً
		٢ - استعماله

يجوز أن يصاغ من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، وصفاً على وزن (فاعل) لتحقيق غرض لا يمكن أن يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق.

وهذا العدد الذي على وزن (فاعل) يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث فيقال: كتاب ثالث ورابع، ورسالة ثالثة ورابعة إلى عشرة.

وما صيغ من العدد على هذا النحو له استعمالات:

**الأول:** أن يستعمل مفرداً عن الإضافة، ليصف ما قبله، ويدل على ترتيبه، نحو: جاء الطالب الثالث في فصله؛ أي: إنه طالب موصوف بهذه الصفة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، فجاء قوله: (بثالث) مذكراً؛ لأن الحديث عن رسول الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْزِلَهُمَا ثَلَاثَةُ آلَافٍ﴾<sup>(١)</sup> [النجم: ١٩، ٢٠]، فجاء قوله: (الثالثة) مؤنثاً لأنه صفة لمؤنث، والغرض من الصفة التوكيد؛ لأن من المعلوم بعد ذكر اللات والعزى أن مائة ثالثهما، وكلها أصنام كانت تعبد في الجاهلية<sup>(٢)</sup>.

وحكم الصيغة في هذا الاستعمال هو الإعراب بالحركات حسب موقعها من الجملة.

**الثاني:** أن يستعمل مع ما اشتق منه - والمراد بما اشتق منه: أصله - فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة من غير دلالة على ترتيب، نحو: خالد ثالث ثلاثة قاموا بالنشاط في معيهم؛ أي: واحد من ثلاثة.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات حسب موقعها من الجملة، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه، من إضافة البعض إلى كله، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثِينَ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: أحد اثنين، و(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) و(اثنين) مضاف إليه<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله أحد ثلاثة آلهة، أو واحد من ثلاثة آلهة،

(١) الهمزة للاستفهام، والفاء للاستئناف - على ما تقدم في آخر باب «عطف النسق» - ورأى: فعل ماضٍ. والهاء فاعل. . والميم علامة الجمع. (اللات) مفعول به (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة. وانظر: «تفسير الألوسي» (٥٦/٢٧).

(٢) انظر: «النحو القرآني» ص(٣٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

و(ثالث): خبر (إن) و(ثلاثة) مضاف إليه<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه - وهو العدد الأقل منه مباشرة - فيفيد حيثل معنى التصيير والتحويل، فيجوز فيه وجهان:

الأول: إضافته إلى ما يليه، فيحذف تنوينه، نحو: دخلت المسجد وأنا رابعٌ ثلاثة؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، ودخلت حفصة الغرفة وهي رابعةٌ ثلاثة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أي: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وقد جاء العددان مضافين إلى ضمير الثلاثة والخمسة.

الوجه الثاني: نصب ما يليه به، فيلحقه التنوين، ويشترط له ما يشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرهما مما يعتمد عليه اسم الفاعل، ومن كونه للحال أو الاستقبال، نحو: سأسافر غداً - إن شاء الله - وأنا رابعٌ ثلاثة، (رابعٌ) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، و(ثلاثة) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

والى هذه الاستعمالات الثلاثة أشار بقوله: (وصغ من اثنين فما فوق... إلخ) أي: صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)<sup>(٢)</sup>. ثم ذكر أنه إن أريد

(١) وجوب الإضافة هو مذهب الجمهور، سواء كان ثانياً أم غيره، ويرى بعض النحاة أن لفظ (ثان وثانية) يعلمان النصب بشرطه فيما بعدهما، فتقول: كان عاصم ثانياً اثنين، (فلاثنين) مفعول به؛ أي: متمم اثنين، قالوا: لأن العرب تقول: ثبت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. واختاره ابن مالك في «التسهيل» (٤١٢/٢)، وقال فريق ثالث: إن هذا الحكم ليس مقصوداً على (ثان وثانية) بل هو في جميع الأعداد. انظر: «أوضح المسالك» (٢٦٢/٤).

(٢) ذكر في «النصريح» (٢٧٦/٢) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر، كما تقدم في «باب المفعول المطلق». وهذا الكلام له ما يستثنى منه، كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير. فإنها قياسية؛ لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، فقد نقل الجوهري في «الصحاح» =

بالعدد المؤنث لحقته التاء، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء. وهذا هو الاستعمال الأول.

وقوله: (من اثنين) أي: لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر.

وقوله: (وإن ترد بعض الذي منه بُني) أي: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بُني منه؛ أي: واحد مما اشتق منه، (تضف إليه) أي: تضيف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي: حالة كون الوصف مثل بعض في معناه؛ أي: مثل إضافة البعض إلى كله.

وقوله: (بَيِّن) نعت لبعض؛ أي: واضح البعضية، فيفيد العدد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة كما تقدم، وهذا هو الاستعمال الثاني.

وقوله: (وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق) أي: وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعل له احكاماً) أي: فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم (جاعل) أي: اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة، وإنما قال: (جاعل) ولم يقل: (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى: (جاعل) فيفيد معنى التصيير والتحويل، كما تقدم. وهذا هو الاستعمال الثالث.

\* \* \*

٧٤٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِيِ اثْنَيْنِ)	مُرَكَّبًا فَجِئْتُ بِتَرْكِيبَيْنِ	بـ
٧٤٣ - أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِيفَ	إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تُنَوِي يَفِي	استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل)
٧٤٤ - وَشَاعَ الْأَسْتِفْتَا بِ(حَادِي عَشْرًا)	وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ (عَشْرَيْنِ) أَذْكَرَا	
٧٤٥ - وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ	بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَإِوِ يُعْتَمَدُ	

= (٢٧٥/١): (تَلَكُّتُ الْقَوْمِ أَثْلَتُهُمْ - بِالْكَسْرِ - إِذَا كُنْتَ ثَالِثَهُمْ أَوْ كَمَلْتَهُمْ ثَلَاثَةً - بِنَفْسِكَ .. وَكَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرَةِ إِلَّا أَنْكَ تَفْتَحُ: أَزْبَعُهُمْ وَأَسْبَعُهُمْ وَأَسْعُهُمْ...).

الاستعمال الرابع لصيغة (فاعل): أن تُركَّب مع العشرة، ليفيد الدلالة على الترتيب مقيداً بالعشرة.

وفي هذا الاستعمال يجب البناء على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، مع مطابقة الجزأين معاً لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو: الفصلُ الثالث عشر أطولُ فصول الكتاب، قرأت الفصل الثالث عشر، نظرت في المسألة السادسة عشرة، (الفصلُ) مبتداً (والثالث عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة، (أطول) خبر المبتداً. وفي المثال الثاني: في محل نصب صفة، وفي الثالث في محل جر صفة أيضاً.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك رحمته الله.

الاستعمال الخامس: أن يركب مع العشرة؛ ليفيد أنه بعض من العدد الأصلي الذي صيغ منه، ولهذا الاستعمال ثلاث صور:

١ - أن يؤتى بتركيبين: صدر أولهما صيغة (فاعل) في التذكير (وفاعلة) في التأنيث، وبعدها كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث، وصدر التركيب الثاني في التذكير (أحد، واثنان، وثلاثة - بالتاء - إلى تسعة) وفي التأنيث (إحدى، واثنتان، وثلاث - بلا تاء - إلى تسع) وبعده كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث.

وكل من التركيبين مبني على فتح الجزأين، ويكون المركب الأول في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعه من الجملة، وهو مضاف، ويكون المركب الثاني (ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة) مضافاً إليه، في محل جر، تقول: هذا خامس عشر خمسة عشر، وهذه ثالثة عشرة ثلاث عشرة.

٢ - أن يقتصر على صدر المركب الأول دون كلمة (عشرة) استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني. ويعرب صدر التركيب الأول على حسب موقعه من الكلام؛ لزوال سبب البناء وهو التركيب، ويضاف إلى

المركب الثاني، باقياً الثاني على بناء جزئيه. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً، نحو: هذا خامس خمسة عشر، (لهذا) مبتدأ (خامس) خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف و(خمسّة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه.

٣ - أن يستعمل بحذف الوسطين وبقاء الطرفين، فيقال: هذا ثالث عشر، والأحسن - هنا - إعراب صيغة (فاعل) على حسب موقعها من الجملة، وهي مضاف، و(عشر) مضاف إليه مجرور.

الاستعمال السادس لصيغة (فاعل): أن يستعمل قبل (العقد) ويعطف عليه (العقد) بالواو خاصة، ويطابق المعطوف عليه مدلوله في تذكيره وتأنيثه، ويعرب بالحركات على حسب موقعه من الجملة، والمعطوف يتبعه في إعرابه، فيكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإعرابه بالحروف كما تقدم، نحو: قرأت الفصل الثالث والعشرين، وتأمّلت في الفائدة السابعة والعشرين.

وقد ذكر ابن مالك الاستعمال الخامس وما بعده بقوله: (وإن أردت مثل ثاني اثنين... إلخ) أي: وإن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين؛ أي: إنه بعض تلك العدة (فجيء بتركيبين) الأول: صدره (فاعل) والثاني: صدره ما اشتق منه، وهذه الصورة الأولى، (أو فاعلاً) أي: أو أضف فاعلاً (بحالتيه) وهما حالة التذكير والتأنيث (إلى مركب) أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه، (بما تنوي يفني) أي: يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته. وهذه الصورة الثانية.

ثم قال عن الصورة الثالثة: (وشاع الاستغنا بحادي عشرنا ونحوه) أي: كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من التركيب الأول والتيف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته

وحذف الثاني كاملاً، وفائدة التمثيل بـ(حادي) التنبيه على أنه مقلوب، وأصله (واحد).

وقوله: (ونحوه) أي: ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر. .  
 وقوله: (وقبل عشرين اذكروا) إشارة إلى الاستعمال الأخير،  
 والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقي العقود - صيغة فاعل من  
 لفظ العدد (بحالتيه) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن  
 يكون متقدماً على واو العطف، ويليهما العقد المعطوف.



## كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا

٧٤٦ - مَيَّزَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ (عَشْرِينَ) كَلَامًا شَخْصًا سَمًا

٧٤٧ - وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَةَ (مِنْ) مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

١- كم،  
الاستفهامية  
معناها، حكم  
تمييزها

هذا الباب معقود لكنايات العدد، وهي ثلاثة: كم، وكأين، وكذا، والكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه، لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات؛ لأن كلاً منها يكتنى به عن معدود وإن كان مبهماً.

أما (كم) فهي نوعان: استفهامية، وخبرية<sup>(١)</sup>.

أما الاستفهامية فمعناها: أي عدد؟ فيسأل بها عن كمية الشيء، وتمييزها مفرد منصوب، نحو: كم سورة حفظت؟ ف(كم) استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم (سورة) تمييز منصوب.

(١) (كم) بنوعيهما اسم؛ لدخول حرف الجر عليها. ولهما الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير. ولا بد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَيْلٌ قَالَ لَيْلٌ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت المريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حديثاً حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلِّ بِحَقِّ إِسْرَافِكَ كَمْ أَتَيْنَهُمْ مِنْ آيَاتِنَا يَنْتَهُ﴾ [البقرة: ٢١١]. ف(كم) في محل نصب مفعول ثانٍ لأتيناها، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع نوافذ بيتك؟ وما عدا ذلك فهي مبتدأ، أو معمولاً لناسخ، نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً يَوْمَ بُرْءٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩].



قال تعالى: ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا لَيْسَ لَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضُ يَوْمٍ فَسْئَلُ الْعَالَمِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

ف(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بما بعده، و(عدد سنين) تمييز (كم) منصوب، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويجوز جر التمييز إذا دخل عليها حرف جر<sup>(١)</sup>، نحو: بكم ريال اشترت هذا الكتاب؟ وهو مجرور ب(من) مضمرة، أو بإضافة (كم) إليه. وهو وجيه؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن حرف الجر لا يعمل إذا كان محذوفاً.

وهذا معنى قوله: (ميز في الاستفهام... إلخ) أي: ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب، ثم ذكر المثال: (كم شخصاً سما) ف(كم) مبتدأ و(شخصاً) تمييز منصوب، وجملة (سما) خبر المبتدأ، وهو بمعنى: علا.

وقوله: (وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ) فعل أمر من أجاز يُجيز، ويقراً بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أَنْ) إليها للوزن، والمعنى: يجوز لك جر التمييز ب(من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

\* \* \*

٧٤٨ - وَأَسْتَغْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَلَّ عَشْرَةً) أَوْ (مَائَةً) كَلَّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً ٢- كَمْ،  
٧٤٩ - كَلَّ كَلَّ: (كَايِنٌ) وَ(كَدَا)، وَيُتَّصَبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلٌ (مِنْ) تُصَبُّ  
مناها وحكم  
تمييزها  
تستعمل (كم) خبرية - كما تقدم - بمعنى: كثير، فهي أداة للإخبار

(١) ورد تمييزها مجروراً ب(من) ظاهرة، ولم تجر (كم) بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُم مِّنْ ءَايَةٍ يَّزِيدُ﴾ [البقرة: ٢١١] ف(كم) يحتمل أنها استفهامية أو خبرية، وهي في محل نصب مفعول به ثانٍ مقدم، والضمير في قوله (آتيناهم) هو المفعول الأول، والميم علامة الجمع، (من آية) تمييز «كم» مجرور ب(من) وانظر: التعليق الآتي.

عن معدود كثير، نحو: كم مرة يخطئ إليّ أخي وأنا أغفر له.

وتمييزها مجرور، وجره بإضافة (كم) إليه<sup>(١)</sup>، ويكون مفرداً وهو أكثر وأبلغ، ويكون جمعاً، نحو: كم فقير مات جوعاً، كم ساعات قضيتها لاهياً، ف(كم) خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي مضاف و(فقير) مضاف إليها، وجملة (مات) خبر (كم).

أما (كأين) فهي بمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير<sup>(٢)</sup>، وتمييزها مفرد مجرور بـ(من) وهو الأكثر، نحو: كأين من غني لا يقنع، قال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِنَّهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ف(كأين) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (من دابة) جار ومجرور تمييز (كم)، وجملة (لا تحمل رزقها) صفة لـ(دابة)، وقوله سبحانه: (الله يرزقها) خبر (كأين)، وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّجْوَى فَنَكَلْ مَعَهُ رِيثُونٌ كَيْدٍ فَمَا وَهَنُوا﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ف(كأين) مبتدأ، وجملة (قاتل) خبر المبتدأ<sup>(٣)</sup> ولم يقع تمييزها في القرآن إلا مجروراً بـ(من)<sup>(٤)</sup>.

٣- كأين  
معناها وحكم  
تمييزها

(١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ(من) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيُؤَيِّنُ﴾ [الدخان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَفْلَحْنَا مِن قُرَيْشٍ بَطَرَتْ مِعْشَتَهَا فَبَلَكَ مَسَلِكُهُمْ﴾ [القصص: ٥٨] والآيات في هذا كثيرة، انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٤٠٤).

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أنها تأتي استفهامية - أيضاً - وقد نص على ذلك في «التسهيل وشرحه» (١٣٢/٢) ونسب لابن قتيبة وابن عصفور، والجمهور على خلاف ذلك. ودليل ابن مالك ومن معه ما أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (١٣٢/٥) بسنده، عن زر بن حبیش قال: قال لي أبي بن كعب: كآين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية.. الحديث. قال ابن كثير في «تفسيره» (٣٧٧/٦) هذا إسناد حسن. وانظر: «زوائد عبد الله في المسند». ترتيب وتخريج وتعليق: عامر صبري ص(٣٦٤).

(٣) جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في «المغني» (١/١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً.

(٤) نقله محمد عزيمة في «دراساته» عن أبي حيان (١/٢/٣٤٤).

وقد يأتي تمييزها منصوباً، لكنه قليل، نحو: كَأَيِّنْ رَجُلًا لَقِيتُ، ومنه قول الشاعر:

أُطْرِدُ الْيَاسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيِّنْ أَلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ<sup>(١)</sup>  
فجاء تمييز (فَكَأَيِّنْ) منصوباً، وهو قوله: (أَلِمًا) مما يدل على جوازه.

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير، وهي تشبه (كم) الخبرية في مجرد الإخبار، وإن كانت لا تلازم الدلالة على الكثرة، وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة، ويجب في تمييزها النصب على الأرجح، والأكثر في استعمالها أن تكون معطوفاً عليها، نحو: ملكت كذا وكذا درهماً، فـ(كذا) مفعول به في محل نصب و(درهماً) تمييز<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (واستعملناها مخبراً كعشره... إلخ) أي: استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى: كثير (كعشره) أي: إن تمييزها يكون كتمييز العشرة؛ أي: جمعاً مجروراً (أو مائة) أي: أو كتمييز المائة؛ أي: مفرداً مجروراً، ولعل المصنف رحمته قدم الجمع على الأفراد مع أن الأفراد أكثر وأفصح - كما تقدم - اهتماماً بالجمع، ورداً على من زعم شذوذه.

(١) اليأس: القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد، أَلِمًا: اسم فاعل من (ألم) يَأْلِمُ والمراد: صاحب ألم. حُمَّ: قُدِّرَ وَكُتِبَ.

إعرايه: (فكأي): الفاء للتعليل. كأي: اسم بمعنى كثير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أَلِمًا): تمييز لها منصوب، (حُمَّ): فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، (يسره): نائب فاعل، والهاء مضاف إليه، (بعد) ظرف زمان منصوب، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) تأتي «كذا» كناية عن غير العدد، وهو اللفظ الواقع في التحدث عن شيء فُعل أو قول قيل. ومثال ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنَفَهُ عليه. فيقول عملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم... الحديث» أخرجه البخاري (٦٠٧٠)، ومسلم (٢٧٦٨)... وتعرب - هنا - مفعولاً به.

وقوله: (كم رجال أو مَرَّة) كم: مبتدأ، وخبره محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، ورجال مضاف إليه، و(أو مَرَّة) معطوف على (رجال)، والتقدير: على الابتدائية: كم رجال أو امرأة عندي، وعلى المفعولية: كم رجال أو امرأة وعظمت، و(مَرَّة): لغة في (امرأة) ففي القاموس: (المرء: مثله الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، وهي بهاء (مرأة) ويقال: مره، وامرأة).

ثم أشار ابن مالك إلى أن (كأين وكذا) تفيدان ما تفيد (كم) الخبرية من التكثير<sup>(١)</sup>، والافتقار إلى تمييز، لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً.

وقوله: (أو به صل «من» نصب) أي: أو صل تمييز (كأين) بـ(من): توفيق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأين) كما في «الكافية وشرحها»<sup>(٢)</sup>.



(١) على هذا جرى الشراح كالآشمووني والمكودي وغيرهما. فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية. مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً - كما تقدم - وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه. لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في «الكافية» (٤/١٧٠٤) استقام ما ذكره الشراح.

(٢) انظر: «الكافية وشرحها» (٤/١٧٠٢).

## الْحِكَايَةُ

تعرّف  
الحكاية  
واحكامها

- ٧٥٠ - إْحِكْ بِ(أَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوُقُوفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ  
٧٥١ - وَوَقُفًا أَحِكْ مَا لِمَنْكُورٍ بِ(مَنْ)  
٧٥٢ - وَقُلْ: (مَتَانٍ) وَ(مَتَيْنٍ) بَعْدَ: (لِي)  
٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَنْتَ بِنْتُ): (مَنْه)  
٧٥٤ - وَالْفَتْحُ نَزَرٌ، وَصِلِ النَّا وَالْأَلْفَ  
٧٥٥ - وَقُلْ: (مَنْوَنَ) وَ(مَيْنِنَ) مُسْكِنًا  
٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلُ فَلْفُظٌ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفُ  
بِ(مَنْ) بِإِثْرٍ: (ذَا يَنْسُوهُ كَلِفُ)  
إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لَقَوْمٌ فُطْنَا)  
وَنَادِرٌ (مَنْوَنَ) فِي نَظْمٍ عُرِفَ

الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، والغرض منها الاستثبات والتأكد.

فإذا قال لك قائل: رأيتُ خالدًا، فقلتُ له: من خالدًا؟ فقد أوردت لفظ (خالد) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير.

وإذا قال لك: أكرمْتُ رجلًا، فقلتُ له: أيًا، فقد أوردت صفة اللفظة الذي وقع في كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه.

والإعراب: (من) مبتدأ، (خالدًا) خبر المبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والحكاية ثلاثة أنواع:

- ١ - حكاية جملة، والغالب أن تكون بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الحمد) مبتدأ، (لله) خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. وهذه لم يذكرها ابن مالك، وهي مبثوثة في أبواب النحو.

٢ - حكاية المفرد، وتكون في الأعلام، وسيدكرها في آخر الباب.

٣ - حكاية حال المفرد، وذلك بأداة الاستفهام (مَنْ) و(أَيُّ)، فإذا سئل بـ(أَيُّ) حُكي بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، وذلك بشرطين:

١ - أن يكون السؤال عن مذكور في كلام غيرك.

٢ - أن يكون نكرة، أما المعرفة فإنها لا تُحكي بـ(أَيُّ).

فتقول لمن قال: «جاءني رجلٌ»: «أَيُّ»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أَيًّا»، ولمن قال: «مررت برجلٍ»: «أَيُّ»، ولمن قال: «جاءت امرأة»: «أَيَّةً»، ولمن قال: «قام رجلان»: «أَيَّان»، أو «رجال»: «أَيون»، أو «مرأتان»: «أَيَّتان»، أو «نساء»: «أَيَّات»؟

وحكمها في الوصل كحكمها في الوقف، فتقول: أَيُّ يا فتى، وأَيَّا يا فتى، وأَيُّ يا فتى؟

فـ(أَيُّ) مبتدأ، وخبرها محذوف، مؤخر عنها لصدارتها، والتقدير: أَيُّ جاء؟ وفي النصب مفعول به لفعل محذوف مؤخر تقديره، أَيَّا رأيت؟ وفي الجر مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره: بأَيُّ مررت؟ و(أَيَّان) مرفوع بالالف، و(أَيون) مرفوع بالواو، وتأتي بالياء في حالتي النصب والجر مع المثنى وجمع المذكر السالم.

فإن كان السؤال بـ(أَيُّ) ابتداءً أعربت على حسب العوامل وتلزم الإفراد والتذكير، نحو: أَيُّ كتب النحو أحسن؟

وإن سئل عن النكرة المذكورة بـ(من) حُكي بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها، ويجب إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، فتقول لمن قال: جاءني رجلٌ: مَنْ، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنْ، ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنْ، وتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنْ، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنْين، وهكذا في حالة

الجبر، وتقول لمن قال: جاءت بنت: مَنَّهُ، ويجوز أن تقول: مَنَّتْ بسكون النون مع بقاء التاء، وكذا في حالتي النصب والجبر، وتقول في تثنية المؤنث: مَنَّتَان، في الرفع، ومَنَّتَيْن، في النصب والجبر، بإسكان النون التي قبل التاء على الأكثر، وتقول في جمع المؤنث: مَنَّات، وهكذا في النصب والجبر، وتقول في جمع المذكر السالم: مَنُون، رفعاً، ومَنِين، نصباً وجراً، بإسكان النون فيهما.

والحكاية بـ(مَن) خاصة بالوقف، فإذا قال لك قائل: زارني رجلان، قلت: منان، بالوقف والإسكان، فإن وصلت قلت: مَن يا هذا؟ فلا يختلف لفظ (من) في أفراد ولا تثنية ولا جمع.

وقد ورد إثبات الواو والنون في حالة الوصل في قول الشاعر:

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنتُمْ؟      فَقَالُوا: الْجَنُّ أَقْلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا<sup>(١)</sup>

والقياس أن يقول: من أنتم؟ لأن لفظ (من) في الحكاية حال الوصل يلزم حالة واحدة<sup>(٢)</sup>.

والى الحكاية بـ(أي) و(مَن) أشار بقوله: (احك بأي ما لمنكور سُئِلَ عنه بها... إلخ) أي: احك بـ(أي) ما ثبت لمنكور سئل عنه بها من

(١) هذا بيت من أربعة أبيات أوردها أبو زيد الأنصاري في «نوادره» ص(٣٨٠)، وقد جاء بدل قوله: (مَنُونٌ أَنتُمْ) قوله:

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ قَالُوا      سِرَاةَ الْجَنِّ.....

وقوله: (عموا ظلاماً) تحية من تحايا العرب، مثل: عم صباحاً؛ أي: تنعموا في الظلام.

إعرابه: (أتوا): فعل وفاعل، (ناري) مفعول به، والياء مضاف إليه، (فقلت) فعل وفاعل، (مَنُونٌ) مبتدأ، (أنتم) خبر، (فقالوا) فعل وفاعل، (الجن) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول، (قلت) فعل وفاعل (عموا) فعل أمر، والواو فاعل (ظلاماً) منصوب على الظرفية.

(٢) وفيه شذوذ ثانٍ وهو تحريك نون (مَنُونٌ) بالفتح، والقياس تسكينها. وشذوذ ثالث وهو أنه حكى ضميراً محذوفاً؛ لأن تقدير الكلام: أتوا ناري، فقالوا: أتينا. فقلت: منون أنتم؟ والمعارف لا يحكى منها إلا العلم، كما في آخر الباب.

رفع ونصب وجر، وإفراد وتذكير وفروعهما، سواء كان في الوقف أو حين تصل.

ثم أشار إلى أحكام الحكاية بـ(مَنْ) فقال: (ووقفاً احك ما لمنكور بِمَنْ) أي: واحك بـ(مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف (والنون حرك مطلقاً) أي: في أحوال الإعراب الثلاثة (وأشبعن) أي: أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي. وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ(مَنْ) للإشباع. و(قل) أي: في المثنى المذكر (منانٍ ومنينٍ) وحُرْكَاً بالكسر للضرورة، (بَعْدَ) قولٍ شخصٍ (لي إلفان بابنين) فتقول في حكاية الأول: منانٌ، وفي الثاني: منينٌ، فتوافقه في التشية والإعراب، و(إلفان) مثنى: إلف بكسر الهمزة فيهما، بمعنى: مؤالف، و(بابنين) أي: معهما.

وقوله: (وسكّن) أي: نون منانٍ ومنينٍ (تعديل) لأنه لا يوقف على متحرك، و(قل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت مَنَّة) أي: بفتح النون، (والنون) من «مَنَّة» إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى مُسَكَّنَةً) وكذا النون الأخيرة، وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه يفهم من قوله: (وسكن تعديل).

وقوله: (والفتح نزر) أي: فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل.

وقوله: (وَصِلِ التاء والألف بِمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِيف) أي: في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ(من) فتقول: مناتٌ، إذا قال لك شخص: هذا كَلِيفٌ بنسوة، ومعنى: (كَلِيفٌ به) أي: أحبه وأولع به.

وقوله: (وقل) أي: في حكاية جمع المذكر السالم (مُنُون) في الرفع (ومنين) في الجر (مُسْكِنًا) أي: آخرهما (إن قيل) أي: قال لك شخص: (جا قوم) - بقصر «جاء» للضرورة - فتقول: مُنُون، (لقوم فطنا) فتقول: منين، فتوافقه في الجمع والإعراب، ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله، وأما إلحاق الواو



والنون بـ(من) فهو نادر، وقد ثبت ذلك في نظم معروف، يشير إلى البيت المتقدم.

٧٥٧ - وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرْنَ  
حكاية العلم،  
وشروطها

تجاوز حكاية العلم بـ(مَنْ)، فيعطى حركات العلم الأول رفعاً ونصباً وجراً، بشرط ألا يتقدم على (من) حرف عطف<sup>(١)</sup>، فتقول: من خالداً، لمن قال: جاء خالداً، ومن خالداً؟ لمن قال: مررت بخالداً، فـ(من) مبتدأ و(خالداً) خبر مرفوع بالضممة الظاهرة<sup>(٢)</sup>، وفي المثال الثاني: (من) مبتدأ و(خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا المثال الثالث.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحَكَّ، فلا تقول لقائل: رأيت غلام محمد، من غلام محمد؟ بالنصب، بل يجب رفعه<sup>(٣)</sup>.

وكذا إذا سبق (مَنْ) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ)، فتقول لقائل: جاء عصام، ورأيت عصاماً، ومررت بعصام: وَمَنْ عَصَامٌ، فالواو: للاستئناف، و(مَنْ) مبتدأ و(عصام) خبره. وهذا معنى قوله: (والعلم احكيئهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إلخ) أي: احك العلم بـ(من) إن لم يتقدم عليها عاطف.

(١) هذا الشرط ذكره ابن مالك. وبقي من الشروط أن يكون العلم علماً لعاقل، وألا يتيقن عدم اشتراكه، فلا يقال: من الفرزدق؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق، لعدم الاشتراك فيه. وألا يتبع بنعت ولا توكيد ولا بدل، فلا يقال: من خالداً العاقل؟ لمن قال: رأيت خالداً العاقل. بل يحكى بدون صفته، إلا إن كان النعت بـ(ابن) مضاف إلى علم فإنه يُحَكَّى لصيرورته مع المنعوت كالشيء الواحد، نحو: من محمد بن علي: لمن قال: رأيت محمد بن علي.

(٢) هذا هو الأظهر. وقيل: إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب. بل هي حركة حكاية. وضمة الإعراب مقدرة. والأول أيسر.

(٣) عللوا تخصيص العلم بالحكاية دون غيره من أقسام المعارف بكثرة استعمال الأعلام، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها.

وفهم من قوله: (احكينه) أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، كما تقدم.

وظاهر قوله: (من بعد مَنْ) أنه مطلق في الوقف والوصل، وهو يفيد أن العلم لا يُحكى بـ(أي) بل يجب رفعه بعدها، فإذا قيل: رأيت محمداً، أو مررت بمحمد، قلت: أيُّ محمد؟ برفع (محمد) لا غير.

والعاطف في قوله: (من عاطف) هو الواو خاصة وقيل: والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف؛ لأنه للاستئناف، كما مضى.



## التَّائِبُ

٧٥٨ - عَلَامَةُ التَّائِبِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَافِ ١- علامة التَّائِبِ  
 ٧٥٩ - وَيُعْرِفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي الضُّفْرِ ٢- تدبير التاء وما يستدل به على ذلك  
 الاسم إما مذكر وإما مؤنث. والأصل في الأسماء التذكير<sup>(١)</sup>  
 والتَّائِبُ فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم  
 المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التَّائِبُ فرعاً عن التذكير  
 احتاج إلى علامة تدل عليه، وهي:

١ - التاء، إما متحركة كما في الأسماء، نحو: آسية، آمنة، وفي  
 أول المضارع، نحو: الفتاة العاقلة تحفظ لسانها، وإما ساكنة وهي في  
 الفعل الماضي، نحو: قامت صفية بواجبها، والمراد هنا التاء التي في  
 الأسماء.

٢ - أَلِفُ التَّائِبِ المقصورة، مثل: أروى، حُزامى.

٣ - أَلِفُ التَّائِبِ الممدودة، مثل: نجلاء، علياء.

وقد أثبت العرب أسماء كثيرة بتاء مقدرة، ويستدل على ذلك بما يأتي:

١ - الضمير العائد عليها، نحو: العين كحلتها، والأرض زرعتهما.  
 قال تعالى: ﴿الْأَنْزَارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِي كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، وقال  
 تعالى: ﴿حَقَّ نَصْعَ الْحَرْبِ أَوْزَاراً﴾ [محمد: ٤].

٢ - الإشارة إليها، نحو: هذه أرض مُعشبة، قال تعالى: ﴿هَذِهِ  
 جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

(١) يقولون: إن الشيء لفظ يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو  
 أنثى. والشيء مذكر. فلذا كان الأصل التذكير. انظر: «كتاب سيويه» (١/ ٢٢).

٣ - وصفها بالمؤنث، نحو: نزلنا أرضاً حَصْبَةً، قال تعالى: **﴿وَبَرٍّ مُّعْتَلٍّ﴾** [الحج: ٤٥].

٤ - ثبوت التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، نحو: أرض وأريضة، وأذن وأذينة، وسِنَّ وسُنينة.

٥ - ثبوتها في الفعل، نحو: وضعت الحرب أوزارها، قال تعالى: **﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْغِيْثُ﴾** [يوسف: ٩٤]، وقال تعالى: **﴿وَقَبَّأُ أَذُنٌ وَّعِيَّةٌ﴾** [الحاقة: ١٢].

وفي هذا يقول ابن مالك: (علامة التانيث تاء... إلخ) أي: إن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء؛ لأن التاء أصل، ولتدخل تاء التانيث الساكنة في الفعل. وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء، مثل: كتف. ويعرف تقدير التاء بالضمير العائد عليها ونحوه كالإشارة والصفة. وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير.

وقوله: (أسماء) جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع.

\* \* \*

٧٦٠ - وَلَا تَلِي تَارِقَةً (فَمَوْلَا) أَصْلًا وَلَا الْإِمْفَعَالَ (وَالْإِمْفَعِيَلَا)

٧٦١ - كَذَلِكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ قَا الْقَرْقِي مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

٧٦٢ - وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَقَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا ثَلَا ثَمْتَنِعَ

تقدم أن التاء تزداد في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المشتقة<sup>(١)</sup>؛ كقائم وقائمة، ومسلم ومسلمة،

ما يستوي فيه  
المذكر  
والمؤنث

(١) المراد بذلك الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث كما مُثِّل، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أنها لا تلحقها التاء، مثل: طالق، حائض، ومرضع وذلك لعدم الحاجة إليها، لأمن اللبس، فإن قُصد معنى الحدوث - أي: الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة - لحقتها التاء كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وأرضعت فهي مرضعة. قال تعالى في هول يوم القيامة: **﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾** [الحج: ٢] فالمرضعة هي المباشرة للإرضاع =

ويقول ذلك في الأسماء الجامدة وهي أسماء الأجناس؛ كرجل ورجلة<sup>(١)</sup>.  
وامرئ وامرأة، وغلام وغلامة، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:  
الأول: ما كان على وزن (فَعُول) بمعنى: (فاعل) وهو الوصف  
الدال على من فعل الفعل؛ كرجل صبور، وامرأة صبور. ورجل شكور،  
وامرأة شكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمْلِكُ بَعِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]<sup>(٢)</sup>.  
فإن كان (فَعُول) بمعنى: (مفعول) وهو: الدال على من وقع عليه  
الفعل، جاز أن تلحقه التاء على قلة؛ كجمل ركوب، وناق ركوبة، ومن  
الكثير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢].  
الثاني: ما كان على وزن (مفعال) كامرأة مهذار؛ أي: كثيرة  
الهذر<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَآكًا﴾ [الأنعام: ٦] أي:  
غزيرة دائمة<sup>(٤)</sup>.

الثالث: ما كان على وزن (مِفْعِل) كرجل منطيق، وامرأة منطيق،  
للرجل البليغ، والمرأة البليغة.  
الرابع: ما كان على وزن (مِفْعَل) كرجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشَم،  
والمِغْشَم: بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته.  
وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ

= وتذهل: أي: تذهب عن ولدها التي ترضعه مع دهشة؛ لعظم الهول في ذلك  
اليوم. انظر: «البحر المحيط» (٣٢٥/٦)؛ و«المقتضب» (١٦٣/٣ - ١٦٤).

(١) وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الرجلَةَ من النساء»  
أخرجه أبو داود (٤٠٩٩) ورجاله ثقات، إلا أن فيه عننة ابن جريج، لكن له  
شواهد، لعله يصل بها درجة الحسن، انظر: «جامع الأصول» (١٠/٦٥٥).

(٢) على القول بأنها على وزن (فَعُول) أصلها: بَغْوِي. فاجتمعت الواو والياء في كلمة  
واحدة وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء،  
فصار (بَغْوِي) ثم كسرت الغين لمناسبة الياء، وأما على القول بأنه على وزن (فَعِيل)  
فلا تلحقه التاء؛ لأنه وصف خاص بالمؤنث كحائض. انظر: «معجم مفردات  
الإبدال والإعلال في القرآن» ص(٥٠).

(٣) الهذر: الكلام الذي لا يُعْبَأ به.

(٤) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٧).

لا يقاس عليه، نحو: رجل عَدُوٌّ، وامرأة عَدُوَّةٌ، ورجل ميقان<sup>(١)</sup>، وامرأة ميقانة، ورجل مسكين، وامرأة مسكينة.

الخامس: فعيل بمعنى: (مفعول)، بشرط أن يذكر له موصوف، نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وخروف ذبيح، وشاة ذبيح، بحذف التاء من المؤنث، اكتفاءً بمعرفة الموصوف، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: (خصلة ذميمة) أي: مذمومة، و(فعله حميدة) أي: محمودة.

فإن كان (فعل) بمعنى: (فاعل) لحقته التاء في التأنيث؛ كرجل كريم، وامرأة كريمة. وقد حذفت منه التاء قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُغْنِي عَنْكَ كَرِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] على أحد الوجهين<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان. ألحقت التاء؛ لعدم ذكر الموصوف، إذ لو حذفها لالتبس بالمذكر<sup>(٣)</sup>.

والى ما ذكر أشار ابن مالك بقوله: (ولا تلي فارقة فعولاً... إلخ) أي: ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث. أما لغير الفرق فتلي فعولاً - كغيره - (كمولولة) من الملل، و(فروقة) من الفرق، وهو الخوف، فالتاء للمبالغة لا للفرق، ولذا تلحق المذكر والمؤنث.

وقوله: (فعولاً أصلاً) يريد به ما كان بمعنى: (فاعل)، واحترز من (فعل) بمعنى: (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً؛ لأنه أكثر من الثاني، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء، فقال: (ولا المفعول والمفعيلاً) والألف للإطلاق (كذاك مَفْعَل) وهو الوزن الرابع، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ، ثم بيّن أن التاء تمتنع من

(١) من اليقين. وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان؛ أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٢) وهو أن (رميم) فعيل بمعنى فاعل؛ أي: رامة بمعنى بالية. والوجه الثاني: أنه بمعنى: مفعول؛ أي: مرموم. وعليه فهو من الكثير لا من القليل. وقد ذكر الزمخشري في «كشافه» (٣١/٤) أنه اسم، وليس وصفاً بمعنى فاعل ولا مفعول وقد نقله عنه أبو حيان في «تفسيره» (٣٣٢/٧) وأقره عليه.

(٣) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٠).

(فعل) (كـقتيل) أي: بمعنى: (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لحقته، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة: (إن تبع موصوفه) أي: موصوف مذكور قبله، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط وهو النعت، بل ما يشمل المعنوي؛ كوقوعه خبراً، نحو: هند قتيل، فتحذف منه التاء في الغالب، مع أن (قتيل) خبر لا نعت<sup>(١)</sup>.

واحترز بقوله: (إن تبع موصوفه) مما لم يتبع موصوفه، بأن لم يجز على موصوف ظاهر ولا منوي، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء، فتلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلًا وقاتلة، قال تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَةُ وَمَا أَكَلُ السَّبْعِ﴾ [المائدة: ٣] بخلاف: رأيت قتيلًا من النساء، فلا تلحقه التاء، للعلم بالموصوف.

\* \* \*

- ٧٦٣ - وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْكَى الْغُرِّ  
٧٦٤ - وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزُنْ (أَرْبَى، وَالطُّوْلَى  
٧٦٥ - وَمَرَطَى)، وَوَزُنْ (فَعْلَى) جَمْعًا  
٧٦٦ - وَكَـ(حَبَارَى، سُمَّهَى، سَبَطَرَى ذَكَرَى، وَحِثْيَى)، مَعَ (الْكُفْرَى)  
٧٦٧ - كَذَاكَ (خَلِيطَى) مَعَ (الشَّقَارَى) وَأَعَزُّ لِيَغْيِرَ هَلِوِ اسْتِنْذَارًا

تقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة، وإما ممدودة، ولكل منهما أوزان نادرة، وأوزان مشهورة. والمراد بالأوزان المشهورة: الشائعة في الكلام الفصيح، فمتى عُرفت الصيغة دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنثة.

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول. والذي نص عليه صاحب «المفصل» وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها، كما يشترط في فعل. يقول ابن يعيش: (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء، خوف اللبس، نحو: رأيت صبورة ومعطرة وقاتلة بني فلان... (١٠٢/٥).

فمن أوزان ألف التانيث المقصورة:

١ - فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَزَبَى - للدهاية - وشُعْبَى - اسم موضع -.

٢ - فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - اسماً كُبْهَمَى - لنبت - أو صفة كُبْهَلَى، وطُولَى - أفعال تفضيل مؤنث أطول - أو مصدر كُرْجَعَى - مصدر للفعل (رجع)، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمَّا رَكَبْتَهُ الْوَخَجُ﴾ [العلق: ٨].

٣ - فَعَلَى - بفتحتين - اسماً كان كَبَرْدَى - لنهر بدمشق - أو مصدراً كَمَرَطَى - لنوع من السير السريع - أو صفة كَحَيْدَى، يقال: حمار حَيْدَى؛ أي: يحيد عن ظله لنشاطه. قال الجوهري: (ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على فَعَلَى غيره)<sup>(١)</sup>.

٤ - فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - جمعاً كَصَرَعَى، جمع صريع وقَتَلَى، جمع قتيل، أو مصدراً كَدَغَوَى، أو صفة كَسَكْرَى وشُبْعَى، مؤنث سكران وشبعان.

٥ - فَعَلَى - بضم أوله - كخُبَارَى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

٦ - فَعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَهَى، للباطل.

٧ - فَعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله - كسِبْطَرَى، لضرب من المشي.

٨ - فَعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - مصدراً كَذِكْرَى، أو جمعاً كظُرْبَى - بالطاء المُشالة - جمع ظُرَبَان - بفتح أوله وكسر ثانيه اسماً لدوية كالهرة منتنة الريح، وكجَجَلَى، جمع حَجَل - اسم طائر - وليس في المجموع ما هو على وزن (فَعَلَى) غيرهما.

٩ - فَعِيلَى - بكسر أوله وثانيه مشدد - كجِثْيَى، مصدر للفعل حث على الشيء: إذا حض عليه.



١٠ - فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالته - ككُفَرَى - لوعاء الطلع.

١١ - فُعَيْلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى، للاختلاط يقال: وقعوا في خُلَيْطَى؛ أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ - فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو: شُقَارَى وخُبَّازَى لبنتين، وخُضَّارَى: اسم طائر.

وهذا معنى قوله: (وَأَلْفَ التَّائِثِ ذَاتِ قِصَرٍ... إلخ) أي: إن ألف التائث قسمان: مقصورة وممدودة، وقوله: (نحو أنثى الغُرِّ) أي: نحو الألف من أنثى الغُرِّ. والغُر: جمع، مفردة المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس: (الغرة: بضم الغين بياض في الجبهة).

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى - وهي الألف المقصورة - اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أرَبَى... إلخ) و(الاستهارة) مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: والمشهور، أو بمعنى اسم الفاعل؛ أي: والمشتهر و(مباني) جمع مبني، بمعنى الوزن و(في) بمعنى: (من) والتقدير: والمشهور من أوزان الألف الأولى، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان: (واحرز) أي: انسب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استنداراً) أي: ندرة، بمعنى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

\* \* \*

أوزان ألف	٧٦٨ - لِمَدَّهَا: (فَعَلَاءَ) (أَفْعَلَاءَ) - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَ(فَعْلَلَاءَ)
التأنيث	٧٦٩ - ثُمَّ (فَعَالًا فُعْلَلًا فَاعُولًا) وَ(فَاعِلَاءَ فِعْلِيلًا مَفْعُولًا)
الممدودة	٧٧٠ - وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا)، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ (فَعَلَاءَ) أَخِذَا
	لألف التائث الممدودة أوزان كثيرة <sup>(١)</sup> منها:

(١) بعض هذه الأوزان مشترك بينها وبين الألف المقصورة، انظر: «شرح الأشموني» (١٠٣/٤).

١ - فَعْلَاءَ - بفتح فسكون - اسماً كصحراء، أو صفة مذكرها على أفعال كحمراء، وعلى غير أفعال كديمة هطلاء<sup>(١)</sup>، ومذكره: سحاب هَطَلٌ أو هَطَالٌ.

٢ - أَفْعُلَاءَ - بفتح العين وكسرها وضمها - كأرْبُعَاءَ - اسم لليوم المعروف.

٣ - فَعْلَلَاءَ - بفتح فسكون ففتح - مثل: عَقْرَبَاءَ، لأنثى العقارب، واسم مكان.

٤ - فِعَالَاءَ - بكسر ففتح - مثل: قِصَاصَاءَ، اسم للقصاص. ولا يحفظ غيره.

٥ - فُغْلَلَاءَ - بضم فسكون فضم - مثل: قُرْقُصَاءَ؛ لنوع من الجلوس.

٦ - فَاعُولَاءَ، مثل: عاشوراء؛ لليوم العاشر من المحرم.

٧ - فَاعِلَاءَ، مثل: قَاصِعَاءَ، وَعَائِبَاءَ، وَنَافِقَاءَ، وكلها اسم لِكُؤَى<sup>(٢)</sup> تكون في جحر اليربوع<sup>(٣)</sup>.

٨ - فِعِيلَاءَ - بكسر فسكون فكسر - نحو: كبرياء، وهي العظمة.

٩ - يُفْعُولَاءَ - بفتح الميم وضمها وكسرها - نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخ.

١٠ - فُعَالَاءَ - بضم العين وفتحها وكسرها - نحو: دبوقاء، للعذرة، وبَرَّاسَاءَ - اسم للناس، وقَرِثَاءَ - نوع من البسر -.

١١ - فُعَلَاءَ - بضم الفاء وفتحها وكسرها - نحو: خِيَلَاءَ - للتكبر - وَجَنَفَاءَ - اسم مكان - وَسِيرَاءَ - لِبُرْدٍ فيه خطوط صفراء.

(١) الديمة: مطر بلا رعد ولا برق.

(٢) جمع كُؤَةٍ وهي: فتحة في الحائط غير نافذة.

(٣) اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر، طويل الرجلين، قصير الديدن. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٤٠٨/٢).

وهذا معنى قوله: (لمدها فعلاء... إلخ) أي: للممدود من ألف التأنيث فعلاء... إلخ، وكلها مختومة بالهمزة. وقد تركها الناظم في بعضها للوزن.

وقوله: (أفعلاء مثلث العين) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها. وكذا قوله: (ومطلق العين فعلاء) بمعنى: أنها غير مقيدة بحركة، بل هي مطلقة في الحركات الثلاث. و(مطلق) بالنصب حال من (فعلاء) وفي بعض النسخ بالرفع على أنه خبر مقدم، و(فعلاء) مبتدأ مؤخر.

وقوله: (وكذا مطلق فاء فعلاء أخذاً) بالنصب حال - أيضاً - من الضمير المستتر في (أخذاً) والتقدير: وفَعَلَاءُ أُخِذَ حال كونه مطلق فاء. والألف في (أخذاً) للإطلاق.



## المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ (الْأَسْفِ)

٧٧٢ - فَلْيَنْظُرُوا الْمُمْلَ الْأَخِيرَ ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ

٧٧٣ - كَ (فَعْلٍ) وَ (فَعْلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَ (فَعْلَةٍ) وَ (فَعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

الاسم  
المقصور  
القياسي

يقسم الصرفيون الاسم إلى أربعة أقسام:

صحيح، ومقصور، وممدود، ومنقوص، فالصحيح: ما ليس بمقصور، ولا ممدود، ولا منقوص. والمنقوص: ما آخره ياء مكسور ما قبلها، وقد تقدم أول الكتاب. ولا بحث لنا فيه الآن، إنما البحث في المقصور والممدود.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، مثل: جاء الفتى. فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: على، وبالمعرب: المبني، نحو: متى، وبالألف ما آخره ياء، نحو: الهادي، وباللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب. وقد تقدم ذلك - أيضاً - في أول الكتاب.

والمقصور قسمان:

١ - مقصور قياسي: وهو وظيفة النحوي؛ لأنه يخضع للقواعد التي توصل إليها الصرفيون.

٢ - مقصور سماعي: وهو وظيفة اللغوي، ولا تضبطه قواعد معينة، وإنما يُعرف بالتتبع والاطلاع على معاجم اللغة<sup>(١)</sup>. وسيأتي في آخر الباب - إن شاء الله -.

(١) وقد أُلّف في ذلك مؤلفات مستقلة، منها: كتاب «المقصور والممدود» للفراء =

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم معتل، له نظير من الصحيح، يجب فتح ما قبل آخره، وله مواضع منها:

١ - أن يكون مصدرًا للفعل الثلاثي (فَعَلَ) - بفتح أوله وكسر ثانيه - اللازم المعتل الآخر بالياء، فإن مصدره (فَعَلَ) - بفتح أوله وثانيه - فإذا كان له نظير من الاسم الصحيح على هذه الوزن. فمصدر الفعل المعتل يكون مقصوراً قياسياً، نحو: شَقِي شَقِيٌّ، وهَوِي هَوِيٌّ، وَجَوِي جَوِيٌّ<sup>(١)</sup>، فإن نظائرها من الصحيح الآخر: فَرِحَ فَرِحًا، وَأَشْرَأَ أَشْرَأً، وَبَطَرَ بَطْرًا<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فَعَلَ) - بكسر أوله وفتح ثانيه - بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) - بكسر فسكون - المختوم بـاء التأنيث، التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن، فهو مقصور قياسي، نحو: رَشُوَةٌ ورَشَاءٌ، وفَرْيَةٌ وفَرِيٌّ، ومِرْيَةٌ ومِرِيٌّ<sup>(٣)</sup>، فإن نظائرها من الصحيح: قُرْبَةٌ وقُرْبٌ<sup>(٤)</sup>، وفِكْرَةٌ وفِكْرٌ، وجِكْمَةٌ وجِكْمٌ.

٣ - أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فُعْل) - بضم أوله وفتح ثانيه - بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) - بضم فسكون - المختوم بـاء التأنيث التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن فهو مقصور قياسي، نحو: رُفْيَةٌ ورُفْيٌ<sup>(٥)</sup>، وقُدُوَةٌ وقُدِيٌّ، ومُدْيَةٌ ومُدِيٌّ، فإن نظائرها من الصحيح: غُرْفَةٌ

= م(٢٠٧هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي. ومنها: في النظم: «مقصورة ابن دريد» وأبياتها (٢٥٤) بيتاً، وهي مطبوعة بشرحها لابن هشام اللخمي. بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

(١) الجوى: الحرقه من حزن أو عشق.

(٢) الأشتر والبطر: عدم شكر النعمة.

(٣) الفرية: الكذب. والمرية: الجدل.

(٤) القرية: بالكسر وعاء الماء. وبالضم: ما يُتقرب به إلى الله تعالى.

(٥) الرقية: القراءة على المريض.

وَعُرْف، وَفَرْب، وَطَرْف وَطَرْف<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (إذا اسم استوجب من قبل الطَّرْف... إلخ) أي:  
إن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر:  
أَسَفَ. وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح  
ما قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ أي: يسمى مقصوراً  
قياسياً؛ لأنه مقيس على الاسم الصحيح.  
وقوله: (بقياس ظاهر) أي: لا خفاء فيه. ثم ذكر ثلاثة من  
مواضعه<sup>(٢)</sup>.

ثم مثل للمعتل بقوله: (نحو الدُّمَى) مفردة: دُمِيَّة، وهي الصورة  
من العاج - وهو عظم الفيل - أو الصورة المنقوشة في الحائط.

\* \* \*

٧٧٤ - وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ قَالَمَدٌ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمَا عُرْفُ  
٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَلَا (أَرْعَوِي) وَكَ (أَرْتَأِي)

الاسم  
الممدود  
القياسي

لما فرغ من المقصور القياسي ذكر الممدود، وهو الاسم المعرب  
الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: بناء، صحراء، قراء.  
فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يشاء، ويقولنا: قبلها ألف زائدة:  
الألف الأصلية، نحو: ماء، فليس بممدود؛ لأن ألفه غير زائدة؛  
لأنها عين الكلمة، إذا أصله: مَوَّة، كما سيأتي في التصغير - إن  
شاء الله -.

(١) الطرف: ما يُستطرف؛ أي: يستملح.

(٢) ومن مواضع المقصور القياسي:

٤ - أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي، مثل:  
مُعْطَى.

٥ - أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل، سواء كان للتفضيل أو غيره، مثل:  
أقصى، أعمى.

٦ - أن يكون على وزن (مَفْعَل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام، مثل: ملهى  
معى.

والممدود - كالمقصور - ينقسم قسمين:

١ - سماعي، وسيأتي.

٢ - قياسي: وهو كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر، يجب قبل آخره ألف، وله مواضع منها:

١ - مصدر الفعل الذي أوله همزة وصل، سواء كان خماسياً أو سداسياً، بشرط أن يكون معتل الآخر، نحو: ارعوى ارعواء، وارتأى ارتثاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واكتسب اكتساباً، واستغفر استغفاراً.

٢ - مصدر كل فعل معتل الآخر على وزن (أفعل)، نحو: أعطى إعطاءً، وأربى إرباءاً<sup>(١)</sup>، وأغنى إغناءً، فإن نظيرها من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخبر إخباراً<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وما استحق قبل آخر ألف... إلخ) أي: وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف - وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل)، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل - فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً، ثم ذكر المثال، وهو مصدر الفعل (ارعوى) وهو: ارعواء؛ أي: انكفَّ عن فعل القبيح. والفعل (ارتأى) ومصدره: الارتثاء، يقال: ارتأى في أمره: إذا تدبره وتأمل فيه.

(١) أربى الرجل إرباءً: دخل في الربا. وأربى عليه: زاد. وأربى فلان: أخذ أكثر مما أعطى.

(٢) ومن مواضع الممدود القياسي:

٣ - أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل ثلاثي معتل الآخر، مثل: عوى عواءً.

٤ - أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل على وزن (فاعِل) معتل الآخر، مثل: عادى عداءً.

وقوله: (ألف) مفعول به لا (استحق) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

\* \* \*

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ يَنْقُلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا) المقصور والممدود الساميان السماعي.

فالمقصود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف المقصور، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب فتح ما قبل آخره. فيرجع إلى معاجم اللغة، ليعرف المسموع منه عن العرب؛ إذ لا حظ له في القياس، مثل: الفتى - واحد الفتيان - والحجاء: العقل، والشرى: التراب، والسنا: الضوء.

والممدود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف الممدود، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب قبل آخره ألف، مثل: الفتاء: حادثة السن، الثراء: كثرة المال، السناء: الشرف.

وهذا معنى قوله: (والعادم النظير ذَا قصر... إلخ) فالعادم، مبتدأ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، و(ينقل) خبر المبتدأ، والتقدير: والاسم العادم نظيره من الصحيح ثابت بنقل؛ أي: مقصور على السماع عن العرب.

وقوله: (ذَا قصر وَذَا مد) حالان من الضمير المستتر في الخبر، و(الحجاء) أي: العقل، مقصور سماعي، و(الحذا) أي: النعل، ممدود سماعي، وقصره للضرورة.

\* \* \*

٧٧٧ - وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ أَضْطَرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ يَخْلُفُ يَقَعُ أجمع النحويون على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة، وشواهد كثيرة؛ كقول الشاعر:



لا بَدْ مِنْ صَنْعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ وَلَوْ تَحَنَّى كُلَّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ<sup>(١)</sup>  
 فقصر الشاعر كلمة (صنعا) لضرورة الوزن، وهي ممدودة.  
 واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازة الكوفيون، ومنعه  
 البصريون. ومذهب الكوفيين أرجح؛ لأنه مؤيد بالسمع، ولأن الشعر  
 موضع التيسير، ومنه قول الشاعر:

سَبِّغْنِي بِاللَّيْلِ أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا نَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ<sup>(٢)</sup>  
 فمدَّ الشاعر كلمة (غناء) لضرورة الشعر، وهي مقصورة؛ لأنه يريد  
 الغنى - بالقصر - بدليل أنه قرنه بالفقر.

وهذا معنى قوله: (وقصر ذي المد... إلخ) أي: إن قصر الممدود  
 للضرورة الشعرية مجمع على جوازه<sup>(٣)</sup>. أما العكس وهو مدُّ المقصور  
 فيجوز وقوعه في الضرورة، مع الخلاف في صحته..

(١) صنعا: بلد في اليمن، وقرية قرب دمشق، عود: بفتح فسكون، هو المسن من  
 الإبل، دبّر: يوزن فرح؛ أي: أصابته الدَّبْرَة - بفتحات - وهي قرحة تحدث في  
 البعير من احتكاك الرجل وغيره. وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت.  
 إعرابه: (لا) نافية للجنس (بَدْ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من)  
 صنعا خبرها، أو متعلق بـ(بَدْ) والخبر محذوف؛ أي: حاصل (وإن طال) الواو  
 عاطفة، وإن: شرطية، وطال: فعل الشرط وفعله، والجواب محذوف، ويصح  
 إعراب (إن) وصلية زائدة و(طال) فعل ماضٍ، والواو قبلها للحال، (السفر) فاعل  
 مرفوع، وسَكَنَ لأجل الروي، والجملة في محل نصب حال، (ولو تحنّى) شرط  
 غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودبّر) الواو عاطفة، ودبّر: فعل  
 ماضٍ. وفاعله ضمير مستتر، وجواب (لو) محذوف.

(٢) إعرابه: (سبغني) السين حرف استقبال، ويغني: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على  
 الباء للثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، (الذي) اسم موصول فاعل،  
 (أغناك) فعل ماضٍ. وفاعله ضمير مستتر. والكاف مفعول به، (عني) متعلق بما قبله.  
 والجملة صلة الموصول لا محل لها. (فلا) الفاء: للتعليل. ولا: نافية مهملة أو عاملة  
 عمل ليس، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا)، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في  
 محل نصب خبر (لا)، (ولا) الواو عاطفة. ولا: زائدة للتوكيد، (غناء) معطوف على  
 (فقر) أو اسم (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس، والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

(٣) وعملوا ذلك بأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل. بحذف الحرف الزائد منه. فهو  
 تخفيف. انظر: «ضرورة الشعر» للسيرافي ص(٩٩).

## كَيْفِيَّةُ تَنْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُنَنِّي أَجْعَلُهُ يَا      إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَوِيَا  
٧٧٩ - كَذَا الَّذِي يَأْتِي أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى)      وَالْجَامِدُ الَّذِي أُيْمِلُ كَ (مَتَى)  
٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَأَوَّا الْأَلِفُ      وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

كيفية تننية  
المقصور

اعلم أن الاسم القابل للتننية خمسة أنواع:

- ١ - الصحيح: كطالب وطالبة.
- ٢ - المنزل منزلة الصحيح<sup>(١)</sup>: كظني ودلوي.
- ٣ - المنقوص: كالقاضي.
- ٤ - المقصور.
- ٥ - الممدود، وهذان فيهما تفصيل عُقِدَ له هذا الباب، وإنما اقتصر على جمع التصحيح؛ لأن جمع التكسير له باب يخصه.
- أما المقصور فهو نوعان:
- الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التننية، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح. وهو ما آخره واو أو ياء قبله سكون كما مثّل. فهذا تظهر عليه حركات الإعراب، كما تظهر في الصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة.

١ - أن تكون ألفه رابعة فصاعداً. (كـ(ملهى، وفتوى، ومستشفى) فتقول: (ملهيان، وفتويان، ومستشفيان).

٢ - أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من ياء<sup>(١)</sup> كـ(فتى، ورحى) فتقول: (فتيان، ورحيان) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ اللَّيْلَ حِينَ فَتَيَانٍ﴾ [يوسف: ٣٦].

٣ - أن تكون غير مبدلة، وهي الألف الأصلية (وتكون في حرف أو شبهه) والمجهولة الأصل، وهي التي في اسم لا يعلم أصله<sup>(٢)</sup> وقد أميلت<sup>(٣)</sup> فالأولى كـ(متى) و(بلى) - علمين<sup>(٤)</sup> - . فتقول: (متيان، وبليان). والثانية، نحو: (الدَّذَا) بوزن: الفتى، وهو اللعب، فتقول: (الدديان).

النوع الثاني من المقصور: ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسألتين:

١ - أن تكون مبدلة من الواو كـ(عصا) و(شذا) فتقول: (عصوان وشذوان)<sup>(٥)</sup>.

٢ - أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلِّ، نحو: (لدى) - علماً - فتقول: (لدوان).

وهذا معنى قوله: (آخر مقصور تثني اجعله يا... إلخ) أي: اجعل آخر المقصور إذا تثنيته ياء، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف، أو كان أصل ألفه الياء، نحو: (الفتى). وكذلك الجامد الذي أُمِيلَ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه. ويدخل فيه ما ألفه أصلية؛ لقوله:

(١) يعرف ذلك بثنية الاسم أو جمعه.

(٢) قيل: ومن ذلك ألف (موسى) ونحوه من الأسماء الأعجمية. انظر: «حاشية الخضري» (١٥٠/٢).

(٣) أي: لم تظهر عند النطق ألفاً خالصة، وإنما فيها رائحة الياء، فكانت الياء أحق بها عند القلب.

(٤) لأنه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بأنه مقصور؛ لأنه مبني. والمقصور معرب.

(٥) الشذا: بالقصر كسر العود. الواحدة: شذاة، مثل: حصى وحصاة.

ك(متى). وما ألفه مجهولة الأصل، لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر؛ لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء، فكيف يقال: إن الألف ليس لها أصل ترد إليه؟! ترد إليه؟!

ثم قال: (في غير ذا) أي: في غير هذا المذكور، وهي المسائل الثلاث (تقلب واو الألف) وذلك في مسألتين (واو لها) أي: أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو (ما كان قبل قد ألف) أي: ما ألف في باب الإعراب من علامة الثنية.

\* \* \*

٧٨١ - وَمَا كَصَحْرَاءٍ بِوَإٍ ثُنْيَا وَنَحْوُ: (عَلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا) كيفية ثنية الممدود

٧٨٢ - بِوَإٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ، وَمَا شُدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ لما فرغ من الكلام على كيفية ثنية المقصور شرع في ذكر كيفية ثنية الممدود، وهو أربعة أنواع:

١ - ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث ك(حمراء، وصحراء) فتقول: (حمراوان، وصحراوان).

٢ - ما يترجح فيه الإعلال - وهو تغيير الهمزة إلى الواو - على التصحيح - وهو إبقاء الهمزة على صورتها - وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق<sup>(١)</sup>؛ ك(علباء)<sup>(٢)</sup> وأصلها: علباي، بياء زائدة لإلحاقها بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة، فتقول في ثنيته: (علباوان) أو (علباءان).

(١) الإلحاق: تقدم تعريفه في باب «الممنوع من الصرف». وأزيد هنا بأن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة. وليس لها أحكام هامة. وقد نص السيوطي في «معجم الهوامع» (٢٤٦/٦) على أنه لا إلحاق إلا بسمع من العرب، وقال: «إن هذا أصح المذاهب؛ لأنه إحداه لفظ لم تتكلم به العرب» اهـ. وقد انتهى ذلك بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم. وقد حدها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المذن. وآخر الرابع في البوادي. انظر: «النحو الوافي» (٢٥٣/٤).

(٢) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق.

٣ - ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: (كساء) و(بناء)، فالأول أصله: (كساو) لأنه من كسوت. والثاني أصله: بناي؛ لأنه من بنيت، فتقول في تثنيتهما: (كساءان) و(بناءان)، أو: (كساوان وبنائوان)، وتقول في تثنية (حياء): (حياءان) أو (حيائوان).

٤ - ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية ك(قراء)<sup>(١)</sup> و(ابتداء) فالأول: من قرأ. والثاني: من ابتدأ، فتقول: (قراءان)، و(ابتداءان).

وما جاء مخالفاً لما ذكر فهو مقصور على السماع؛ كقولهم في (الخوزلي)<sup>(٢)</sup>: الخوزلان، بحذف الألف، والقياس: الخوزليان، وقولهم في (حمراء): حمرايان، بقلب الهمزة ياء، والقياس: حمراوان، كما تقدم. وهذا معنى قوله: (وما كصحراء بواو ثنيا... إلخ) أي: وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل، فيثنى بقلب الهمزة واواً أو بإقائها. وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية (صحح) أي: أبق الهمزة في التثنية.

وقوله: (وَحَيَا) مقصور للضرورة، وأصله: حياء، كما تقدم - وهو الاستحياء -، ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب (على نقل) أي: سماع، (قصر) أي: فلا يقاس عليه.

\* \* \*

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح	٧٨٣ - وَأَحْذِفِ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى	حَدَّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
	٧٨٤ - وَالْفَتْحُ أَتْبَقُ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ	وَأِنْ جَمَعْتَهُ بَيَاءً وَالْف
	٧٨٥ - فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ	وَنَاءٍ فِي الثَّانِيَةِ أَلْزَمَ تَنْجِيَةً

(١) القراء: الناسك المتعبد.

(٢) الخوزلي: بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشبة فيها تناقل وتبخر.

اعلم أن الاسم الذي يراد جمعه جمع مذكر سالم<sup>(١)</sup> أربعة أنواع:  
**الأول:** الصحيح الآخر كـ (مسلم) و (محمد) فتلحقه علامة الجمع - وهي الواو والنون، أو الياء والنون - بلا تغيير فتقول: (مسلمون) و (محمدون).  
**الثاني:** المنقوص كـ (القاضي) فتحذف ياءه، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، فتقول: (القاضون)، و (القاضيين).

**الثالث:** الاسم الممدود، ويعامل في جمعه كما عومل في الشنية، فتقول في: (قراء): (قراءون) بالتصحيح، وفي (حمراء) - علماً لمذكر<sup>(٢)</sup> -: (حمراوون) بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء - علمين لمذكرين -.

**الرابع:** المقصور - وهو الذي ذكره ابن مالك - فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في: (الأدنى): (الأدنون)، و (الأدنين)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِيَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِبَارُ﴾ [ص: ٤٧].

وإن أريد جمعه بألف وتاء قلبت ألفه، كما تقلب في الشنية، فتقول في (فتى) - علماً لمؤنث -: فتيات، وتقول في (عصا) - علماً لمؤنث -: (عصوات) وفي (جبل) - (جبلات).

وإذا كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة): (فتيات)، وفي (قناة): (قنوات)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَكُمْ عَلَى إِلَافَةٍ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا﴾ [النور: ٣٣].

وهذا معنى قوله: (واحذف من المقصور... إلخ) أي: واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على (حد المثنى) أي: على طريقة

(١) ذكرت في الجزء الأول من هذا الشرح في باب «جمع المذكر السالم» الخلاف في ضبط كلمة (السالم) وأنها تكون صفة لمذكر، فتضبط بضبطه، أو صفة لجمع.  
 (٢) لأن المزيد بهمزة التانيث لا يجمع جمع مذكر سالم، إلا إن أريد به المذكر.

المثنى، والمراد: جمع المذكر السالم (ما به تكملاً) أي: اكتمل آخره، وهو الألف، فتحذف لالتقاء الساكنين، وإنما قيل لجمع المذكر السالم: إنه على حد المثنى؛ لأنه أعرب بحرفين، وسلم في بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك.

وقوله: (والفتح أبق مشعراً بما حذف) أي: والفتح الذي قبل الألف المحذوفة أبقه دالاً عليها ومشعراً بها.

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بناء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في الثنية.

وقوله: (وتاء ذي التاء ألزمت تنحيه) أي: ما آخره تاء من المقصور تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع، لثلاثي يجمع بين علامتي تأنيث، وقوله: (وتاء) مفعول أول مقدم، و(تنحيه) مفعول ثانٍ.

\* \* \*

٧٨٦ - وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أُنْثِىَ إِبْتِغَاءَ عَيْنِ فَاءٍ بِمَا شُكِّلَ

٧٨٧ - إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَتَمًا بِالْفَاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

٧٨٨ - وَسَكَّنَ الثَّلَاثِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

حركة العين  
في جمع  
المؤنث  
السالم

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثياً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، وهو مؤنث مختوم بالتاء أو مجرد منها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعاً لحركة فائه، نحو: سَجْدَةٌ، ودَعْدٌ، فتقول: سَجَدَاتٍ، ودَعَدَاتٍ، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة ١٦٧].

وإن كانت فاؤه مضمومة، نحو: خُطْوَةٌ، وُضْلَحٌ - علم مؤنث -، أو مكسورة، نحو: هِنْدٌ، وكِسْرَةٌ، جاز لك في عينه: الفتح والإسكان

(١) الضمير المتصل (هم): مفعول أول للفعل يُري. والميم علامة الجمع، (الله) فاعل، (أعمالهم) مفعول ثانٍ، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (حسرات) مفعول ثالث أو حال على أن (رأى) بصرية.

مطلقاً، فتقول: خُطَوَاتٌ وَخُطَوَاتٌ، وَضُلُحَاتٌ وَضُلُحَاتٌ، وَهِنْدَاتٌ وَهِنْدَاتٌ، وَكِسِرَاتٌ وَكِسِرَاتٌ، وَجَازُ الْإِتْبَاعِ لِحَرَكَةِ الْفَاءِ، بِشَرَطِ أَلَا تَكُونَ الْفَاءُ مَضمُومَةً وَاللَّامُ يَاءً، أَوْ مَكسُورَةً وَاللَّامُ وَاوًا، كَمَا سَيَأْتِي، فَتَقُولُ فِي الْأَسْمَاءِ السَّابِقَةِ: خُطَوَاتٌ، وَضُلُحَاتٌ، وَهِنْدَاتٌ، وَكِسِرَاتٌ.

وَاحْتَرِزْ بِالْأَسْمِ مِنَ الْوَصْفِ، نَحْوُ: ضَخْمَةٌ، وَبِالْثَلَاثِي مِنَ الرِّبَاعِي؛ كَزَيْنَبٍ، وَبِالسَّاكِنِ الْعَيْنِ مِنْ مُحَرِّكِهَا، كَشَجَرَةٍ، وَبِغَيْرِ مَعْتَلٍ الْعَيْنِ مِنْ مَعْتَلِهَا، كَجَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ، وَبِغَيْرِ مَدْغَمٍ الْعَيْنِ مِنْ مَدْغَمِهَا، نَحْوُ: جَنَّةٍ. فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ يَمْتَنَعُ التَّغْيِيرُ فِيهَا عِنْدَ جَمْعِهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَتَبْقَى الْعَيْنُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ، فَتَقُولُ: ضَخْمَاتٌ، وَزَيْنَبَاتٌ، وَشَجَرَاتٌ، وَجَوْزَاتٌ، وَبَيْضَاتٌ، وَجَنَّاتٌ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ... إلخ) أَي: أَمْنٌ وَأَعْطَى الْأَسْمَ الْثَلَاثِي السَّالِمَ الْعَيْنِ مِنَ الْإِعْلَالِ وَالتَّضْعِيفِ (إِتْبَاعُ عَيْنِ فَاءٍ) أَي: إِتْبَاعُ عَيْنِهِ السَّاكِنَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي شُكِلَتْ بِهَا الْفَاءُ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ.

وَقَوْلُهُ: (الْثَلَاثِي) أَصْلُهَا: الْثَلَاثِي، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، فَخَفَفْتَ لِلشَّعْرِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بَقِيَّةَ الشُّرُوطِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ سَاكِنُ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا، سِوَاءَ كَانَ بِالتَّاءِ أَوْ بِمَجْرَدِهَا مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ: (وَسَكَنَ الثَّانِي غَيْرَ الْفَتْحِ... إلخ) أَي: وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ الْفَاءُ الْمَضمُومَةُ أَوْ الْمَكسُورَةُ، فَيَجُوزُ فِي تَالِيهَا وَهُوَ الْعَيْنُ مَعَ الْإِتْبَاعِ: التَّسْكِينِ أَوْ الْفَتْحِ تَخْفِيفًا، فَهَذِهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، كُلُّهَا مَنْقُولَةٌ عَنِ الْعَرَبِ.

\* \* \*

٧٨٩ - وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوٍ: (فَرْوَةٍ) وَ(زُبَيْيَةٍ)، وَشَدَّ كَسْرُ: (جِرْوَةٍ) أشار بهذا إلى أن لإِتْبَاعَ الْكسرةِ وَالضمةِ شَرْطًا آخَرَ غَيْرَ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَهُوَ أَلَّا تَكُونَ الْفَاءُ مَضمُومَةً وَاللَّامُ يَاءً؛ كَذُمِّيَّةٍ<sup>(١)</sup> وَزُبْيِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> وَلَا

مِنْ شُرُوطِ  
الْإِتْبَاعِ

(١) الذُمِّيَّةُ: بِضَمِّ الدَّالِ. تَقْدَمُ مَعْنَاهَا فِي أَوَّلِ «الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ».

(٢) الزُّبْيِيَّةُ: بِضَمِّ الزَّايِ وَسَكُونِ الْمُوَحَّدَةِ حَفْرَةِ الْأَسَدِ، وَالرَّابِعَةِ لَا يعلوها الْمَاءُ.



مكسورة واللام واو؛ كِزْرَةٌ<sup>(١)</sup> ورِشْوَةٌ، فيمتنع إتياع العين للفاء، فلا يقال: دُمَيَاتٌ وَرُئِيَّاتٌ، استثقالاً للضمة قبل الياء، ولا يقال: ذِرَوَاتٌ، وَرِشَوَاتٌ، استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: دُمَيَاتٌ أو دُمَيَّاتٌ، وَرُئِيَّاتٌ أو رُئِيَّاتٌ، وَذِرَوَاتٌ أو ذِرَوَاتٌ، وَرِشَوَاتٌ أو رِشَوَاتٌ.

وهذا معنى قوله: (ومنعوا إتياع نحو ذروة... إلخ) أي: منع النحاة إتياع الكسرة فيما لاهه واو، وإتياع الضمة فيما لاهه ياء. وقوله: (نحو ذروه) أي: إتياع جمع (نحو: ذروه...).

وقوله: (وشد كسر جروه) أي: شد ما حكاه يونس من قولهم: جِرَوَاتٌ - بكسر الراء - لما فيه من الكسرة قبل الواو، والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء.

\* \* \*

حكم ما جاء  
من جمع  
المؤنث  
السالم مخالفاً  
للقاعدة

٧٩٠ - وَكَادِرٌ أَوْ ذُو أَضْطِرَارٍ عَيْرٌ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأَنَاسٍ ائْتَمَى  
أي: إنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد  
السابقة فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.  
فالأول كقولهم في (جِرْوَةٌ): جِرَوَاتٌ، كما تقدم.

والثاني كقول الشاعر:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ<sup>(٢)</sup>

(١) الذروة: بالكسر والضم. من كل شيء أعلاه.

(٢) زفرات: جمع زفرة وهي: إدخال النَّفْسِ في الصدر، والشهيق إخراجها، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين؛ لأن من عادة المحبين أن يقرى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين. (يدان) قدرة وقوة.

إعرابه: (حُمِلْتُ) حُملَ: فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله. وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثانٍ (والضحى) مضاف إليه (فأطقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف (والعشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف.

فسكّن عين (زُفَرَات) للضرورة، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة، فيقال: زُفَرَات.

والثالث: كقول هذيل في جَوْزَة وبِيضَة، ونحوهما: جَوَزَات وبَيَضَات - بفتح الفاء والعين - والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة، كما تقدم.

وقول ابن مالك: (ونادر) خبر مقدم (غير ما قدمته) مبتدأ مؤخر، والتقدير: غير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.



## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

١ - أوزان جموع  
القلة  
٢ - الاستغناء  
ببعض أوزان  
القلة عن  
الكثرة  
والعكس

٧٩١ - (أَفْعَلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فَعْلُهُ) ثُمَّتْ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قَلَّةٍ  
٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَذَرَجِلٍ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَذَرَجِلٍ (الصُّفْي)  
جمع التفسير: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفردة عند  
الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ(قلم) و(أقلام)، أو بنقص عنه،  
كـ(رسول) و(رسل)، أو باختلاف في حركاته، كـ(أسد) و(أسد).  
والتغيير قد يكون ظاهراً كما مثَّل. وقد يكون مقدراً؛ كـ(فُلُك)  
للمفرد والجمع، فالمفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَمَّا أَنَا حَمَلًا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ  
الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١] بدليل وصفه بالمفرد، والجمع؛ كقوله تعالى:  
﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ<sup>(١)</sup> فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] بدليل وصفه بالجمع.

## وجمع التفسير نوعان:

أ - جمع قَلَّة: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان:

١ - أَفْعَلَةٌ: كأَغْذِيَّة، وأدوية.

٢ - أَفْعُلُ: كأَرَجُل، وأنفُس.

٣ - فَعْلَةٌ: كَفَيْتِيَّة، وصِيبَةِ.

٤ - أَفْعَال: كأنهار، وأبطال.

ب - جمع كثرة: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى غير نهاية<sup>(٢)</sup>.

(١) (مواخير) حال. وما ذُكر في (فلك) هو: على أحد القولين، والقول الثاني أن  
(فُلُك) وما مثله اسم جمع ولا تغيير مقدراً؛ لأنه تكلف لا داعي له. انظر: «شرح  
التسهيل» لابن عقيل (٣/٣٩٢).

(٢) أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما يصلحان للقلة والكثرة حسب =

وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعاً، فتضع العرب أحد البنائين صالحاً للقلة والكثرة، وتستغني به عن وضع الآخر، كرجل وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة؛ كرجل ورجال، وقلب وقلوب.

وهذا معنى قوله: (أفعلةً أفعل... إلخ) أي: إن هذه الأوزان الأربعة هي أوزان جموع القلة.

وقوله: (ثُمَّتْ أفعال) هي (ثُمَّ) العاطفة زيدت في آخرها (تاء) التانيث المفتوحة.

ثم ذكر أن بعض هذه الأوزان يفي بجمع الكثرة؛ أي: يدل عليها، ويغني فيها، وهذا بالوضع - كما تقدم - (كأرجل) في جمع (رجل) فإنهم لم يجمعوه جمع كثرة، و(العكس) وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعاً (كالصُّفِي) جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء، وأصله: صُفُوِيٌّ، على وزن (فُعُول)، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء للمناسبة، فصارت (صُفِي) بياء مشددة، ولم يشدها الناظم، لضرورة الوزن.

وقد ذكر الجوهرى<sup>(١)</sup> وغيره: صفاة، وأصفاء، وصُفِيٌّ، فيكون له جمع قلة وجمع كثرة، لكن استغنت العرب عن بناء القلة ببناء الكثرة<sup>(٢)</sup>.

= القرينة. ففي قوله تعالى عن الصيام: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] يدل جمع المؤنث السالم على الكثرة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْفُرْقَيْنِ مَائِيُونٌ﴾ [سبا: ٣٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] على القلة؛ لأن المراد بها أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام. انظر: «المصباح المنير» ص(٦٩٥).

(١) «الصالح» (٢٤٠١/٦).

(٢) وهذا من باب الاستعمال لا من باب الوضع. والفرق بينهما أن الوضع لم تضع العرب أحد البنائين استغناء بالآخر: كرجل وأرجل، والاستعمال أن تكون وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها استعملت أحدهما كالصُّفِي. «حاشية ابن الحاج» (١٢٩/٢).

مفردات  
أوزان جموع  
القلة  
الوزن الأول:  
(أفعل)

٧٩٣ - (لَفَعْل) اَسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعَلْ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اَسْمًا اَيْضًا يُجْعَلُ  
٧٩٤ - اِنْ كَانَ كَذَا (الْعَنَاقِ) وَ(الذَّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّ الْأَحْرُفَ

شرح المصنف رَحِمَهُ اللهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ  
المطرودة، وهي التي تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة، متى  
تحققت هذه الأوصاف جاز جمعه على هذا الوزن دون الرجوع إلى  
معاجم اللغة.

وبدا بأوزان جموع القلة، وهي أربعة - كما تقدم -:

الأول: (أَفْعَلْ) - بضم العين - وهو يطرد في نوعين:

١ - فَعْلٌ اسماً صحيح العين، سواء كان صحيح اللام، نحو: نفس  
وأنفس، وشهر وأشهر، قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ  
أَجْحَرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرْتَ بِاتِّعَازِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢] أم  
كان معتل اللام، نحو: ظبي وأظبي، وأصله: أَظْبِي، فقلبت الضمة كسرة  
لتصح الياء، فصار: أَظْبِي، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت،  
فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت الياء، كما تحذف في المنقوص،  
فصار: (أُظْبِ)، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وخرج بالاسم: الصفة، نحو: ضخم، فلا يقال: أضخم، وإنما  
قالوا: عَبدٌ وأَعبد، لغلبة الاسم. وخرج بصحيح العين: معتل العين،  
نحو: سوط وبيت، وشذ قياساً لا استعمالاً: عين وأعين؛ لكثرة  
واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]،  
وقال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وشذ  
قياساً واستعمالاً<sup>(١)</sup>: ثوب وأثوب.

٢ - النوع الثاني مما يجمع على (أَفْعَلْ): الاسم الرباعي المؤنث  
بلا علامة، وقبل آخره مدة؛ كعناق وأعناق، وذراع وأذرع.

(١) ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، وما شذ  
فيهما فلا يعول عليه لفقد أصليته. «المصباح المنير» ص (٣٠٧)؛ «المزهر» (١/ ٢٢٦).

وندر من المذكور: طحال وأطحل، وغراب وأغرب.  
وهذا معنى قوله: (لَفَعْلٌ اسماً صَح عِيناً أَفْعُل... إلخ) أي: إن (أَفْعُل) أحد جموع القلّة يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين. والثاني: ما كان رباعياً بشرط أن يكون اسماً، وأن يكون (كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنِيثٍ وعدُّ الأحرف) ويؤخذ اشتراط تأنِيثه بلا علامة من قوله: (وعَدُّ الأحرف)؛ إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة؛ لأنه صرح أولاً بالرباعي.

\* \* \*

٧٩٥ - وَغَبِرَ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرِدُ  
الوزن الثاني: (أفعال)

٧٩٦ - وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فَعْلَانُ) فِي (فَعْلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

٢ - الوزن الثاني من جموع القلّة (أفعال)<sup>(١)</sup> وهو يطرد في كل اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على (أَفْعُل)؛ إما لأنه على وزن (فَعْل) ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب.

أو لأنه على غير وزن (فَعْل) من أوزان الثلاثي وهو (فَعْل)؛ كجَزَبَ وأحزاب، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَضِئُوا﴾ [النور: ٥٩]، و(فُعْل)، نحو: ضَلَبَ<sup>(٢)</sup> وأصلاب، و(فَعْل)، كجَمَلَ وأجمال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْجَنَّةِ يَرَاءً﴾ [المعارج: ٤٣]، جمع: جدث - بفتحيتين - وهو القبر، و(فَعْل)؛ كعَضَدَ وأعضاد. و(فَعْل)، كعَتَقَ وأعناق، قال تعالى: ﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، جمع حُقَب - بضمّتين - وهو الدهر، و(فَعْل)، نحو: رُطِبَ وأرطاب، والغالب أن هذا الوزن من الثلاثي يجمع على (فَعْلَان) بكسر الفاء؛ كقولهم في صُرِدَ

(١) هذا الوزن أكثر صيغ جمع التفسير وقوعاً في القرآن، فهو في (١١١) موضعاً.  
«دراسات لأساليب القرآن» (٢/٤٠٧، ٣٥٥/٤).

(٢) الضُّلْب: كل ظهر له قَفَار.

صِرْدَان، وفي: جِرْدٌ<sup>(١)</sup>، جِرْدَان، وسيأتي - إن شاء الله - ذكر ذلك في الكلام على الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة.

وشذ قياساً في (فَعْلٍ) - المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها -، نحو: قَرُخٌ وأَفْرَاخٌ، وَحَمَلٌ وأَحْمَالٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وغير ما أفعل فيه مطرد...) أي: إن الذي لا يطرده جمعه على (أَفْعُلْ) يجمع على وزن (أفعال)، مثل المفرد الذي على وزن (فَعْلٌ) أو (فُعْلٌ)، أو (فُعَلٌ)، والغالب أن (فُعَلٌ) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فُعْلَان) كصردان، فإن مفرده (صُرْدٌ) بالصاد المهملة والراء: وهو طائر ضخم الرأس، يسطاد العصافير.

وهذا الوزن - أعني (فُعْلَان) - من أوزان جموع الكثرة، وإنما ذكره - هنا - لأنه هو المطرد في وزن (فُعْلٌ)، فاستدرك به على قوله: (وغير ما أفعل... إلخ).

\* \* \*

الوزن  
الثالث:  
(أفعلة)

٧٩٧ - فِي أَسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدُ  
٧٩٨ - وَالرَّمَةُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فَعَالٍ) مُصَاحِبَتِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

٣ - الوزن الثالث من أوزان جموع القلة (أفعلة)، وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، ولسان وألسنة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

(١) الجرد: ذكر الفيران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في «حياة الحيوان الكبرى» (١٩١/٢).

(٢) الحكم بالشذوذ خلاف الصواب. وهو جواز جمع (فَعْلٍ) على (أفعال) قياساً. لورود أمثلة عن العرب تكفي للقياس. انظر: «التصريح وحاشيته» (٣٠٢/٢)؛ «النحو الوافي» (٦٣٧/٤).

وهو مقيس - أيضاً - في كل اسم على وزن: فَعَال، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) مضعفي اللام أو معتليها - والمراد بالتضعيف هنا: أن تكون العين واللام من جنس واحد - فالمضضعف، نحو: زِمَام<sup>(١)</sup> وأزَمَة، وِبَتَات<sup>(٢)</sup> وأبَتَة، والمعتل، نحو: قَبَاء<sup>(٣)</sup> وأقْبِيَة، وكِسَاء وأكْسِيَة، وفَنَاء وأفْنِيَة، ورداء وأرْدِيَة، والهمزة في هذه الكلمات متقلبة عن حرف علة.

وهذا معنى قوله: (في اسم مذكر رباعي... إلخ) أي: إن (أفعلة) اطرَد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي (بمد ثالث) أي: إن ثالثه حرف مد، ثم ذكر أن الجمع على (أفعلة) يلزم في كل مفرد على وزن (فَعَال) بالفتح (أو فِعَال) بالكسر، حالة كونهما (مصححي تضعيف) أي: إن اللام مضعفة (أو إعلال) أي: إنها معتلة.

\* \* \*

٧٩٩ - (فُعْل) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرًا) وَ(فِعْلَةً) جَمْعًا يَنْقَلِ يُدْرَى ٤ - ذكر في الشطر الثاني الوزن الرابع من أوزان جموع القلة وهو (فِعْلَة) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة، وإنما سمع عن العرب في جمع مفردات منها: فتى وفتية، وغلَام وغلَمة، وصبي وصبية.

وهذا معنى قوله: (وفِعْلَة جمعاً بنقل يُدْرَى) أي: يُدْرَى مفردة ويعلم بالنقل الوارد عن العرب، فلا ضابط له ولا قياس. أما الشطر الأول فهو شروع من المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الكلام على أوزان جموع الكثرة، ولو قدَّم الشطر الثاني لكان أنسب لتتوالى جموع القلة. ولجموع الكثرة ثلاثة وعشرون وزناً قياسياً، وهي أشهرها، وقد ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

الوزن الرابع: (فُعْلَة) الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْل) الوزن

(١) الزمام: ما يقاد به البعير.

(٢) البتات: متاع البيت أو الزاد.

(٣) القَبَاء: العباءة أو البرنس.



١ - فالوزن الأول: (فُعَل) - بضم فسكون - وهو جمع قياسي لشيئين، هما: (أَفْعَل) وصف لمذكر، و(فعلاء) وصف لمؤنث، نحو: أَحْمَرٌ وحمراء، وجمعهما: حُمْرٌ، وَأَسْمَرٌ وسمراء، وجمعها: سُمرٌ، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ جِثْلَتٌ<sup>(١)</sup> صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣].

ثم إن كانت العين صحيحة أو معتلة بالواو وجب إبقاء ضمة الفاء، فالأول، مثل: حُمْرٌ وسُمرٌ، والثاني، نحو: أسودٌ وسُودٌ، وأعورٌ وغُورٌ. أما إن كانت العين ياء فإنه يجب قلب ضمة الفاء كسرة، لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيضٌ وبيضاءٌ وبِيضٌ - بكسر الباء - وأَعَيْنَ وعيناء<sup>(٢)</sup>، وعين، قال تعالى: ﴿وَنَحْوُ عَيْنٍ﴾ [الأنعام: ١٣٣] كَأَمَثِلِ اللَّوْطِ الْمَكُونِ ﴿١٣٣﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣].

وإلى هذا الوزن أشار ابن مالك بالشطر الأول، وهو قوله: (فُعَل) لنحو أحمرٍ وحمراء) أي: إن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء). وقوله: (أحمرٍ) حقه المنع من الصرف، ولكن صرفه للضرورة. وقوله: (حمراء) بالقصر للوزن.

\* \* \*

٨٠٠ - وَ(فُعَلٌ) لِأَسْمِ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَهْلًا لَا فَقَدْ  
٨٠١ - مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِ(فُعَلَةٍ) عُرِفَ  
٨٠٢ - وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِ(فُعَلَةٍ) (فُعَلٌ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلٍ)

٢ - الوزن الثاني: من جموع الكثرة (فُعَل) - بضم أوله وثانيه -

ويقاس في شيئين:

أ - اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مدة، سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياء، غير أن المدة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير

(١) (جمالتٌ) على وزن (فعالة) جمع (جمل). وقرئ (جماليات) جمع (جمالة) وكلاهما في السبعة. كما في «الكشف» (٣٥٨/٢).

(٢) امرأة عيناء: حسنة العينين، باتساعهما وشدة سوادهما.

مضاعف، نحو: عماد<sup>(١)</sup> وعُمد، وحمار وحُمُر، وقلوص<sup>(٢)</sup> وقُلُص، وبريد<sup>(٣)</sup> وبرُد، قال تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَثَةِ جَدٍّ﴾ [الحشر: ١٤] وقال تعالى: ﴿كَانَهُمْ حُمُرٌ مُشْتَنَفَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: عِنَان<sup>(٤)</sup> وعُنن، وإنما يجمع قياساً على (أفعلة)، نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة، وقد تقدم ذلك.

وإن كانت مدته واواً أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد، نحو: سرير وسُرر، وذلول وذُلُل، وجديد وجُدُد. وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، فجعلت مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُدُل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ﴾ [فاطر: ٢٧]<sup>(٥)</sup> فيكون تابِعاً للوزن الثالث الآتي.

ب - ومما يجمع على وزن (فُعُل) كل وصف على (فَعُول) - بفتح فضم - بمعنى: (فاعل)، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر، فإن كان بمعنى: (مفعول) نحو: حلوب وركوب، لم يجمع هذا الجمع، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا.

٣ - الوزن الثالث: (فُعُل) - بضم ففتح - يطرد في ثلاثة أشياء:

أ - اسم على وزن (فُعلة) - بضم فسكون - سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، نحو: غُرْفَة وغُرْف، ومُدْية ومُدْى، وحُجَّة وحُجج، قال تعالى: ﴿وَأَقْرِصْ أَلْصَلَوَةَ طَرَفِي الْتَهَارِ وَزُلْفًا﴾<sup>(٦)</sup> مِنْ أَيْلٍ.

(١) العماد: ما يقام به الشيء من أساطين أو خشب ونحو ذلك.

(٢) القلوص: الناقة الشابة القوية.

(٣) البريد: الرسول، ثم استعمل في المسافة التي يقطعها، وهي اثنا عشر ميلاً، ويطلق على الدابة التي يركبها البريد.

(٤) عنان القرس: ما يقاد به.

(٥) الجدد: جمع جُدَّة، مثل: غُرْفَة وغُرْف. والجُدَّة: الطريق. ومنه الجادة؛ أي: ومن الجبال طرائق وخطوط مختلفة الألوان.

(٦) (زلفاً) جمع زُلْفَة؛ أي: قطعة وساعة.

[هود: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

ب - وصف على وزن (فُعْلَى) - التي هي مؤنث (أفعل) - نحو: كَبِرَى وَكُبِرَ، وَصَغِرَى وَصُغِرَ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا لِأَخْذَى الْكُرِّ ۝٣٥﴾ [المدثر: ٣٥] بخلاف (حَبَلَى) فلا يجمع على (حُبَل) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

ج - اسم على وزن (فُعْلَة) - بضم أوله وثانيه - نحو: جُمُعَة وَجُمَعَ، وهذا لم يذكره ابن مالك في الألفية، وذكره في «التسهيل»<sup>(١)</sup>.

٤ - الوزن الرابع: (فَعَلْ)، وهو جمع لاسم على وزن (فُعْلَة)؛ كِبْدَعَة وَبِدَعَ، وَحِجَّة وَحَجَّجَ، وَمِرْية وَمَرَى، وقد يجيء جمع (فُعْلَة) على (فَعَلْ) وهو قياسي، لكنه قليل، نحو: لِحْيَة وَلَحَى، وَحُلْيَة وَحُلَى<sup>(٢)</sup>.

والى هذه الأوزان الثلاثة أشار بقوله: (وَفُعْل لاسم رباعي... إلخ) أي: إن وزن (فُعْل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة، وقوله: (إِعْلَالًا فَقَدْ مفعول مقدم؛ أي: وحرف اللام فقد إعْلَالًا، يشير به إلى أن اللام لا بد أن تكون صحيحة.

وقوله: (ما لم يضاعف في الأعمُّ ذو الألف)، ذو: نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى: بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفًا. وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد، فإن كانت مدته ياء أو واو أو لم يشترط فيه ذلك، كما تقدم.

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٤٢١/٣).

(٢) يلاحظ في معاجم اللغة كـ«القاموس» و«اللسان» وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة. وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع، وأحدها هو الشائع القياسي المطرد. والآخر قليل في ذاته أو نادر فهو سماعي، لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله. انظر: «النحو الوافي» (٦٣٣/٤).

ثم ذكر أن (فَعَلَ) يطرد في (فُعِلَ) وفي (فُعِلَى) أنشئ الأفعال، ويستفاد من كونه أنشئ (الأفعال) من المثال.

ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فَعَلَ) وهو مطرد في (فُعِلَ) وقد يجيء جمعه على (فُعِلَ).

\* \* \*

٨٠٣ - فِي نَحْوِ: (رَامَ) ذُو أَطْرَادٍ (فُعِلَ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهُ)

الخامس  
(فُعِلَ)  
السادس  
(فُعِلَ)

٥ - الوزن الخامس: (فُعِلَ) - بضم ففتح - وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام بالياء أو بالواو، فالأول: كرام ورماء، وساع وسعاة. والثاني: كغاز وغزاة، وداع ودعاة، وأصلها: رُمِيَّةٌ وَسُعِيَّةٌ، وَغُرُوزَةٌ وَدُعُوعَةٌ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفاً، فهي على وزن (فُعِلَ).

٦ - الوزن السادس: (فُعِلَ) - بفتح أوله وثانيه - وهو مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل، صحيح اللام، نحو: كاتب وكتبة، وكامل وكملة، وباز وبررة، قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَوْلَادِكُمْ بُيُوتًا وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، وهو جمع: حافد؛ كخدم وخادم وزناً ومعنى<sup>(١)</sup>.

فأوصاف المفرد - هنا - هي أوصافه في الوزن السابق إلا أن اللام هنا صحيحة، وهناك معتلة.

والى هذين الوزنين أشار بقوله: (في نحو رام ذو أطراد فُعِلَ) أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعِلَ) وهو مطرد في نحو (رَامَ) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط. وقوله: (وشاع نحو كامل وكمله) إشارة إلى الوزن السادس: (فُعِلَ)، وقد اكتفى بالمثال - أيضاً - عن ذكر الشروط.

(١) يقال: حَفَدَ من باب ضرب: أسرع، ومنه: (واليك نسعى ونحفد) أي: نسرع إلى الطاعة، ويطلق على أولاد الأولاد حفدة لأنهم كالخدم في الصغر.

وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد، لوجود ألفاظ، مثل: عالم، وصالح، لا تجمع على (فَعْلَة) فلا يكون مطرداً<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٨٠٤ - (فَعْلَى) لَوْصِفَ كَذَا (فَعِيلٌ) وَ(زَمِنٌ) وَ(هَالِكٌ)، وَ(مَيِّتٌ) بِوَ قَمِينِ  
الوزن السابع (فَعْلَى)

٧ - الوزن السابع: (فَعْلَى) - بفتح فسكون - وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب ونقص، ويشمل سبعة أنواع:

١ - كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: مفعول؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، قال تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أُخْرَى حَتَّى يَنْفَخَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

٢ - كل وصف على وزن: (فَعِيل) كزَمِن وزمى<sup>(٢)</sup>.

٣ - كل وصف على وزن (فاعل) كهالك وهلكى.

٤ - كل وصف على وزن (فَعِيل) - بفتح فسكون فكسر -، نحو: ميت وموتى، وأصله: مَيِّت، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، قال تعالى: ﴿وَالْمَوْتُ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ - كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل؛ كمريض ومرضى، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠].

٦ - كل وصف على وزن (أَفْعَل) كأحمق وحمقى.

٧ - كل وصف على وزن (فَعْلَان) كسكران وسكرى، وقد قرأ حمزة والكسائي - من السبعة - (سَكْرَى) من قوله تعالى: ﴿وَزَيَّ النَّاسَ سُكْرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكْرَىٰ﴾ [الحج: ٢] وقد حكى سيبويه: قوم سكرى،

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على المكودي» (١٣٣/٢).

(٢) زَمِنَ الشخص زماناً وزمانه فهو زَمِينٌ من باب تعب. وهو مرض يدوم زماناً طويلاً.

قال: «وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى»<sup>(١)</sup>.

وإلى هذا الوزن أشار بقوله: (فَعْلَى لوصف... إلخ) أي: إن (فَعْلَى) جمع لكل وصف على وزن (فَعِيل) و(فَعِل) و(فاعِل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها. ثم قال: إن ما كان على وزن (فَعِيل) مثل: (ميت)، حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن، وقوله: (قوين) بكسر الميم، وهو خبر المبتدأ، وهو قوله: (وميت).

\* \* \*

٨٠٥ - (لِفْعَلٍ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فَعَلَةٌ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فَعِلٍ) قُلَّةٌ الوزن الثامن (فَعْلَة)

٨ - الوزن الثامن: من أوزان جموع الكثرة (فَعْلَة) - بكسر ففتح - وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن (فَعْل) - بضم فسكون -، نحو: دُرُج<sup>(٢)</sup> ودرَجَة، وُقُرْط<sup>(٣)</sup> وقِرْطَة، وكوز<sup>(٤)</sup> وكيوزَة، وُدْب<sup>(٥)</sup> ودِبة. وهذا بكثرة، وقد يكون جمعاً لاسم على وزن (فَعْل) - بفتح فسكون - أو على وزن (فَعْل) - بكسر فسكون - نحو: قِرْد وقِرْدَة، وِعَرْد<sup>(٦)</sup> وِعَرْدَة. وهذا قليل مقصور على السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وهذا معنى قوله: (لِفْعَلٍ اسماً صح لأمّا فَعْلَة) أي: إن ما كان على وزن (فَعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فَعْلَة).

وقوله: (وَالْوَضْعُ فِي «فَعْلٍ» و«فَعِلٍ» قُلَّة) أي: إن وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قلل (فَعْلَة) في جمع (فَعْل وفَعِل) أي: جعله قليلاً.

\* \* \*

(١) انظر: «الكتاب» (٦٤٩/٣) «الكشف» لمكي (١١٦/٢).

(٢) الدرج: ما تضع فيه المرأة خِفَّت متاعها وطبيها.

(٣) القُرْط: ما يعلق في شحمة الأذن.

(٤) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.

(٥) الدب: حيوان خيث. والأثنى: دُبّة.

(٦) نوع من الكمأة.

التاسع (فُعَل)  
العاشر (فُعَال)

٨٠٦ - وَ(فُعَلٌ) لِ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَةٌ) وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَةٌ)  
٨٠٧ - وَمِثْلُهُ ال(فُعَالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا

٩ - الوزن التاسع: (فُعَل) - بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح - وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن: فاعل أو فاعلة؛ كقاعد وقاعدة وقُعد، وصائم وصائمة وضُوم، قال تعالى: ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُورًا﴾ [القمر: ٧]. ومن القليل أن يكون جمعاً لوصف معتل اللام؛ كغازٍ وعُزَّى، وسارٍ وسُرَّى، قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا عُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] وكانهم حملوا المعتل على الصحيح، والقياس: غزاة؛ كقاضٍ وقضاة، وأصله: عُزْوٌ، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها لاماً فوق الثالثة، فصارت: عُزْيٌ، ثم قلبت ألفاً.

١٠ - الوزن العاشر: (فُعَال) - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل)، نحو: صائم وضُوم، وقائم وقُوم، قال تعالى: ﴿وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْمُكَّارِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿يُحِبُّ الزَّوْجَ لِيَغِظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً للوصف المعتل اللام، نحو: غازٍ وعُزَّاء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه - أيضاً - أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة)؛ كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ      وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّاءٍ<sup>(١)</sup>  
ف(صُدَّاد) جمع (صادة) بدليل ضمير الإناث في قوله: (أبصارهن)

(١) معناه: أن من طبع النساء الميل إلى الشبان، وكثرة النظر إليهم. وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غَضًّا.

إعرابه: (أبصارهن) مبتدأ. والهاء مضاف إليه، والنون حرف دال على جمع النسوة، (إلى الشبان) متعلق بقوله: (مائلة) الذي هو خبر المبتدأ، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء مفعوله الأول. والنون علامة جمع النسوة، (عني) متعلق بقوله: (صداد)، (غير) مفعول ثانٍ لأرى. و(صداد) مضاف إليه.

وقوله: (أراهن)، وهذا الجمع نادر، وقيل: إن (صداد) جمع (صاد) المذكر، وأن المراد الأبصار لا النساء؛ لأنه يقال: بصر صاءً، كما يقال بصر حاد، قال ابن هشام: «هذا هو الظاهر»<sup>(١)</sup>.

والى هذين الوزنين أشار بقوله: (وَفَعَّلَ لفاعل وفاعله... إلخ) أي: إن وزن (فَعَّلَ) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين، نحو: عاذل وعاذلة وعُذِّلَ، ومثل: (فَعَّلَ) (الْفَعَّال) بشرط أن يكون المفرد مذكراً، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام.

وقوله: (عاذل) هو اسم فاعل من عذله عذلاً؛ أي: لامة.

\* \* \*

- ٨٠٨ - (فَعَّلَ) وَ(فَعَّلَ) (فَعَّالٌ) لَهُمَا  
٨٠٩ - (فَعَّلَ) أَيْضًا لَهُ (فَعَّالٌ)  
٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَّلَ):  
٨١١ - وَفِي (فَعَّلَ) وَصَفَ (فَاعِلٍ) وَرَدَ  
٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصَفِ عَلَى (فَعَّلَانَا)  
٨١٣ - وَمِثْلُهُ (فَعَّلَانَةٌ)، وَالزَّمُّ فِي

الوزن الحادي عشر (فَعَّلَ)

١١ - الوزن الحادي عشر: (فَعَّالٌ) - بكسر ففتح من غير تشديد - ومفرداته كثيرة، غالبها قياسي، وبعضها غير قياسي؛ كرجل ورجال، وخروف وخراف، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثاني: (فَعَّلَ) وَ(فَعَّلَ) - بفتح فسكون - اسمين أو وصفين، ليست فائهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَلْبَاثُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَحِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾

(١) رده الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على «أوضح المسالك» (٣٠٨/٢).



[سبأ: ١٣]، فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على (فَعَال) نادر لا يقاس عليه، نحو: يَغْرِ وَيَعَار<sup>(١)</sup>، وضيّف وضياف، وضيعة وضياع. وفي هذا يقول ابن مالك: (فَعَلْ وَقَعْلَة فَعَال لهما... إلخ) أي: إن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فَعَال) إلا إن كانت عنيهما معتلة بالياء فجمعهما على (فَعَال) قليل.

الثالث والرابع من مفردات (فَعَال): (فَعَلْ وَقَعْلَة) - بفتح أولهما وثانيهما - بشرط أن يكونا اسمين، لأمهما صحيحة وغير مضعفة، نحو: جَبَل وجبال، قال تعالى: ﴿وَهُوَ يَجْرِي فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، وَجَمَل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرّة وثمار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُ الَّذِينَ كَفَرُوا قَضَيْتُ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، بخلاف، نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا، لاعتلال لأمهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضعف اللام.

الخامس والسادس من مفردات (فَعَال): (فَعَلْ) - بكسر فسكون - و(فُعَلْ) - بضم فسكون - بشرط أن يكونا اسمين وأن يكون (فُعَلْ) غير واوي العين؛ كحوت، ولا يائي اللام؛ كمُدَى<sup>(٢)</sup>، ومن الأمثلة: ذنب وذئاب، ورمح ورماح، ودهن ودهان، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] على القول بأنها جمع، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبِئْسَ لَكُمْ اللَّهُ بِشَقْوٍ مِنَ الصَّبْرِ تَالَهُهُ أَيْدِيكُمْ وَمِمَّا تَحْكُمُ﴾ [المائدة: ٩٤].

وفي هذه الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك: (وَفَعَلْ أيضاً له فَعَال... إلخ) أي: يطرد (فَعَال) - أيضاً - في (فَعَلْ) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها، وألا يكون مضعفاً، ولم يذكر الشرط الثالث، وهو أن يكون اسماً، وقد ذكره في «التسهيل»<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر أن ما كان بالياء وهو (فَعْلَة)

(١) اليعر: الجدي يربط في الرّنية للأسد لافتراسه، فيقع فيها.

(٢) مُدَى: بوزن (فُعَلْ) مكيال يسع تسعة عشر صاعاً. وهو غير المدّ المعروف.

(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٤٢٨/٣).

مثل (فَعَلَ) فيجمع على (فَعَال) بالشروط المذكورة، وقوله: (وفعل مع فَعْل فاقبل) أي: اقبل جمع (فَعْل وفَعْل) على (فَعَال)، ولم يذكر شروط جمعهما.

السابع والثامن من مفردات (فَعَال): (فَعِيل) بمعنى: فاعل، ومؤنثه، بشرط صحة لاميها، نحو: ظريف وظريفة وظراف، وكريم وكريمة وكرام، قال تعالى: ﴿وَيُثَبِّتُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ يَرَكَا﴾ [المعارج: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سَوَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فخرج، نحو: جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى: مفعول، ونحو: قوي وقوية، لاعتلال اللام، فلا تجمع على (فَعَال).

وهذا معنى قوله: (وفي فعيل وصف فاعل ورد... إلخ) أي: ورد (فَعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل. وكذا أنثى (فَعِيل) وهو فعيلة اطردها في هذا الجمع.

الثاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلان، أو على مؤنثه: فَعْلَى، وفَعْلانة، نحو: غضبان وغضبي وغَضَاب، وندمان وندمانه وندام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فَعْلان، أو على مؤنثه: فَعْلانة - بضم فسكون فيهما -، نحو: حُصْبان، وخمصانة، وخماص، ومنه قوله ﷺ في الطير: «تغدو خماصاً وتروح بطاناً»<sup>(١)</sup>.

وفي الخمسة الأخيرة يقول: (وشاع في وصف على فعلانا... إلخ) أي: كثر (فَعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) - بفتح الفاء - وأنثيه، وهما فَعْلَى وفَعْلانة، أو وصف على (فَعْلان) - بضم الفاء - ومثله

(١) أخرجه الترمذي بتمامه (٢٣٤٥) وأخرجه غيره، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» والخماص: الجياح الخاليات البطون من الغذاء. والبطان: الشباع الممثلات البطون منه.

أثناء فُعْلَانة، والزم هذا الوزن - وهو فَعَال - في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطويلة وطوال.

وقوله: (تفي) أي: تفي بالمطلوب وتُحقق القياس، وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر، وهو قوله: (الزمه) والياء للإشباع، ومعنى اللزوم: أن هذا الوصف، نحو: طويل وطويلة لا يجمع على غير (فَعَال) من صيغ التكسير، بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فَعَال) فقد تجمع على أوزان أخرى.

\* \* \*

٨١٤ - وَبِ(فُعُولِ) (فَعِلْ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصِّرُ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطْرُدُ ١٢ - فُعُول

٨١٥ - فِي (فَعِلْ) أَسْمًا مُطْلَقًا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْ(فُعَالِ) (فُعْلَانٌ) حَصَلَ ١٣ - فُعْلَان

٨١٦ - وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقُلَّ فِي غَيْرِهِمَا

١٢ - الوزن الثاني عشر: من أوزان جموع الكثرة: (فُعُول) - بضم أوله وثانيه - ويطرد في ألفاظ، ذكر ابن مالك منها خمسة:

١ - الاسم الذي على وزن (فَعِلْ)، نحو: كَبِدْ وَكُبُود، وَنَمِرَ وَنَمُور، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، وهو ملتزم فيه غالبًا، فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِرَ وَنِمَارَ وَنُمِرَ.

٢ - الاسم الذي على وزن (فَعَلْ) وليس معتل العين بالواو، نحو: كَغِبَ، وَكَعُوبَ، وَرَأْسَ وَرُؤُوسَ، وَعَيْنَ وَعَيُونَ، قال تعالى: ﴿فَأَنْجِجِ الْبَصَرَ هَلْ رَئَيْتَ مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] جمع: فَطَّرَ بمعنى: شق، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ ﴿٥﴾ [التكوير: ٥]، بخلاف: حَوْضٌ؛ لأنه معتل العين بالواو، فلا يجمع على (فُعُول).

٣ - الاسم الذي على وزن (فُعِلْ)، نحو: عِلْمٌ وَعُلُومٌ، وَضُرْسٌ وَضُرُوسٌ، قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَرَبِّكَ كُأَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لِيُجْلُوهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

٤ - الاسم الذي على وزن (فُعَل) بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ولا مضعف اللام، نحو: جند وجنود، وبُرْد وبرود<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومفرده: (جُرْح) بالضم، وأما الفتح فالمراد الفعل.

فإن كان مضعف اللام فالغالب جمعه على (أفعال)، نحو: مَدَّ وأمداد<sup>(٢)</sup> وخُفَّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجمع على وزن (فُعَلان) الآتي.

٥ - الاسم الذي على وزن (فَعَل) الخالي من حروف العلة، نحو: أسد وأسود، وذكر وذكور، وهل هو مقيس أو محفوظ؟ قولان: ذكر ابن مالك الأول في «التسهيل» والثاني في «شرح الكافية»<sup>(٣)</sup> فإن كان معتل العين جمع على وزن (فُعَلان) الآتي.

١٣ - الوزن الثالث عشر: (فُعَلان) - بكسر فسكون - وهو مقيس في ألفاظ منها:

١ - اسم على وزن (فُعَلان)، نحو: غُلام وغلمان، وغُراب وغربان، قال تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ فِلَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكُونٌ﴾ [الطور: ٢٤].

٢ - اسم على وزن (فُعَل)، نحو: جُرذ وجردان، وصُرَد وصردان.

٣ - اسم على وزن (فُعَل) معتل العين، نحو: حوت وحيطان، وعود وعيدان، قال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبَقْتِهِمْ شُرْعًا﴾<sup>(٤)</sup> [الأعراف: ١٦٣].

٤ - اسم على وزن (فَعَل)، والأغلب أن تكون عينه معتلة في

(١) نوع من الثياب.

(٢) من المكائيل.

(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٤٣٣/٣)؛ «شرح الكافية» (١٨٥٢/٤).

(٤) شُرْعًا: جمع شارع؛ أي: ظاهرة على الماء.

الأصل، نحو: تاج وتيجان، ونار ونيران، وقاع وقيعان. والأصل: تَوَجَّ، وَتَوَّرَ، وَقَوَّعَ، فتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً.

وما ورد من مجيء (فُعْلان) في غير ما ذكر فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: غزال وغزлан، وخروف وخِرفان، ونسوة ونِسوان...

والى هذين الوزنين أشار بقوله: (وَبِقُعُولٍ قُعْلٍ نحو كبد... إلخ) أي: يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل)، نحو: كبد، وكذلك يطرد (فُعُول) في اسم على وزن (فَعْل) (مطلق الفاء) أي: ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم، فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها، كما تقدم.

وقوله: (وَفُعْلٌ لَهُ) مبتدأ، وخبر، والضمير لـ (فُعُول) أي: (فَعْل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه.

ثم ذكر أن (فُعْلان) - وهو الوزن الثالث عشر - مطرد في اسم على (فُعَال). وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله: (وغالباً أغناهم فُعْلان في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) - أيضاً -.

ثم بيّن أن (فُعْلان) كثير في اسم على وزن (فُعَل) أو (فَعْل) واوي العين، وأما في غيرهما فهو قليل<sup>(١)</sup> إلا ما تقدم من (فُعَال) و(فُعَل).

\* \* \*

(١) ذكر في «التسهيل وشرحه» (٤٤٧/٣) أن (فُعْلان) يجمع على (فَعْل) مطلقاً؛ أي: صحت عينه، نحو: حَرْبٌ وخِرْبَانٌ - والخرب ذكر الجباري - أو اعتلت كما مثلنا، أو اعتلت لأمه كأخ وإخوان. وفتى وفتيان. قال تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفَتَىيِهِ أَجْعَلُوا بِصَنَمِهِمْ فِي يَدَيْيهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢]. وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة، وفي الصداقة على إخوان، ولا يرد عليه ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ لأن المعنى كالإخوة. أو أن كلامه أغلبي. «حاشية الصبان» (١٣٨/٤).

١٤- فُعْلان ٨١٧ - وَ(فُعْلًا) أَسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعْلٌ) - غَيْرُ مُعْلٍ الْعَيْنِ - (فُعْلَانٌ) شَمَلٌ

١٤ - الوزن الرابع عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعْلان) - بضم فسكون - وهو مقيس في اسم على وزن (فَعْلٌ)، نحو: ظَهَرُ وَظُهُرَانُ، وَيَظُنُّ وَيُظَنُّانُ، وفي اسم على وزن (فَعِيلٌ)، نحو: رَغِيفٌ وَرُغْفَانُ، وَكُثِيبٌ وَكُثْبَانُ، وفي اسم على وزن (فَعْلٌ) صحيح العين، نحو: ذَكَرَ وَذُكْرَانُ، وَبَلَدٌ وَبُلْدَانُ، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، بخلاف قَوْدٌ<sup>(١)</sup>، فلا يجمع على هذا الوزن؛ لأنه معتل العين، وَضَخْمٌ وَجَمِيلٌ وَيَظَلُّ وَيُظَلُّ؛ لأنها أوصاف.

وهذا معنى قوله: (وفُعْلًا أسما... إلخ) أي: إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (فُعْلان) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها: (فَعْلٌ وَفَعِيلٌ وَفَعْلٌ) إذا كان كل منها صحيح العين. وقوله: (وفَعْلٌ) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو معطوف على منصوب.

\* \* \*

١٥- (فُعْلَاء) ٨١٨ - وَلِيٍّ (كَرِيمٍ) وَ(بَخِيلٍ) (فُعْلًا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

١٦- (أَفْعِلَاء) ٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا وَمُضْعَفٌ، وَغَيْرُ ذَاكَ قُلٌ

١٥ - الوزن الخامس عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعْلَاء) - بضم ففتح - وهو مقيس في أشياء منها:

١ - «فَعِيلٌ» بمعنى: فاعل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون غير مضعف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

(١) القود: بفتحين هو القصاص.

وخرج بالوصف: الاسم، نحو: نصيب، فلا يقال: نُصْبَاء، وبالمذكر المؤنث، نحو: شريفة، فلا يقال: نساء شرفاء، وبالعاقل غير العاقل، نحو: مكان فسيح، ويكونه بمعنى فاعل، نحو: قتيل وجريح، وشذ: سجين وسجناء، ويكونه غير مضاعف، نحو: شديد، ويكونه غير معتل اللام، نحو: غني، فلا يجمع على فُعلاء.

٢ - «فاعل» وصفاً دالاً على غريزة وسجية<sup>(١)</sup>، نحو: عاقل وعقلاء، ونابه ونهباء، أو دالاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، نحو: صالح وصلحاء، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]،

١٦ - الوزن السادس عشر: (أفعلاء) - بفتح فسكون فكسر ففتح - وهو مقيس في كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل، إذا كان مضعفاً أو معتل اللام، نحو: عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء، وقوي وأقوياء، وولي وأولياء، قال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْوِفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقد ورد (أفعلاء) جمعاً لغير المضعف والمعتل، وهو قليل، نحو: صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء.

وهذا معنى قوله: (ولكريم وبخيل فُعَلَاء... إلخ) أي: إن (فُعَلَاء) يطرد في فَعِيل وصفاً لمذكر عاقل، سواء كان لمدح، مثل: كريم، أو ذم، مثل: بخيل. وكذا ما شابههما في المعنى، مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن، كما تقدم في الأمثلة.

ثم ذكر أن (أفعلاء) - وهو الوزن السادس عشر - ينوب عن

(١) السجية: الصفة اللازمة. وقد ذكرتها في باب «المتعدي واللازم».

(فُعلاء) - وهو الوزن الخامس عشر - في المعتل اللام والمضعف، وأن وروده في غير المضعف والمعتل قليل، فلا يقاس عليه، بخلاف الأول.

\* \* \*

٨٢٠ - (فَوَاعِلٍ) لِـ(فَوَعِلٍ) وَ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَاءٍ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ) ٨٢١ - وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَةٌ) وَشَدَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مَائِلَةٌ

الوزن السابع عشر (فواعل)

١٧ - الوزن السابع عشر: (فواعل) وهو مقيس في أشياء، أشهرها سبعة، ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

١ - اسم على وزن (فوعل)، نحو: جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوْكَبِ﴾ [الصافات: ٦]، ومثله: (فوعلة)؛ كصومعة وصوامع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

٢ - اسم على وزن (فاعِل) - بفتح العين -، نحو: خاتم وخواتم، وطابع<sup>(١)</sup> وطوايع، وقالب وقوالب.

٣ - فاعلاء اسماً، نحو: قاصعاء<sup>(٢)</sup> وقواصع.

٤ - فاعِل - بكسر العين - اسماً، نحو: كاهل<sup>(٣)</sup> وكواهل، وجائز<sup>(٤)</sup> وجوايز.

٥ - فاعِل - بكسر العين - وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل، نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق، قال تعالى: ﴿وَكَايِبَ أَرْبَابَ﴾ [النبا: ٣٣]، وهي جمع (كاعب) وهي التي تتأثبها.

٦ - فاعِل - بكسر العين - وصفاً لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وشاهق وشواحق.

(١) في «المصباح المنير»: الطابع: بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.

(٢) القاصعاء: اسم لجحر اليربوع. وقد ذكرته في آخر التأنيث.

(٣) الكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق.

(٤) الجائز: الخشبة فوق حائطين، والخشبة التي تحمل خشب السقف.



٧ - فاعلة سواء أكان اسماً، نحو: فاطمة وفواطم، أم وصفاً، نحو: صاحبة وصواحب، وجارحة وجوارح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمَهُ يَنْ الْجَوَارِحَ﴾ [المائدة: ٤] أي: الصائدة من الكلاب والفهود والطيور تسمى جارحة، إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب الصيد؛ أي: تحصله.

وفهم منه أن صيغة (فاعل) - بكسر العين - إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وما ورد من ذلك حكموا عليه بالشذوذ، نحو: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وقد صرح ابن مالك بهذا المفهوم.

والحكم بالشذوذ فيه نظر، والصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً، وإن كان قليلاً، لورود جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، ومنها: هالك وهالك، وناكس<sup>(١)</sup> ونواكس، وخالف<sup>(٢)</sup> وخوالف، قال تعالى: ﴿رَضُوا أَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]، وهو جمع (خالف) أو (خالفة)<sup>(٣)</sup>.

وهذا معنى قوله: (فواعل لفوعل... إلخ) أي: إن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلة) أو (فاعِل)، نحو: كاهل. أو (فاعِل) وصفاً خاصاً بالأنثى، نحو: حائض. أو (فاعِل) وصفاً لما لا يعقل؛ كصاهل، ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل؛ كالفارس وما مثله مما تقدم.

\* \* \*

الوزن الثامن  
عشر (فعائل)

٨٢٢ - وَبِ(فَعَائِلَ) أَجْمَعْنَ (فَعَالَهُ) وَثَبَّهَهُ ذَا نَسَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

١٨ - الوزن الثامن عشر: (فعائل) وهو مقيس في كل رباعي - اسم

(١) أي: مطاطع رأسه.

(٢) الخالف والخالفة: الرجل الذي لا خير فيه.

(٣) انظر: «خزانة الأدب» (١/١٩٠)، «المصباح المنير» ص(٤٦٧)، مادة (فرس)؛ «تاج العروس» (١/٣٦٦) مادة (قرأ).

أو صفة - قبل آخره مدة، ألفاً كانت أو واواً أو ياء، مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، فيشمل عشرة أوزان، خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها:

فالتى بالتاء (فَعَالَة)؛ كسحابة وسحائب. و(فَعَالَة)؛ كرسالة ورسائل. و(فَعَالَة)؛ كذوابة<sup>(١)</sup> وذوائب. و(فَعُولَة)؛ كحمولة<sup>(٢)</sup> وحمائل. و(فَعِيلَة)؛ كصحيفة وصحائف، قال تعالى: ﴿مُكَيِّبِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَافُهَا مِنْ إِسْتَرْقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قَدْ دَا﴾ [الجن: ١١].

والتي بلا تاء، نحو: شِمَال<sup>(٣)</sup> وشمائل، وعُقَاب<sup>(٤)</sup> وعقائب، وشِمَال وشمائل، وعجوز وعجائز، ولطيف - اسم امرأة - ولطائف، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. وهذا معنى قوله: (وبفعائل اجمعن فعالة... إلخ) أي: اجمعن كل رباعي مؤنث من اسم أو صفة على وزن (فَعَالَة) بثلاث الفاء، وما أشبهه من وزن (فَعِيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة؛ أي: غير موجودة.

\* \* \*

٨٢٣ - وَيَالُ (فَعَالِي) وَالْ (فَعَالِي) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ (عَلْرَاءُ)، وَالْقَيْسُ أَتْبَعَا ١٩، ٢٠ - الوزن التاسع عشر: (فَعَالِي) - بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره - والوزن العشرون: (فَعَالِي) - بفتح أوله وثانيه وما قبل آخره - ويشتركان فيما كان على وزن (فَعْلَاء) اسماً؛ كصحراء وصحاري

١٩- فَعَالِي  
٢٠- فَعَالِي

(١) الذوابة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وطرف العمامة، وطرف السوط.  
(٢) الحمولة: بالفتح البعير يحمل عليه، وقد يستعمل في الفرس وغيره. وقد تطلق على جماعة الإبل.  
(٣) شمال: بالكسر اليد اليسرى، والجهة أيضاً. ويطلق على الطبع، وعلى الريح التي تهب من ناحية القطب، وقد قيل: إنها بالفتح، كما هو مذكور بعد هذا.  
(٤) اسم طائر.

وصَحَارَى، أو صَفَّة؛ كَعِذْرَاء<sup>(١)</sup> وَعِذَارِي وَعِذَارَى<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وبالفعالي والفعالي جُمعا صحراء... إلخ) أي: جُمع لفظ صحراء وعِذْرَاء على وزن (فعالي وفعالي)<sup>(٣)</sup> واتباع القياس على هذين المثالين.

ومما ينفرد به (فَعَالِي) - بكسر اللام - كل اسم على وزن (فَعْلُوَة) - بفتح فسكون فضم ففتح - كقوله تعالى: ﴿لَا إِذَا بَلَغَتِ الْأَرْوَاحُ ﴿٦٦﴾ الْقِيَامَةَ: ٢٦﴾ جمع ترقوة<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٨٢٤ - وَأَجْعَلْ (فَعَالِي) لِيَغْيِرَ ذِي نَسَبٍ جُدَدَ كَالْكَرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبَ  
الوزن الحادي والعشرون (فَعَالِي)  
٢١ - الوزن الحادي والعشرون: من أوزان جموع الكثرة (فَعَالِي)

- بفتح أوله وثانيه مع مد فكسر فياء مشددة - وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسِيّ وكراسِيّ، وبرْدِيّ<sup>(٥)</sup> وبرادِيّ.

فإن كان الاسم مختوماً بياء النسب المتجدد لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري - نسبة إلى البصرة - بصاري.

وهذا معنى قوله: (واجعل فعاليّ لغير ذي نسب... إلخ) أي: اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب؛ كالكرسيّ، تتبع العرب في سُنَنِ كلامها.

والمراد بالنسب المتجدد: النسب القائم وقت جمع الكلمة لأداء

(١) هي البكر.

(٢) جاء في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (٤٥٢/٣)، أن ابن مالك نصّ على أن جمع: عِذْرَاء على عِذَارِي محفوظ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا.

(٣) ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) - بكسر اللام وتشديد الياء -، وهو الوزن الآتي.

(٤) الترقوة: عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.

(٥) البرديّ: نبات تعمل منه الحصر.

الغرض منه، بخلاف النسب غير المتجدد، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه، وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنى معين معروف بعد حذف الياء، مثل: مكة ومكي، وعلامة الثاني اختلال اللفظ بحذفها وفساد المعنى، كما مثل.

\* \* \*

- ٨٢٥ - وَيَدْفَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ أَنْطَقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ أُرْتَقَى  
٨٢٦ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدَ الْأَخْرَ أَتَفِ بِالنِّقَاسِ  
٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا يَوْ تَمَّ الْعَدْدُ  
٨٢٨ - وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفُهُ مَا لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا  
٢٢ - الوزن الثاني والعشرون: (فَعَالِل) - بفتح أوله وثانيه وكسر رابعة - ويطرده في أربعة أنواع من المفردات:

الوزن الثاني  
والعشرون  
(فَعَالِل)

١ - الرباعي المجرد - وهو ما كانت حروفه أصلية - مثل: جعفر وجعافر، وزبرج<sup>(١)</sup> وزبارج، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجُرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالْقُنَازِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَلْعَنَ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠].

٢ - الخماسي المجرد - وهو ما كانت حروفه أصلية - ويجب حذف خامسه عند جمعه، نحو: سفرجل<sup>(٢)</sup> وسفارج، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهاً بالحروف التي تزداد، إما بكونه لفظ أحدها، مثل: خدرنق<sup>(٣)</sup>؛ لأن النون من حروف الزيادة، أو بكونه يشبه حرف الزيادة

(١) زبرج: بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، والحلي من ذهب وغيره.

(٢) سفرجل: ثمر. من فصيلة التفاح. ولكن حجمه أكبر.

(٣) خدرنق: بخاء معجمة فذال مهملة فراء فنون، هو: العنكبوت، كما في «الصحاح» (١٤٦٦/٤) وفي بعض كتب النحو: خورنق بالواو بدل الدال. اسم قصر =

في مخرجه، مثل: فرزدق<sup>(١)</sup>، فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس، وهو الأفصح؛ لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس، وهو أحسن.

٣ - الرباعي المزد في - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة - ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفردة، سواء أكان في أوله، نحو: مدحرج ودحارج، أم في وسطه، نحو: فدوكس<sup>(٢)</sup> وفداكس، أم في آخره، نحو: سبطرى<sup>(٣)</sup> وسباطر.

إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين<sup>(٤)</sup> قبل الآخر فإنه لا يحذف، ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على (فعاليل) في الأغلب، نحو: قنديل وقناديل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ وَظَرَبِيبٌ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وهو جمع غريب<sup>(٥)</sup> وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، وجمع ما هو فيه على وزن (فعاليل) كذلك في الأغلب، نحو: قرطاس وقراطيس، قال تعالى: ﴿تَجَعَلُونَهُ

= للنعمان، ولا يصح ذكره هنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على خرائق بحذفها، فتأمل، قاله الخضري (١٦٢/٢).

- (١) فرزدق: اسم جنس جمعي لفرزدة، وهي القطعة من العجين.
- (٢) فدوكس: بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد، والرجل الشديد، كما في «القاموس».
- (٣) سبطرى: بكسر السين مشية بتبخر، وتقدم في التائيث.
- (٤) اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد، نحو: عالم وعلوم وعليم. وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين، مثل: عَوْنٌ وَعَيْنٌ. وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط، نحو: سَهْوٌ وجري.
- (٥) غريب: أي: مشبه للغراب في السواد؛ كقولهم: أسود كحلك الغراب. انظر: «اللسان» مادة «حلك» وقوله: (سود) بدل من (غرايب).

قَرَأَ طَيْسَ بُدُونَهَا [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿يَذْنِبُونَ عَلَىٰ نَ مِنْ جَانِبِيهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ونحو: عصفور وعصافير.

٤ - الخماسي المزيد فيه، وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة، فيحذف عند الجمع الخامس الأصلي وما كان زائداً في المفرد، نحو: قَرَطَبُوس<sup>(١)</sup> وقراطب، وخَنَدْرِيس<sup>(٢)</sup> وخنادر.

وهذا معنى قوله: (وبفعائل وشبهه انطقا... إلخ) أي: انطق بوزن (فعائل) وشبهه، في جمع المفرد الذي (ارتقى) أي: زاد على ثلاثة أحرف، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد. وقوله: (من غير ما مضى) أي: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فعائل) وشبهه.

وقوله: (ومن خماسي جُرَّةَ الآخرِ أنْفٍ بالقياس) أي: احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً، لتتوصل إلى وزن (فعائل). ثم بيّن أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فإنه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة، ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

وقوله: (وزائد العادي... إلخ) العادي: اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى: جاوز؛ أي: احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي، وهو ما كان على خمسة أحرف، أربعة منها أصلية وواحد زائد، فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين، وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس. وقوله: (اللذ) أي: الذي، وقوله: (إثره) أي: بعده.

\* \* \*

(١) الناقة السريعة أو القوية.

(٢) من أسماء الخمر.

الوزن الثالث  
والعشرون  
(شبه فعالل)

٨٢٩ - وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كَلَامُ مُسْتَدْعٍ أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاءَهُمَا مُخِلٌّ  
٨٣٠ - وَالْوَيْمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا  
٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَخَذَفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَدَ (حَيَزُونِ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمًا  
٨٣٢ - وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي (سَرْنَدِي) وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَدَ (الْعَلَنَدِي)

٢٣ - الوزن الثالث والعشرون: شبه فعالل، والمراد به ما يماثل (فعالل) في عدد الحروف وفي ضبطها، وإن كان الميزان غير مشابه له.

فمثلاً: مساجد، ليست على وزن (فعالل)، وإنما هي على وزن يشبهه وهو (مفاعل) فعدد الحروف واحد، والضبط واحد. وكذا: فواعل؛ كجواهر، وفياعل؛ كصياف، وفعال؛ كسلاط.

وهذا الوزن مقيس في كل اسم ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة، بشرط ألا يكون هذا الثلاثي المزيد له وزن من أوزان المجموع السابقة، فخرج بذلك، مثل: أحمر، وغضبان، وصُغرى، وسكرى... وغيرها مما له أوزان جموع قياسية، كما تقدم.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على (شبه فعالل) ما يأتي:

١ - إن كانت الزيادة حرفاً واحداً فإنه يجب بقاؤه عند الجمع، سواء كان هذا الحرف الزائد صحيحاً أم معتلاً، مثل: جوهر وجواهر، وصيرف<sup>(١)</sup> وصياف، وأكرم وأكارم، ومعبد ومعابد، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَعَذَابُكُمْ اللَّهُ مَعَانِهِ كَثِيرَةٌ تَأْخُذُوهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

٢ - إن كانت الزيادة حرفين فأكثر فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون لبعض الحروف مزية على الآخر.

الثاني: أن لا يكون كذلك.

(١) الصيرف: صراف الدراهم، والمحال للأمر.

فإن كان لبعض الحروف مزية تعين إبقاء ما له مزية لفظية أو معنوية، فتقول في جمع: منطلق: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية لفظية بتصدرها، ومعنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل - هنا - .

وتقول في جمع: مستدع: مداع، بحذف السين والتاء وإبقاء الميم، لما تقدم.

وتقول في جمع: ألندد، ألأد، في جمع: يَلْنَدُو<sup>(١)</sup>: يلاود، ثم تدغم الدالان في كل واحدة، فتصير: ألأد، وبلاد، بحذف النون من المفرد، وإبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني، لتصدرهما، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع، نحو: أقوم، ويقوم، بخلاف النون فيهما، فهي متوسطة ولا تدل على معنى.

فإن كان حذف إحدى الزادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها، مثل: حيزبون<sup>(٢)</sup>، فتجمع على: حزابين، بحذف ياء المفرد، وإبقاء الواو وقلبها ياء في الجمع لوقوعها بعد كسرة، ولو حذف الواو وبقيت الياء لقليل في جمعها: حيازين، وهذا وزن لا نظير له في الجموع، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل، مثل: قناديل ومصابيح وعصافير.

فإن لم يكن لبعض الحروف مزية، جاز حذف أحدهما من غير ترجيح؛ كالنون والألف المقصورة في نحو: سَرَنْدَى<sup>(٣)</sup>، وَعَلَنْدَى<sup>(٤)</sup>، فتقول: سراند، وعلانند، بحذف الألف وإبقاء النون، أو: سراذ وعلاذ،

(١) الألندد واليلندد: شديد الخصومة.

(٢) الحيزبون: العجوز.

(٣) السرندي: السريع في أموره أو الشديد.

(٤) العلندي: الغليظ من كل شيء. وشجر معروف واحده علنداة بالهاء.



بحذف النون وإبقاء الألف<sup>(١)</sup>؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وهذا معنى قوله: (والسين والتا من كمستدع أزل... إلخ) أي: احذف السين والتاء من ، مثل: مستدع؛ لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته. وكذا الهمز في مثل: أئندد، والياء في مثل: يلندد؛ لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون، والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة، في موضع يدلان فيه على معنى، كما تقدم.

وقوله: (والميم أولى) معناه: وجوب بقائها، وليس المراد رجحان ذلك؛ لأن إبقاء الميم متعين، كما تقدم.

ثم بين أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع، مثل: حيزبون، مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع. ولا يتأتى مع الآخر، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين - النون أو الألف - من كلمة: سَرَنْدَى، وكل ما شابهها مما تضمن زيادتين للإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى، والْحَبَنْطَى<sup>(٢)</sup>. فتقول: حبانط. وحباط؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر، كما تقدم.



(١) المراد بالألف التي تبقى ألف المقصور التي تُكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر. وهذه الألف وقعت بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فنقلب ياء. فيصير الاسم منقوصاً، مثل: قاضي وغاز. انظر: ما تقدم في الجزء «الاول» في موضوع «إعراب المعتل من الأسماء».

(٢) الحبطني: القصير البطين.

## التصغير

- ٨٣٣ - (فُعَيْلًا) أَجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا صَعَّرْتَهُ نَحْوُ: (فُعْدِي) فِي (فُعْدَى)  
 ٨٣٤ - (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ (وَزَهْمَ: دُرَيْهَمًا)  
 ٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أُمْلِيَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ  
 ٨٣٦ - وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا أَنْحَدَفَ
- التصغير: تغيير يطرأ على بنية الاسم، فيجعله على وزن «فُعَيْل» أو «فُعَيْعِل» أو «فُعَيْعِيل»، لغرض من الأغراض.

أوزان التصغير  
والطريقة  
العمامة في  
التصغير

وهو خاص بالأسماء المعربة، فلا تصغر الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها، إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً، فيقتصر على الوارد منها، وسيذكر المصنف ذلك في آخر الباب<sup>(١)</sup>.

والتصغير له أغراض من أشهرها:

- ١ - التحقير، نحو: عويلم، وبطيل، في تصغير: عالم، وبطل.
- ٢ - التقليل في العدد، نحو: دريهمات، وريقات، في تصغير: دراهم، وورقات.
- ٣ - التقليل في الذوات، نحو: وُلِيد، وَطْفِيل، في تصغير: ولد، وطفل.

(١) من شروط التصغير أن يكون الاسم قابلاً له. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً: كأسماء الله تعالى الحسنى، وأسماء الأنبياء، والملائكة، والكتب، والمصحف، والمسجد، ولا أسماء الشهور والأسبوع، ولا الأسماء التي تكون صيغتها على هيئة المصغر، مثل: صهيب، وزهير.

٤ - تقريب الزمان، نحو: قبيل الفجر؛ أي: في وقت قبل الفجر<sup>(١)</sup>.

٥ - تقريب المكان، نحو: فويق ميل؛ أي: فوق ميل.

٦ - التحجب وإظهار الود، نحو: يا بُنَيَّ<sup>(٢)</sup>، يا أَخِيَّ، في تصغير ابن وأخ.

### والتصغير نوعان:

١ - تصغير أصلي، وهو الذي عقد له هذا الباب.

٢ - تصغير ترخيم، وسيأتي ذكره، إن شاء الله.

والطريقة العامة في التصغير أن الاسم إما أن يكون ثلاثياً أو أكثر، فإن كان ثلاثياً ضم أوله، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيد ياء ساكنة بعد ثانيه، تسمى (ياء التصغير) فتقول في تصغير: قلم: قُلَيْم، وفي تصغير: رجل: رُجَيْل، على وزن (فُعَيْل).

وإن كان الاسم رباعياً فأكثر فُعل به ذلك، وزيد عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير - إلا ما يستثنى مما سيأتي إن شاء الله - فالرباعي، نحو: منزل ومُنَيَّل، ومعمل ومعيمل، على وزن (فُعَيْل).

وأما الخماسي فأكثر فإن لم يكن رابعه حرف لين صُغِر على (فُعَيْل) بحذف بعض حروفه - كما تقدّم في جمع التكسير - فتقول في تصغير: سفرجل: سفريج، بحذف خامسه، وتقول في تصغير: فرزدق: فريزد، أو: فريزق.

ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فتقول: سفريج... ويكون على وزن (فُعَيْل).

(١) سماء صاحب «المصباح المنير»: تصغير التقريب. فانظره: في مادة (بَعَدَ) ص(٥٣).

(٢) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة (يا بُنَيَّ) في ستة مواضع «دراسات لأسلوب القرآن» (٢/٤/٦٥٥).

وإن كان الاسم خماسياً فما فوق ورابعه حرف لين قلب ياءً إن لم يكن ياءً؛ لسكونه وانكسار ما قبله، نحو: عصفور وعصيفير، ومفتاح ومفيتيح، وقنديل وقنيديل، ويكون على وزن (فيعيل).

وهذه الأوزان الثلاثة (فُعيل وفُعيل وفُعيل) هي أوزان التصغير، وهي أوزان خاصة بهذا الباب، فُصد بها أن المصغر يتساوى مع هذا الوزن في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون، وليست جارية على وفق الميزان الصرفي، فكلمة: منيزل، على وزن (مُفيعل) من الناحية الصرفية، وفي التصغير على وزن (فُعيل).

وعن هذه الأوزان الثلاثة يقول ابن مالك (فُعَيْلاً اجعل الثلاثي... إلخ) أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره، (فُعَيْلاً) أي: على هذا الوزن؛ كقولك في تصغير (قُدَي) - وهو الوسخ في العين<sup>(١)</sup> - قُدَيٌّ، بردُ الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها، ثم ذكر أن (ما فاق) الثلاثي؛ أي: زاد عليه، له: فيعيل وفيعيل؛ كتصغير: درهم على دريهم، ولم يمثل ل(فيعيل) وتقدم له أمثلة.

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة، ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير، ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب «التكسير» أو باب «التصغير».

\* \* \*

(١) يقال: قُدَيْتَ العين قُدَيٌّ من باب (تعب): صار فيها الوسخ. والمثنى: قُدَيَان، كفتى وفتيان.

حكم ما جاء  
في باب  
التصغير  
والجمع  
مخالفاً  
للقاعدة

٨٣٧ - وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا  
أي: إن ما جاء في باب «التكسير» وباب «التصغير» مخالفاً  
للقواعد المقررة فهو (حائذ عن القياس) أي: خارج عنه، فيحفظ، ولا  
يقاس عليه.

فمما جاء حائذاً عن القياس في باب «التصغير» قولهم في تصغير  
(مغرب): مغيربان، والقياس: مغيرب، وقولهم في تصغير (رجل):  
رويجل، والقياس: رجيل.

ومما حاد عن القياس في باب «التكسير» قولهم في جمع (رھط):  
أراھط، والقياس: رھوط، وقولهم في (باطل): أباطيل، وقياسه:  
بواطل.

\* \* \*

المواضع التي  
يجب فيها  
فتح ما بعد ياء  
التصغير

٨٣٨ - لِيَتْلُوْا يََا التَّصْغِيْرَ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدٍّ - الْفَتْحُ اَنْحَتَمَ

٨٣٩ - كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ (أَفْعَالٍ) سَبَقَتْ أَوْ مَدَّ (سُكْرَانٍ) وَمَا بِهِ التَّحْقُ

تقدم أن الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد  
ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربع مسائل، يجب فيها فتح الحرف  
الذي بعد ياء التصغير، وهي:

١ - الحرف الذي يليه علامة التأنيث، سواء أكانت تاء التأنيث أم  
ألفه المقصورة، نحو: شجرة، وشجيرة، وحبلى، وحيللى.

٢ - الحرف الذي يليه ألف التأنيث الممدودة (وهي الهمزة التي  
أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائد)، نحو: حمراء وحميراء،  
وصفراء وصفيراء.

٣ - الحرف الذي يليه ألف (أفعال)<sup>(١)</sup>، نحو: أجمال وأجيَمال،  
وأفراس وأفيراس.

(١) هذا وزن من أوزان جموع القلة - كما تقدم - أما جمع التكسير للكثرة فقد ذكروا =

٤ - الحرف الذي يليه ألف (فعلان) - مثلث الفاء - سواء أكانت اسماً أم صفة، بشرط ألا يكون جمعه على (فعالين) نحو: سكران وسكيران، وعثمان وعثمان، وعمران وعمران.

فإن كان (فعلان) يجمع على (فعالين) وجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: ربحان وربيحين، وسلطان وسليطين، وعثمان وعثيمين - لفرخ الحباري، على ما قيل<sup>(١)</sup> - لأنه يقال في جمعهما: رياحين، وسلطين، وعثامين.

وهذا معنى قوله: (لتلوا يا التصغير... إلخ) أي: وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير، إذا كان قبل علامة التانيث - أي: التاء والألف المقصورة - أو قبل مدة التانيث - وهي المدة الزائدة قبل ألف التانيث -. وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (أفعال) أي: الحرف الذي قبل ألف (أفعال) وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه، سواء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي تقدم.

\* \* \*

٨٤٠ - وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَكَأُوهُ مُنْقَصِلَيْنِ عُدًّا  
٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ  
٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَلِمَتَيْنِ (رَقْعَانَا)  
٨٤٣ - وَقَدَرِ أَنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا

الأشياء التي لا يعند بها في التصغير

تقدم أنه إذا صغر ما زاد على أربعة أحرف يحذف الزائد لتتأتى صيغة التصغير، ويستثنى من هذه القاعدة بعض الأسماء التي تزيد أحرفها على أربعة، ولا يحذف منها شيء، بل تعامل معاملة الاسم الرباعي، ويقع التصغير على ما قبل زوائدها، ولا يجوز حذفها، لئلا يلبس تصغير

= أنه لا يدخله التصغير، لكن يصغر مفردة، ثم يجمع جمع مؤنث سالم إذا كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل. وجمع مذكر سالم إذا كان مذكراً عاقلاً.

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/١٩٧).

الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي منها، وهذه الأسماء تقع في سبع مسائل:

١ - الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: عقرباء: عقرباء، أربعاء<sup>(١)</sup> أربعاء.

٢ - الاسم المختوم بتاء التأنيث بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: جوهرة: جويهرة، مروحة: مريوحة.

٣ - الاسم المختوم بياء النسب، نحو: مشرقي: مشيرقي، مغربي: مغيربي.

٤ - عجز المركبين «الإضافي والمزجي»، نحو: عبد الله: عبيد الله، وبعيلبك: بعيلبك.

٥ - المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر، نحو: ثعلبان<sup>(٢)</sup>: ثعلبان، مهرجان: مهيرجان.

٦ - المختوم بعلامة التثنية، نحو: تاجران: تويجران، وتاجرين: تويجيرين.

٧ - المختوم بعلامة جمع التصحيح، نحو: أحمدون: أحيمدون، وأحمدين: أحيمدين، وزينبات: زُينبات.

وهذا معنى قوله: (وَأَلَفَ التَّأْنِيثَ حَيْثُ مُدًّا... إلخ) أي: إن ألف التأنيث الممدودة، وتاء التأنيث عُدًّا منفصلين عند التصغير، فيصغر الاسم كأنه رباعي، وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه، وكذا الياء المزیدة في آخر الاسم للنسب تعد منفصلة عند التصغير، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي. وهكذا الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف؛ كزعفران، فيقال: زعيفران، ثم قال:

(١) أحد أيام الأسبوع. وجمع (ربيع) بمعنى الجدول، وهو النهر الصغير، ويصغر على (رُبَيْع)، انظر: «المصباح المنير» ص (٢١٦).

(٢) الثعلبان: الذكر من الثعالب. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (١/ ١٧٤).

قَدَّرَ انفصال العلامة الدالة على الشنية، أو الدالة على جمع التصحيح.  
وقوله: (جلا) أي: أظهر، وقوله: (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم  
للفعل (جلا)، والفعل معطوف على قوله: (دَلَّ).

\* \* \*

٨٤٤ - وَالْأَلِفُ التَّائِيَةُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا  
٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) حُبَيْرٍ بَيْنَ (حُبَيْرَى) - فَأَذِرْ - وَالْأَلِفُ (حُبَيْرِ)  
إذا أريد تصغير الاسم المختوم بالالف التائيت المقصورة فلا يخلو  
من ثلاث حالات:

كيفية تصغير  
المختوم  
بالف تائيت  
مقصورة

١ - أن تكون رابعة، فتبقى عند التصغير، نحو: صغرى وصغبرى،  
وكبرى وكبرى.

٢ - أن تكون خامسة فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد  
زائد جاز حذفها أو حذف حرف المد الزائد، فتقول في تصغير:  
حبارى: حُبَيْرَى - بحذف حرف المد وإبقاء الألف المقصورة؛ لأنها  
تصير رابعة، وهذا أحسن - أو: حُبَيْرٍ، بحذف ألف التائيت، وقلب  
المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وإن لم يكن قبلها حرف مد زائد وجب حذفها، فتقول في تصغير:  
قرقرى - اسم موضع -: قَرِقِرْ.

٣ - أن تكون الألف سادسة أو سابعة فتحذف وجوباً، فتقول في  
تصغير: لُغَيْزَى<sup>(١)</sup> - لغيز، بحذف ألف التائيت، وفي: بُرْدَايَا - اسم  
موضع -: بُرْدِرْ، بحذف ألف التائيت، وحذف الألف والياء لزيادتهما.

وفي هذا يقول ابن مالك: (والألف التائيت ذو القصر... إلخ) أي:  
إن ألف التائيت صاحبة القصر - أي: المقصورة - إذا زادت على أربعة  
أحرف فإنها تحذف، ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها  
مدة فأنت بالخيار، كما تقدم.

(١) بمعنى اللغز. وهو الكلام المَعْمَى، وأصله: جحر اليربوع.



كيفية تصغير  
ما ثانيه حرف  
لين أو ألف

٨٤٦ - وَأَرْزُدُّ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قَلْبٌ فَ(قِيَمَةً) صَيَّرَ (قُؤَيْمَةً) تُصَبِّ

٨٤٧ - وَشَذُّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمَ

٨٤٨ - وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَآوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

إذا أريد تصغير الاسم الذي ثانيه حرف لين<sup>(١)</sup> منقلب عن واو أو ياء وجب رد حرف اللين إلى أصله عند التصغير، فتقول في تصغير: مال: مويل، وفي باب: بويب، برد الألف إلى أصلها وهو الواو، بدليل: أموال، وأبواب، وتقول في تصغير: ناب: نيب، وفي موسر: ميسر، برد حرف اللين إلى أصله، وهو الياء، بدليل: أن جمع (ناب)<sup>(٢)</sup>: أنياب، وأن فعل (موسر) هو: أيسر إيساراً.

وشذ قولهم في تصغير: عيد: عُيَيْد، والقياس: عُوَيْد، برد الياء إلى أصلها؛ لأنه من عاد يعود، وكأنهم خافوا التباسه بتصغير: عود.

فإن كان ثاني الاسم حرف لين، ولكنه منقلب عن حرف صحيح لم يُرَدَّ إلى أصله عند التصغير، بل يقلب واوًا، فتقول في تصغير: آدم، أويدم، وأصله: أأدم - (بهزمة مفتوحة فهزمة ساكنة) - فتقلب الثانية واوًا ولا ترد إلى أصلها، وهو الهمزة.

وإن أريد تصغير ما ثانيه ألف مزيدة - ليست منقلبة عن أصل - أو ألف مجهولة الأصل وجب قلبها واوًا، فتقول في تصغير: شاعر: شويعر، وفي سالم: سويلم، وفي تصغير: عاج<sup>(٣)</sup>: عويج، وفي: صاب<sup>(٤)</sup>: صويب.

وبهذا تبين أن الألف تنقلب واوًا عند التصغير في أربعة مواضع:

(١) تقدم تعريف حرف اللين في أواخر «جمع التكرير».

(٢) الناب: السن خلف الرباعية.

(٣) العاج: أنياب الفيل، وظهر السلحفاة البحرية. وقد ذكرته في أول «المقصود والممدود».

(٤) الصاب: عصارة شجر مر.

١ - إذا كان أصلها الواو.

٢ - الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة.

٣ - الألف الزائدة.

٤ - الألف المجهولة الأصل.

وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وَرَدَهُ إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير، فتقول في جمع: باب: أبواب، وفي ميزان: موازين، وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول. أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه، نحو: قيمة وقيم، وديمة وديم.

وفي رد الثاني إلى أصله وما دُكر من القلب يقول ابن مالك: (واردُذْ لأصل ثانياً ليناً قلب... إلخ) أي: اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين - أيضاً - اكتفاء بالمثال الذي ساقه، وهو: قيمة، وتصغيرها: قوِمة، ثم بين أن تصغير (عيد) على (هيد) شاذ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو، ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً، كما روعي في التصغير، ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير، وكذا مجهولة الأصل.

\* \* \*

٨٤٩ - وَكَمِّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصْغُرُ أَقْلُ مِنَ الْاسْمِ الثَّلَاثِي، فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون قد حذف بعض حروفه؛ كحذف فائه أو لامه.

الثانية: أن يكون ثنائياً من أصل الوضع.

فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير، لتأتى صيغة (فُعِيل)، وهي أقل الصيغ الثلاث.

فمثال محذوف اللام: أب، فتقول في تصغيره: أُبِي، برد اللام

كيفية تصغير  
الاسم الذي  
على حرفين

المحذوفة وهي الواو، إذ أصله: أَبَوُ؛ لأن مثناه<sup>(١)</sup>: أبوان، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، وتقول في تصغير: دم: دُمَيٌّ، وفي: أخ: أُخَيٌّ.

ومثال محذوف الفاء: عِدَّة، فتقول في تصغيره: وَعِيدٌ، برد الفاء المحذوفة، وهي الواو، إذ أصله: وَعْدَةٌ؛ لأن فعله: وعد، وتقول في تصغير: ثقة: وثيقة، وفي: صفة: وُصيفة.

وتعويض تاء التأنيث عن الحرف المحذوف لا يمنع من رَدِّه عند التصغير، كما مثلنا، ومثل ذلك أيضاً: بنت وأخت، فيقال في تصغيرهما: بُنَيَّةٌ وأُخَيَّةٌ، برد المحذوف وهو اللام؛ لأن الأصل: بَنَوُ، وأَخَوُ، فترد اللام، ويختتم بتاء التأنيث؛ لأنه ثلاثي مؤنث - كما سيأتي - والأصل: بُنيوة، وأُخيوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا أريد تصغير ما سُمِّيَ به مما وضع ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فإذا صغر ضَعُفَ، إما بتضعيف الحرف الثاني، أو بتضعيف ياء التصغير، للوصول إلى بنية (تُعِيل)، نحو: هَلُ - مَسْمَى به - فيقال في تصغيره: هُلِيلٌ أو هُلَيٌّ.

وإن كان ثانيه معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف، وذلك مثل: ما - مَسْمَى به - فتكون بعد التضعيف (ماء)؛ لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين لا يمكن النطق بهما، فتقلب الثانية منهما همزة، ثم يصغر فيقال: مُوَيٌّ؛ لأن الألف الأصلية وهي الحرف الثاني في الكلمة مجهولة الأصل، فانقلبت واواً، ثم وليتها ياء التصغير، وقلبت الألف الثانية المزیدة للتضعيف ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير وأدغمت فيها.

(١) يعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية أو الجمع أو الفعل.

أما تصغير (ماء) وهو الذي يشرب، فهو: مُؤَيَّة؛ لأن ألفه مبدلة من واو، إذ أصله: مَوَّة، بدليل: أمواه، فتحركت الواو في المفرد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم انقلبت الهاء همزة سماعاً على غير قياس، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

ويعتبر الاسم ثنائياً - يجري عليه ما يجري على الثنائي من ردّ المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، مثل: ابن، واسم، فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرجع المحذوف وهو اللام؛ لأن أصلهما: بَنَوُ وسمَوُ، فيقال: بُنَيَّ وسمَيَّ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا معنى قوله: (وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ... إلخ) أي: كمل الاسم الناقص وهو ما حذف منه أصل، بأن ترد إليه ما حذف منه، ما دام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التانيث. أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم، ثم مثل بقوله: (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب، ويكون قصره للضرورة، والمراد بقوله: (الناقص) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر، ويحتمل أن المراد بـ(ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة، ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع.

\* \* \*

تصغير ٨٥٠ - وَمَنْ يَتَرَخِّيمٍ يُصَغِّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطْفِ يَفْنَى (الْمِعْطَفَا) الترخيم

هذا النوع الثاني من أنواع التصغير، وهو تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه، وله صيغتان:

١ - فُعِيل لتصغير الاسم ثلاثي الأصول.

٢ - فَعِيل لتصغير الاسم رباعي الأصول، وتزداد تاء التانيث إن كان مسماء مؤنثاً.

فمثال الأول: حامد، محمود، حمدان، فيقال في تصغيرها: حُميد، ويقال في تصغير: حبلى: حبيلة، بزيادة تاء التانيث، للفرقة بين مصغره ومصغر المذكر، إذ لو قيل: حبيل لالتبس بتصغير (حبلى) إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، فلا تلحقه التاء، فتقول في تصغير: حائض وطالق: حُيضر، وُطْلِق، بحذف الألف.

ومثال الثاني: قرطاس وعصفور، فتقول في تصغيرهما: قريطس وعصيفر.

وفي هذا يقول ابن مالك: (وَمَنْ بترخيم يصغر اكتفى بالأصل... إلخ) أي: والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفى بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها<sup>(١)</sup> فتقول في تصغير: معطف: عطيف، بحذف الميم، والمعطف: بكسر الميم: هو الكساء.

\* \* \*

كيفية تصغير  
المؤنث  
اللاثي  
المجرد من  
التاء

٨٥١ - وَأَخْتُمِ بِنَا التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارِ ثَلَاثِي كَسْرُ  
٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِي يُرَى ذَا لَبْسٍ كَسْرُ (شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسٍ)  
٨٥٣ - وَشَدَّ تَرْكَ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرَ لَحَاقُ نَا فِيمَا ثَلَاثِيًا كَسْرُ

إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التانيث لحقته التاء عند أمن اللبس، سواء أَبْقِيَ على ثلاثيته أم حذف منه شيء، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس: دويرة، وهنيدة، وشميسة، وتقول في تصغير: يد: يَدِيَّة، برد اللام المحذوفة وهي الياء.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في: شجر، وبقر، وخمس

(١) حكى سيبويه في تصغير: إبراهيم: بُرَيْهًا. وهو مستعمل في لهجة نجد. لكنه شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين، وهما: الميم - انفاقاً - والهمزة على رأي المبرد، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة، والقياس عنده أن يقال: بريهم، بحذف الزوائد فقط، وهي الهمزة والألف والياء.

انظر: «كتاب سيبويه» (٤٧٦/٣)؛ «شرح الكافية لابن مالك» (١٩٢٧/٤).

- الدال على معدود مؤنث -: شجير، وبُقَيْر، وخميس - بلا تاء - إذ لو قلت: شجيرة، وبقيرة، وخميسة، لالتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة - الدال على معدود مذكر -.

وشذ حذف التاء عند أمن اللبس؛ كقولهم في تصغير: ذود<sup>(١)</sup>: ذويد، وقوس: قويس، ونعل: نُعيل.

فإن كان الاسم غير ثلاثي لم تلحقه التاء، نحو: زينب، وسعاد، فلا يقال فيهما: زينة ولا سعدة، وما ورد من ذلك فهو نادر؛ كقولهم في تصغير: قدام، قدييمة، بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء؛ لأنها مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

وهذا معنى قوله: (واختم بتا التانيث... إلخ) أي: اختتم بتاء التانيث ما صغره من كل اسم ثلاثي عارٍ من التاء؛ كقولك في سن: سُنينة، ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء ألا يحصل لبس، فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء.

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها.

وقوله: (كثر) بفتح التاء المثلثة، بمعنى: زاد، من قولهم: كثرته فكثرته؛ أي: غلبته وزدت عليه.

\* \* \*

٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُودًا: (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

تصغير بعض  
الاسماء  
المبنية شلُوداً

تقدّم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة، وأن المبنيات لا تصغر، وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقالوا في تصغير الذي: اللَّذِيَّ أو اللَّذِيَّا، وفي التي: اللَّتِيَّ أو اللَّتِيَّا، وفي تصغير الذين: اللَّذِينَ.

(١) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر.

أما المثنى - اللذان واللتان - فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسياً، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، فقالوا: اللَّذَانِ اللَّتَانِ، ومن هنا كان الشذوذ.

أما أسماء الإشارة فقالوا في تصغير: ذا وتا: ذَيَّا وَتَيَّا - بفتح أولهما وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء وإدغامها في ياء التصغير - وزيادة ألف بعد الياء المشددة، وقالوا في تصغير: أُولَى - وهو اسم الإشارة للجمع - بالقصر -: أُولَيَّا - بالقصر، مع تشديد الياء ومدها دون الهمزة - أو أُولَيَّنَا - بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير - وقالوا في تصغير -: أولاء - بالمد -: أُولَيَّاء.

أما المثنى - ذان وتان - فعلى القول بأنهما معربان - يكون تصغيرهما قياسياً إلا أن العرب غَيَّرَتْ فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير؛ كفتح أولهما وتشديد الياء، فقالوا: ذَيَّان وَتَيَّان، ومن هنا كان الشذوذ. . وفي بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك: (وصغروا شذوذاً الذي... إلخ) أي: إن العرب صَغَّرَتْ شذوذاً بعض الأسماء المبنية: (الذي والتي) الموصولتين، (وذا) الإشارية، مع فروعها التي منها: (تا) للمفردة المؤنثة وكذا: (تي).

ولم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة.

ثم إن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومته؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع، فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي)، وهو المفهوم من «التسهيل»<sup>(١)</sup>.



(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٥٢٢).

## النَّسَبُ

القاعدة العامة  
في النسب

٨٥٥ - ياء كيا الـ (كُرسِيّ) زادوا للنسب وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

النسب: هو إلحاق الاسم ياء مشددة في آخره، ليكون اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

وللنسب ثلاثة تغييرات:

١ - تغيير لفظي: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها.

٢ - تغيير معنوي: وهو صيرورة الاسم اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي، قال تعالى: ﴿الزَّجَّاجَةُ كَانَتْهَا كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] نسبة إلى الدر.

٣ - تغيير حكمي: وهذا من ناحية الإعراب، وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر؛ لأنه مؤول بالمشتق، نحو: هذا مكّي أبوه.

والغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها، نحو: مدني، أو قبيلته، نحو: عُتَيْبِي، شَمْرِي، نسبة إلى عتيبة، وشمر، أو مهنته، نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها، نحو: إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه، مثل: نحوي، وصرفي، وبلاغي، ونحو ذلك، إضافة إلى أن فيه اختصاراً للكلام.

وقد أشار ابن مالك إلى التغيير اللفظي فقال: (ياء كيا الكرسي...) إلخ) أي: إن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب، مثل: ياء



الكرسي، في أنها مشددة وفي آخر الاسم، غير أن ياء النسب زائدة، وياء الكرسي أصلية، ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره، لمناسبة الياء.

\* \* \*

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفْ، وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةً لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا، وَحَذَفُهَا حَسَنَ

تقدّم أن النسب يقتضي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها. وهذا يقتضي تغييراً لفظياً في آخر الاسم، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر.

وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة ما يأتي:

الأول: حذف الحرف الأخير من الاسم إن كان ياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، لتحل محلها ياء النسب الزائدة.

فتقول في النسب إلى الشافعي رحمته الله: شافعي، وفي النسب إلى مرمي: مرمي.

أما الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد أو بحرفين فسيأتي حكمها إن شاء الله.

الثاني: حذفه إن كان تاء التأنيث، نحو: مكّي، عَزَيّ، بصري، في النسب إلى: مكة، وغزة، والبصرة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الرِّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالأمي نسبة إلى الأمة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم<sup>(١)</sup>.

الثالث: حذفه إن كان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً؛ كحباري وحباري. وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني

(١) هذا أحد الأقوال في نسبة (الأمي). وانظر: «البحر المحيط» (٤٣٦/١).

النسب إلى  
الاسم الذي  
في آخره:  
- الياء  
المشددة  
- تاء التأنيث  
- الألف  
المقصورة

الاسم متحركاً، نحو: جَمَزَى<sup>(١)</sup> وَجَمَزَى.

فإن كانت رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واواً، فتقول: حبلِيّ، وَحُبْلَوِيّ، في النسب إلى: حبلِي.

وهذا معنى قوله: (ومثله مما حواه احذف... إلخ) أي: احذف ما حواه الاسم من ياء، مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، ولا تُثَبِّت تاء التانيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها، والمراد بالمدة هنا: ألف التانيث المقصورة. ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن، لقوة شبهها بتاء التانيث في زيادتها.

\* \* \*

- ٨٥٨ - لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى  
٨٥٩ - وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ  
٨٦٠ - وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَثْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَمَعُ  
٨٦١ - وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحًا .....  
.....

النسب إلى  
الاسم الذي  
في آخره:  
- ألف  
الإلحاق  
- ألف  
المقصورة  
- ياء  
المنقوص

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب ألف الإلحاق المقصورة إن كانت خامسة؛ كحبركِيّ<sup>(٢)</sup> وحبركِيّ، فإن كانت رابعة جاز فيها الوجهان: الحذف، والقلب، وهو المختار محافظة على حرف الإلحاق، فتقول في: علقِي: علقِيّ، وعلقوي، وفي أرطِي: أرطِيّ وأرطوي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، فتقول: علقاوي وأرطاوي.

الخامس: حذف ألف الاسم المقصور، وهي الألف الأصلية<sup>(٣)</sup> إن

(١) هو وصف بمعنى سريع. يقال: فرس جمزى؛ أي: سريعة المشي.

(٢) من معانيه: الطويل الظهر القصير الرجلين، ويطلق - أيضاً - على القراد، وألفه للإلحاق بسفرجل.

(٣) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واو أو ياء؛ لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه، مثل: «ما» الإسمية.

كانت خامسة فصاعداً، فتقول في مرتضى: مرتضى، وفي مستشفى: مستشفى.

وكذا إن كانت رابعة والثاني متحرك، فتقول في بركي: بردي، وفي سَنَفًا<sup>(١)</sup>: سنفي، فإن كان الثاني ساكناً جاز حذفها أو قلبها واواً، وهو المختار، فتقول في: أبها: أبهي، أو أبهوي، وفي: بُصْرَى: بُصريّ أو بُصروي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، كما تقدم.

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل ثلاثة قلبت واواً، فتقول في ربا: ربويّ، وفي نوى<sup>(٢)</sup>: نوويّ، وفي فتى: فتويّ<sup>(٣)</sup>.

السادس: حذف ياء المنقوص إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في النسب إلى: المقتدي: مقتديّ، وإلى: المستعلي: مستعليّ.

وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها، فتقول في: القاضي: القاضويّ أو القاضي.

وإن كانت ثلاثة قلبت واواً وفتح ما قبلها - أيضاً - فتقول في: الشَّجِي<sup>(٤)</sup>: الشَّجويّ، وفي: العشي: العَشويّ.

وفيما تقدّم يقول ابن مالك: (لشبهها الملحق والأصلي ما لها... إلخ) فقلوه: (لشبهها) خبر مقدم (ما لها) مبتدأ مؤخر؛ أي: ما ثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين - الحذف والقلب - ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية، ووجه الشبه: كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن<sup>(٥)</sup>. وأشار بقوله: (وللأصلي قلب يُعتمى) إلى أن

(١) بردي: بالفتح، أعظم نهر في دمشق، وسنفا: بلدة في مصر.

(٢) قرية بالشام نسب إليها الإمام النووي رحمته الله.

(٣) تقلب الألف الثالثة واواً وإن كان أصلها الياء، مثل: فتى، لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقیل، والألف لا تقبل الحركة.

(٤) الشجي: هو الحزين.

(٥) وإنما قيّد بسكون الثاني؛ لأن الألف لا تقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت للتأنيث، كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» (٤/ ٣٣٢).

القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف، وقوله: (يعتمى) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه ويعتامه: إذا اختاره، وظاهر كلامه أن اختيار القلب خاص بالأصلية، مع أنه صرح في «الكافية وشرحها» بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية<sup>(١)</sup>.

ثم بيّن حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف. وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (هزل) أي: طرح وحذف، أما الرابعة فحذفها أولى من قبلها واوًا. وقوله: (وَحْتَمُ قَلْبُ ثَالِثٍ يَمِينُ) بكسر العين وسكون النون للوزن، وأصلها مشددة من: عَنَّ يَمِينُ؛ أي: يعترض ويوجد، والمعنى: أنه يجب قلبُ كلِّ ثالثٍ معتل من ألفٍ مقصور أو ياءٍ منقوص، أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين.

وقوله: (وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا)؛ أي: اجعل (ذا القلب) أي: صاحب القلب، وهو الحرف المقلوب، والمراد ياء المنقوص والياء انفتاحاً، ويحتمل أن (ذا) اسم إشارة، أي: هذا الحرف المقلوب. و(ذا) على كلا التقديرين مفعول أول، وانفتاحاً مفعول ثانٍ.

\* \* \*

٨٦١ - ..... وَ(فَعِلْ) وَ(فَعِلْ) عَيْنُهُمَا أَتَتْحَ وَ(فَعِلْ) تقدّم أن النسب يقتضي تغييراً في آخر الاسم المنسوب إليه، وتغييراً في الحرف الذي قبل الآخر، وذكر هنا التغيير الأول في الحرف الذي قبل الآخر، وهو:

كيفية النسب  
إلى الثلاثي  
المكسور  
العين

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين، سواء كانت فاؤه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة. فمن المضمومة: دُئِلَ<sup>(٢)</sup>، والنسب إليها: دُولِي.

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (١٩٤٢/٤).

(٢) دُئِلَ: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة، منها أبو الأسود الدؤلي.

ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر<sup>(١)</sup>، والنسب إليهما: مَلَكِي، نَمَرِي.

ومن المكسورة: إِبِل، والنسب إليها: إِبِلِي.

وهذا معنى قوله: (وَفِعِلْ وَفِعِلْ عَيْنُهُمَا افْتَحْ...) أي: افتح عين الكلمة من كل اسم ثلاثي مكسور العين عند النسب، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها.

\* \* \*

٨٦٢ - وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيٌّ) وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيٌّ)

كيفية النسب  
إلى ما فيه ياء  
مشددة  
إحداهما  
زائدة

تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب. وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة، ويبقي الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول في: المرمي، مَرْمَوِيٌّ، وهي لغة قليلة. والمختار الحذف، فتقول: مرمي<sup>(٢)</sup> كما تقدم.

\* \* \*

٨٦٣ - وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتُحْ قَائِيهِ يَحِبُّ وَأَزْدُهُ وَآوَا إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ

النسب إلى ما  
فيه ياء مشددة  
مسبقة  
بحرف واحد

تقدّم أن الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين حذفت عند النسب. وذكر هنا أنها إذا كانت مسبقة بحرف واحد فإنها لا تحذف، بل يُفكُّ إدغامها، وتقلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب، وتفتح الياء الأولى للتخفيف، وترجع إلى أصلها الواو إن كان واواً، وتبقى إن كان أصلها الياء.

فتقول في النسب إلى ريّ: رَوَوِيٌّ، فرجعت الياء الأولى إلى أصلها، وهو الواو، بدليل الفعل: «روى يروي» وقلبت الثانية واواً.

(١) نَمِر: أبو قبيلة، كما في القاموس.

(٢) أصل: مرمي. مَرْمَوِيٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول. والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي. وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل.

وتقول في النسب إلى حيّ: حيويّ؛ لأن الياء الأولى بقيت على أصلها، بدليل الفعل (حيّ)، وقلبت الثانية واواً على ما ذكرنا. وهذا معنى قوله: (ونحو حي فتح ثانيه يجب... إلخ) أي: إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف، مثل: حيّ، فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتح ثانيه ورؤّه إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو. ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء.

\* \* \*

٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّنْثِيَةَ أَحْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَتْ  
تقدّم أربعة أشياء مما يحذف في آخر الاسم للنسب، وهي: الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتاء التأنيث، والألف بأنواعها، وياء المنقوص، وذكر هنا الخامس والسادس، وهما: علامة التنثية، وعلامة جمع التصحيح.

النسب إلى ما  
آخره علامة  
تنثية أو جمع

فإذا أريد النسب إلى المثنى جُرد من علامة التنثية ونسب إلى مفردة، فتقول في النسب إلى مدرستين: مدرسي، وجبلين: جبلي. وإذا أريد النسب إلى جمع المذكر السالم جُرد من علامة الجمع، ونسب إلى مفردة، فتقول في النسب إلى معلمين: معلميّ، وصالحين: صالحي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المؤنث السالم جرد من علامة الجمع ونسب إلى مفردة، فتقول في النسب إلى الساعات: الساعي، وفي وردات: وردي.

وإذا حصل لبس بين النسب إلى المفرد وما ذكر من المثنى والجمع فإنه يُميّز بينهما بالقرائن التي تحدد المراد.

وفي هذا الحذف يقول ابن مالك: (وعلم التنثية احذف... إلخ) أي: احذف علامة التنثية؛ لأجل النسب، ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث.

\* \* \*

النسب إلى ما  
وسطه ياء  
مشددة مكسورة

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِّنْ نَّحْوِ: (طَبِّبٍ) حُذِفَ وَشَدَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلِفِ  
تقدّم مما يحذف من الأمور المتصلة بآخر الاسم للنسب كسرة عين  
الاسم الثلاثي وإبدالها فتحة، وذكر هنا الأمر الثاني وهو حذف الياء  
المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى.

فإذا أريد النسب إلى اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، فُكَّ إدغام  
الياء، وأبقيت الأولى الساكنة، وحذفت الثانية المكسورة تخفيفاً، وزيدت  
على الاسم ياء النسب، فتقول في النسب إلى كُثِير<sup>(١)</sup>: كُثِيرِي، وفي  
عُزَيْل: عُزَيْلِي.

بخلاف، نحو: هَبَيْخ<sup>(٢)</sup>، فلا تحذف الياء الثانية، لعدم كسرها،  
بل يقال: هَبَيْخِي. وكان القياس أن يقال في النسب إلى طِيء: طَيْئِي،  
بحذف الياء الثانية، ولكنهم بعد حذفها قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير  
قياس؛ لأنها ساكنة، وإنما قلب المتحركة، فقالوا: طائي.

وهذا معنى قوله: (وثالثٌ من نحو طيب حذف... إلخ) أي: إن  
الحرف الثالث - وهو الياء الثانية - من كل اسم وسطه ياء مشددة  
مكسورة، نحو: طَبِّب، يجب حذفه، فتقول: طَبِّبِي، (وشد طائي) بإبدال  
الياء ألفاً، كما تقدم.

وقوله: (وثالث) مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف؛  
أي: وحرف ثالث، أو المجرور بعده صفة له، والخبر قوله: (حذف).

\* \* \*

٨٦٦ - وَ(فَعْلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) أَلْتَزِمَ وَ(فَعْلِيٍّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمَ  
الثالث والرابع من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء  
(فَعِيلَةٍ) و(فُعَيْلَةٍ).

فإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلَةٍ) - بفتح الفاء - حذفت

(١) اسم رجل. وهو صاحب عَزَّة، كما في «القاموس».

(٢) الهَيْخ: الغلام السمين. والأُنثى: هَيْخَة.

منه تاء التأنيث أولاً؛ لأنها لا تجامع ياء النسب - كما تقدم - ثم حذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين فتحة، كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وذلك بشرطين:

١ - أن تكون العين صحيحة<sup>(١)</sup>.

٢ - ألا تكون العين مضعفة.

فتقول في النسب إلى حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حَنَفِيّ، وَصَحْفِيّ، وَجَزَرِيّ، وقيلة: قَبَلِيّ.

فإن كانت العين معتلة أو مضعفة، فسيأتي حكمهما إن شاء الله.

وإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فُعيلة) - بضم الفاء - حذفت منه تاء التأنيث أولاً، ثم حذفت منه الياء<sup>(٢)</sup> بشرط ألا تكون العين

(١) اشتراط صحة العين خاص بل (فُعيلة) - بفتح الفاء - أما فُعيلة - بضمها - فلا يشترط فيه ذلك، فتحذف منه التاء والياء ولو كان معتل العين؛ لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، بخلاف ما إذا انفتح ما قبله، كما في (فُعيلة) - بفتح الفاء - كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) يرى بعض الباحثين المعاصرين أنه لا يلزم حذف ياء فُعيلة مطلقاً. بناء على عدد غير قليل من الكلمات الواردة عن العرب لم تحذف فيها الياء، وقد حكم عليها النحاة بالشذوذ، مثل: سَلِيْقِي وسَلِيْقِي، وعُمَيْرِي وعُمَيْرِي، ورُدِينِي ورُدِينِي، وسَلِيمِي وسَلِيمِي.. ومثل هذا طبيعة وطبيعي، وبديهة وبديهي، ويرى أن الحذف - بالإضافة إلى الشرطين المذكورين - مشروط باشتهار الاسم المنسوب إليها شهرة فياضة، تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء (فُعيلة) للنسب.

واستند الباحث - بالإضافة إلى ما ورد من المسموع - إلى قول ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» ص (٢٨٠): «إذا نسبت إلى «فُعيل» أو «فُعيلة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً أُلقيت منه الياء، مثل: رُبَيْعَة وبَجِيلَة وحنيفة فتقول: رباعي وبجلي وحنفي، وفي ثقيف: ثقفِي، وعتيك: عتكِي.

وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علماً كان أم نكرة - لم تحذف الياء في الأول «أَي: فُعيل» ولا في الثاني «أَي: فُعيلة». اهـ.

وجاء في كتاب «الصحاح» للجوهري (٢٢٠١/٦) في النسب إلى كلمة: (مدينة) ما نصه: (وإذا نسبت إلى مدينة الرسول ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مَدَائِنِي، للفرق بين النسب لثلاثا يختلط). اهـ. انظر: «شرح الأشموني» (١٨٧/٤)؛ و«النحو الوافي» (٧٢٩/٤).



مضعفة، فتقول في النسب إلى جهينة وقريظة ومُزينة: جُهَنِيّ، وفُرَظِيّ، ومُزَنِيّ، فإن كانت العين مضعفة فسيأتي حكمها إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (وَفَعَلِيّ في فَعِيلَة التزم... إلخ) أي: التزم في النسبة إلى (فَعِيلَة) حذف التاء والياء وفتح العين، وَحُتِمَ في النسبة إلى (فَعِيلَة) حذف الياء والتاء أيضاً.

\* \* \*

النسب إلى  
اسم على وزن  
(فَعِيلَة)  
(وَفَعِيلَة)  
صحيح العين  
غير مضعف

٨٦٧ - وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمُثَالَيْنِ يَمَّا ثَلَا أُولِيًّا  
الخامس والسادس من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب:  
ياء (فَعِيل) المعتل اللام، وياء (فَعِيل) المعتل اللام.

فإذا كان الاسم على وزن (فَعِيل) وكان معتل اللام، وجب حذف الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلب الكسرة فتحة - لما تقدم - وقلب الياء الثانية ألفاً، ثم واواً لتقبل الحركة، فتقول في النسب إلى عديّ: عَدَوِيّ، وفي عليّ: عَلَوِيّ، وفي غنيّة: غَنَوِيّ.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عقيل، عَقِيلِي، وفي جَمِيل: جَمِيلِي.

وإذا كان الاسم على وزن (فَعِيل) وكان معتل اللام، حذفت الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلبت الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في قُصَيّ قُصَوِيّ، وفي قُتَيّ: قُتَوِيّ، وفي أُمَيّة: أُمَوِيّ.

وهذا هو حكم الياء المشددة الواقعة بعد حرفين الذي وعدنا به في أول الباب.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عَقِيل: عَقِيلِي، ورُذَيْن: رُذَيْنِي.

وقد ورد سماعاً بحذف الياء مع صحة اللام؛ كقوهم في قُرَيْش: قُرْشِي، وفي ثقيف: ثَقْفِي، وفي هذيل: هُذَلِي. ويرى المبرد ومن وافقه

أن هذا الحذف قياسي، لكثرة الوارد منه، فالوجهان عنده جائزان<sup>(١)</sup>.  
وإلى حكم (فَعِيل) و(فُعِيل) أشار بقوله: (وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا...  
إِلَخ) أي: ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من باب (فَعِيلَة  
وَفُعِيلَة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان  
مكسوراً، ومفهوم قوله: (مُعَلَّ لَامٍ) أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء.

\* \* \*

٨٦٨ - وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

النسب إلى  
(فَعِيل)  
(فُعِيل) معتل  
اللام

تقدّم أن شرط حذف الياء من (فَعِيلَة) و(فُعِيلَة) صحة العين<sup>(٢)</sup>  
وسلامتها من التضعيف. وذكر هنا أنه إذا كان (فَعِيلَة) مضعفاً، أو معتل  
العين حذفت تاؤه فحسب، فتقول في النسب إلى حَقِيقَة: حَقِيقِي،  
وعفيفة: عفيفي، وتقول في عويصة: عويصي، وزويلة<sup>(٣)</sup>: زُويلي.

وكذا إن كان (فَعِيلَة) مضعف العين فتحذف تاؤه فحسب، فتقول  
في هُريرة: هُريري، وفي أُميمة: أُميمي.

فإن كانت العين معتلة حذفت الياء، فتقول في نُورية: نُوري، وفي  
عُينة: عُيني<sup>(٤)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وتتمموا ما كان كالطويلة... إلخ) أي: تمموا  
ولم يحذفوا (ما كان) من فَعِيلَة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة)،

(١) انظر: «المقتضب» (١٣٣/٣)، «شرح الأشموني» (١٨٧/٤).

(٢) هذا خاص ب(فَعِيلَة) - مفتوح الفاء - كما تقدم.

(٣) في «القاموس»: (زويلة كجهيئة: موضع، أو رجل، وباب زويلة بالقاهرة).

(٤) هذا موضع الاختلاف بين المنسوب إلى (فَعِيلَة) والمنسوب إلى (فُعِيلَة)، وهو أن  
معتل العين من (فَعِيلَة) كطويلة تبقى ياؤه؛ لأن حذفها يستدعي إعلاناً يبعدها عن  
صورة المنسوب إليه؛ لأن العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما  
قبلها، أما معتل العين من (فُعِيلَة) فتحذف ياؤه؛ لأن حذفها لا يؤدي إلى الإعلال  
المذكور؛ لأن فاءها مضمومة. انظر: «التصريح» (٣٣١/٢)؛ «النحو الواضح»  
ص (٣٦٣).

فقالوا: طويلي، (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعِيلَةٍ وفَعِيلَةٍ مضاعفاً (كالجَلِيلَةِ) والحُمَيْمَةِ<sup>(١)</sup>. فقالوا: جليلي، وحُميمي.

\* \* \*

النسب إلى  
اسم على وزن  
فَعِيلَةٍ وفَعِيلَةٍ  
مضعف العين  
أو معتلها

٨٦٩ - وَهَمَزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثُنْيِيَّةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ  
إذا أريد النسب إلى الممدود، فحكم همزته حكمها في الثنية، فإن  
كانت زائدة للثانيث قلبت واواً، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي  
خضراء: خضراوي، وإن كانت زائدة للإلحاق<sup>(٢)</sup>، جاز فيها وجهان:  
١ - بقاءها.

٢ - قلبها واواً، وهو أرجح.

فتقول في علباء<sup>(٣)</sup>: علبائي أو علباوي، وأصل علباء: علباي بياء  
زائدة للإلحاق بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف  
زائدة.

وإن كانت بدلاً من أصل فكذلك إلا أن الأرجح إبقاؤها، فتقول  
في كساء: كسائي أو كساوي، وفي بناء: بنائي أو بناوي، وأصل كساء:  
كساو؛ لأنه من كسوت، وبناء: بناي؛ لأنه من بنيت.  
وإن كانت أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في إنشاء: إنشائي، وفي  
ابتداء: ابتدائي؛ لأنهما من أنشأ وابتدأ، فالهمزة أصلية.

وهذا معنى قوله: (وهمز ذي مدٍّ ينال في النسب... إلخ) أي: إن همزة  
الممدود تُعطى في النسب من الحكم ما جرى عليها في الثنية، كما تقدم.

\* \* \*

النسب إلى  
المملود  
النسب إلى  
المركب

٨٧٠ - وَأَنْتَسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَرْجًا وَلِشَانٍ تَمَمًا  
٨٧١ - إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِ(أَيْنٍ) أَوْ (أَبٍ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام. ومكان قرب مكة. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٠٧).

(٢) تقدم معنى الإلحاق. في أواخر «الممنوع من الصرف».

(٣) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق، وتقدم ذلك.

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا اتَّسَبَنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّ نَسَبُ كَ (عَبْدِ الأَشْهَلِ)

إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسنادياً أو مزجياً<sup>(١)</sup> نُسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى المركب الإسنادي: رام الله<sup>(٢)</sup>: رامي، وفي النسب إلى المركب المزجي: بَعْلَبِكَ<sup>(٣)</sup>: بَعْلِي.

أما المركب الإضافي فإن كان صدره أباً أو ابناً نسب إلى عجزه وحذف صدره، فتقول في النسب إلى أبي حنيفة: حَنَفِي، وفي ابن الزبير: زُبَيْرِي، وفي ابن عمر: عُمَرِي.

وكذا إن كان مُعَرَّفًا صدره بعجزه - بأن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر - فإنه ينسب إلى عجزه، فتقول في غلام زيد: زَيْدِي، فإن لم يكن كذلك نسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى امرئ القيس: امرئِي أو مَرْتِي، وإن خيف اللبس بعدم معرفة المنسوب إليه، فإنه ينسب إلى العجز ويحذف صدره، فتقول في النسب إلى عبد المطلب: مُطَلِّبِي، وإلى عبد مناف: مَنَافِي؛ لأنه لو نسب إلى الصدر، وقيل: عبدي، لم يعرف المنسوب إليه.

وهذا معنى قوله: (وانسب لصدر جملة... إلخ) أي: انسب لصدر المركب الإسنادي، وصدر ما ركب تركيب مزج، وانسب للثاني - وهو العجز - إذا كان متمماً لمركب إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني - أي المضاف إليه -.

وقوله: (تَمَمًا) بفتح التاء، بمعنى: كَمَل، وألفه للإطلاق.

وقوله: (أَوْ أب) بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو.

(١) تقدم تعريفهما في باب «العلم».

(٢) مدينة في فلسطين.

(٣) مدينة في الشام بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل.

ثم يَبَيِّنُ أنه ما سوى هذه المواضع التي ينسب فيها إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول، ما لم يخف بالنسب إليه لبس، فإن خيف لبس نسب إلى الثاني؛ كعبد الأشهل، فتقول: أشهلي.

\* \* \*

النسب إلى  
محذوف اللام

- ٨٧٣ - وَأَجْبُرَ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حَذْفٌ جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ  
٨٧٤ - فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَّةٌ  
٨٧٥ - وَبِ(أَخ) (أَخْتَا)، وَبِ(أَبْن) (بَنَاتَا) أَلْحَقُ، وَيُوْنُسُ أَبِي حَذَفَ الثَّانِي

إذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لا ترد إليه في الثنية وجمع التصحيح، جاز ردها وعدم ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى يد: يَدَوِيّ، بِرَدِّ اللَّامِ، وَقَلْبُهَا وَأَوَّافَتْحَ مَا قَبْلُهَا، أَوْ: يَدِيّ، بِعَدَمِ رَدِّ اللَّامِ، كَمَا قَالُوا فِي الْمَثْنَى: يَدَانِ. وَفِي النَّسَبِ إِلَى ابْنِ: بَنَوِيّ، بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ، وَرَدُّ اللَّامِ وَقَلْبُهَا وَأَوَّافَتْحَ مَا قَبْلُهَا، أَوْ: ابْنِي، بِعَدَمِ رَدِّهَا وَإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ، كَمَا قَالُوا فِي الْمَثْنَى: ابْنَانِ، وَأَصْلُ يَدٍ: يَدِيّ، فَحَذَفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا بِدُونِ تَعْوِضٍ، وَأَصْلُ ابْنٍ: بَنَوٌ، فَحَذَفَتِ اللَّامُ، وَعَوْضُ عَنْهَا الْهَمْزَةُ.

وإن كانت لامه ترد إليه في الثنية أو جمع التصحيح وجب ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى أب وأخ: أبوي، وأخوي، بِرَدِّ الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ، بِدَلِيلِ: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ.

وتقول في النسب إلى بنت وأخت: بنوي وأخوي، بِحَذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَرَدِّ اللَّامِ الْمَحذُوفَةِ، وَهِيَ الْوَاوُ، وَفَتْحَ أَوَّلِهَا وَثَانِيهَا؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا قَبْلَ الْحَذْفِ، بِدَلِيلِ: بَنَاتٌ<sup>(١)</sup> وَأَخَوَاتٌ، فَيَكُونُ النَّسَبُ إِلَيْهِمَا كَالنَّسَبِ إِلَى أَخٍ وَابْنٍ، وَلَا يَضُرُّ الِاتِّبَاسُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَبَالُونَ بِهِ فِي النَّسَبِ. وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوه.

(١) أصل بنات: بنوات. قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وقال يونس بن حبيب - شيخ سيويه - ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: أختي وبتي<sup>(١)</sup>. وهذا وجيه، لبعده عن اللبس.

وهذا معنى قوله: (واجبر برد اللام ما منه حذف... إلخ) أي: اجبر برد اللام الاسم الذي حذف منه اللام.

وقوله: (جوازاً) نعت لمحذوف؛ أي: جبراً جائزاً لا واجباً، إلا إذا كان رد اللام لازماً في الثنية أو جمع التصحيح لمذكر<sup>(٢)</sup> أو لمؤنث، ففي هذه الحالة يستحق المجبور - وهو ما حذفت لامه - التوفية وجوباً برّد لامه إليه عند النسب.

ثم قال: ألحق أختاً بأخ في رد اللام. وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها، بلا نظر لوجوبه وجوازه، فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت، دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله: (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس.

وقوله: (ويونس) يقرأ بلا تنوين، قال الخضري: (يقرأ غير مصروف على أصله، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه)، وأجاز بعضهم صرفه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٨٧٦ - وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَا (وَلَاثِي) إذا أريد النسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً.

النسب إلى ما وضع على حرفين

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه - والتضعيف: أن تزيد على الحرف مثله من جنسه - فتقول في النسب إلى كم - مسمًى به -: كمّي، بالتخفيف، أو: كمّي، بالتشديد.

(١) انظر: «كتاب سيويه» (٣/ ٣٦٠ وما بعدها).

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور مع الثنية؛ لأن ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس (كالام) أب وأخ، فإنها ترد في الثنية دون الجمع، وقد اقتصر ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٩٥٤)؛ و«التسهيل» (٣/ ٣٧١) على الثنية والجمع بالألف والتاء.

(٣) انظر: «شرح المكودي» ص(٢١٧)، «إعراب الألفية» ص(١٣٥)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٧٤).

وإن كان معتلاً وجب تضعيفه، فتقول في لو - مسمى به -: لَوِيّ،  
وتقول في لا - مسمى به -: لَائي، بتضعيف ثانيهما، وهو الألف، وذلك  
بزيادة ألف أخرى، وإبدال الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين،  
ويجوز قلب الهمزة واواً مثل همزة (كساء)، فتقول: لاوي.  
وهذا معنى قوله: (وضاعف الثاني من ثنائي... إلخ) أي: ضاعف  
الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين؛ أي:  
حرف علة، فتقول في لا، لَائي، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت  
للشعر.

\* \* \*

النسب إلى  
محذوف الفاء

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَلَامِيَّةً مَا أَلْفَا عَدِمَ فَجَبَرُهُ وَقَنَحُ عَيْنِهِ أَلْتَرَمَ  
إذا أريد النسب إلى اسم محذوف الفاء، فلما أن يكون صحيح  
اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في  
النسب إلى صفة وعدة: صِفِيّ وَعِدِيّ، و(عدة) مصدر: وَعَدَ، حذفت  
فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث، ومثله (صفة).

وإن كان معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة مع فتح العين،  
فتقول في النسب إلى شِيَّة<sup>(١)</sup>: وَشَوِيّ، وأصلها: وَشِيّ بكسر الواو  
وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيداً لحذف الواو، ثم  
حذفت الواو، وعوض عنها تاء التأنيث، فصارت: شِيَّة، بفتح الياء  
لتناسب التاء.

فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة وهي الواو المكسورة، وتفتح  
الشين - لما تقدّم من فتح عين الثلاثي إن لم يكن مفتوحاً - فتصير:  
وَشِيّ، فتقلب اللام - وهي الياء - أَلْفَاً، فتصير: وَشَاءَ، ثم تقلب واواً من  
أجل النسب؛ لأنها ثالثة، فيقال: وَشَوِيّ.

(١) الشية: العلامة وكل لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

وهذا معنى قوله: (وإن يكن كشية... إلخ) أي: وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام، مثل: شية، فقد التزم جبره بإرجاع فائه وفتح عينه عند النسب إليه، وهذا الفتح عند سيبويه ومن وافقه، وغيره يُبقي سكون الشين، فيقول: وشيّ؛ لأنه الضبط السابق قبل الحذف، وقول سيبويه أرجح للتخفيف، وفي بعض النسخ (التزم) على أنه فعل أمر، ونصب ما قبله.

\* \* \*

٨٧٨ - وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ  
النسب إلى الجمع  
إذا أريد النسب إلى الجمع فإن كان باقياً على دلالة الجمعية جيء بمفرده ونسب إليه، فتقول في النسب إلى بستاني: بستاني، وإلى علوم: علمي، وإلى الفرائض: فَرَضِي.

وإن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة نسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى المدائن: مدائني، وإلى الجزائر: جزائري، وتقول في النسب إلى الأنصار ﷺ: أنصاري، وإلى المماليك: مماليكِي.

ولا ينسب إلى المفرد منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جَزَرِي، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد - جزيرة - والنسب إلى الجمع - جزائر -.

وهذا معنى قوله: (والواحد اذكر ناسباً للجمع... إلخ) أي: إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه، إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع، بأن كان علماً على واحد كالجزائر - علماً على الدولة المعروفة - أو اشتهر في جماعة معينة كالأنصار ﷺ فإنه ينسب إليه على لفظه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) قال في «معجم الهوامع» (١٧١/٦): (وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً... ) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسمع؛ كالأعلام التي =



الاستغناء عن  
ياء النسب

٨٧٩ - وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَالٍ) (فَعِلٌ) فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَاءِ فَقَبِلَ  
قد يستغنى في اللغة العربية بصيغ أخرى للدلالة على النسب غير  
الياء المشددة، وهذه الصيغ هي:

١ - فاعل، وفَعِل، بمعنى: صاحب كذا، فيقال: تامر وصائغ،  
وطَعم ولَبِن، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب صياغة، وصاحب طعام،  
وصاحب لبن.

٢ - فَعَال، للدلالة على النسب إلى حرفة معينة، مثل: حَدَاد،  
وَنَجَّار، وَعَظَّار، ونحو ذلك.

وهذه الصيغ غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً، وهو قول سيبويه.  
وقال المبرد: بجواز القياس، وهو قول وجيه، لا سيما في صيغة  
(فَعَال)؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس.

وهذا معنى قوله: (ومع فاعل وفَعَال فَعِلٌ... إلخ) أي: إن صيغة  
(فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب، وكذا صيغة (فاعل) و(فَعَال)، فقوله:  
(فَعِل) مبتدأ، خبره جملة (أغنى عن الياء)، وتقدير البيت: وفَعِل مع  
فاعل وفَعَال أغنى في النسب عن الياء فَقَبِل عند النحاة.

\* \* \*

٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَرًا  
أي: ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره  
يقتصر على الذي نُقِلَ منه، ولا يقاس عليه.

= اشتهرت، وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه؛ كالجواليقي والشعالبي والكرابيسي  
والمحاملي وغيرها. ولأن النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يقع في  
اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في  
بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. فيقال في  
النسب إلى الملوك: الملوكي، وإلى الثول: الثولتي. وإلى الكتاب: الكُتَّابي...  
وهكذا. انظر: «النحو الوافي» (٧٤٢/٤).

كقولهم في البحرين: بحراني، وفي الرّي: الرازي، وفي مرو:  
مروزي<sup>(١)</sup>، وفي صنعاء: صنعاني، وفي حضرموت: حضرمي، وفي  
الشّواء: شتّوي، وفي البادية: بدوي.

---

(١) نقل السيوطي في «المزهر» (٢/٢٥١) عن ثعلب أنه قال: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم.

## الْوَقْفُ

الوقف على  
الاسم المنون

٨٨١ - تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ أَجْعَلَ أَلِفًا وَقَفًا، وَتَلَوُ غَيْرِ فَتْحٍ أَحَدِفًا  
الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، وتتعلق به أحكام كثيرة.

فإذا أريد الوقف على الاسم المنون، فإن كان في حالة النصب - وهو التنوين الواقع بعد فتحة - قلب التنوين ألفاً<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]، وإن كان في حالة رفع أو جر - وهو التنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة - حذف التنوين وسُكُنَ ما قبله، نحو: كُلُّ آتٍ قَرِيبٌ، لا تؤخر عمل اليوم إلى غد.

وهذا معنى قوله: (تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً... إلخ) أي: اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف، واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح، وهو الضمة والكسرة.

\* \* \*

الوقف على  
هاء الضمير

٨٨٢ - وَأَحْدِفُ لَوَقْفٍ فِي سِوَى أَضْطِرَارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ  
إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها<sup>(٢)</sup> - وهي الواو والياء - ووقف على هاء الضمير بالسكون، نحو: سمعت النصح ورَعَيْتُهُ، يأتبك كلُّ غَدٍ بما فيه، إلا في ضرورة الشعر، فتثبت الصلة في آخر العروض أو الضرب<sup>(٣)</sup>؛ كقول الشاعر:

(١) هذه لغة جمهور العرب. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر، وقد نص ابن مالك على ذلك في «الكافية» (١٩٧٩/٤).

(٢) الصلة هنا: هي حرف العلة المتصل بالضمير من جنس حركته، فهو في حالة الضم واو. وفي حالة الكسر ياء.

(٣) العروض: آخر تفعيلة من الصَّوْدُر، والضرب: آخر تفعيلة من العَجُز.

وَمَهْمَهُ مُقْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ<sup>(٢)</sup>

فقد أثبت في كل منهما صلة الضمير، المضموم كما في الأول، والمكسور كما في البيت الثاني، وذلك لضرورة الشعر.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وَقَفَ على الألف، ولم تحذف لخفتها، نحو: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذا معنى قوله: (واحذف لوقف في سوى اضطرار... إلخ) أي: احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير المفتوحة، وهي المضمومة والمكسورة، وَقَفَ على الهاء ساكنة، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.

\* \* \*

٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ (إِذْنَ) مُنَوَّنًا نُصِبَ قَائِلًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ الوقف على (إذن)

إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً، كما يوقف على المنون المنصوب؛ كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله، فتقول: إذن أكرمك، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً، سواء كانت ناصبة للمضارع أم لا، وهذا رأي البصريين إلا المبرد، وهو

(١) مهمم: هو الصحراء التي يشق السير فيها، كأن لون أرضه سماؤه: تشبيه مقلوب؛ أي: كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه.

إعرابه: (ومهمم) الواو: واو رُبِّ، ومهمم: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مغبرة) صفة لمهمم مجرورة باعتبار لفظه (أرجاؤه) فاعل (لامغبرة) والهاء مضاف إليه، وجملة (كأن) واسمها وخبرها) صفة لمهمم. وخبر المبتدأ مذكور في كلام بعد بيت الشاهد.

(٢) هنداً: علم على رجل بدليل تذكير الضمير في قوله: (قتاله) أعشوا إلى ضوء ناره: أَسْتَدِلُّ عليها ببصر ضعيف. والعشا: سوء البصر بالليل والنهار. إعرابه: (رغبة) مفعول لأجله منصوب (عن قتاله) متعلق برغبة (إلى ملك) متعلق بتجاوزت. وجملة (أعشوا...) صفة للملك.

اختيار ابن مالك، والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً<sup>(١)</sup>؛ لأنها نون في الحقيقة، وليست بتنوين<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

الوقف على  
الاسم  
المنقوص

٨٨٤ - وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ فِي التَّنْوِينِ - مَا لَمْ يُنْصَبْ - أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ، فَأَعْلَمَا

٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْمَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مِرْ) لُزُومٌ رَدُّ أَلْيَا أَقْتَنِي

إذا أريد الوقف على الاسم المنقوص - وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها - فإما أن يكون منوناً - وهو المجرد من أل والإضافة - وإما أن يكون غير منون.

فإن كان منوناً منصوباً قلب تنوينه ألفاً، نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهادياً.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالمختار الوقف عليه بحذف الياء، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء - كما سيأتي -؛ لأنها غير ثابتة في الوصل، فلا تثبت في الوقف، نحو: جاء داغ، سلمت على داغ، والأصل: داغ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي، وقد قرأ ابن كثير - من السبعة - بالياء، في أربعة ألفاظ حيث وقعت في القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقرأ الباقر بالحذف<sup>(٣)</sup>.

فإن كان المنقوص محذوف العين، نحو: مِرْ - اسم فاعل من

(١) انظر: «المطالع النصرية» ص (١٣٥ - ١٣٦).

(٢) «معاني الحروف» للرماني ص (١١٧)؛ ونقل في «الجنى الداني» ص (٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل: (أن، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف).

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢١/٢).

أرى<sup>(١)</sup> - أو محذوف الفاء، مثل: يفي<sup>(٢)</sup> - علماً -، لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُري، وهذا يفي، وأصل «مُرٍ»: مُرئي، بهمزة بعد الراء، بوزن (معطي) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة - وهي عين الكلمة - تخفيفاً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «يفي»: يوفي، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فأصبحت (يفي).

فإن كان المنقوص غير منون - وهو المحلى بال - فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء، نحو: شر القلوب القلب القاسي، تدور الدوائر على الباغي، ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿لِيُذَرَّ يَوْمَ الْآثِلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فقد قرأ الجمهور بحذف الياء، وقرأ ابن كثير بإثباتها<sup>(٣)</sup>.

فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه عند الوقف، نحو: اشم بمعرفك القاصي والداني، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْاَرْأَقَ﴾ [القيامة: ٢٦].

وهذا معنى قوله: (وحذف يا المنقوص... إلخ) أي: إن حذف ياء المنقوص المنون - غير المنصوب - أولى من إثباتها، وهذا يشمل المرفوع والمجرور، وفهم منه جواز الإثبات، كما فهم منه أن المنصوب ثبتت ياؤه عند الوقف، ويقلب التنوين ألفاً، وقوله: (وحذف يا المنقوص...) المراد به: عدم ردها؛ لأنها محذوفة قبل الوقف، وقوله: (ما لم ينصب أولى... إلخ) يقرأ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى ما قبلها.

(١) أرى. مضارع أصله: أَرَأَيْ. وزنه: أَفْعَلُ. خففت الهمزة بالحذف بعد أن أُلقيت حركتها على الراء. فصار: أَرَيْ. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وزنه: أَفْعَلُ. وقد علل الصرفيون هذا النقل بكثرة الاستعمال وبالتخفيف القياسي «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص (٣٨١، ٣٨٢).

(٢) يفي: مضارع (وفي) حذفت فاؤه وهي الواو، والأصل: يَوْفي، مثل: وعد يعد؛ لأنه ثلاثي، مكسور العين في المضارع. وإنما حذفت الواو استثقلاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وسيأتي ذكر ذلك في باب «الحذف» من أبواب التصريف إن شاء الله.

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/٢٤، ٢٤٦).

وقوله: (وغيرُ ذي التنوين بالعكس) أي: إن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون، فيجوز الإثبات والحذف، لكن الإثبات أجود. أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة.

وقوله: (وفي نحو مُرٍ لزوم ردِّ اليا اقتضي) معناه: أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف ردُّ الياء، وقوله: (اقتضي) أي: أثبع.

\* \* \*

أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر	٨٨٦ - وَعَبَّرَ هَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَّنُهُ، أَوْ قَفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
	٨٨٧ - أَوْ أَشْبِمَ الضَّمَّةَ، أَوْ قَفَ مُضْبِعًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
	٨٨٨ - مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيبُهُ لَنْ يُحْظَلَ
	٨٨٩ - وَنَقَلَ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَ
	٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
	إذا أريد الوقف على المحرك الآخر، فلما أن يكون آخره هاء التائيث <sup>(١)</sup> أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التائيث وجب الوقف عليها بالسكون، نحو: ذو العقل يشقى بعقله في الحياة، كثيراً ما تكون الأمانى كاذبة.

وإن كان آخره غير هاء التائيث، جاز لك في الوقف عليه خمسة أوجه:

الأول: أن تقف عليه بالسكون، وهو الأصل؛ لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وهي بالسكون أبلغ، نحو: العلم أفضل من المال.

الثاني: أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي، والغرض منه التنبيه على حركة الأصل، ويدركه الأعمى والبصير.

(١) المراد تاء التائيث، وإنما سميت هاءً باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف.

الثالث: أن تقف بالإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا في المضموم، ولا يدركه إلا البصير، والغرض منه الفرق بين الساكن أصالة والمسكن لأجل الوقف.

الرابع: أن تقف بالتضعيف، وهو: تشديد الحرف الموقوف عليه، نحو: هلا شبائك صنته عن المحارم، والغرض منه بيان أن الآخر محرك في الأصل، وشروطه ثلاثة أمور:

١ - ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ، لثقل الهمزة، فلا تزد بالتضعيف ثقلاً.

٢ - ألا يكون الموقوف عليه حرف علة، كالواو، مثل: لن يدعو، والياء، مثل: رأيت القاضي، لاستثقال حرف العلة.

٣ - ألا يكون الموقوف عليه تالياً لسكون كالجمل، لثلا يجتمع ثلاثة حروف ساكنة: المدغم - وهو المزيد للتضعيف - وما قبله وما بعده. الوجه الخامس: أن تقف بالنقل، وهو عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشروطه أربعة:

١ - أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، بخلاف، نحو: جَعْفَر؛ لأن ما قبل الآخر محرك، والمحرك لا يقبل حركة غيره.

٢ - أن يكون ما قبل الآخر قابلاً للحركة، فلا يتعذر تحريكه، ولا يستثقل، بخلاف، نحو: باب، وعصفور، لتعذر الحركة في الأول، وثقلها في الثاني.

٣ - ألا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة، بخلاف سمعت العلم؛ لأن الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز، نحو: الله الذي يخرج الحب<sup>(١)</sup>، وهذا قول البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش

(١) الحب: أي: المستتر في السماء والأرض، وقالوا: حبء السماء: المطر، وخبء الأرض: النبات. قاله ابن قتيبة في «تفسير غريب القرآن» ص(٣٢٣).



الوقف بالنقل مطلقاً، سواء كانت الحركة فتحة أو غيرها، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز.

٤ - ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية، فيمتنع: هذا العِلْمُ، في الوقف على العِلْمِ؛ لأنه صيغة (فُعِل) غير موجودة في كلام العرب، إلا إن كان الآخرة همزة فيجوز، فتقول: هذا الرُّدْءُ<sup>(١)</sup>، بنقل ضمة الهمزة إلى الدال، وإن أدى إلى عدم النظير، وإنما اغتفر ذلك لنقل الهمزة.

وفي الوقف على المتحرك يقول ابن مالك: (وغيرها التانيث من مُحَرَّكٍ سكنه... إلخ) أي: سكن آخر المتحرك - غير (ها) التانيث - أوقف عليه (رائم التحرك) أي: أتياً في التحرك بالروم، (أو أشمم الضمة) أي: أشمم الحرف الضمة، وهو مشتق من الشم؛ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيأت العضو للنطق بها، وقوله: (أو قِفْ مُضْعِفاً... إلخ) أشار به إلى الوجه الرابع، وهو التضعيف وشروطه الثلاثة، وهي (ما ليس همزاً) أي: ليس آخره همزة (أو عليلاً) أي: ولا حرف علة (إن قفا محرراً) أي: إن تبع محرراً.

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل بقوله: (وحركاتٍ انقلا... إلخ) أي: انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه (لساكن) أي: لساكن قبله، وقوله: (انقلا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة التي أبدلت في الوقف ألفاً. وهذا الشرط الأول، (تحريكه لن يُحْظَلَا) أي: لن يُمنع، والألف للإطلاق. وهذا الشرط الثاني.

وفي قوله: (ونقل فتح... إلخ) ذكر الشرط الثالث المختلف فيه، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز، فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل (وكوفي نقلاً) بحذف ياء النسب للضرورة؛ أي: الكوفي أجاز نقل الحركة مطلقاً.

(١) الرُّدْءُ: هو المعين في المهمات.

وقوله: (والنقل إن يعدم نظير ممتنع... إلخ) إشارة إلى الشرط الرابع، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدم.

\* \* \*

٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ      إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ      الوقف على ما  
٨٩٢ - وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٌ وَمَا      ضَاهِي، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَتَتْمَى      آخره تاء  
التأنيث

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: بالعلم نهضت الأمم وسادت، وإن كان اسماً فإما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو شبهه.

فإن كان مفرداً وكان ما قبل التاء صحيحاً ساكناً وقف عليه بالتاء، نحو: بأمها تقتدي كل بنت. وإن كان متحركاً، أو ساكناً معتلاً - ولا يكون إلا ألفاً - وقف عليه بالهاء، فالأول، نحو: ما أشبه الليلة بالبارحة، وهذا هو الأصح. ويجوز بقلّة: بالبارحت، بإثبات التاء. والثاني، نحو: قد قامت الصلاة.

وإن كان جمعاً، أو ما أشبهه - وهو ما دل على متعدد في الحال، مثل: أولات، أو في الأصل، مثل: عرفات، أو في التقدير، مثل: هيهات - وقف عليه بالتاء، فالأول، نحو: رَبِّ أَكَلْتُ مِنْتِ أَكَلَاتِ. والثاني، نحو: هيهات تلقى كقلب الأم هيهات، فلهيهات في التقدير جمع (هَيْهَاتَ) ثم سمي بها الفعل. ويجوز الوقف بقلّة بالهاء<sup>(١)</sup> وقد سمع منه: كيف الإخوة والأخوات؟

وهذا معنى قوله: (في الوقف تأنيث الاسم هاجعل... إلخ) أي: جعل تاء التأنيث في الاسم هاء عند الوقف، بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً، أو ساكناً معتلاً - كما مضى - واختزّز بذلك من تاء (بنت، وأخت) - كما تقدم - فإنها لا تُغَيَّرُ.

(١) ذكر الأشموني في «شرح» (٢١٤/٤) نقلاً عن بعضهم أن عرب طيء يقفون بالهاء، ومثله في «المطالع النصرية» ص(١٤٥).

ومفهوم قوله: (الاسم) أن الفعل يوقف عليه بالتاء. وكذا مفهوم قوله: (بساكن صَحَّ وَصِلَ) أنه إن كان ما قبلها ساكناً معتلاً، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء.

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه. وقوله: (وغيرُ ذين بالعكس انتمى) أي: غير الجمع وشبهه يكثر الوقف عليه بالهاء، وتَقِلُّ سلامة التاء، ومعنى: (انتمى) انتسب، وقوله: (بالعكس) متعلق بـ(انتمى) أو حال من فاعله، و(انتمى) خبر المبتدأ، وهو قوله: (وغير ذين) والتقدير: وغير جمع تصحيح ومضاهيه انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً.

\* \* \*

٨٩٣ - وَقَفَ بِ(هَاءِ) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَلِمَةٍ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ) (١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر  
٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَلَعَ أَوْ كَلَعَ مَجْزُومًا، فَرَاغَ مَا رَعَوْا من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل الآخر الذي حذف حرف علقته لبناء الأمر، أو لجزم المضارع، فإذا بقي من الفعل بعد الحذف حرف أصلي واحد، أو حرفان أحدهما زائد، وجب الوقف بهاء السكت<sup>(١)</sup>، نحو: بوعدك فِهْ، اعمل ولا تَنْهْ، فالأول أمر من (وفى) وسيأتي أصله، والثاني: مضارع (ورني) بمعنى: ضعف وفتر، وأصله: ولا تني، فحذفت الياء للجازم، ثم أتى بهاء السكت.

(١) وجوب الوقوف بالهاء على ما بقي منه حرف لا خلاف فيه. وأما ما بقي على حرفين أحدهما زائد فابن مالك يرى وجوب الهاء. ورده ابن هشام في «أوضح المسالك» بأن القراء أجمعوا على الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ﴾ بدون هاء السكت. فدلَّ على أن ذلك جائز لا واجب، والغريب أن ابن هشام وافق ابن مالك على الوجوب في «شرح القطر» ص (١٣٩).

فإن بقي أكثر من حرفين جاز الوقف بهاء السكت أو بالتسكين، والأول أحسن، نحو: بالصالحين اقتدَهُ أو اقتدْ، قل الحق ولا تخشَهُ أو تخشْ، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهْدُهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا معنى قوله: (وقف بها السكت على الفعل... إلخ) أي: قف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو البناء، مثل: أعط من سأل، فتقول: من سأل أعطه، ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقي على حرف واحد، مثل: ع، أمر من: وعى، والأصل: اوعى، حذفت الياء للبناء، والواو حملاً على المضارع، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فتقول: النصيحة عه؛ فلا النصيحة مفعول مقدم و(ع) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر، والهاء للسكت. وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد، مثل: يع - مجزوماً - فتقول: لم يعه. وقوله: (فراع ما رعوا) فعل أمر من راعى يراعى، والمراعاة: الملاحظة.

\* \* \*

٨٩٥ - وَ(مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِذَا جُرَتْ حُلْفُ أَلْفُهَا، وَأَوَّلُهَا أَلْفُهَا إِنْ تَقِفْ  
٨٩٦ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا أَنْخَفَضْنَا بِأَسْمِ كَقَوْلِكَ: (أَقْتَضَاءٌ مَّ أَقْتَضَى؟)

(٢) الوقف  
بهاء السكت  
على (ما)  
الاستفهامية  
المجرورة

الموضع الثاني: من مواضع اجتلاب هاء السكت: ما الاستفهامية. وذلك أنه يجب حذف ألفها<sup>(١)</sup> إذا جُرَتْ<sup>(٢)</sup>، فإن كانت مجرورة بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت، نحو: غضب ولا أدري بمقتضى مَهْ، وإن كانت مجرورة بحرف الجر جاز الوقوف عليها

(١) شرط ذلك ألا تتركب مع (ذا) فإن ركبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألني؟ لأن (ما) في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة.

(٢) قالوا إنما حذفت ألفها إذا جرت فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية كالموصولة، نحو: سألتُ عما سألتَ عنه. أو الشرطية، نحو: بما تفرح أفرح، أو المصدرية، نحو: عجبت مما تشرب. فلا تحذف الألف في شيء من ذلك. على أنه قد ورد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في كثير من الأحاديث وكلام العرب. فانظر للفائدة: «المطالع النصري» ص(١٨٣).

بالتسكين، أو هاء السكت، وهذا أكثر استعمالاً، وأجود قياساً، لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة، نحو: إلام التواني إلى مَهْ، أو إلام.

وهذا معنى قوله: (وما في الاستفهام إن جُرْتُ... إلخ) أي: إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً؛ كقولك: اقتضى اقتضاءً مه، ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إلاؤها الهاء واجباً.

وقوله: (اقتضاء م اقتضى) مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً، لإضافته إلى ما له الصدارة، وتقديره: اقتضاء أي شيء اقتضى؟ وجوابه: اقتضاء يُسر، أو تعجيل، ونحوهما.

\* \* \*

٨٩٧ - وَوَصَلَ فِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨ - وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَدًّا، فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا

(٣) الوقف  
بهاء السكت  
على المتحرك

الموضع الثالث: من مواضع اجتلاب هاء السكت: في الوقوف على المتحرك، وذلك بثلاثة شروط:

١ - أن تكون الحركة حركة بناء.

٢ - أن تكون الحركة لازمة.

٣ - ألا تشبه حركة الإعراب.

فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت، وذلك في كل اسم مبني على غير السكون من الضمائر، وأسماء الاستفهام، ونحوها. تقول: رضيتُ بنصيبه أو بنصيب، أضعت الكتاب ولا أعلم أين؟ أو أين؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كَيْدَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلْتَنِي لَوْ أَنَّ كَيْدِي ۝١٥ وَلَوْ أَدْرَا مَا حِسَابِي ۝١٦ يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ۝١٧ مَا أَفْقَى عَنِّي مَا إِلَهَ ۝١٨ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ۝١٩﴾ [الحاقة: ٢٥-٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ ۝٢٠﴾ [الفارعة: ١٠]، ف(كتابه): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم. والياء: مضاف إليه، والهاء: للسكت حرف لا محل له من الإعراب. وقوله: (ما هيه) ما: اسم استفهام مبتدأ، وهي: خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

ولا تدخل الهاء في نحو: جاء خالد؛ لأنه معرب بالحركات، ولا في، نحو: يا خالد، ولا طالب؛ لأن الحركة البنائية فيهما عارضة غير لازمة، فأشبهت حركة الإعراب، ولا في نحو: كتب؛ لأن حركته تشبه حركة الإعراب، فإن الماضي إنما بني على حركة، لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه منها: وقوعه صفة وحالاً وخبراً وشرطاً.

وهذا معنى قوله: (ووصل ذي الهاء أجز... إلخ) أي: أجز وصل هذه الهاء - وهي هاء السكت - بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب. وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة؛ كقولهم في: سَقَطَ من علٍّ: من علٍّ، وقوله: (استحسننا) فيه بيان أحسنية الاتصال، فلا يُعدُّ تكراراً مع قوله: (ووصل ذي الهاء أجز)، وقوله: (في المُدام) بضم الميم، بمعنى: دائم البناء.

\* \* \*

٨٩٩ - وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَفْراً، وَفَشَا مُنْتَظِماً

إعطاء الوصل  
حكم الوقف

قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان، أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك، وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر.

ومنه في الكلام قوله تعالى: ﴿فَبَهِّدْنَهُمْ أَقْتِدْ قُلْ لَا أَشْكُمُ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [الأنعام: ٩٠]، فقد قرأ حمزة والكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (أقته)، وقرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج، اتباعاً لثباتها في الخط<sup>(١)</sup>.

ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/٤٣٨).

وَأَنْظُرْ إِلَى جِمَارِكَ ﴿البقرة: ٢٥٩﴾، فقد قرأ حمزة والكسائي - أيضاً - بغير هاء السكت في حال الوصل في قوله: ﴿لَمْ يَكْسَنَّهُ﴾، وقرأ الباقون بإثباتها في الوصل، لما تقدم، ولأنه يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية. وسكونها للجزم، وعلى هذا فلا بد من إثباتها<sup>(١)</sup>.

ومنه في الشعر قول رؤبة بن العجاج:

أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا<sup>(٢)</sup>

فإن الشاعر شدّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وصلها بألف الإطلاق، والتضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف.

وهذا معنى قوله: (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ ... إلخ) أي: قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة. وهذا قليل في النثر، كما يستفاد من قوله: (وَرُبَّمَا)، وهو في الشعر كثير، لأن معنى: (فشأ): كثر.

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٣٠٧/١) والاستدلال بالآية إنما يتم على اعتبار أن الفعل مشتق من السنة - واحدة السنين - ولأمها واو، بدليل سنوات، فأصل الفعل: يتسنو، ثم قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم، فلحقته هاء السكت وقفاً، وأجري الوصل مُجرأ، ووزنها: يَتَفَعُّ، وهذا قول المبرد، أما على قول الفراء فإن الهاء فيه أصل، فهو مجزوم بسكون الهاء، بناء على أن لام السنة هاء، والأصل: سنهه، ولا شاهد في الآية على ذلك؛ لأن الهاء لام الكلمة، ووزنها يتفَعَل. انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٠٨).

(٢) هذا البيت لرؤبة، وقيل لغيره من أبيات هي:  
لقد خشيت أن أرى جدباً في عامنا ذا بعد ما أخصباً  
إن الدُّبى فوق المتون دبا كأنه السيل إذا اسلحبا  
أو الحريقُ وافق القصباً

والدُّبى: صغار الجراد، والمتون: جمع متن، وهو الظهر، وأراد ظهور الأودية دبا: مشى مشياً هيناً، اسلحب: امتد وملا الأودية. والقصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً. وقوله: (الحريق) بالرفع معطوف على (السيل) وجملة (وافق) في محل نصب حال من (الحريق).

## الإمالة

- أ- تعريف  
الإمالة
- ب- أسباب  
الإمالة
- ١- تطرف  
الألف
- ٢- حلول  
الياء محلها  
في بعض  
التصاري
- ٣- وقوعها  
عينا لأجوف  
ماضي (فلت)
- ٩٠٠ - الألف المبدل من ياء في طرف أمل، كذا الواقع منه أيا خلف
- ٩٠١ - دون مزيد أو شذوذ، ولما تليه ها التأنيث ما ألها عديما
- ٩٠٢ - وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى (فلت) كماضي: (خف) و(ين)
- الإمالة: أن يذهب بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فالإمالة نوعان:
- ١ - إمالة الألف، وقد بدأ بها ابن مالك رحمه الله لكثرة أحكامها.
- ٢ - إمالة الفتحة، وسيذكرها في آخر الباب.
- والغرض منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالفتحة والألف متصعد مستعل، وبالياء والكسرة مستفل منحدر، كما إذا نطقت بكلمة: عابد، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار. وقد يكون الغرض منها التنبيه على أصل أو غيره.
- والإمالة جائزة لا واجبة، والأسباب الآتية أسباب جواز، لا أسباب وجوب.
- والإمالة خاصة بالنطق، وليس في الكتابة العربية رسم يمثل الإمالة.
- وهي خاصة بالأسماء المتمكنة - وهي المعربة -، والأفعال، فلا يمال غير المتمكن - وهو المبني - إلا سماعاً، كما سيأتي في آخر الباب.
- وللإمالة أسباب تقتضيها، وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين، وأسبابها في الغالب سبعة:
- الأول: كون الألف بدلاً من ياء متطرفة في اسم؛ كفتى، أو فعل؛



مثل: رَمَى، فلا تمال الألف في نحو: ناب - مع أنها بدل من ياء - لأنها غير متطرفة.

وإنما أميلت الألف في (فتاة) مع أنها غير متطرفة؛ لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الألف تخلفها الياء في بعض التصارييف؛ كالف (ملهى) فهي في التثنية: ملهيان.

ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب زيادة ياء التصغير، فالأول: كقول هذيل في (قفا) عند إضافتها إلى ياء المتكلم: قَفَيْ<sup>(١)</sup>. والثاني: كقول العرب في تصغيرها: قُفَيْ.

الثالث: كون الألف بدلاً من عين فعل يؤول عند إسناذه إلى تاء الضمير إلى وزن (فُلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واواً؛ كخاف وكاد<sup>(٢)</sup>، أو ياء؛ كباع ودان.

فإن كان يؤول إلى (فُلْتُ) - بضم الفاء - امتنعت الإمال؛ كقال وطال.

والى هذه الأسباب الثلاثة أشار بقوله: (الألف المبدل من يا في طرف أمل... إلخ) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل، وهذا هو السبب الأول، وكذلك الألف التي تُرَدُّ إلى الياء في بعض التصارييف، دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ، وهذا السبب الثاني.

وقوله: (منه اليا خَلْفُ) حال من الياء، ووقف عليه بالسكون على لغة

(١) هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي في «مقاصده» (١٤٢/٨)، إذ كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة من لغات العرب. والأقرب - كما يقول - أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء. ومن ثنية رضا على (رضيان) لندور كل. وقد نقل هذا عنه الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» (٢٢٢/٤). وانظره - أيضاً - (١١٤/٤)، فقد ذكر الأشموني أن ثنية رضا على (رضيان) شاذة. (٢) انظر: «حاشية الصبان» (٢٢٣/٤).

ربعية. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها الهاء؛ لأنها في حكم الانفصال.

وأشار إلى السبب الثالث بقوله: (وهكذا بدل عين الفعل... إلخ) أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق، تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فُلْتُ)، سواء كان واوي العين كما في ماضي (خَفَ) وهو خاف، أو يائي العين كالماضي (وَنَ) وهو: دَانَ.

\* \* \*

٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْبَاءِ، وَالْفَصْلُ أَغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبَّيْهَا أَوْزِ

٩٠٤ - كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ - كَسْرًا، وَفَصْلُهَا كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ قَدْ وَزَهْمَاكَ مَنْ يُؤْمَلُ لَمْ يُصَدِّ

السبب الرابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء، سواء

كانت متصلة بها؛ كبيان، أو منفصلة بحرف؛ كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء؛ كدخلت بيتها.

فإن لم يكن أحدهما هاء التأنيث امتنعت الإمالة، نحو: هذا بيتنا؛

لبعد الألف عن الياء.

السبب الخامس: وقوع الألف قبل الكسرة، مثل: عالم وكاتب.

السبب السادس: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف، نحو:

كتاب، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلَال<sup>(١)</sup>، أو كلاهما متحرك، وأحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء، نحو: وَزَهْمَاكَ؛ لأن فصل الهاء كلا فصل<sup>(٢)</sup>.

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

(٢) نقل صاحب «التصريح» (٣٤٨/٢) عن ابن الحاجب أن إمالة (درهماك) شاذة؛ لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير (ها) وذلك لا إمالة فيه.

من أسباب  
الإمالة  
٤- ونوع  
الألف بعد  
الياء  
٥- ونوع  
الألف قبل  
الكسرة  
٦- ونوع  
الألف بعد  
الكسرة

السبب السابع: إرادة التناسب، وسيأتي إن شاء الله تعالى.  
 وإلى الثلاثة المذكورة أشار بقوله: (كذاك تالي الباء... إلخ) أي: إن  
 الألف التالية ياء تمال كإمالة الألف السابقة. والفصل بحرف واحد مغتفر  
 أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: الحُلَّة أدر جيئها<sup>(١)</sup>. وهذا السبب الرابع.  
 وقوله: (كذاك ما يليه كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تليها  
 كسرة. وهذا الخامس.

وقوله: (أو يلي تالي كسر) أي: كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً  
 وقع بعد كسر، (أو سكون قد ولي كسراً) أي: أو تقع بعد حرف وقع  
 بعد سكون مسبق بكسر، وهذا السبب السادس.

وقوله: (وفصل الها كلا فصل يعد) أي: إنه لا يضر الفصل بين  
 الحرفين بالهاء، ثم ذكر المثال المتقدم، وقوله: (لم يُصد) بالبناء  
 للمجهول؛ أي: لم يمنع، وسكنه للوقف.

\* \* \*

- ٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكُفُّ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكُفُّ رَا موانع الإمالة
- ٩٠٧ - إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
- ٩٠٨ - كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِرْ

للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة. وهذه الموانع نوعان:  
 الأول: حروف الاستعلاء، وهي سبعة (الخاء، والغين، والقاف،  
 والصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وتمنع الإمالة بشرطين:

- ١ - أن يكون سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، مثل:  
 ساخط، وموائق، فإن كانتا مقدرتين لم تمنع حروف الاستعلاء الإمالة،  
 فيمال، نحو: خاف، وطاب، فالأول أصله: خَوْفٌ، والثاني: طَيْبٌ.

٢ - إن كان حرف الاستعلاء قبل الألف فلمنعه شرطان:

(١) الحُلَّة: بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد.

١ - أن يكون متصلاً أو منفصلاً بحرف، نحو: صالح، وغنائم.  
٢ - ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، نحو: طالب، بخلاف طالب وغلّاب؛ لأنه مكسور، وإضلاح ومطواع؛ لأنه ساكن، فيمال؛ لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، والساكن منزل منزلة؛ لأن الكسرة جاورته.

وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف فشرطه أن يكون متصلاً، نحو: فاقد، وساخط، أو منفصلاً بحرف؛ كنافخ، وناثق، أو بحرفين؛ كمناشط<sup>(١)</sup> ومواثيق.

### النوع الثاني من الموانع: الراء، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ - أن تكون غير مكسورة، سواء كانت مضمومة، مثل: هذا جدار، أو مفتوحة، نحو: سِتّارة، فلا يمال شيء من ذلك لوجود المانع وهو الراء، فإن كانت مكسورة لم تمنع من الإمالة، كما سيأتي إن شاء الله.  
٢ - أن تكون الراء متصلة بالألف، سواء كانت قبلها، مثل: راشد، أم بعدها، كما في المثالين السابقين.

وفي موانع الإمالة يقول ابن مالك: (وحرف الاستعلاء يكف مظهرًا... إلخ) أي: إن حرف الاستعلاء (يكف) أي: يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء، (وكذا تكف را) بالقصر للضرورة؛ أي: وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة - كما يفهم مما سيأتي -.

وقوله: (إن كان ما يكف... إلخ) فيه بيان شرط المانع، وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة - وهو حرف الاستعلاء أو الراء - متأخراً عن الألف، فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصلاً بحرف أو بحرفين، وقوله: (متصل) خبر كان منصوب، وسُكِّنَ للوقوف على لغة ربيعة. وأشار بقوله: (كذا إذا قدم... إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان

(١) جمع منشط، صيغة مبالغة. من نشط إذا جدّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

متقدماً على الألف اشترط لمنعه ألا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، وقوله: (كالمِطَوَّاعِ مِرْ) مثال للساكن بعد كسرة، والمطواع: صيغة مبالغة في المطيع، وقوله: (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه؛ أي: أعط المطواع.

\* \* \*

مانع الموانع

٩٠٩ - وَكَفَّ مُسْتَعْلِلٌ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَلَامًا لَا أَجْفُو  
تقدّم أن الألف تمال لأسباب معينة، وأن هناك موانع تمنع هذه الأسباب من إمالة الألف، وبقي ما يسميه الصرفيون: بمانع الموانع؛ أي: إن الألف تمال مع وجود موانع الإمالة؛ لأن هناك مانعاً آخر كفّ هذه الموانع.

والمراد به الراء المكسورة الواقعة بعد الألف، فتمنع حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة من المنع، فيمال نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ آبَايَهُمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] <sup>(١)</sup>.

ولا أثر لحرف الاستعلاء في الأول، ولا للراء غير المكسورة في الثاني؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفّته عن المنع فلم يبق له أثر. وهذا معنى قوله: (وكف مستعل... إلخ) أي: إن كفّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة، ينكف ويبطل بالراء المكسورة، وقوله: (وا) بالقصر للضرورة، وهي بلا تنوين، وجاءت في بعض النسخ منونة <sup>(٢)</sup>. ثم مثل بقوله: (غارماً لا أجفو) أي: لا أجفو غارماً، فألف (غارم) تمال، مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء؛ لأنه بطل منعه لوجود الراء المكسورة، ومعنى المثال: لا أطالب الغارم - وهو المدين - مطالبة الجفاء، بل مطالبة الرفق والتيسير.

\* \* \*

(١) اعلم أنّ القراء السبعة متفاوتون في الإمالة فبعضهم مقلّد، وبعضهم مكثّر. والقراءة سنة متبعة. انظر: «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» ص (١٤٥).  
(٢) انظر: «شرح ابن النازم» ص (٣٢٥) الطبعة القديمة، «المقاصد الشافية» (٨/ ١٨٠).

الفرق بين  
تأثير السبب  
والمانع

٩١٠ - وَلَا تُمَلِّ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ  
سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً، ويؤثر المانع وإن كان  
منفصلاً، فمثال الأول: أتى أحمد، فيمال لاتصال سببه، وهو الألف  
المبدلة من ياء في طرف، ولا يمال: لزيد مال، لانفصال السبب وهو  
الكسرة، ومثال الثاني: كتاب قاسم، فيمنع إمالة الألف بسبب الكسرة  
قبلها مع الفصل بحرف واحد، لوقوع حرف الاستعلاء وهو القاف بعدها  
مع انفصاله.

وهذا معنى قوله: (ولا تمل لسبب لم يتصل... إلخ) أي: لا تمل  
لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف - وهو سبب المنع - فقد  
يؤثر ولو كان منفصلاً.

\* \* \*

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَدِّ عِمَادًا وَتَلَا  
ذكر السبب السابع من أسباب الإمالة وهو: إرادة التناسب؛ أي:  
التوافق والتماثل بين كلمة وأخرى، فتمال الألف إذا جاورت ألفاً مُمالة  
لسبب من الأسباب السابقة، سواء كانت في كلمتها، كإمالة الألف الثانية  
من (عِمَادًا) لمناسبة إمالة الألف الأولى؛ لوقوعها بعد كسرة مع فصل  
بحرف واحد، أو كانت في كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾  
[الشمس: ٢]. فقد أميلت ألف (تلا) لمناسبة ما بعدها، وهو قوله تعالى:  
﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَلَّهَا﴾ ① وَأَلِيلِ إِذَا يَشَّهَا ② [الشمس: ٣، ٤] وهذا على  
أحد القولين<sup>(١)</sup>.

السابع من  
أسباب  
الإمالة: إرادة  
التناسب

وهذا معنى قوله: (وقد أمالوا لتناسب... إلخ) أي: وقد أمالت  
العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر. ثم مثل بـ (عِمَادًا) و(تلا)،  
وتقدّم الكلام عليهما، وقد أخر ابن مالك ③ هذا السبب؛ وهو

(١) وقيل ليست الإمالة للتناسب، وإنما لأن الفعل (تلا) وإن كان أصله الواو، لكن  
ألفه ترجع إلى الياء في البناء للمجهول. انظر: «حاشية الخصري» (٢/ ١٨٢).

التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب، وأخره - أيضاً - عن الموانع لكونها لا تؤثر فيه.

\* \* \*

الإمالة من  
خواص  
الأسماء  
المتمكنة

٩١٢ - وَلَا تُجِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا) تقدم أن الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة - وهي المعربة - وبعض الأفعال، فلا يمال غير المتمكن - وهو المبني - إلا سماعاً، إلا (ها) الغائبة، و(نا)، فإنهما يمالان، نحو: يريد أن يضربها، ومراً بنا. وهذا معنى قوله: (ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أي: لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا (ها) و(نا) فإنهما يمالان باطراد.

\* \* \*

إمالة الفتحة

٩١٣ - وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلْ كَلَّا لَيْسَ بِمِلْ تُكْفَ الْكُلْفُ  
٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقِفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ  
تمال الفتحة قبل ثلاثة أحرف:

١ - قبل الألف، نحو: كتاب، فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وتقدم ذلك.

٢ - قبل الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء. والغالب أن تكون الراء في آخر الكلمة، فتمال فتحة الباء في نحو: الكبير؛ لأنها قبل راء مكسورة في الطرف، بخلاف أعوذ بالله من الغير ومن قبح السيئر، فلا تمال فتحة الياء رغم وقوعها قبل راء متطرفة مكسورة، وذلك لأن الحرف المفتوح هو الياء.

٣ - قبل هاء التائيث، بشرط الوقف عليها، نحو: رَحْمَةً، نِعْمَةً، فتجوز إمالة فتحة الميم؛ لأنها وقعت قبل الهاء للوقوف عليها.

وقد أشار ابن مالك إلى الحرف الثاني - وهو الراء - بقوله: (والفتح قبل كسر راء... إلخ) أي: أمل الفتح قبل الراء المكسورة الواقعة في الطرف. ثم ذكر المثال، وأصله: مِلْ لِلْأَمْرِ الْأَيْسَرِ تُكْفَ الْكُلْفُ،

بضم الكاف جمع كلفة؛ أي: مل للأمر الأخف تُكْفَ المشاق.  
 وقوله: (في طرف) صفة لراء، وليس قيذاً، بل هو غالب؛ لأن  
 سيبويه نصّ على إملتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خَبَطَ رياح<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: (كذا الذي تليه ها التأنيث) إشارة إلى الحرف الثالث الذي  
 يمال الفتح قبله؛ أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة  
 الوقف.

وقوله: (إذا ما كان غير ألف) أي: بشرط ألا يكون ما قبل الهاء  
 ألفاً، نحو: الصلاة والحياة، فإنها لا تمال.

وإذا كان الضمير في قوله: (كذا الذي تليه) يعود على الفتح الذي  
 تليه الهاء؛ لأنه هو الذي يمال، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان  
 غرضه دفع توهم أن الهاء تُسَوِّغُ إمالة الألف، كما سوغت إمالة الفتحة،  
 فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف؛ لأن ما  
 قبل الهاء لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح،  
 والله أعلم.



(١) «كتاب سيبويه» (١٤٣/٤) والخط: بفتحتين. الورق تنفضه الرياح.



## التَّصْرِيفُ

- ٩١٥ - حَزَفَ وَشَبَّهَهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِي  
 ٩١٦ - وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا  
 ١- موضوع التصريف  
 ٢- أقل ما يشرك منه الاسم المتمكن والفعل
- التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة: عدد حروفها وحركاتها وسكناتها.

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها؛ لمعرفة ما فيها من أصالة أو زيادة، أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى.

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى؛ كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها، أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، فلا يدخل في التصريف، وإنما هو من أبواب النحو.

وموضوع التصريف: الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة، فلا يدخل الحروف، ولا الأسماء المبنية؛ كالضمائر، ولا الأسماء الأعجمية، ولا الأفعال الجامدة؛ كعسى وليس.

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف، نحو: يد ودم، في الأسماء، ونحو: قُمْ، وبعْ، وفِ بوعذك، في الأفعال.

وهذا معنى قوله: (حرف وشبهه من الصرف بري... إلخ) أي: إن الحرف وشبهه - من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة - بريء وخالي من التصريف، وعبر - هنا - بالصرف دون التصريف للإشعار بأن الحرف

وشبهه لا يقبله بحال، بخلاف ما لو عبر بالتصريف، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله، وما سواهما فهو (بتصريف حري) أي: جدير وحقيق، وقوله: (بري) أصله، بريء، بالهمز، فخففه، وقوله: (حري) أصله: حريّ - بتشديد الياء - فُخِّفَ بحذف إحداهما للضرورة.

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

\* \* \*

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد.

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية.

والمزيد: ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً، مثل: رَجُلٌ، أو رباعياً، مثل: جعفر، أو خماسياً - وهو غايته - مثل: سَفرجل<sup>(١)</sup>.

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل أَلِفٍ: طَالِبٌ، وقد يكون مزيداً بحرفين، كالألف والميم في مثل: مطالب، وقد يكون بثلاثة، مثل: مستخرج، وقد يكون بأربعة، مثل: استخراج، ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

وهذا معنى قوله: (ومنتهى اسم خمس... إلخ) أي: إن انتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف، و(إن) في قوله: (ان تَجَرَّدَا) شرطية، وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة.

\* \* \*

(١) اسم ثمر. وتقدم في «جمع التكسير».

أوزان الاسم  
الثلاثي

٩١٨ - وَعَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسِرُ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعَمَّ

٩١٩ - وَ(فُعِلَ) أَهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقُلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فُعِلَ)

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً؛ لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومه، أو مكسوره، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومه أو مكسوره، أو ساكنه، فخرج من هذا اثنا عشر بناءً، حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك، نحو: فَرَس، عَضُد، كَيْف، فَلَس، ونحو: صُرَد<sup>(١)</sup>، عُنُق، دُئِل<sup>(٢)</sup>، قُفْل، ونحو: عَنَب، جُبْك<sup>(٣)</sup>، إِبِل، عِلْم.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها، وهما:

١ - ما كان مكسور الأول ومضموم الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢ - ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: كُتِبَ، وَعِلْم.

وهذا معنى قوله: (وغير آخر الثلاثي افتح... إلخ) أي: غير آخر الاسم الثلاثي - وهو أوله وثانيه - يجوز في كل منهما الافتح والضم والكسر، ويزيد الثاني بالتسكين، وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر، وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي؛ لأنه حرف إعراب، فحركته بحسب العوامل.

ثم بيّن أن ما كان على وزن (فُعِلَ) - بكسر فضم - فهو مهمل، وعكسه وهو ما كان على وزن (فُعِلَ) - بضم فكسر - قليل الاستعمال، لما تقدم من تخصيصه بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

(١) صُرَد: اسم طائر. وقد تقدّم في «جمع التكسير».

(٢) دُئِل: اسم دوية تشبه ابن عرس سميت به قبيلة. وقد تقدّم في «باب النسب».

(٣) جُبْك: لغة في جُبْك. وفي «القاموس»: الحبك من السماء طرائق النجوم، واحداها حيكة.

تقسيم الفعل  
إلى مجرد  
ومزيد ونهاية  
كل منهما

٩٢٠ - وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، وَزَدَ نَحْوَ: (ضُمِّنْ)

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأقل  
المجرد ثلاثة؛ كضرب، وأكثره أربعة، مثل: بَعَثَ، وغاية المزيد إلى  
سته؛ كاستخرج.

فالفعل الثلاثي المجرد له أربعة أبنية<sup>(١)</sup>؛ لأن أوله مفتوح دائماً إلا  
حين بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله فإنه يضم. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو  
مكسوراً أو مضموماً.

فالتى للفعل المبني للمعلوم: (فَعَلَ)، مثل: كتب، و(فَعِلَ)، مثل:  
عَلِمَ، و(فَعُلَ)، مثل: شَرَفَ، والذي للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله: (فُعِلَ)،  
مثل: كُتِبَ.

وأما الرباعي المجرد فله وزن واحد هو (فَعْلَلٌ)، ويتفرع عنه ثلاثة  
أبنية: واحد للفعل المبني للمعلوم، مثل: دَخَرَجَ، وواحد للفعل الذي لم  
يُسَمَّ فاعله، مثل: دُخِرَجَ، وواحد لفعل الأمر، مثل: دَخِّرْجَ.

أما المزيد فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف، مثل:  
أخرج، دافع، أو على خمسة، مثل: انكسر، افتتح، أو على ستة، مثل:  
استغفر، اخشوشن.

وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة، مثل: تدحرج، تبعثر،  
أو على ستة، مثل: احرنجم<sup>(٢)</sup>، اقشعراً.

وهذا معنى قوله: (وافتح وضم واكسر الثاني... إلخ) أي: افتح،

(١) هذا ما ذكره ابن مالك، وجرى فيه على مذهب الكوفيين والمبرد، ونقل عن  
سيبويه، وأما عند البصريين فصيغة المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم.  
فيكون للثلاثي ثلاثة أوزان.

(٢) تقول: حرجمت الإبل (أي: جمعتها) فاحرنجمت. فالفعل المزيد يدل على  
مطاوعة الفعل المجرد، وقد تقدم ذكره في باب «تعدي الفعل ولزومه».

أو ضم، أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي. ولما سكنت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً، فهذه ثلاثة أبنية، وقوله: (وزد نحو ضُمْن) إشارة إلى البناء الرابع، وهو الفعل الذي لم يُسمِّ فاعله. ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعياً، والفعل المزيد أكثر ما يكون سداسياً.

\* \* \*

أوزان الاسم  
الرباعي  
المجرد

٩٢٢ - لِاسْمٍ مُّجَرَّدٍ رُبَاعٍ: (فَعْلَلٌ) وَ(فَعْلِلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)  
٩٢٣ - وَمَعْ (فَعْلٌ) (فَعْلَلٌ)، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ (فَعْلَلٌ) حَوَى (فَعْلِلَالاً)  
٩٢٤ - كَذَا (فَعْلَلٌ)، وَ(فَعْلَلٌ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ أَنْتَمَى  
للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

- ١ - فَعْلَلٌ - بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه - نحو: جَفَعَرٌ، وَسَلَهَبٌ<sup>(١)</sup>.
- ٢ - فَعْلِلٌ - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه - نحو: زَبْرَجٌ<sup>(٢)</sup>، وَقَرْمَزٌ<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - فَعْلَلٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه - نحو: دِزْهَمٌ، وَهَجْرَعٌ<sup>(٤)</sup>.
- ٤ - فَعْلَلٌ - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه - نحو: بُرْثُنٌ<sup>(٥)</sup>، وَجُرْشُعٌ<sup>(٦)</sup>.
- ٥ - فَعْلٌ - بكسر ففتح فتشديد اللام - نحو: هَزْزِرٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) السلهب: الطويل.

(٢) زبرج: له عدة معانٍ تقدم ذكرها في أواخر «جمع التكمير».

(٣) قَرْمَزٌ: نوع من الصبغ.

(٤) الهجرج: الطويل الممشوق أو الطويل الأعرج.

(٥) البرثن: من السباع والطيور كالأصابع من الإنسان.

(٦) الجرشع: الضخم من الخيل والإبل.

(٧) الهزير: الأسد القوي.

٦ - فَعْلَل - بضم أوله وفتح ثالته وسكون ثانيه -، نحو: جُخْدَب<sup>(١)</sup>.

وللخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ - فَعْلَل - بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة - نحو: سَفَرَجَل<sup>(٢)</sup> وشمردل<sup>(٣)</sup>.

٢ - فَعْلَل - بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته وكسر رابعه - نحو: جَحْمَرَش<sup>(٤)</sup>.

٣ - فَعْلَل - بضم أوله وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة -، نحو: قُدْعَمِل<sup>(٥)</sup>، وُخَزْعِيل<sup>(٦)</sup>.

٤ - فَعْلَل - بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالته، وتشديد آخره - نحو: قِرْطَعِب<sup>(٧)</sup> وجرذخل<sup>(٨)</sup>.

وهذا معنى قوله: (لاسم مجرد رباع فَعْلَل... إلخ) أي: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها، (وإن علا) وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة.

وأشار بقوله: (وما غاير... إلخ) أي: إلى أن ما جاء من الأسماء المتمكنة<sup>(٩)</sup> على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، وإما ناقص منه بعض حروفه، مثل: يد، ظريف، استخراج، فليد) نقص منه أصل

(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. وقيل: ذكر الجراد، ويطلق على الضخم الغليظ من الرجال.

(٢) السفرجل: فاكهة من فصيلة التفاح ولكن حجمه أكبر. وتقدم في «جمع التكسير».

(٣) الشمردل: الطويل.

(٤) الجحمرش: العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.

(٥) القذعيل: الضخم من الإبل.

(٦) الخزعيل: الفكاكة والمزاح، ويقال: خزعيلة.

(٧) القرطعب: هو الشيء الحقير.

(٨) الجرذخل: الضخم من الإبل.

(٩) انظر: «شرح المرادي» (٥/٢٣٢)؛ «حاشية ابن الحاج على شرح المكدودي» (٢/١٧٢).

وهو الياء، إذ أصله: يَذِيّ - كما تقدم في أواخر النسب - و(ظريف) فيه زيادة الياء، و(استخراج) فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف.

\* \* \*

ضابط  
الحرف  
الأصلي  
والزائد

٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا (أَحْتَذِي) أي: إن الفرق بين الأصلي والزائد، هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة<sup>(١)</sup> بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، مثل: كتب، فالأحرف الثلاثة أصلية؛ لأنها ثابتة في المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف<sup>(٢)</sup> فيمكن الاستغناء عنه، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً، مثل: كاتب، فالألف زائدة؛ لأنها وجدت في اسم الفاعل، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع - مثلاً -<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (مثل تَا احتذِي) فإنها زائدة؛ لأنك تقول: حَذَا حَدَوْ محمدٍ؛ أي: فَعَلَ فِعْلَهُ، فلما سقطت علم أنها زائدة، يقال: احتذى به؛ أي: اقتدى به، واحتذى؛ أي: اتعل.

\* \* \*

الميزان  
الصرفي

٩٢٦ - بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ يَلْفُظُهُ أَكْثَرُ فِي كَرَاءٍ (جَعْفَرٍ) وَقَافٍ (تُسْتَوِي) ٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ ٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفٌ أَصْلٍ فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

هذه الأبيات في الميزان الصرفي، وهو مقياس وضعه العلماء

(١) يرد عليه ما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد، كنون قرنفل، وواو كوكب.  
(٢) يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل، كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال: الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفية. «المعني في تصريف الأفعال» ص(٥٥).  
(٣) وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر: «المعني في تصريف الأفعال» ص(٥٨).

لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من حذف أو إعلال، بأخصر عبارة، وأوجز لفظ.

ولما كان أكثر الكلمات ثلاثياً جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف هي: الفاء للحرف الأول، والعين للثاني، واللام للثالث، ولو كان الميزان رباعياً أو خماسياً ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فلما أن تكون من المجرد أو المزيد.

١ - فالمجرد إن كان ثلاثياً يوزن بوضع (الفاء) من (فَعَلَ) موضع الحرف الأول منه، و(العين) موضع الثاني، و(اللام) موضع الثالث، ثم تضبط أحرف الميزان وفق ضبطها في الكلمة الموزونة، فوزن: شَرَبَ: فَعَلَ، وكُرُمَ: فَعَلَ، وشَمْسُ: فَعَلَ.

وإن كان المجرد رباعياً فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي فوزن: بَغَثَ: فَعَّلَ، وذَرَهَمَ: فَعَّلَ.

وإن كان خماسياً - ولا يكون إلا اسماً - فإنه يوزن بزيادة لامين على آخر ميزان الثلاثي، مثل: سَفَرَجَل، وزنه: فَعَّلَل.

٢ - أما المزيد فلما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة، أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة المجموعة في قولك: (سألتهمونها) فإن كانت الزيادة بالتكرير ضَعَّفَ الحرف المكرر في الميزان، فوزن هَذَبَ: فَعَّلَ، ووزن جَلَبَبَ<sup>(١)</sup>: فَعَّلَل. ووزن جَلَّتيت<sup>(٢)</sup>: فَغَلَّل.

وإن كانت الزيادة باشتمال الكلمة على حرف زائد أو أكثر، وضع

(١) جليبه بمعنى غطاء.

(٢) الحلتيت: مادة صمغية معروفة.



في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، فوزن أحسن: أفعَل، وخاصم: فاعل، وانصرف: انفعَل، واستخبر: استفعَل، ومنصور: مفعول، ومنطلق: مُنْطَعِل.

وهذا معنى قوله: (بضمن فعل قابل الأصول... إلخ) أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظُ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثة - وهي الفاء والعين واللام - والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان، ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي - كما في الرباعي والخماسي - فإنك تضعف اللام في الميزان، فتقول في وزن: جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن: فُسْتُق: فُعْلَل.

وإن كان الزائد ضِعْفَ حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضِعْفُهُ، فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء، وإن كان ضعف العين قبل العين، وإن كان ضعف اللام قبل اللام، كما تقدم.

\* \* \*

٩٢٩ - وَأَخْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ (سِمْسِم) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَلَامِهِمْ  
من أنواع المضَعَّف: مضَعَف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزَل، ودمدم، وسِمْسِم<sup>(١)</sup>، وهو نوعان:

الأول: ألا يصح إسقاط ثالثه، مثل: سمسَم، زلزَل، فهذا حروفه كلها أصلية ووزنه: فِعْلَل وفُعْلَل؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

الثاني: أن يصح إسقاط ثالثه، مثل: لَمْلَم، أمر من لَمَلَم المتاع؛

(١) بكسر السينين: حَبٌّ معروف.

أي: ضم بعضه إلى بعض، وكَفَّفَ، أمر من كَفَّفَ، فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحيان للسقوط بدليل صحة: كَفَّ، ولم. فهذا النوع موضع خلاف، فمذهب البصريين إلا الزجاج أن الحروف كلها محكوم بأصالتها - كالنوع الأول - وأن مادة لملم، وكفكف، غير مادة: لم وكف. ووزن هذا النوع (فَعْلَل) كالأول. وقال الكوفيون: إن الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو العين. والأصل: كَفَّفَ، وَلَمَّمْ، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) وكاف في (كفكف)، ووزنه (فَعْل)، وقال الزجاج: إنه زائد غير مبدل من شيء، ووزنه: (فَعْلَل) بتكرير الفاء.

وهذا معنى قوله: (واحكم بتأصيل حروف سمس... إلخ) أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سمس، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط، مثل: لَمَلِمَ، وقد تقدم بيانه.

\* \* \*

٩٣٠ - فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِقَبْرِ مَبْنٍ  
٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤَيُّ) وَ(وَعَوْعَا)  
٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِلُهَا تَحَقُّقًا  
٩٣٣ - كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدَفَ

زيادة الألف  
والياء والواو  
والهمزة  
والميم

لما ذكر المصنف رحمته ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد، وما يتبع ذلك، شرع في بيان أحرف الزيادة وعلامة زيادتها، وأحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد<sup>(١)</sup>.

(١) ولهذه الزيادة أغراض منها:

١ - مد الصوت، نحو: كتاب، سعيد، عمود.

٢ - التعويض عن محذوف، مثل: إقامة، واستقامة.

١ - فيحكم بزيادة الألف إذا صحبت ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً، وهي تزداد حشواً وطرفاً، ولا تزداد أولاً؛ لأنها ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ومن أمثلة زيادتها: شارك، كتاب، ارعوى، كمثرى..

فإن صحبت أصليين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل - كما في الحرف وشبهه، مثل: إلى - وإما بدل من أصل؛ كقال، وباع.

٢ - ويحكم بزيادة الياء إذا صحبتها ثلاثة أصول فأكثر، سواء كانت متصدرة أو غير متصدرة، نحو: شريف، سيطر، يلمح، يَعْمَل<sup>(١)</sup>.

فإن صحبت أصليين كانت أصلاً، نحو: سيف، ويوم، وظبي، أو كانت في مُضَعَّف الرباعي، نحو: يؤيؤ<sup>(٢)</sup>.

٣ - ويحكم بزيادة الواو إذا صحبتها ثلاثة أصول فأكثر، وتزداد حشواً وطرفاً، ولا تزداد أولاً، نحو: جوهر، ترقوة<sup>(٣)</sup>.

فإن صحبت أصليين كانت أصلاً، نحو: وَعَدَ<sup>(٤)</sup>، عَوْد، أو كانت في مضعف الرباعي، نحو: وسوس وسوسة.

= ٣ - لغرض الابتداء بالساكن، وهذا خاص بهمزة الوصل، كما سيأتي إن شاء الله.  
٤ - لغرض الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد، كما سيأتي، وكما مضى في «الوقف».

٥ - أن حروف الزيادة تأتي ببعض المعاني التي لم تكن قبل مجيئها - وهذا من أهم أغراض الزيادة - فزيادة الهمزة في أول الثلاثي قد تفيد التعدية، مثل: خرج الطالب. وأخرجت الطالب، والتضعيف قد يفيد التكرار والتتمهل، مثل: علمت الطالب. وتحويل الفعل إلى فاعل - بزيادة الألف - قد يفيد الدلالة على المشاركة، مثل: شاركت في الدعوة إلى الله... انظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٧)؛ «النحو الوافي» (٧٥٥/٤).

(١) يعمل: الجمل القوي على العمل، والناقعة يعمله. قال في «القاموس»: (ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان).

(٢) يؤيؤ: اسم طائر وهو الجُكَمْ، وهو من جوارح الطير. «حياة الحيوان» (٤٠٧/٢).

(٣) ترقوة: تقدمت في أواخر «جمع التكسير».

(٤) الواو في (وعد) أصلية وإن سقطت في المضارع والأمر؛ لأن حذفها لعلة تصريفية. وشرط الزائد أن يسقط لغير علة تصريفية. كما تقدم.

٤ - ويحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

أ - إذا تقدمت على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، نحو: أحمد، أرنب، أكرم.

فإن سبقت أصلين حكم بأصالتها، نحو: أخذ، إبل، أمان، وإن تصدرت الهمزة بعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت الهمزة أصلاً، وإلا فهي زائدة، مثل: أرطى<sup>(١)</sup>، فيحتمل أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر، فتكون الهمزة أصلية، ووزنه (فعلى)، من قولهم في المدبوغ به: مأروط، ويحتمل أنها بدل من أصل وهو الياء، فتكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعل) من قولهم: مرطى؛ أي: مدبوغ بالأرطى، والأول أظهر لكثرة تصاريفه، فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى، وأرطت الأرض: أخرجت الأرطى.

ب - إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة سبقت بثلاثة أصول فصاعداً، نحو: شعراء، وخضراء، وعاشوراء.

فإن تقدم الألف أصلاً فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، وغذاء، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني: بدل من ياء.

٥ - ويحكم بزيادة الميم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، ولا تزد إلا في الأسماء، مثل: موعد، مصباح، فإن تصدرت وبعدها أصلاً، أو لم تصدر، فهي أصلية، نحو: مهّد، ضرغام<sup>(٢)</sup>.

وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت أصلاً وإلا فهي زائدة، مثل: مجنّ<sup>(٣)</sup>. فوزنه عند سيبويه (فعل) فالميم أصل، وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن (مفعل)

(١) أرطى: نوع من الشجر، وقد تقدم في باب «الممنوع من الصرف».

(٢) الضرغام: الأسد.

(٣) المجن: بكسر الميم. هو الترس. سمي بذلك؛ لأن صاحبه يستتر به.

فالميم زائدة<sup>(١)</sup>.

وإلى زيادة هذه الأحرف الخمسة أشار بقوله: (فألف أكثر من أصلين صَاحِبَ زائد... إلخ) أي: إن الألف إذا صَاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد، وقوله: (بغير مين) أي: كذب.

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما، بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي، مثل: يؤيؤ - اسم طائر كما تقدم - ووعوَعَ وهو فعل ماضٍ - على الأرجح - فيكون من عطف الفعل على الاسم، وهو من قولهم: وَغَوَعَ الذئب وعوعة: صَوَّت، والوعوعة: صوته.

ثم بيّن أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فإن لم يقطع بأصالتها في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة، كما تقدم، وكذا تزداد الهمزة إذا وقعت آخرًا بعد ألف (أكثر من حرفين لفظها رَوَف) أي: تبع لفظها - أي: تقدمها - أكثر من حرفين.

\* \* \*

٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْوِ (عَصَنَقِرٍ) أَصَالَةٌ كُفِي زِيَادَةُ النُّونِ  
٩٣٥ - وَالنَّاءُ فِي التَّائِيَةِ وَالْمُضَارَعَةِ وَالنَّاءُ وَالْهَاءُ  
٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَفَقَا كَ (لَمَهُ؟) وَ (لَمْ تَرَهُ) وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْزَةِ  
٩٣٧ - وَأَمْنَعُ زِيَادَةٌ بِلَا قَبْرِ تَبْتُ وَالنَّاءُ وَالْهَاءُ وَالسِّينُ  
٦ - السادس من أحرف الزيادة: النون، ويحكم بزيادتها في

موضعين:

الأول: إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران.

(١) ذكر الأشموني في «شرح» (٢٦٣/٤) عن سيبويه قولين في ميم (مجن)، وانظر: «المعني في تصريف الأفعال» ص (٨٥).

فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: بُرْتُن، أَمَان.

وإذا سُبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفاً على اعتبار هذا الثالث، فإن اعتبرته أصلاً كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل، ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقه بحرف مضعّف، مثل: حَسَّان، فإن كان من الحُسْن فوزنه: (فَعَّال) لأن النون أصلية، وهو مصروف، وإن كان من الحَسَّ - وهو القتل - فوزنه: (فعلان) لأن النون زائدة، وهو ممنوع من الصرف مع العلمية، كما تقدم في بابه.

الموضع الثاني من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة، وبعدها حرفان، نحو: غَضُنْفَر<sup>(١)</sup>، عَقَنْقَل<sup>(٢)</sup>، قَرَنْقَل<sup>(٣)</sup>.

فإن كانت في الصدر فهي أصلية، نحو: نَهْشَل<sup>(٤)</sup>، إلا إذا دلّ دليل على زيادتها، كما في (نَرْجَس)<sup>(٥)</sup> لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه (فَعْلِل) - بكسر اللام الأولى - وهو مفقود<sup>(٦)</sup>.

٧ - السابع من أحرف الزيادة: التاء، وتزاد في الصدر في الفعل المضارع، مثل: تقوم، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: استخرج، استخرج، مستخرج، أو في الفعل المطاوع، مثل: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.

وتزاد التاء آخرًا إذا كانت للتأنيث في آخر الفعل الماضي، وفي الأسماء، مثل: فاطمة وصلت رحمها.

كما زيدت سماعاً في بعض المصادر، مثل: رحموت، بمعنى: الرحمة، وجبروت بمعنى: التجبر، وملكوت بمعنى: الملك.

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) العقنقل: الراعي العظيم المتسع، والكثير المتراكم.

(٣) القرنقل: ثمرة شجرة بسفالة الهند أفضل الأفاريه الحارة وأذكاها.

(٤) النهشل: الذئب. والصقر، وقيلة...

(٥) النرجس: نوع من الرياحين، معروف.

(٦) انظر: «المتع في التصريف» لابن عصفور (٦٧/١، ٢٦٦).

٨ - الهاء، وقد نص ابن مالك في «شرح الكافية» على أنها أقل الزوائد زيادة<sup>(١)</sup>، وتَطَرَّدُ زيادتها في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: لِمَ؟ وعلى الفعل المعلن بحذف آخره، نحو: عَهْ، وِفْهْ، ولم تره، وقد مضى ذلك في باب «الوقف».

وزيدت الهاء سماعاً في (أَمْهَات) جمع (أَمْ) على الصحيح، بدليل سقوطها في المصدر في قولهم: أُمُّ بَيْنَةَ الْأُمُومَةِ<sup>(٢)</sup>. وكذا في (أَهْرَاقَ) الماء، والأصل: أَرَاقَ إِرَاقَةً، فسقوط الهاء دليل زيادتها.

٩ - اللام، وتزاد باطراد في أسماء الإشارة، مثل: ذلك، تلك، هنالك<sup>(٣)</sup> وتزاد سماعاً في ألفاظ منها<sup>(٤)</sup>: طيسل - في العدد الكثير - لسقوطها في الطيس.

١٠ - السين، وتزاد باطراد مع التاء في صيغة (الاستفعال) وفروعه، نحو: استغفر... وهذه لم يذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ، لكنها تفهم من كلامه، كما سأذكر إن شاء الله.

فإن خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن ذلك سقوط همزة (شَمَال) في بعض الأساليب الصحيحة، ومنها: شَمَكْتِ الرِّيحِ شُمُولاً، بمعنى: هبت شمالاً، ومن ذلك زيادة نون (سَنَبَل) لسقوطها في قولهم: أسبل الزرع، وزيادة نون (نَرَجِس) لانتهاء (فَعْلِل) كما أسلفت. وإلى هذه الأحرف أشار بقوله: (والنون في الآخر كالهمز... إلخ)

(١) «شرح الكافية» (٢٠٥٥/٤).

(٢) وزيادتها ليفرق بين العقلاء والبهائم ونحوها؛ لأنه يقال في البهائم: أُمَات. «المقتضب» (١٦٩/٣).

(٣) تكلم العلماء في عَدِّ اللام من حروف الزيادة. والصحيح أنها زيدت في بعض الكلمات. راجع: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٩٥)؛ و«حاشية الخضري» (١٨٨/٢).

(٤) عقد السيوطي في «المزهر» (٢٥٩/٢) فصلاً للألفاظ التي زيدت اللام في آخرها.

أي: تزداد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة، وتزداد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان، نحو: غضنفر، وقوله: (أصالة كُفي). مبني لما لم يُسمَّ فاعله، و(أصالة) مفعول ثانٍ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون، وهو مفعوله الأول، والتقدير: وكُفي النونُ أصالةً في نحو: غضنفر، ومعنى: (كفي) أي: صُرف، يقال: كفاك الله الشر، بمعنى: صرفه عنك، فمعنى: (أصالة كفي) أي: منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزداد مع التاء، ولم ينصَّ على زيادتها؛ لأنها لا تزداد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال، فكأنه اكتفى بذلك، ثم ذكر زيادة الهاء واللام.

ثم بيَّن أنه إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خالياً عما قيد به فهو أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن.

وقوله: (إن لم تبيِّن) يجوز ضبطه بفتح التاء، والأصل: تتبين، و(حجة) فاعل، وبضم التاء على أنه مضارع مبني لما لم يُسمَّ فاعله، وماضيه «بيِّن»، و(حجة) نائب فاعل.

وقوله: (كحَظَلَّت) مثال للحجة على الزيادة، وهو بكسر الظاء المشالة، من باب «فَرَحَ»، من قولهم: حَظَلَّت الإبل؛ أي: أكثرت من أكل الحنظل<sup>(١)</sup>، فهذا دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه، مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون، والله تعالى أعلم.



(١) الحنظل: الشجر المرء. انظر: «اللسان» (مادة: حنظل).



## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

- ٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَفُتُّ إِلَّا إِذَا أَبْتَدَيْ بِه كَدَ (أَسْتَفْتُوا) ١ - تعريف همزة الوصل
- ٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ أَخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (أَنْجَلِي) ٢ - مواضعها القياسية
- ٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَدَ (أَخْشَنَ)، وَ(أَنْضَى)، وَ(أَنْفَلَا) ٣ - مواضعها السماعية
- ٩٤١ - وَفِي (أَسْمَ، أَسْتِ، أَبْنِ، أَتَيْمَ) سَمِعَ وَ(أَتْنَيْنَ) وَ(أَمْرِي) وَقَائِيثٌ تَبَعَ ٤ - حكم همزة الوصل
- ٩٤٢ - وَ(أَيْمُنَ) هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُنْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ ١ - تعريف همزة الوصل

همزة الوصل: هي همزة سابقة في أول الكلمة تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

سميت بذلك لأنه يؤتى بها في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

والكلام في همزة الوصل من تنمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفردتها لاختصاصها بأحكام لا تكون لغيرها.

وهمزة الوصل لها مواضع سماعية ومواضع قياسية، فالقياسية هي:

١ - في أول الفعل الماضي الخماسي، نحو: انطلق، والأمر منه، نحو: انطلق، والمصدر، نحو: انطلاق.

٢ - في أول الفعل الماضي السداسي، نحو: استخرج، وأمره، نحو: استخرج، ومصدره، نحو: استخراج.

٣ - في أول الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً<sup>(١)</sup>، نحو: اكتب.

(١) فإن كان ثاني مضارعه متحركاً لم يحتج إلى همزة وصل؛ لأن الأمر هو المضارع =

وأما مواضعها السماعية فهي موضعان:

أ - في عشرة أسماء وهي:

١ - اسم.

٢ - است (بمعنى: الدبر).

٣ - ابن.

٤ - ابْنِم، وهو بمعنى: (ابن) والميم فيه زائدة للتوكيد.

٥ - ابنة.

٦ - امرؤ.

٧ - امرأة.

وكذا ثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل، بخلاف ما يجمع منهن فإن همزته همزة قطع، مثل: (الأسماء، الأبناء).

٨ - اثنان.

٩ - اثنتان.

١٠ - ايمن الله، ولا يستعمل إلا في القَسَم، وهو اسم مفرد مشتق من اليُمن بمعنى: البركة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، ويقال فيه: وايم الله.

ب - في حرف التعريف وهو (أل)، مثل: الغلام.

وقد فهم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في الفعل المضارع، ولا في الفعل الماضي الثلاثي والرباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والعشرة المذكورة، ولا في حرف غير (أل).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، فإن كانت همزة

= بعد حذف حرف المضارعة، مثل: يقوم: قم. ويستثنى من أمر الثلاثي: خُذْ، كُلْ، مُرْ، فإن ثاني مضارعها ساكن وهو: يأخذ ويأكل ويأمر. انظر: «حاشية الخصري» (١٨٨/٢ - ١٨٩).

الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبا: ٨].  
والأصل: أَسْتَغْفَرْتَ، أَطْلَعَ، أَفَرَأَى، فحذفت همزة الوصل المكسورة استغناء عنها بهمزة الاستفهام الأولى، ونحو: أَضْطَرَّ الرجل؟ بالاختصار على همزة الاستفهام المفتوحة، وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها.

وإن كانت مفتوحة - وهي همزة «أل»<sup>(١)</sup> - لم تحذف، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل همزة الوصل ألفاً ممدودة، وتمد إشباعاً، نحو: أَلْكَتَابُ عِنْدَكَ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَللَّهُ أَزْوَاجُ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَاللَّكَزَّيْنِ حَرَّمَ آيَرُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ويجوز تسهيلها - وهو أن ينطق بها بين الهمزة والألف -، نحو: أَلْكَتَابُ عِنْدَكَ؟ والإبدال أرجح من التسهيل، ولا يجوز تحقيقها - أي: إبقاؤها - لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا لضرورة<sup>(٢)</sup>.

وفي أحكام همزة الوصل يقول ابن مالك: (للولصل همز سابق... إلخ) أي: إن الوصل - وهو الاستمرار في الكلام - وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام، ويسقط في دَرْجِهِ.

وقوله: (استثنيوا): بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثناءات، وهو تحقق الشيء ومعرفة حق المعرفة.

وقد أفاد قوله: (للولصل همز) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الصحيح، وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف، كما تقدم.

(١) ومثلها همزة (ايمن) لكونها مفتوحة.

(٢) كقول الشاعر:

إذا جاوز الإنسان سر فإنه      بيبك وتكثير الوشاة قمين

(٣) ترسم همزة الوصل ألفاً مجردة من الهمزة، إلا إذا كانت (أل) علماً على أداة التعريف، ولم تتصل بالاسم فإن الهمزة تكتب. «المرجع في الإملاء» ص(١٣١).

ثم أشار إلى مواضع الهمزة، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف، مثل: انجلى؛ أي: انكشف، وكذا الأمر والمصدر منه، وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني<sup>(١)</sup> مضارعه ساكناً، ولم يقيد بذلك اكتفاءً بالمثل، وهو: اخشَ وامضِ وانقُذْ، ومثَّلَ بهذه الأمثلة؛ لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها بأن يكون على وزن (يَفْعَل) كالأول، أو (يَفْعِل) كالثاني، أو (يَفْعُل) كالثالث، والألف في (انقُذْ) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل.

وقوله: (سَمِع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة<sup>(٢)</sup> بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقة السماع.

وقوله: (وَتَأْنِيْثُ تَبْع) عنى به: ابنة واثنين وامرأة.

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل، فقال: (همزُ آل كذا) أي: همز كلمة (آل) همز وصل، سواء كانت معرفة أو موصولة أو زائدة.

ثم ذكر أن همز (آل) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام، أو يسهل بين الهمزة والألف، والله تعالى أعلم.



(١) هذه قاعدة مفيدة، وهي: إذا كان أول المضارع مفتوحاً مثل: يَكْتَب، يَنْطَلِق، يَسْتَخْرَج، فهمة فعل الأمر منه همزة وصل، وإن كان أوله مضموماً - وهذا خاص بالرباعي - مثل: يَكْرُم، يُعْطِي، فهمة أمره همزة قطع. انظر: «حاشية الخضري» (١٨٩/٢).

(٢) وهي التي ذكر ابن مالك، ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و(آل) الموصولة؛ لأنها اسم وليست بحرف، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله: (همزُ آل كذا).

## الإبدال

- ٩٤٣ - أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ: (هَذَاتُ مُوطِيَا) فَأُبْدِلُ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا  
 ٩٤٤ - آخِرًا أَثَرُ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا أَقْضِي  
 ٩٤٥ - وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَذَا (الْقَلَايِدِ)  
 ٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ أَكْتَنَفَا مَدًّا (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ (نَيْفًا)
- ١- أحرف الإبدال  
 ٢- قلب الواو والياء همزة
- الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً<sup>(١)</sup> لغير إدغام تسعة، يجمعها قوله: (هذات موطيا)<sup>(٢)</sup>، وهو يدل على أنه لا يشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة، فقد يكون حرف علة كالواو، أو حرفاً صحيحاً كالتاء والطاء.

والإبدال أعم من الإعلال؛ فإن الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، بقصد التخفيف، وأحرف العلة: الواو والألف، والياء<sup>(٣)</sup>، ويلحق بها - هنا - الهمزة، فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تخفّف على النطق، وتَجْمَلْ لدى السمع.

(١) الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع الذي هو لغة جمهور العرب. أما الإبدال غير الشائع وهو النادر والشاذ فلا بحث فيه، مثل قولهم في: أُصِيلان - تصغير «أصيل» على غير قياس -: أُصِيلان. يلبدال النون لأمّا.

(٢) ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة، واثان ليسا من حروف الزيادة، وهما: الطاء والدال.

(٣) سميت بذلك؛ لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتقلب...

### والإعلال ثلاثة أنواع:

١ - إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة إلى آخر، مثل: قلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً، أو قلبهما ألفاً، أو قلبهما همزة، وهذا هو الذي بدأ به المصنف رحمته.

٢ - إعلال بالتسكين، ويكون بتسكين حرف العلة، وسيأتي ذلك - إن شاء الله - في فصل مستقل.

٣ - إعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة، وهذا له فصل مستقل يأتي - أيضاً - إن شاء الله.

فتقلب الواو والياء همزة في خمسة مواضع:

١ - إذا تطرفنا ووقعنا بعد ألف زائدة، نحو: كساء ودعاء، فالهمزة فيهما مبدلة عن واو، وأصلهما: كساو، ودعاو؛ لأنهما من دعوت، وكسوت، فلما جاء حرف العلة متطرفاً وقبله ألف زائدة قلب همزة، ونحو: بناء وفناء، الهمزة فيهما مبدلة عن ياء، وأصلهما: بناي وفنאי، بدليل: أبنية وأفنية، فقلبت الياء همزة، لما تقدم.

فإن كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: آية وراية، أو لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وطبي، أو لم تتطرفا، نحو: تباين وتعاون، فإنه لا يصح إبدالها همزة.

٢ - إذا وقعت كل من الواو والياء في اسم فاعل مصوغ من الفعل الذي وسطه ألف، مثل: قائل، طائر، وأصلهما: قاو، وطاير؛ لأن فعلهما: قال يقول، وطار يطير، فالأول واوي العين، والثاني يائي، فقلبت الواو والياء في اسم الفاعل همزة، فإن كانت العين غير معلّة<sup>(١)</sup>

(١) المَعْلُ هو المشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير، مثل: قام. أصله: قَوَم. فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقد ذكرت ذلك في أوائل «نائب الفاعل».

لم يصح الإبدال، نحو: عَيْنٌ<sup>(١)</sup> الرجل فهو عاين، وَعَوَرَ فهو عاور.  
 ٣ - أن تقع إحداهما بعد ألف «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها؛ كفعائل وفواعل.. بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثلاثة زائدة في المفرد، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف.  
 فمثال الواو: عجوز وعجائز، وقلوص<sup>(٢)</sup> وقلائص.

ومثال الياء: صحيفة وصحائف، وذبيحة وذبائح.

ومثال الألف: رسالة ورسائل، وفلادة وقلائد.

ولا إبدال في نحو: قساور جمع قسورة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الواو ليست بمدة؛ لأنها متحركة، ولا في نحو: معايش جمع معيشة؛ لأن المدة في المفرد أصلية، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَّسْتُمْ لَكُمْ يَرْزُقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] فقد قرأ الجمهور بالياء في (معايش) على القياس<sup>(٤)</sup>، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر، والقياس: مصاوب ومناور.

٤ - الموضع الرابع مما تقلب فيه الواو والياء همزة: إذا وقعت إحداهما ثاني حرف علة بينهما ألف مفاعل أو مشابهه، سواء أكان الحرفان ياءين، نحو: نياثف: جمع: نَيْفٌ<sup>(٥)</sup>، أم كانا واوين، نحو: أوائل: جمع: أَوَّل. أم كانا مختلفين، نحو: سيائد: جمع: سَيْد، وأصله: سَيُود، وأصل الجمع: نيايف، وأواول، وسيادود، فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

(١) عَيْنَ الرجل: كفرح: عَطَمَ سواد عينه في سعة، فهو أعين.

(٢) القلوص: الناقة الشابة.

(٣) القسورة: الأسد.

(٤) وروي عن نافع المدني أنه قرأ بالهمز، لكن قال المرادي في «شرحه على الألفية» (١٥/٦): المشهور عنه الياء. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٠) «شواذ ابن خالويه» ص (٤٢) «البحر المحيط» (٢٧١/٤) (٤٣٨/٥) وكلمة (معايش) وردت في سورة الأعراف آية: (١٠) وفي سورة الحجر آية: (٢٠).

(٥) النيف: كل ما زاد على العقْد إلى العقْد الثاني. وتقدم في «العدد».

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة، نحو: طاوس وطواويس.

٥ - الموضع الخامس خاص بالواو، وهو اجتماع واوين في أول الكلمة، والثانية منهما إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، فتقلب الواو الأولى منهما همزة.

فمثال المتحركة: جمع واصلة وواثقة، تقول: أواصل وأواثق، والأصل: وَوَاصِل، وَوَاقِث؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء، ثم قلب الواو الأولى - وجوباً - همزة، فيصير الجمع: أواصل، أواثق.

ومثال الساكنة: أولى، مؤنث الأول، وأصلها: وُولى، بواوين الأولى مضمومة، تليها الساكنة المتأصلة في الواوية، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة.

ولا يجب القلب في مثل: واسى، والى، وافى، إذا بنيت لما لم يُسمِّ فاعله، فقول: وُوسِي، وُولى، وُوفِي؛ لأن الواو الثانية ليست أصلية، إذ هي منقلبة عن ألف (فَاعَلَ)، فهي بدل من ألف زائد؛ لأنه لما بني الفعل لما لم يسم فاعله احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً، كما سيأتي إن شاء الله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَسَّوْا لَهُمَا الشَّجَرَةَ لِيَبْئِيَهُمَا مَا يُؤْرِي<sup>(١)</sup> عَنْهُمَا مِنْ سَوءِ تَيْهَمَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ف(وُورِي) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وفعله المبني للمعلوم (وَارَى) فعُمل به ما تقدم.

وفي أحرف الإبدال وقلب الواو والياء همزة يقول ابن مالك: (أحرف الإبدال هدأت موطياً) هذا على حذف مضاف؛ أي: أحرف الإبدال أحرف: هدأت موطياً، وهي تسعة، ومعنى: هدأت: سكنت، وموطياً: من أوطأته؛ أي: جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل، وأصله: موطئاً، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي وقوع كل منهما آخر الكلمة (إثر ألف زيد) أي: بعد ألف

(١) معنى (وُورِي) أي: سُتِر.



زائدة، وهذا الموضع الأول، أو وقوعهما (في فاعل ما أَعْلَ عينا) أي: في اسم فاعل فعلٍ معتل العين بأحدهما.

وقوله: (ذا) أي: إبدالهما همزة (اقتضي) بالبناء لما لم يسم فاعله خبر (ذا) أي: اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه، وهذا الموضع الثاني. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (والمد زيد... إلخ) أي: والمد - وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه - يرى همزاً في مثل: القلائد، حال كون المد زائداً ثالثاً في (الواحد) أي: المفرد، وقوله: (في مثل كالقلائد) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم ذكر الموضع الرابع بقوله: (كذلك ثاني لَيْنَيْنِ...) أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لَيْنَيْنِ اكتنفا - أي: أحاطا - بمدة مفاعل - وهي الألف - واحترز بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا: حرف العلة المتحرك، وقوله: (كجمع) بالتنوين، وهو مصدر حذف فاعله، و(نَيْفًا) مفعوله، والتقدير: كجَمْعِهِمْ نَيْفًا جَمَعَ تكسير فقالوا: نيايف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة.

أما الموضع الخامس فيأتي - إن شاء الله - في قوله: (... وهمزاً أول الواوِين رُدًّا) وإنما شرحته - هنا - لإتمام الموضوع، ولثلا يشبه بما بعده.

\* \* \*

٩٤٧ - وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ ياءً فِيمَا أَعْلُ لَأَمَّا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةِ) جُعِلَ  
٩٤٨ - وَآوَا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِينَ رُدًّا فِي بَدْءِ غَيْرِ شَيْءٍ: (وُوفِي الْأَشْدُّ)

لما ذكر ابن مالك رحمته قلب الياء والواو همزة، ذكر - هنا - قلب الهمزة ياءً أو واوًا؛ أي: عكس ما مضى.

فأما قلب الهمزة ياء فقد تقدّم: أن حرف المد الزائد في المفرد يقلب همزة إذا وقع بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة، مثل: نيف ونيايف. وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسر الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء.

١ - قلب الهمزة ياء أو واواً  
٢ - الموضع الخامس لقلب الواو همزة

فمثال الأول: قضية، وقضايا، وأصلها: قضائي، ثم أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف التكسير، فصارت: قضائي، كصحيفة وصحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: قضائي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: قضاء، بوزن (مَدَارِي)<sup>(١)</sup> ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: قضايا، بعد أربعة أعمال.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، وأصلها: زاوي، ثم أبدلت الواو التي بعد الألف همزة، فصارت: زوائي؛ كأول وأوئل، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: زوائي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: زواء، بألفين بينهما همزة، ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: زوايا، بعد أربعة أعمال.

وأما قلب الهمزة واواً فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد. وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، نحو: هِرَاوَة<sup>(٢)</sup> وهَرَاوِي. وأصلها: هراو، بألفين: الأولى ألف الجمع (مفاعل)، والألف الثانية ألف المفرد (هراوة)، وبعدهما: واو، ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع، فصارت: (هرايو)؛ كقلادة وقلائد، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: (هراي)، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصارت: هراي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: هراء، ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده، فصارت: هَرَاوِي، بعد خمسة أعمال.

وهذا معنى قوله: (وافتح ورْدُ الهمز يا... إلخ) ف(أل) في الهمز للعهد؛ أي: افتح الهمزة المعهودة - وهي الطارئة بعد ألف مفاعل

(١) جمع (مُدْرِي)، وهي المشط، كما في قول امرئ القيس:

غداثره مستشزرات إلى العلا تفضل المنداري في مثنى ومرسل

(٢) الهراوة: العصا الضخمة.

وشبهه - وقلبها ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء، وقوله: (وفي مثل هراوة جعل واواً) أي: وجُعل الهمز واواً في مثل: هراوة، وإداوة<sup>(١)</sup>.

وأشار بقوله: (وهمزاً أول الواوين رد... إلخ) إلى الموضع الخامس من مواضع قلب الواو همزة؛ أي: اقلب أول الواوين همزة في بدء كلمة لا تشبه (وُوفِي) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصيلة؛ لأنها بدل من الألف، فإن أصله: (وافي) كما تقدم، فهذه لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وأفاد بذلك أنه لا بد أن تكون الواو أصيلة، كما مضى، وقوله: (الأشد) بضم الشين، وتخفيف الدال من أجل النظم، وهو نائب فاعل، ومعناه: بُلِّغ القوة.

\* \* \*

- ٩٤٩ - وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَذَا (أَيُّزْ) وَ(أَتَمِّنْ) حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة
- ٩٥٠ - إِنْ يُفْتَحَ أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قَلْبٌ وَأَوَّاءٌ، وَيَاءٌ إِثَرُ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ
- ٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمُّ وَأَوَّاءٌ أَصَرُّ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ
- ٩٥٢ - فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ، وَ(أَوْمٌ) وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ

إذا اجتمع في كلمة همزتان فالبحث يتعلق بإبدال الهمزة الثانية؛ لأنها هي التي حصل بها الثقل، ولا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثانية: أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة.

الثالثة: أن تكونا متحركتين، ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً.

١ - فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة الهمزة الأولى، فإن كانت حركة الأولى فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو: آمن، قال تعالى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ

(١) الإداوة: بكسر الهمزة إناء صغير من جلد.

مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿البقرة: ٢٨٥﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُ بِهِمْ فَلَئِمَّا يَكُونُ خَلْقُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩] والأصل: أَمَّنْ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.

وإن كانت حركة الأولى ضمة أبدلت الثانية واواً، نحو: أومن، والأصل: أوْمَن، فأبدلت الثانية واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْدَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلْتَنِي لَوْ أَنَّ كَيْدِي ۝﴾ [الحاقة: ٢٥] (فأوت) أصله: أوتِي، فأبدلت الهمزة الثانية واواً من جنس حركة الأولى، فصار: أوتِي، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً - كما سيأتي - ثم جزم بحذف اللام<sup>(١)</sup>، وهي الألف.

وإن كانت حركة الأولى كسرة أبدلت الثانية ياء، نحو: إيمان، والأصل: إئْمان، فأبدلت الثانية ياء؛ لسكونها وكسر ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِشِرْكِنَا أَوْ يَكْفُرُونَ ۝﴾ [يونس: ١٥] ففي حالة الوصل تسقط همزة الوصل من قوله: (ائت)، أما في الابتداء فإن الهمزة الثانية تبدل ياء لانكسار ما قبلها - كما تقدم - وعلّة هذا القلب في هذه الحالة هي التخفيف؛ لاستثقال الهمزتين في كلمة واحدة.

٢ - وإن كانت الهمزة الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة فهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن، فإن كانتا في موضع عين الكلمة أدغمت الهمزة الأولى في الثانية، نحو: سَأَلَ صيغة مبالغة من السؤال، ورَأَسَ نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه.

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء كبناء صيغة على وزن (قَمَطَر) من الفعل: قرأ، فيقال: قرَأِي، والأصل: قرَأُ بتسكين الأولى

(١) انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص (٣٠٧).

وتحريك الثانية، فقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة، وهذا لم ينصّ عليه صراحة، لكنه داخل في عموم قوله: (ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياء) كما سيأتي إن شاء الله.

٣ - وإن كانتا متحركتين:

أ - فإن كانت حركة الثانية فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة. قلبت الثانية واوآ، فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أوادم، جمع آدم<sup>(١)</sup>، والأصل: أأادم بمهزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واوآ. ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أويدم تصغير: آدم، والأصل: أوِيدم، فقلبت الثانية واوآ.

ب - وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، ومثالها: بناء صيغة من الفعل (أَمَّ) - بمعنى قصد - على وزن (إِضْبَع)، فيقال: إئِمَّ - بكسر فسكون ففتح - فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها ليتيسر الوصول إلى إدغامها في الثانية لاجتماع مثلين، فصارت الكلمة بعده: إئِمَّ - بكسر ففتح فميم مشددة - ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام، فتصير: إئِمَّ بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

ج - وإن كانت حركة الثانية كسرة قلبت ياء مطلقاً، سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ومثال ذلك: أن تبني من الفعل (أَمَّ) مثل: (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما، والباء فيهن مكسورة، وتصنع به ما سبق.

د - وإن كانت حركة الثانية ضمة قلبت واوآ، سواء كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

فالأول، نحو: أوُبَّ، جمع: أُبَّ، - وهو المرعى - والأصل:

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٢٩٩/٤).

أَبَّ عَلَى وزن (أَفْعُلْ). فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغمت فصار: أَوَّبٌ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصارت: أَوَّبٌ.

والثاني نحو: إَوِّمٌ، على وزان: إَضْبُعٌ من: أَمٌّ، وأصله: إِثْمَمٌ.

والثالث نحو: أَوِّمٌ على وزان: أُبْلَمٌ من: أَمٌّ، وأصله: أَوِّمٌ.

وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية المضمومة طرفاً، فإن كانت طرفاً صُبِّرَتْ ياء مطلقاً، سواء كانت الأولى مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أن تبني صيغة على وزن (جَعْفَرٌ) من الفعل قرأ، فتقول: قرأاً.

ومثال المضمومة بعد مكسورة: أن تبنيها على وزن (قِرْمِزٌ)<sup>(١)</sup> فتقول: قِرْمِزِيَّةٌ.

ومثال المضمومة بعد مضمومة: أن تبنيها على وزن (بُرْثُنٌ) فتقول: قُرْثُوؤٌ، فتقلب الهمزة الثانية ياء لا واواً في الكلمات الثلاث؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة العربية الزائدة على ثلاثة أحرف.

فتقول في الأولى بعد القلب قَرَأِيٌّ، وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، وتصير: قَرَأَى، وهي اسم مقصور.

وتقول في الثانية بعد القلب: قِرْمِزِيٌّ، ثم تحذف الياء كالاسم المنقوص، فتصير إلى: قِرْمِزٌ، وهي اسم منقوص.

وتقول في الثالثة بعد القلب: قُرْثُوؤِيٌّ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قُرْثُوؤِيٌّ، ثم تعامل معاملة المنقوص، فتصير إلى: قُرْمِزٌ.

ومثل هذه الكلمات قُصِدَ بها التدريب؛ لأن الأساليب الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ.

(١) القرمز: نوع من الصبغ، وقد تقدم معناه في أوزان الرباعي.

وفي أحكام الهمزتين يقول ابن مالك: (ومدّاً ابدل ثاني الهمزين... إلخ) أي: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة (ان يسكن) أي: ذلك الهمز، وهذه الحالة الأولى، وهي سكون الهمزة الثانية، ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (كأثر) فعل أمر من: أثره بكذا يؤثره به، إذا فضّله به على غيره، وأصله: أأثر، (واثثن) بفتح التاء وكسر الميم، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم، فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء؛ لكسر ما قبلها، فيقال: إِيْتَمَن.

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين - وهي الحالة الثالثة كما تقدم - فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر بقوله: (إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً) أي: إن يفتح ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح قلب واواً (وياء إثر كسر ينقلب) أي: وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همز ذي كسر.

وذكر حكم الثانية المكسورة بقوله: (ذو الكسر مطلقاً كذا) أي: ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً - سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر - (كذا) أي: كهذا، إشارة إلى ما قبله مما ينقلب ياء.

وذكر حكم الثانية المضمومة بقوله: (وما يضم واواً أصير) أي: وما يضم من ثاني الهمزتين فصيرّه واواً مطلقاً، سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم.

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً بقوله: (ما لم يكن لفظاً أتم). فذاك ياء مطلقاً (جا) أي: يُصير ما انضم من ثاني الهمزتين واواً (ما لم يكن لفظاً أتم) أي: بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة، فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، كما في الحالة الثالثة، أو كان بعد سكون كما مرّ في الحالة الثانية، وقوله: (جا) بالقصر؛ أي: عن العرب، وأشار بقوله: (واؤمّ ونحوه وجهين في ثانيه أتم) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر

فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إيقاؤها من غير قلب، نحو: أؤم، وأئنُّ بإبقاء الهمزة، مضارعي: أُمُّ بمعنى: قصد، وأنَّ بمعنى: تألم، وإن شئت، قلت: أؤم، وأئنُّ، بالإبدال، وقوله: (وجهين في ثانيه أُمُّ) أي: اقصد وجهين في الهمز الثاني، كما تقدَّم.

\* \* \*

٩٥٣ - وَيَاءُ أَقْلِبُ أَلِفًا كَسْرًا نَلَا	أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلَا	أ- قلب الألف ياء
٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلُ تَا التَّائِبِ أَوْ	زِيَادَتِي (فَعْلَانِ)، ذَا أَيُّضًا رَأَوَا	ب- قلب الواو ياء
٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُغْتَلِّ عَيْنًا، وَالْأَفْعَلِ	مِنْهُ صَحِيحٌ عَلَيَّا نَحْوُ: (الْجَوْلِ)	١- أن تقع متطرفة
٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنَ	فَأَحْكُمُ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ	٢- أن تقع عيناً لمصدر
٩٥٧ - وَصَحَّحُوا (فَعْلَةً)، وَفِي (فَعْلٍ)	وَجَهَانٍ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَدَ (الْحَبْلِ)	٣- أن تقع عيناً لجمع

تقلب الألف ياء في موضعين:

١ - إذا وقعت بعد كسرة، كما في تكسير مصباح، ودينار، على مصابيح، ودنانير.

٢ - إذا وقعت بعد ياء التصغير في مثل: كُتِّيب، وعُزَّيْل في تصغير: كتاب، وغزال.

وتقلب الواو ياء في مواضع: ذكر منها ابن مالك تسعة مفرقة:

الأول - أن تقع متطرفة بعد كسرة، نحو: النامي، والسامي، والأصل: النامو؛ لأن فعله نما ينمو، والسامو؛ لأن فعله سما يسمو، فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء.

وكذا لو وقعت بعدها تاء التائيب؛ لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكماً، مثل: أكسية - جمع كساء - وأصلها: أكسوة.

أو وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان؛ لأنهما في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها، فتكون الواو متطرفة حكماً، ومثال ذلك: أن تأتي بصيغة «فَعْلَان» - بفتح فكسر - من الغزو، فتقول: غَزَوَان، بكسر ما قبل الواو، ثم تقلب هذه الواو ياء، فتصير: غَزَيَان.



الثاني - أن تقع عيناً لمصدر فعل، أُعلت فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، مثل: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل: صَوام وقَوام، فقلبت الواو ياء، لتحقيق الشروط المذكورة، وهي أربعة.

ولا قلب في سوار، وسواك؛ لانتفاء المصدرية، ولا في: جاور جواراً؛ لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل - أي: غير منقلبة عن حرف آخر - ولا في: راح رَواحاً؛ لعدم الكسرة، وحال جَوَلًا<sup>(١)</sup>؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُونَ عَثًّا جَوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

الثالث - أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في المفرد إما مُعَلَّة، وإما شبيهة بالمُعَلَّة وهي الساكنة التي بعدها في الجمع ألف، فالمُعَلَّة، نحو: دار وديار، وحيلة وجِئِل، وقيمة وقيم، والأصل: دَوَار، وجَوَل، وقَوَم، فقلبت الواو ياء في الجمع، لانكسار ما قبلها، والشبيهة بالمُعَلَّة، نحو: ثوب وثياب، وسوط وسياط، وروض ورياض، والأصل: ثَواب، وسَواط، ورواض، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها.

فإن كانت اللام معتلة<sup>(٢)</sup> وجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: رِيَّان<sup>(٣)</sup>: رِواء، بترك الواو بغير قلب، وأصلها: رِوَاي، فأبدلت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، ولو قلبت الواو ياء توالى إعلالان، وهو ممنوع.

(١) عَدَّ ابن عقيل في «شرح على التسهيل» (١٦٧/٤) هذا اللفظ شاذاً، وحمله الزجاج في «معاني القرآن» (٣١١/٢) على أنه جار على غير فِعْلٍ. قال ابن يعيش في «شرح على المفصل» (٨٣/١٠): (ولو كان جارياً على الفعل من نحو حال يحول لقلت: جِئلاً. باعتلال فعله). اهـ.

(٢) سبق بيان الفرق بين المُعَلَّل والمعتل في باب «نائب الفاعل».

(٣) ريان: أي: مروي بالماء.

فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو - أيضاً - نحو كوز<sup>(١)</sup>،  
وكوزة، وعود<sup>(٢)</sup> وعودة، وشذ قولهم في ثور: ثيرة، بالقلب،  
والقياس: ثورة، كما تصح إن كانت متحركة في المفرد، نحو: طويل،  
وطوال.

وإلى قلب الألف ياء أشار بقوله: (وياء اقلب ألفاً... إلخ) أي:  
اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً، أو تلا ياء التصغير.

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار بقوله: (بواو ذا  
افعلا... إلخ) أي: افعل ذا بالواو، وهو قلبها ياء، كما قلبت الألف  
ياء، بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث، أو قبل الألف  
والنون الزائدين، وهذا هو الموضع الأول.

وأشار بقوله: (ذا أيضاً رآوا... إلخ) إلى الموضع الثاني،  
والمعنى: أن النحاة رآوا - أيضاً - قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر  
الفعل المعلن العين وبعدها ألف، كما تقدم.

وأشار بقوله: (والفعل منه صحيح...) إلى أن المصدر إذا كان على  
وزن (فعل) - بكسر ففتح - وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن  
الغالب فيه التصحيح وعدم القلب، مثل: الجول: مصدر حال.

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (وجمع ذي عين أهلاً... إلخ)  
أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفردة أو  
سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها، كما يفهم مما  
تقدم، واشتراط الألف بعدها يفهم من البيت الآتي.

وقوله: (حيث عنّ) أي: عرض وظهر هذا الجمع، وأصله: عنّ  
بالتشديد، لكنه خفف النون بالسكون للنظم.

(١) كوز: بالضم إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة وبلبل. مُعَرَّب. «الوافي»  
ص (٥٥٠).

(٢) العود: بفتح العين هو المسنن من الإبل والشاء.

وأشار بقوله: (وصححوا فَعَلَةً) إلى أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن (فَعَلَة) - بكسر ففتح - فإنها تصح وتبقى (وفي فَعَل وجهان) أي: في الجمع الذي على وزن (فَعَل) - بكسر ففتح - وجهان، وهما: التصحيح بإبقاء الواو، والإعلال بقلبها ياء، (والإعلال أولى) أي: عند ابن مالك يجوز التصحيح، ولكن الإعلال أرجح منه، (كالحيل) جمع حيلة، وهذا إعلال، أو: جَوَل، وهذا تصحيح، وفهم من قوله: (أولى) أن التصحيح مطرد، ولكنه غير الأولى، وعند غيره يجب الإعلال، والتصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه؛ كقولهم: حاجة وجوج ..

\* \* \*

٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَدَ الْمُغْطَيَانِ يُرْضَيَانِ).....

الموضع الرابع: من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع طرفاً في فعل ماضٍ، وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع، تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ، بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة، ومعناها: أخذت، ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكيت، بقلب الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة، حملاً للماضي على المضارع: يعطي ويزكي، كما حمل اسم المفعول، نحو: مُغْطَيَان - بفتح الطاء - وأصله: مُعْطَوَان، على اسم الفاعل: معْطَيَان - بكسر الطاء - فقلبت الواو ياء، وكذا الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: يُرْضَيَان، وأصله: يُرْضَوَان؛ لأنه من الرضوان، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حملاً على الفعل المبني للمعلوم: يُرْضَيَان.

وهذا معنى قوله: (والواو لأمّا بعد فتح يا انقلب... إلخ) أي: انقلب حرف الواو ياءً - حالة كونه لأمّا - أي: طرفاً - بعد فتح؛ كالياء في اسم المفعول (مُغْطَيَان) والفعل: يُرْضَيَان، فإن أصلها الواو.

\* \* \*

من مواضع  
قلب الواو ياء  
٤ - أن تقع  
طرفاً في فعل  
ماضٍ

قلب الألف واواً ..... ٩٥٨ - ..... وَوَجَبَ .....  
٩٥٩ - إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ .....  
.....

تقلب الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة، سواء كان ذلك في الفعل أو في الاسم، فالفعل، نحو: سامح الحليم المذنب، فتقول بعد بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله: سُمِحَ المذنب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم؛ لأن المبني لما لم يسم فاعله يضم أوله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوْا لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءِئِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، ف(ووري) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ما)، وقوله تعالى - أيضاً -: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمَا نُورُ بُرْكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]، ف(بورك) مبني لما لم يسم فاعله و(مَنْ) نائب فاعل.

والاسم نحو: كويتب، في تصغير: كاتب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم، ويشترط لقلبها في التصغير ألا يكون أصلها الياء، مثل: ناب، فيصغر على نُيِّب، بإعادة الياء إلى أصلها، كما تقدم في «التصغير». وهذا معنى قوله: (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) أي: وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل، كما تقدم.

\* \* \*

قلب الياء واواً ..... ٩٥٩ - ..... وَيَا كَذَّابِينَ إِذَا لَهَا أَفْئُتِفُ .....  
٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ..... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعٍ (أَهْيَمًا)  
٩٦١ - وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رَدُّ أَلْيَا مَتَى ..... أَلْفِي لَمْ فِعْلٌ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا  
٩٦٢ - كَتَاءٍ بَانٍ مِنْ (زَمَى) كَذَّابٍ ..... كَذَا إِذَا كَذَّبَ (سَبْعَانٌ) صَبْرَةً  
٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِ(فُعْلَى) وَضَفَا ..... فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى  
تقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الأول: أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع، مع

١- أن تقع ساكنة بعد ضمة  
٢- أن تقع لا ماً لفعل  
٣- أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلَى)

سكونها، ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها، نحو: أيسر المعسر  
يوسر، فهو موسر، والأصل: يُئِسر ويُئِسر، فقلبت الياء واواً في  
المضارع واسم الفاعل؛ لوقوعها ساكنة بعد ضم؛ لأن الضم لا يناسبه  
إلا الواو.

فإن كان اللفظ جمعاً لم يصح القلب، مثل: بيض في قولك:  
جمل أبيض وجمال بيض، وهُيْم في قولك: جمل أهيم وجمال هُيْم<sup>(١)</sup>  
والأصل: بُيِض وهُيْم على وزن (فُعْل)، ثم قلبت الضمة كسرة وجوباً؛  
لثقلها قبل الياء الساكنة، وقد مضى هذا في «جمع التكسير».

وكذلك لا يصح القلب إذا كانت الياء متحركة، نحو: هُيَام<sup>(٢)</sup>  
- بضم ففتح - أو كانت غير مسبوقة بضمة، نحو: خَيْلٌ وجَيْلٌ، أو كانت  
مشددة، نحو: غُيَّب في جمع غائب.

الثاني: إذا وقعت الياء لاماً لفعل، أو لاسم مختوم بياء التانيث،  
أو لاسم مختوم بالآلف والنون الزائدتين، وانضم ما قبلها في الأصول  
الثلاثة.

فالأول: كالفعل: نهى، وقضى، ورمى، ونحوها مما لامه ياء،  
إذا أريد تحويلها إلى صيغة (فُعْل) - بفتح فضم - لغرض؛ كالتعجب..  
نحو: نَهَو الرجل، أو قَضُوا، أو رَمَوْ؛ بمعنى: ما أنهاء! أي: أعقله،  
وما أقضاه! وما أرماه! والأصل: نَهَي، فقلبت الياء واواً؛ لوقوعها بعد  
الضمة.

والثاني: أن تبني من الفعل: رمى اسماً على وزن: مَقْدَرَة - بفتح  
فسكون فضم ففتح - فتقول: مَرْمُوة، والأصل: مَرْمِيَة، فقلبت الياء واواً  
لوقوعها بعد ضمة.

(١) الهيم: الإبل العطاش.

(٢) هيام: مصدر هام بمعنى اشتد عطشه أو حبه.

والثالث: أن تبني من الفعل: رمى، اسماً على وزن (سَبْعَان) - بفتح  
فضم - فتقول: رَمُوان، والأصل: رَمُيان، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد  
ضمة.

الموضع الثالث من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون عيناً لاسم  
على وزن (فُعْلى) - بضم فسكون - مثل: طوبى - اسم للجنة أو لشجرة  
فيها - قال تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ﴾ [الرعد: ٢٩]  
والأصل: طُيَّي؛ لأن فعله: طاب يطيب، فقلبت الياء واواً.

فإن لم يكن (فُعْلى) اسماً بل كان صفة محضة وجب قلب الضمة  
كسرة، لتصح الياء وتسلم من قبلها واواً، فرقاً بين الاسم والصفة، ولم  
يسمع هذا القلب إلا في كلمتين<sup>(١)</sup>: ضِيْزَى<sup>(٢)</sup>، وَحِيكى<sup>(٣)</sup>، والأصل:  
ضُيْزَى، وَحِيكى، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، ومنه قوله تعالى:  
﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢].

وإن كانت الصفة غير محضة - لجريانها مجرى الأسماء<sup>(٤)</sup> -  
فالجهمور يوجبون إبقاء الضمة، وقلب الياء واواً، كما لو كانت (فُعْلى)  
اسماً. وقال ابن مالك بجواز الوجهين:  
الأول: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

(١) يقول الزجاج: (لا يعرفون في الكلام (فُعْلى) صفة. إنما يعرفون الصفات على  
(فُعْلى) بالفتح، نحو: سكرى. أو بالضم، نحو: حُبلى). «معاني القرآن» للزجاج  
(٧٣/٥).

(٢) ضِيْزَى: صفة على وزن (فُعْلى) وهي في الأصل مصدر. فعله: ضازه يضوزه  
ويضيّزه.. جار عليه ويخسه. والذي في «اللسان» وغيره أنه يقال: ضيْزَى،  
وضُوزَى. وعلى هذا فلا قلب فيها لجواز أن تكون الياء أصلية. «اللسان»  
(٣٦٧/٥).

(٣) يقال: حاك في مشيته يحوك ويحيك: تبخر واختال. أو حرك منكبيه. وزاد بعضهم:  
كيصى، صفة لمن يأكل وحده وينام وحده. انظر: «شرح الشافية» (١٣٦/٣).

(٤) يعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن  
يتقدمها موصوف.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً.  
ومن أمثلتها: كُوسَى أو كَيْسَى، مؤنث: أكيس<sup>(١)</sup>، وضَوْوَى أو  
ضَيْقَى، مؤنث: أضيق.

وقد أشار إلى الموضع الأول من هذه المواضع بقوله: (ويا  
كموقن بدا لها اعترُف) أي: إن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن)  
اعترف لها (بدا) أي: بهذا القلب، وهو قلبها واواً، كما انقلبت الألف  
في المسألة التي قبلها واواً، ومعنى: (اعترُف لها) أي: أقر لها بهذا  
القلب، وفي بعض النسخ (اعترف) بفتح التاء على أنه فعل أمر، وعلى  
كل حال فالجملة خبر المبتدأ (يا) الذي قصد لفظه.

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب، ووجب  
إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء، فيقال: هَيْمٌ، في جمع (أهيماء) كما  
تقدم، والألف للإطلاق.

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وواواً أثر الضم رُدُّ الياء...  
إلخ) أي: اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم، متى وُجد الياء لام فعل،  
أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التانيث، مثل ما لو بُني من الفعل (رمى)  
اسماً على وزن (مَقْدُورَة)، وكذا ترد الياء واواً إذا صير الباني لفظ الرمي  
مثل لفظ: (سَبْعَان) وتقَدَّم بيان ذلك، وقوله: (وواواً أثر الضم) يقرأ  
بهزمة الوصل في (أثر) فتسقط في الدرج.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله: (وإن تكن عيناً لفعل... إلخ) أي:  
وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلَى) فقد جاء  
فيها عن العرب وجهان: التصحيح، والإعلال، وهو يشير بذلك إلى  
أنهما مسموعان عن العرب، ومعنى: (يُلْفَى) أي: يوجد.

وقوله: (وصفاً) احتراز من أن يكون (فُعْلَى) اسماً، مثل: طوبى،  
فإنه يجب قلب الياء واواً؛ لأن أصله: طُيْبَى، ودخل في قوله: (وصفاً)

(١) الكيس: الفطنة والعقل والظرف.

الصفة المحضة، والصفة الجارية مجرى الأسماء، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في هذين النوعين، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء، وعَلَّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة، فقلبوا ياء فُعلَى اسماً؛ ولم يقلبوا في الصفة<sup>(١)</sup>.

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب، وابن مالك يجيز الوجهين، كما تقدم.



(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٣٦٤/٤)؛ و«شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٣).



## فَضْلٌ

بغية مواضع  
قلب الياء  
واواً  
٤- أن تكون  
لاماً لاسم  
على وزن  
(فَعْلَى)

٩٦٤- مِنْ لَامٍ (فَعْلَى) أَسْمَاءُ اتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَ (تَقْوَى) عَلَيَّ جَا ذَا الْبَدَلِ  
الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون لاماً لاسم  
على وزن (فَعْلَى) - بفتح فسكون -، نحو: تقوى، شروى<sup>(١)</sup>، ثنوى<sup>(٢)</sup>،  
والأصل: ثَقْيَا<sup>(٣)</sup>، وَشَرِيَا، وَثَنِيَا، بِدليل، وَقَيْتَ، وَشَرَيْتَ، وَثْنَيْتَ،  
فَقَلَبْتَ الْيَاءَ وَاواً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنِهَا﴾ [الشمس:  
١١] لَأَنَّهُ مِنَ الطَّغْيَانِ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَى) وَصفاً لَا اسماً لَمْ تَقْلِبِ الْيَاءَ وَاواً، مِثْلُ: صَدِيَا  
وَحَزِيَا، وَهَمَا مَوْثَلَا: حَزِيَان، وَصَدِيَان<sup>(٥)</sup>.

وهذا معنى قوله: (مِنْ لَامٍ فَعْلَى اسماً... إلخ) أي: اتَى الْوَاوُ  
بَدَلُ يَاءٍ إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ لَاماً لَاسْمٍ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى)، نَحْوُ: تَقْوَى.  
وقوله: (غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلِ) احتراز مما لَمْ يَقَعْ فِيهِ الْبَدَلُ شَذُوذاً، مِثْلُ:  
«رِيّاً» لِلرَّائِحَةِ، وَ«طَغْيَا» لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَسَعِيَا - لِمَكَانٍ - . لَكِنْ

(١) شَرَوَى الشَّيْءَ: مَثَلَهُ. وَشَرَوَى: جَبَلَ. «اللسان».

(٢) الثَّنَوَى: مَا اسْتَنْتَى مِنَ الشَّيْءِ.

(٣) أَصْلُهُ الْأَصِيلُ: وَقِيَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَقَيْتَ. قَلَبْتَ وَاوَهُ تَاءً، كَمَا فِي تَرَاثُ، ثُمَّ يَأُوهُ  
وَاواً. وَلَا يَضُرُّ اجْتِمَاعُ إِعْلَالَيْنِ فِيهِ لِعَدَمِ تَوَالِيهِمَا.

(٤) هَذَا قَالَهُ الزَّجَاجُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (٣٣٣/٥) وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، قَالَ  
الْفَارَسِيُّ فِي «التَّكْمَلَةِ» ص (٢٦٩): (وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ: طَغَا يَطْغُو، فَهِيَ عَلَى هَذَا  
تَكُونُ كَالِدَعْوَى مِنْ دَعْوَتِ) فَعْلَى هَذَا جَاءَتْ الْوَاوُ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا قَلْبَ فِيهَا.

(٥) الْأَوَّلُ مِنْ خَزْيٍ يَخْزِي كَفَرَحٍ يَفْرَحُ؛ أَيْ: ذَلٌّ. وَالثَّانِي: مِنْ صَدِيٍّ صَدَىٍّ مِنْ بَابِ  
تَعَبَ: أَيْ: عَطَشَ فَهُوَ صَدٍ وَصَادٍ وَصَدِيَان. وَامْرَأَةٌ صَدِيَّةٌ وَصَادِيَّةٌ وَصَدِيَا.. وَقَدْ  
مَضَى هَذَا اللَّفْظُ (صَدِيَان) فِي أَبْنِيَةِ «أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ» وَمَا هُنَا فِيهِ زِيَادَةٌ.

تُعَقَّبُ بأن النحويين قالوا في «رَبَّيَا»: إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ربّي؛ أي: مملوءة طيباً، على أنه لو سُلِّم بالاسمية فعدم القلب لمانع، وهو أنه لو قيل: (رَبَّيَا) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما، لاجتماعهما - كما سيأتي إن شاء الله - وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء، فهو صفة غلبت الاسمية، وأما (سعيًا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية، فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

\* \* \*

٩٦٥ - بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ (فُعْلَى) وَصَفًا وَكَوْنُ (فُضْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى  
تقدم أربعة مواضع من مواضع قلب الواو ياء، وذكر هنا الموضع الخامس وهو: أن تكون الواو لاماً لصفة على وزن (فُعْلَى) - بضم فسكون -، نحو: دُنْيَا، وَعُلْيَا، والأصل: دُنُوْى وَعُلُوْى، بدليل: دنوت دنوًا، وعلوت علوًا، فقلبت الواو ياء.

من مواضع قلب الواو ياء  
٥- أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلَى)

ومن الشاذ قياساً الفصح استعمالات<sup>(١)</sup>: فُضْوَى، بمعنى: بعيدة، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ<sup>(٢)</sup> الدُّثْنِيَّاهُمْ بِالْعُدُوِّ<sup>(٣)</sup>﴾ [الأنفال: ٤٢].

وهي لغة أهل الحجاز، والقياس إبدال الواو ياء، كما هي لغة بني تميم، فيقولون: القُصْيَا.

فإن كانت (فُعْلَى) اسماً وليست وصفاً بقيت الواو بغير قلب، نحو: حُرُوزِي<sup>(٣)</sup>.

وهذا معنى قوله: (بالعكس جاء لام فُعْلَى وصفاً... إلخ) أي:

(١) انظر: أول باب «جمع التكسير».

(٢) العدو: جانب الوادي.

(٣) اسم رمال مجتمعة في طرف الدنه الشريقي معروفة ومشهورة. واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة.

جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لُفْعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم، وهو قلب الياء واواً، ونذر (قصوى) بإبقاء الواو، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً؛ لوروده في كتاب الله تعالى<sup>(١)</sup>.



(١) ما ذكره ابن مالك - ومن وافقه - من أن لام فُعلَى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون - كسيبويه - وهو أنها تقلب في الاسم، ولا تقلب في الصفة، ويجعلون (حُزَوِي) شاذاً. والظاهر أن الخلاف لفظي؛ لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء. وعدها ابن مالك وموافقه صفات. انظر: «كتاب سيبويه» (٣٨٩/٤)؛ «المقتضب» (٣٠٦/١)؛ «شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٤)؛ «شرح المرادي» (٤٥/٦).

## فَضْلٌ

٩٦٦ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا  
 ٩٦٧ - فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُذْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة<sup>(١)</sup> بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكوناً أصلياً غير عارض، وأن تكون أصلاً غير منقلبة عن حرف آخر، فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة، نحو: سَيِّد وميت، وأصلهما: سَيِّود، ومَيِّوت، بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة، نحو: طَيِّ، وليّ - مصدر طويت ولويت - وأصلهما: طَوَّيَّ، وَلَوَّيَّ، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَفَيِّ السَّجِلِ لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿كَيْفًا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦].

من مواضع قلب الواو ياء  
 ٦ - أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشرط خمسة

فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وغَيُّور، أو كان سكونه عارضاً؛ كقولهم في «قَوِيَّ» الماضي، المكسور أصالة: قَوَّيَّ بسكون الواو للتخفيف، أو كان السابق غير أصل، نحو: كويتب في تصغير كاتب.

(١) وكذا ما هو في حكم الكلمة الواحدة، وهو جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: أنتم مشاركتي في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون للإضافة ومعها اللام، فصار مشاركوني، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة، وقد ذكرت ذلك في باب «المضاف لياء المتكلم».

وهذا معنى قوله: (إن يسكن السابق من واو ويا... إلخ) أي: إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد (اتصلا) بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا في كلمة واحدة، فأفاد شرطين. (ومن عُرُوض عريا) أي: وعَرِيَّ الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً، ففيه شرطان، وألف (عريا) للإطلاق، وخامس الشروط من قوله: (إن يسكن).

وقوله: (فِيَاءُ الْوَائِ أَقْبَلُ) هذا جوب الشرط، والتقدير: فاقبلنَّ الواوِ ياءً (مُدْغِمَةً) بكسر الغين؛ أي: حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب. ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقرر فهو شاذ، وذلك كإعلال العارض غير اللازم، مثل: (رُيَّةٌ) في رُيَّة، مع أن الواو عارضة؛ لأنها مخففة من الهمزة، وحكى بعضهم اطراده على لغة.

ومن الشاذ - أيضاً - ترك الإعلال مع استيفاء الشروط؛ كقولهم: عوى الكلب عَوِيَّةً، والقياس: عَيَّةً، أو الإعلال بقلب الياء واواً؛ كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

هذا وقد بقي ثلاثة مواضع لقلب الواو ياءً، سيذكرها مجتمعة في «فصل» الإعلال بالنقل.

\* \* \*

قلب الواو  
والياء ألفاً  
وشرط ذلك

٩٦٨ - مِنْ وَائٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ      أَلِفًا أَتَبَدِلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ  
٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ      إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ  
٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ      أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: قال، سار، ونحو: دعا، قضى، والأصل: قول، سير، دَعَوَ، قَضَى، بفتح الواو والياء فيهما، والدليل على هذا الأصل: المضارع - مثلاً -: يقول، يسير، يدعو، يقضي، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً.

وهذا القلب لا يتم إلا إذا تحققت عشرة شروط:

الأول: أن تكون الواو والياء متحركتين كما مُثِّل، فإن لم تتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح، نحو: القول، البيع.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما، فلا قلب في نحو: جَبَلٌ<sup>(١)</sup>، وَتَوْمٌ<sup>(٢)</sup>، مخفف: جِئَالٌ، وتَوَامٌ، فنقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها.

الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحاً؛ لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها، فلا قلب في مثل: العَوْضُ، السُّورُ، الجَبَلُ.

الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة، فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، جلسَ ياسر.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عيين أو فاءين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فلا قلب في مثل: توالى وتيامن، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين، ولا في: بيان، وطويل وغيور، وخورنق<sup>(٣)</sup>؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما عيينين، ولا في مثل: رَمَيَا، وَغَزَوَا، وَفَتَيَان، وَعَصَبَان، لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف، ولا في مثل: علويّ، وحييّ، لوجود ياء مشددة بعدهما.

وإنما قلبا في نحو: علا، ومَشَى، مع وقوعهما لاماً؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما، وكذا في مثل: يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ مع وقوعهما لاماً - إذ أصلهما: يَخْشَيُونَ، وَيُدْعَوُونَ، فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان، فحذفت الألف.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار بقوله: (من واوٍ أو ياءٍ... إلخ) أي: أبدال الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين (بتحريك أُصِل).

(١) اسم من أسماء الضيع.

(٢) التوأم: الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد.

(٣) اسم قصر للنعمان الأكبر، ولمواضع أخرى. وتقدم ذكره في آخر «جمع التفسير».

مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: كان أصلاً، وفي بعض النسخ (أَصْلٌ)،  
 بوزن: كَرُم. بمعنى تَأَصَّل<sup>(١)</sup>. وهذا شرطان، وقوله: (بعد فتح متصل)  
 فيه الشرط الثالث والرابع، وأشار إلى الخامس بقوله: (إن حرك التالي)  
 أي: إن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما، (وإن سُكِّنَ  
 كَفَّ إعلال غير اللام) أي: وإن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف؛  
 أي: يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام - والمراد الفاء  
 والعين -. وقوله: (وهي لا يكف إعلالها بساكن... إلخ) أي: إن لام  
 الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لا يُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير  
 ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً، وأما بهما فيمنع إعلالها، كما تقدم.

\* \* \*

بقية شروط  
 قلب الواو  
 والياء ألفاً

- ٩٧١ - وَصَحَّ عَيْنٌ (فَعِلٌ) وَ(فَعِلًا) ذَا (أَفْعَلٍ) كَذَا (أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلًا)  
 ٩٧٢ - وَإِنْ يَبْنَ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (أَفْتَعُلُ) وَالْعَيْنُ وَآوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ  
 ٩٧٣ - وَإِنْ لَحَرْتَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقُّ صَحَّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ  
 ٩٧٤ - وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ذكر في هذه الأبيات الشروط الخمسة الباقية، لقلب الواو والياء  
 ألفاً، وهي كالآتي:

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً ل(فَعِل) الذي الوصف منه على  
 (أَفْعَل)، نحو: هَيْفَ<sup>(٢)</sup> فهو أهيف، وعَوَرَ فهو أعور.

السابع: ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل؛ كالهَيْفَ والقَوَر.

الثامن: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماضٍ على وزن (افتعل) الدال  
 على المفاعلة - وهي المشاركة في الفاعلية والمفعولية - فلا قلب في  
 نحو: اجتوروا - بمعنى جاور بعضهم بعضاً - ولا في: اشتوروا، بمعنى:  
 شاور بعضهم بعضاً.

(١) انظر: «حاشية الخصري» (٢/٢٠١).

(٢) الهيف: مصدر هَيْفَ - كفرح - وهو ضمور البطن. ودقة الخاصرة. وهو صفة مدح.

فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب، نحو: اجتاز - بمعنى جاز (أي: قطع) واختان - بمعنى خان -، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأصله تَخْتُونُونَ، على وزن: تَفْتَعِلُونَ، فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وهذا الشرط خاص بالواو، فإن كانت العين ياء وجب القلب، نحو: ابتاعوا، واستافوا - أي: تضاربوا بالسيوف - والأصل: ابْتَيْعُوا واستَيْفُوا، فقلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة.

التاسع: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً، لثلاث يجتمع في كلمة إعلالان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع في الأغلب. فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - في الأكثر - قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بالمتأخر؛ لأنه طرف، والطرف محل التغيير، مثل: الحَيَا، مصدر الفعل: حَيَّ، على وزن (فَعِلَ)، والهُوَي: مصدر هَوَيْ، والحوَي<sup>(١)</sup>: مصدر حَوَيْ، وأصل هذه المصادر: حَيَّيْ، هَوَّيْ، حَوَّوْ.

ففي كل منها حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً لتحرك كل منهما وفتح ما قبله، فجرى القلب على الثاني منهما، لما تقدم، وسلم الأول. وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة، مثل: آية، وأصلها - على أحد الأقوال الستة فيها - آيَّة<sup>(٢)</sup>، بياءين متحركتين قبل كل منها فتحة على وزن (فَعَلَة)، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً، على غير قياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها ورسمها في الأصل: آية، ثم صار: آية، وكان القياس فيها: آيَاة، بقلب الياء الثانية، كما تقدم، ومثلها في ذلك: راية، وغاية.

(١) الحوى: مصدر حوي إذا اسود.

(٢) هذا رأي الخليل كما نص عليه سيبويه (٣٩٨/٤) وهو أسهل الأقوال.

وانظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص (٤٢).



العاشر: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوْلَان<sup>(١)</sup>، والهَيَمَان<sup>(٢)</sup>، والصَّوْرَى<sup>(٣)</sup>، والحَيْدَى<sup>(٤)</sup> ونحوها.

والى هذه الشروط الخمسة أشار بقوله: (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفِعَالٍ... إلخ) أي: صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء، وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أَفْعَلٍ) (كأغِيدٍ) من غَيَّدَ غَيِّدًا فهو أغيد، والغَيِّدُ: نعومة البدن، وصَرْفُهُ للضرورة و(أَحُولًا) من حَوَّلَ فهو أحول. وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع.

وقوله: (وإن يبين تفاعل من افتعل... إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن، والمعنى: وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل، وكانت عينه واواً وسلمت (ولم تُعَلَّ) أي: ولم تقلب ألفاً.

ثم ذكر الشرط التاسع بقوله: (وإن لحرفين ذا الإعلال استحق... إلخ) أي: وإن استحق هذا الإعلال - وهو القلب - لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله، فصحح الأول منهما وأعلَّ الثاني، وقوله: (ذا الإعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة - وهي الكسرة - إلى اللام قبلها. وقوله: (وعكسٌ قد يَحِقُّ) أي: قد يقع العكس، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني، كما تقدم.

(١) الجولان: مصدر جال يجول إذا طاف وتقل، وجال التراب: ارتفع.

(٢) الهيمان: مصدر هام على وجهه يهيم إذا سار على غير هدى، وهام في الأمر: تحير فيه واضطرب وذهب كل مذهب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥].

(٣) الصَّوْرَى: اسم بقعة فيها ماء من مياه العرب.

(٤) الحَيْدَى: مشية المتمايل المختال، وانظر: أوزان ألف التأنيث المقصورة في باب «التأنيث».

وقوله: (وعين ما آخره... إلخ) أي: وعين الاسم إذا كان واواً أو ياء تستدعي القلب ألفاً، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها. وهذا هو الشرط العاشر.  
وقوله: (آخره) منصوب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل (زيد).

\* \* \*

قلب النون ميماً ٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا أَقْلِبْ مِمَّا الثَّوْنُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتْ أَنْبِذَا)  
تقلب النون ميماً بشرطين:  
١ - أن تكون النون ساكنة.

٢ - أن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أم كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أُنْبِئَتْ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَتَوَلَّوْنَا مِنْ بَعَثِنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾ [يس: ٥٢].

وهذا القلب مقصور على النطق، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها.

وهذا معنى قوله: (وقبل با اقلب ميماً... إلخ) أي: اقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء، ثم ساق مثلاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة، وهو قوله: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أو في كلمتين، مثل: (مَنْ بَتْ) والمعنى: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به.



## فَصْلٌ

- ٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقُلِ التَّخْرِيبُكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَذَا (أَيْنَ) الإعلال  
 ٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَذَا (أَيُّضًا) أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عَلَلًا بالنقل  
 ٩٧٨ - وَمَثَلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَسْمُ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ أ - تعريفه  
 ٩٧٩ - وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْ(مِفْعَالِ) ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ ب - مواضعه  
 ..... ١ - أن يكون حرف العلة  
 عينا متحركة  
 ٢ - أن يكون عينا متحركة  
 في اسم

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ للإعلال بالنقل. ويسمى الإعلال بالتسكين. ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك - وهو الواو والياء - إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء حرف العلة على صورته إن كان متحركاً بحركة تجانسه؛ أو قلبه حرفاً آخر إن كان متحركاً بحركة لا تناسبه.

فالأول نحو: يدوم الود بالمجاملة. فالفعل (يدوم) ماضيه: دام، فهو أجوف واوي من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ) فيكون المضارع: يَدُومُ. فقالوا: إن حرف العلة ضعيف لا يقوى على حمل الحركة. فالحرف الصحيح أولى منه بها، فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها - وهو الدال - فصار: يَدُومُ.

والثاني نحو: أبان العلماء أحكام الشريعة. فالفعل (أبان) أصله: أَبَيَّنَ على وزن (أَفْعَلَ) الرباعي. فجرى فيه الإعلال السابق. فصار: أَبَيَّنَ، فتحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فانقلبت ألفاً...

ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون حرف العلة عينا متحركة لفعل، نحو: يصوم،

يبيع، والأصل: يَضُوم، يَبِيع، فنقلت حركة حرف العلة في كل منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وبقي كل منهما على صورته كما تقدم، ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع:

١ - أن يكون الساكن قبل حرف العلة حرفاً صحيحاً. فلا نقل في مثل: عاون، وبائع؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح.

٢ - أن يكون الفعل غير مضعف اللام. فلا نقل في مثل: ابيض. واسود؛ لأن اللام مضعفة.

٣ - أن يكون الفعل غير معتل اللام. فلا نقل في مثل: أهوى وأحيا؛ لأن اللام معتلة.

٤ - ألا يكون فعل تعجب، ومثله: اسم التفضيل. فلا نقل في مثل: ما أقومه! وما أبينه! ولا في مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقاً وأبين منهجاً.

**الموضع الثاني:** أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع إما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

**فالأول نحو:** لكل مقام مقال. (فمقام). ومثلها - مقال - أصلها: مقوم، وهي على وزن المضارع: يَغْلَم. فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، كما تقدم. فهو يشبه المضارع في الوزن، ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال - وهي الميم في أوله -.

**والثاني:** كأن تبني من البيع أو من القول اسماً على مثال: تَحْلِي<sup>(١)</sup> - بكسر التاء فسكون فكسر فهمزة متطرفة - . فتقول: تَبِيع، وتَقُول، بكسر فسكون، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبنا الواو ياء في (تَقُول) - لأن الكسرة غير مناسبة للواو -

(١) التحلي: شعر وجه الأديم، ووسخه وسواده.

فصارت الكلمتان: تَبِعَ ثَقِيل - بكسرتين متواليتين بعدها ياء - وفي الأولى إعلال واحد بالنقل، وفي الثانية: اثنان: بالنقل، والقلب.

وهذا أشبه المضارع في زيادته. فإن التاء توجد في أول المضارع. ولم يشبهه في وزنه؛ لأن مثل هذا الوزن خاص بالاسم، ولا يأتي في الفعل.

فإن أشبه الاسم المضارع في الوزن والزيادة معاً، أو لم يشبهه فيهما معاً وجب التصحيح وامتنع الإعلال.

فالأول نحو: أبيض، وأسود. فهذان وصفان أشبهها المضارع: أغلَم، في وزنه، وزيادة: الهمزة في أوله.

والثاني نحو: مَخِيط<sup>(١)</sup>. فهذه صيغة مختصة بالاسم؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة. ومثلها: مفعال كمخياط.

وهذا معنى قوله: (لساكن صح انقل... إلخ) أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً «واواً أو ياءً» فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أبى، فعل أمر من (أبان). وأصله: أبين. فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها. فالتقى ساكنان - الياء والنون - فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين. وقوله: (لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول.

وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي قوله: (ما لم يكن فعل تعجب... إلخ) أي: إن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعل فعل تعجب أو مثل (ابيض) مضعف اللام، أو (أهوى) الذي غُلِّل باللام؛ أي: جاءت لامه حرف علة. والألف في (غُلِّلًا) للإطلاق.

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: (ومثل فُعل في ذا الإعلال اسم... إلخ) أي: إن الاسم الذي (ضاهى) أي: شابه المضارع يكون مثل الفعل

(١) المخيط: آلة الخياطة.

في الإعلال بالنقل. وقوله: (وفيه وسم) أي: بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع، بأن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط. ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال، مثل: مسواك ومكيا، يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، وحمل عليه في ذلك (ومفعّل) لمشابهته له في المعنى، مثل: مخط، كما تقدم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٩٧٩ - ..... وَأَلِفٌ (الْأَفْعَالِ) وَ(أَسْتَفْعَالِ)  
٩٨٠ - أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّأَلُّزْمُ حَوْضٌ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرْضٌ  
٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ مِّنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَّقْلِ فَ(مَفْعُولٌ) بِهِ أَيضًا فَجِنَ  
٩٨٢ - نَحْوُ: (مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ)، وَتَذَرُ نَصْبِجُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْبَاءِ أَشْتَهَرُ  
الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالنقل: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، بشرط أن يكون فعله على وزن (أفعل) أو (استفعل)، نحو: أقام، واستقام. والأصل: أَقَوَمَ وَاسْتَقَوَمَ، ومصدرهما: إِقْوَامٌ، وَاسْتِقْوَامٌ. فَأَعْلَلَّ المصدر حملاً على الفعل، فنقلت حركة عينه إلى الساكن قبله، ثم قلبت العين - وهي الواو - ألفاً، لما تقدم، فتوالى ألفان - بدل العين، وألف إفعال واستفعال - فتحذف الثانية منهما، ويؤتى ببناء التانيث - في الأغلب - عوضاً عنها، فيقال: إقامة، واستقامة.

والقول بأن المحذوف هو الألف الثانية هو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهما ابن مالك؛ لأنها هي الزائدة، ولقربها من الطرف، وقال الأخفش والفراء: إن المحذوف بدل عين الكلمة، لتعويض التاء عنها، والمعهود في التاء أنها لا تعوض إلا في الأصول، كما في عِدَّةٍ وَسَنَةٍ.

وقد تحذف هذه التاء، وحذفها مقصور على السماع؛ كقولهم:

بقية مواضع الإعلال بالنقل  
٣ - أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر  
٤ - أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٤/٣٢٢).

أجاب إيجاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَامَ أَصْلَاقَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقد ذكرت ذلك في «أبنية المصادر».

**الموضع الرابع:** أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في صيغة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، كصوغ مفعول من: صان، وعاب. فتقول: مَصُون. ومُعِيب. والأصل: مَصُونُون، مَعْيُوبُون، فنقلت فيهما حركة حرف العلة إلى الساكن قبله. وفي الأول التقى واوان ساكتان فحذفت الثانية - على رأي سيبويه ومن وافقه، أو الأولى على رأي الأخفش - وفي الثاني اجتمع ساكنان - الياء والواو - فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين. فصارت: مَعْيُوب. فكسرت العين لمناسبة الياء.

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم: ثوب مصون<sup>(١)</sup>. ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومعيون<sup>(٢)</sup>.

وأشار ابن مالك إلى هذين الموضعين بقوله: (وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ واستفعال أزل... إلخ) أي: إن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه، حملاً على فعله في هذا الإعلال، وتعوض منها تاء التانيث غالباً. وحذف التاء (بالنقل) أي: بالسماع عن العرب (ربما عرض) أي: قليل.

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ... إلخ) أي: ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (فمفعول به أيضاً قَمْن) أي: فاسم المفعول جدير به وحقيق. ثم مثل للبياني بـ(مبيع) والواوي بـ(مصون) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب، وأن تصحيح يائي العين اشتهر، وهي لغة تميم، كما تقدم.

\* \* \*

(١) أي: محفوظ. من صانه: إذا حفظه.

(٢) اسم مفعول من عانه. من باب باع؛ أي: أصابه بالعين. وانظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٤/ ١٧٥).

- ٩٨٣ - وَصَحَّ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ: (عَدَا) وَأَعْلِلَ أَنْ لَمْ تَنْحَرِ الْأَجُودَا  
 ٩٨٤ - كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفَعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعٌ أَوْ فَرِدَ يَعْنُ  
 ٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ: (نُيِّمَ) فِي (نُومٍ) وَنَحْوُ: (نُيِّمَ) سُؤْدُوهُ نُيِّمِي  
 تقدم أن الواو تقلب ياء في تسعة مواضع، وقد مضى منها ستة  
 مواضع، وذكر هنا الثلاثة الباقية:

من مواضع  
 قلب الواو ياء  
 ٧- أن تقع لام  
 اسم مفعول  
 لفعل  
 ٨- أن تقع لام  
 جمع على  
 وزن فعول  
 ٩- أن تقع لام  
 جمع على  
 وزن فاعل

فالسابع: أن تقع الواو لام اسم مفعول لفعل ماض على وزن  
 (فَعِلَ) - بفتح فكسر - نحو: رضي فهو مَرَضِيٌّ. وقوي على زيد فهو  
 مَقْوِيٌّ عليه، والأصل: مَرَضُويٌّ، ومَقْوُويٌّ (على وزن مفعول) فاجتمعت  
 الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء،  
 وأدغمت الياء في الياء. ثم كسر ما قبلها بدلاً من الضمة؛ لأجل أن  
 تسلم الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَايُنَا أَنْفُسُ الْمَطْمَئِنَّةِ ۝٧٧﴾ أَرْجُوْا إِنَّ رَبَّكَ  
 رَاضِيَةٌ مَرْضِيَّةٌ ﴿٧٨﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وهذا الموضع يرجع في حقيقته إلى  
 الموضع السادس - المتقدم - وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسكون  
 الأولى منهما.

فإن كان الماضي غير مكسور العين - وهو الذي ذكره ابن مالك -  
 فالأجود تصحيح الواو - أي: عدم قلبها ياء - نحو: مغزوّ، ومدعوّ،  
 وفعلهما: غزا ودعا. وأصلهما: غَزَوَ وَدَعَوَ. فقلبت الواو ألفاً على  
 القاعدة. وأصل اسم المفعول: مَغْرُؤٌ، ومدعُؤٌ على وزن - مفعول -  
 فالواو الأولى واو مفعول. والثانية لام الكلمة، فأدغمت الأولى في  
 الثانية.

ويجوز الإعلال - وهو مرجوح - فتقول: مَغْرِيٌّ، ومدعِيٌّ، وذلك  
 بقلب الواو الثانية ياء حملاً على الفعل المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن  
 واوه تقلب ياء، لتطرفها إثر كسرة، مثل: دُعِيٌّ، ثم قلبت الواو الأولى  
 ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة. ثم أدغم، وكسرت الضمة لمناسبة  
 الياء.



والثامن من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعُول) - بضم فضم - نحو: عصا، وجمعها: عُصِيّ. ودلو، وجمعها: دُلِيّ. والأصل: عُصُوٌّ، ودُلُوٌّ. فاجتمع واوان - واجتماعهما ثقیل - الأولى زائدة في الجمع، والثانية أصلية وهي لام الكلمة. فقلبت الأخيرة ياء، ثم الأولى، لاجتماعها مع الياء، وأدغمتا - على القاعدة - وكسر ما قبل الياء لتصح. فصارتا: عُصِيّ، ودُلِيّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَالْقَوُّ حَكِيمٌ وَعَصِيَّتُهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] وقد أجاز بعض النحاة التصحيح في (الفعول) إذا كان جمعاً. ولكن الأرجح الإعلال<sup>(١)</sup>.

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأرجح التصحيح وعدم القلب، نحو: عُتُوٌّ. وهو مصدر: عتا يعتو، وأصله: عُتُوٌّ، بوزن (فُعُول). فأدغمت الواو الزائدة - وهي الأولى - بلام الكلمة - وهي الواو الثانية - فلم تقلب، وهذا كثير في المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

وقد جاء الإعلال في قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ أَلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] وأصله: عُتُوٌّ. مثل قعود وجلوس<sup>(٢)</sup>. فحصل فيه قلب الواو الثانية ياء؛ لأن واو فعول زائدة ساكنة فلم يعتد بها، فكان الواو الأخيرة وَلِيَتْ ضمة فقلبت ياء، فاجتمعت مع الواو فقلبت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١١٠/١٠).

(٢) هذا على أنه مصدر وقيل: جمع تكسير.

(٣) هذا على أحد الأقوال، وانظر: «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص (١٨٢).

الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو عيناً لجمع تكسير على وزن (فَعَل) صحيح اللام. مع عدم وجود فاصل بين العين واللام، نحو: ضَيِّمٌ وَنَيْمٌ، جمع صائِمٍ ونائِمٍ، وأصلهما: ضُومٌ، وَنُومٌ، بواو قبلها ضمة، فعدل عن الواو إلى الياء لخفتها، والأكثر فيه التصحيح، فتقول: ضُومٌ وَنُومٌ.

فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب، نحو: غُوَيٌّ، جمع: غاوٍ. وأصله: غُوَيٌّ. على وزن: فَعَل؛ كُرْكِعٌ وَسُجِدٌ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هما: هذه الألف والتنوين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الإعلال خاص بالوصل دون الوقف.

كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام بوجود ألف؛ لبعدها عن العين حيثئذ من الطرف، نحو: ضُومٌ وَنُومٌ. وشذَّ: نِيَّامٌ، وضِيَّامٌ، بقلب الواو ياء.

وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار بقوله: (وصحح المفعول من نحو عدا... إلخ) أي: صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحررت الأجود، فقل فيه: معدو (وأهل) أي: بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود، فقل فيه: معدي.

وقوله: (وأهل أن لم) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة.

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك، وأن الصحيح فيه الإعلال، كما تقدم. وأما المعتل بالياء، مثل: مرمي، من رمى. فإنه يجب إعلاله. وقد مضى ذكره في باب «النسب»، فلذا تركه هنا.

أما الموضع الثامن: فقد ذكره بقوله: (كذاك ذا وجهين جا الفعول... إلخ) أي: إن الاسم الذي على وزن (فعول) وهو واوي اللام

جاء فيه عن العرب وجهان: التصحيح والإعلال، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد، وقوله: (ذا وجهين) حال - من الفُعُول - مؤكدة. وقوله: (لام جمع) حال من الواو. وقوله: (يَعْن) أصلها: يَعْنُ بالتشديد؛ أي: يظهر. وَخُفِّفَ للوزن. وقوله: (جا) بالقصر، للضرورة.

وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين، وأنها على حد سواء في الكثرة، مع أن الأرجح في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح، كما مضى. وهو الذي صرح به في الكافية، في قوله:

وَرُجِّحَ الإعلال في جمع وفي مفرد التصحيح أولى ما اقْتَضَى<sup>(١)</sup>  
 أما الموضع التاسع: فقد ذكره بقوله: (وشاع نحو نُيِّم في نُؤْم... إلخ) أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَل) الإعلال بقلب واوه ياءً، نحو: (نُيِّم) في (نُؤْم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف، فإن كان قبل لامه ألف، وجب التصحيح. وشذ الإعلال، نحو: (نُيَّام)، ومعنى: (نُعمي) أي: نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن.



## فَصْلٌ

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ قَا تَا فِي (أَفْتَعَالٍ) أَبْدَلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (أَتَكَلَّا)

٩٨٧ - طَا تَا (أَفْتَعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطَبَّي فِي (أَذَانٍ) وَ(أَزْدَدُ) وَ(أَذْكُرُ) دَالًا بَقِي

هذا الفصل عقده ابن مالك لثلاثة أنواع من الإبدال. وهي:

الأول: إبدال الواو والياء تاء.

فتبدل الواو والياء تاء إذا وقعا فاء لفعل على وزن (افتعل) أو أحد مشتقاته؛ كالمضارع والأمر واسم الفاعل، بشرط ألا يكون أصلهما همزة.

ومثال ذلك: أَنْ يُبْنَى صِيغَةً عَلَى وَزْنِ (افْتَعَلُ)<sup>(١)</sup> - مثلاً - من الفعل الماضي: وَصَفَ، أَوْ يَسِيرَ<sup>(٢)</sup>. فيقال: اوتصف، ايتسر. ثم تقلب الواو والياء تاء، ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتَّصَفَ، اتَّسَرَ. ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصف، ييتسر. وبعد القلب والإدغام: يَتَّصَفُ، يَتَّسِرُ. وهكذا باقي المشتقات.

فإن كان أحدهما مبدلاً من همزة لم يجز القلب - في أشهر اللغات - فلا تقلب الياء تاء في مثل: إيتكل. وهي صيغة (افتعل) من الأكل؛ لأن هذه الياء أصلها همزة ساكنة هي فاء الكلمة، فقلبت ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: أوثمن؛ لأن هذه الواو مبدلة من

١ - إبدال  
الواو والياء  
تاء  
٢ - إبدال تاء  
الافتعال طاء  
٣ - إبدال تاء  
الافتعال دالاً

(١) انظر: معاني (افتعل) في «المتع» لابن عصفور (١/١٩٢)؛ «المغني في تصريف الأفعال» ص (١٢٦).

(٢) يَسِيرُ الأمر يسر من باب: تَعَبَ. وَيُسَرُّ من باب: قَرَّبَ فهو يسير؛ أي: سهل.

الهمزة الثانية، التي وقعت بعد ضمة، إذ الأصل: أُؤْتِمن. فقلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة.

وفي هذا يقول ابن مالك: (ذو اللين فا تا في افتعال أبداً... إلخ) والمراد بذو اللين: حرف العلة وهو الواو أو الياء. وتقدير البيت: ذو اللين أبداً تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال. (وشذ) هذا الإبدال (في ذي الهمز) أي: صاحب الهمز، والمراد الحرف المبدل من همزة؛ كقولهم في (ايتكل): اَتَكَلَّ بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء.

### النوع الثاني: إبدال تاء الافتعال طاء.

إذا وقعت تاء (الافتعال) - ومشتقاته - بعد حرف من حروف الإطباق<sup>(١)</sup> وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وجب إبداله طاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل - مثلاً - من: صحب، أو ضرب، أو طلع، أو ظلم، قيل: اصتحب، اضترب، اطلع، اظلم، ثم تقلب التاء طاء، فيقال: اصطحب، اضطرب، اطلع - بإدغام الطاءين - اظلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَوْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٨] وقوله تعالى عن فرعون: ﴿فَأَطْلَعَ لَأَنَّ لِلَّهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٧].

### ٣ - النوع الثالث: إبدال تاء الافتعال دالاً.

إذا وقعت تاء (الافتعال) ومشتقاته بعد الدال والذال والزاي، قلبت دالاً. فإذا أريد بناء صيغة على وزن (افتعل) - مثلاً - من: دعا، ذكر، زحَم. قيل: ادتعى، اذتكر، ازتحَم. ثم تقلب التاء دالاً، فيقال: ادعى - بإدغام الدال في الدال وجوباً - اذكر. ويصح قلب الدال دالاً لتقاربهما في المخرج، وإدغامهما في الدال الأصلية، فيقال: اذكر. ويقال في الثالث: ازدحم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ﴾

(١) سميت بذلك؛ لأن اللسان يطبق بأعلى الفم إذا نطق بها. وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها، وأضعفها الظاء، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق.

بَعْدَ أَمَوْ ﴿[يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴿[القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] وأصله: تَدْخِرُونَ - من الذُّخْر - فجرى فيه الإبدال بقلب التاء دالاً، فصار (تَدْخِرُونَ) ثم قلبت الدال دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

والى هذين النوعين أشار بقوله: (طا تا افتعال رُدُّ... إلخ) أي: رُدُّ - بمعنى: صُبِّر - تاء الافتعال طاء (إِثْرُ مُطَبَّقٍ) أي: بعد حرف من حروف الإطباق.

وقوله: (في اِدا ن وازدد واذكر دالاً بقي) أي: إن تاء الافتعال صار دالاً في مثل: اِدا ن. وازدد، واذكر؛ أي: إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي - الدال والزاي والدال..



## فَضْلٌ

مواضع  
الإعلال  
بالحذف

- ٩٨٨ - فَا أَمِرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَا (وَعَدَ) إِحْدَفُ، وَفِي كَا (عِدَّةٌ) ذَاكَ أَطْرَدُ  
٩٨٩ - وَحَدَفَ هَمْزٍ (أَفْعَلُ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبَنَيْتَنِي مُتَّصِفٍ  
٩٩٠ - (ظَلَّتْ) وَ(ظَلَّتْ) فِي (ظَلَّلْتُ) اسْتَمْعِلَا وَ(قَرَنَ) فِي (أَقْرَرَنَ) وَ(قَرَنَ) نُقِلَا

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ للإعلال بالحذف. وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة.

ويكون الإعلال بالحذف قياساً مطرداً في المسائل الآتية:

- ١ - إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو، وجب حذفها في المضارع، والأمر، والمصدر إذا كان بالتاء، وهو لغير الهيئة بشرط أن تكون العين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع<sup>(١)</sup>، مثل: وعد. مضارعه: يَعدُّ، وأصله: يُوْعِد. فحذفت الواو لوقوعها بين الباء المفتوحة والكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستقل، وَحُمِلَ غيرهن عليه، مثل: أَعِدُّ وَتَعِدُّ وَنَعِدُّ، والأمر، نحو: عِدْ. والمصدر، نحو: عدة. وعوض عنها فيه تاء التأنيث وجوباً.

**المسألة الثانية:** الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، مُكْرِمٌ، مُكْرَمٌ، بحذف الهمزة، والأصل: يُؤَكْرِمُ؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، وهكذا الباقي...، وعلّة

(١) أما حذف الفاء في نحو، يَضَعُ، وَيَهَبُ، وَيَدْعُ، ونحوها مع أن العين مفتوحة في المضارع فلأن الكسرة مقدرة؛ لأن الأصل فيها كسر العين، ثم فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفاً، فكان الكسر فيها مقدراً.

الحذف - هنا - استثقال الجمع بين همزتين، وحُمِلَ على ذي الهمزة أخواته من حروف المضارعة واسما الفاعل والمفعول.

المسألة الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، مثل: ظَلَّ<sup>(١)</sup>. وأصله: ظَلِلَ، جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك كثناء الضمير أو نونه، وهي:

١ - إبقاء الفعل على حاله مع فك إدغامه، فتقول: ظَلِلْتُ، وظَلِلْتُ...

٢ - حذف عينه - وهي اللام الأولى - دون تغيير آخر، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتُ، قال تعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ نَفْسَكُمْ﴾ [الواقعة: ٦٥].

٣ - حذف عينه مع نقل حركتها - وهي الكسرة - إلى فاء الكلمة، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتُ.

فإن كان الماضي مفتوح العين وجب إبقاؤه على حاله مع فك الإدغام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَلَيْسَ أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾ [سبأ: ٥٠] وهو من الضلال ضد الاهتداء. وأصله: ضَلَّ. من باب «ضَرَبَ».

وإن كان الفعل - الذي عينه ولامه من جنس - مضارعاً أو أمراً واتصلت بهما نون الإناث جاز لك فيهما وجهان:

١ - إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام وجوباً. فتقول: النسوة يَقْرُؤْنَ. واقرِئْنَ يا نسوة.

٢ - حذف عين الكلمة ونقل حركتها - وهي الكسرة - إلى الفاء وذلك للتخفيف، فتقول: النساء يَقْرُؤْنَ. وقرِئْنَ يا نسوة.

وقد سمع فتح القاف، فقد قرأ نافع وعاصم - من السبعة -: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] - بفتح القاف - فعل أمر من قَرَرْتُ بالمكان

(١) ظل يعمل كذا... أي: عمل طوال النهار دون الليل.



أَقْرَبُ به. بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة حكاها الكسائي، لكنها لغة قليلة، واللغة المشهورة: قَرَّ في المكان يَقَرُّ. بكسر المضارع، والأمر (قِرْن) بكسر أوله - كما تقدم -، وعليه قراءة السبعة عدا من دُكِرَ<sup>(١)</sup>.

وإلى مواضع الإعلال بالحذف أشار بقوله: (فا أمر أو مضارع من كوعد احذف... إلخ) أي: احذف فاء الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي، مثل: (وعد) ثلاثياً وأوي الفاء مفتوح العين، ومكسورها في المضارع. فاستغنى بالمثل عن ذكر الشروط. وقوله: (وفي كعدة ذاك اطرد) أي: اطرد ذلك الحذف - وهو حذف الفاء - في مصدر الفعل المذكور وعوض عنها تاء التانيث آخراً. وفهم ذلك من المثال.

ثم ذكر الموضع الثاني بقوله: (وحذِفْ همز أفعل استمر... إلخ) أي: اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه. واسمي فاعله ومفعوله، وهما المراد بقوله: (وِبُنَيْتِي متصف) تثنية بُنْيَة بمعنى الصيغة؛ أي: صيغتي شخص متصف. والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله: (ظَلْتُ وظَلْتُ... إلخ) أي: إن (ظَلْتُ) بكسر الظاء المشالة (وظَلْتُ) بفتحها. استعمالاً في (ظَلَلْتُ) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين، مسند إلى الضمير المتحرك، فالأوجه ثلاثة: الحذف دون تغيير، والحذف مع النقل، والإتمام، والألف في قوله: (استعمالاً) للتثنية.

وقوله: (وقِرْن في أَقِرْن) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً - ومثله المضارع - واتصل به نون الإناء فقد استعمل: قِرْن. - بكسر القاف - على حذف عين الكلمة وهي الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١٩٧/٢ - ١٩٨)؛ «التصريح» (٣٩٧/٢).

الفاء . وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم . وأما الأول فيؤخذ من قوله :  
(في أقرن) .

وقوله : (وَقَرْنَ نُقْلًا) أي : إنه نقل فتح القاف ، وهذا إشارة إلى  
قراءة نافع وعاصم ، وأفاد قوله : (نقلا) أنه لا يطرد . ويفهم من كلامه أن  
الكسر مطرد . وقد صرح به في «الكافية»<sup>(١)</sup> .



(١) «شرح الكافية الشافية» (٤/٢١٦٩) .

## الإدغام

- شروط الإدغام
- ٩٩١ - أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَمِثْلٍ: (صَفَفٍ)
- ٩٩٢ - وَ(ذُلِّلَ)، وَ(كَلِّلَ)، وَ(لَبَّبَ) وَلَا كَلَجُسَّسٍ، وَلَا كَدَاخْضَصَ أَيْبِ)
- ٩٩٣ - وَلَا كَدَهَبَلَلٍ، وَشَدَّ فِي (أَلِّلَ) وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلِ فُقُبْلٍ

الإدغام: إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام له صورة واحدة، وهي سكون الحرف الأول وتحريك الثاني، ليتحقق التشديد، فإن تحرك الأول وسكن الثاني فلا إدغام، نحو: حَلَلْتُ.

والإدغام يكون بين المتماثلين والمتقاربين. وقد اقتصر ابن مالك على المتماثلين؛ لأنه هو اللائق بالتصريف. وأما بحث القراء فهو أعم. وفائدة الإدغام: التسهيل والتخفيف؛ لأن النطق بالأحرف المتماثلة أو المتقاربة وفصلها عن بعضها وإظهار كل منها ثقیل على اللسان، فخفف بالإدغام، فينطق المتكلم بحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، بحيث يصيران حرفاً مشدداً<sup>(١)</sup>.

فإذا اجتمع حرفان متماثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني بأحد عشر شرطاً:

- ١ - أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شَدَّ، مَلَّ، حَبَّ.
- والأصل: شَدَّ - بالفتح - مَلَّلَ - بالكسر - حَبَّبَ - بالضم -.

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (١٣٩/٢، ١٤٠).

فإن كانا في كلمتين، مثل: جَعَلَ لَكَ. كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

٢ - ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، مثل: دَدَنٍ<sup>(١)</sup> فيمتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] أو حركة كقوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] وكذا الفعل الماضي إذا اجتمع في أوله تاءان، وسيأتي ذلك إن شاء الله. وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في «الألفية»، ولعله تركه لوضوحه. وذكره في «الكافية» وغيرها<sup>(٢)</sup>.

٣ - ٤ - ٥ - ٦ -: ألا يكونا في اسم على وزن (فَعَل) - بضم أوله وفتح ثانيه - مثل: دُرر، وَصَفَ: جمع صُفَّة<sup>(٣)</sup>. أو (فُعَل) - بضميتين - مثل: سُرر، وَذُلل: جمع ذلول<sup>(٤)</sup>. أو (فَعَل) - بكسر أوله وفتح ثانيه - مثل: لِمَم، وَكَلَل، جمع لِمَّة<sup>(٥)</sup> وَكِلَّة<sup>(٦)</sup>. أو (فَعَل) - بفتحتين - مثل: طَلَل<sup>(٧)</sup>، وَلَبَّب<sup>(٨)</sup>.

فيمتنع الإدغام في جميع ما ذكر.

٧ - ألا يكون أول المثليين مدغماً فيه حرف قبله، مثل: قَرَر، وَجُسَّس جمع: جاس<sup>(٩)</sup>. فيمتنع الإدغام؛ لأن الحرف الأول من المتحركين أدغم في حرف قبله.

(١) الدن: اللعب واللهو.

(٢) «شرح الكافية» (٢١٧٦/٤)، «المساعد على تسهيل الفوائد» (٢٥٣/٤).

(٣) الصفة: هي الظلة كالسقيفة.

(٤) الذلول: هو البعير الذي سهل قياده.

(٥) اللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن.

(٦) الكِلَّة: بكسر الكاف وتشديد اللام، الستر الرقيق يخاط كالبيت، يتقى به من البعوض، وهو المسمى الناموسية.

(٧) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار.

(٨) اللبب: موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاسترخاء.

(٩) اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لمسه. أو جَسَّ الخبر إذا فحص عنه.

٨ - ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة، مثل: اكفّف الشّرّ، واخصّصْ ابي، والأصل: اكفّف، واخصّصْ؛ لأن كلاّ منهما فعل أمر مبني على السكون، وحرك الأول بالكسر لالتقاء الساكنين، وفي الثاني نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الصاد، فلما كانت الحركة في المثاليين عارضة، صار الحرف كأنه ساكن، ولا إدغام عند سكون ثاني المثليين.

٩ - ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل: هَيْلَلٌ<sup>(١)</sup>. فإنه ملحق بـ(دَحْرَجَ). فيمتنع الإدغام؛ لأننا لو أدغمنا الحرفين لفات الغرض من الإلحاق.

١٠ - ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً، فلا يجوز فيه الإدغام، كما لا يفك غيره قياساً عليه، وهي ألفاظ محفوظة. منها: ضَبَبَتِ الأرض: إذا كثر ضَبَابُهَا، وأَلَلَّ السقاء<sup>(٢)</sup>: إذا تغيرت رائحته، وَيَجَحَّ الرجل: إذا أخذته بُحَّةٌ<sup>(٣)</sup>.

١١ - وأما الشرط الحادي عشر فسيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى - في كلام الناظم.

والى هذه الشروط - عدا الثاني منها - أشار بقوله: (أول مثليين محركين في كَلِمَةٍ ادغم... إلخ) أي: أدغم أول المثليين المتحركين (في كَلِمَةٍ) بكسر الكاف وسكون اللام. وهذا الشرط الأول. ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال - كما تقدم - وقوله: (كَهَيْلَلٌ) بفتح اللام الثانية على أنه فعل، وجاء بكسرها مع التنوين.

وأشار بقوله: (وشذ في أَلَلٌ ونحوه فك... إلخ) إلى الشرط العاشر، وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك، والقياس الإدغام، فهذه تحفظ، ولا يقاس عليها.

\* \* \*

(١) هيلل: أي أكثر من قول: لا إله إلا الله.

(٢) وعاء من جلد يكون للماء واللبن.

(٣) البُحَّة: خشونة وغلظ في الصوت. يقال: رجل أبْحُ، وامرأة بُحَّةٌ وَيَحَاءُ.

٩٩٤ - وَ(حَيِّ) أَفْكُكَ وَادْغِمْ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى) وَ(أَسْتَرَّ)

لما ذكر ابن مالك رَحْمَةُ اللَّهِ ما يجب فيه الإدغام، ذكر المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام، وهي ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** إذا كان الحرفان المتماثلان يلزم تحريك ثانيهما، مثل: حَيِّ وَعَيِّ<sup>(١)</sup>. وإنما لزم تحريك ثاني الياءين؛ لأن كلاً منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. فيجوز فيهما الإدغام لوجود مثلين تحرك ثانيهما. فتقول: حَيَّ وَعَيَّ. ويجوز الفك؛ لأن حركة الثاني كالعارضة، بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف، فتقول: حَيِّ وَعَيَّ. وقد قرأ نافع وأبو بكر والبرقي بياءين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلَ عَنْهُ بُيُوتَهُ﴾ [الأنفال: ٤٢] وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

فإن كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَذِيرٍ عَلَيْهِ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠]؛ لأن حركة الياء الثانية تزول بزوال الناصب.

**المسألة الثانية:** إذا اجتمع في الفعل تاءان، إما في أوله، نحو: تتجلى وتتابع، أو في وسطه، نحو: اقتتل واستتر.

فإن كانت التاءان في أوله: فالقياس الفك لتصدر المثلين. فإن كان الفعل ماضياً، نحو: تتابع، جاز الإدغام للتخفيف، واجتلاب همزة الوصل فتقول: اتّابع.

وإن كان مضارعاً، نحو: تتجلى. جاز فيه الإدغام - أيضاً - للتخفيف. فيسكن أوله ويؤتى بهمزة الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فتقول: اتّجلى. وهذا ما ذكره ابن مالك في «شرح الكافية»<sup>(٣)</sup>. والذي ذكره غيره من النحاة أن هذا النوع لا يدغم

(١) عي بالأمر وعن حجة يعيا من باب تعب: عجز عنه.

(٢) انظر: «الكشف» (١/٤٩٢).

(٣) (٤/٢١٨٥).

المسائل التي  
يجوز فيها  
الفك والإدغام  
١- إذا لزم  
تحريك ثاني  
المثلين  
٢- إذا اجتمع  
في الفعل تاءان

في حال الابتداء، لثلا يلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في أول المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، كما سيأتي إن شاء الله، وإنما يدغم في حال الوصل، لعدم الاحتياج إلى اجتلاب الهمزة إذا وقع المضارع بعد متحرك أو حرف لين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْفَالَكِيكَةَ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْغَبِيَّتْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فقد قرأ البرزّي بتشديد التاء فيهما على الإدغام في كل ما أصله تاءان، وحذفت واحدة من الخط<sup>(١)</sup>.

وإن كانت التاءان في وسط الفعل، نحو: اقْتَتَلَ واسْتَتَرَ. فالقياس - أيضاً - الفك؛ لسكون ما قبل المثلين. ويجوز الإدغام فتقول: قَتَلَ وسَتَرَ، بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وحذف همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم الإدغام. وتقول في المضارع: يَقْتُلُ وَيَسْتُرُ، بفتح حرف المضارعة، لثلا يلتبس بمضارع (فَعَلَ) فإنه بضم أوله، نحو: عَلَّمَ يُعَلِّمُ.

والى هاتين المسألتين أشار بقوله: (وَحَيَّ افكك... إلخ) أي: إن (حَيَّ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما يجوز فيه الفك والإدغام (دون حذر) أي: لا تخش بأساً في واحد منهما؛ لوروده، كما تقدم. وقوله: (واذغم) بفتح الدال مع التشديد. فعل أمر من (اذغم) بتشديد الدال، وهذه المسألة الأولى. وأشار إلى الثانية بقوله: (كذلك) أي: يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين، إما في الأول كـ(تتجلى)، أو في الوسط كـ(استتر). وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله.

\* \* \*

٩٩٥ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتَدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرُ) إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما، نحو: تتقدم، تتكلم. فتقول: تَقْدُمُ، تَكَلِّمُ. وعلة ذلك لثلا يتوالى مثلان

إذا اجتمع في  
أول المضارع  
تاءان

مع تعذر الإدغام الذي يحوج إلى زيادة همزة الوصل. وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

وهذا الحذف كثير جداً. وجاء في القرآن في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ قَسًّا إِلَّا يُدْذِرُهُ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ إِلَهِنَا إِلَّا اللَّهُ أَمَّا أَلْسِنَتُهُمْ فَأَتَيْنَاهُمْ بِاللُّغَةِ الَّتِي لَا يَفْقَهُونَ﴾ [النور: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْفَلْهُنَّ﴾ [الليل: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿نَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وهذا معنى قوله: (وما بتاءين ابتدي قد يقتصر... إلخ) أي: وما بدئ من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداها وتحذف الأخرى، مثل: تَبَيَّنَ الْعَبْرُ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها. مضارع مرفوع، والأصل: تَبَيَّنَ وَالْعَبْرُ فاعل مرفوع، وهي جمع عِبْرَة - بكسر المهملة فيهما - بمعنى: الاتعاظ والتذكر. وقد أطلق نوع الفعل في قوله: (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله. بخلاف الماضي كما تقدم. والتقليل في قوله: (قد يقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف. وإلا فهو كثير جداً، كما تقدم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٩٩٦ - وَفُكَّ حَبِثٌ مُدْعَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكُونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنَ  
٩٩٧ - نَحْوُ: (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ)، وَفِي جَزَمٍ وَشِبْهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُفِي  
٩٩٨ - وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)

١- الشرط  
الحادي عشر  
من شروط  
الإدغام  
٢- المسألة  
الثالثة مما  
يجوز فيه  
الفك  
والإدغام

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ - هنا - الشرط الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام، وهو ألا يعرض سكون ثاني الحرفين المتماثلين، إما لاتصاله بضمير رفع، وإما لعجز أو شبهه.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٧٨) «حذف تاء تتفعَّل وتتفاعل في القرآن الكريم» للدكتور: أحمد هريدي



أما الأول: فإنه إذا اتصل بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ في لامه ضميرُ رفع سُكُنَ آخره للبناء، وحينئذ يجب الفك، ولا يجوز الإدغام، لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، نحو: حلٌّ؛ فإذا أسند إلى الضمير قيل فيه: حَلَلْتُ، وَحَلَّلْنَا، وَالْبَنَاتُ حَلَلْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾ [سبأ: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْقَضَنَّ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

أما الثاني: فإن هذا المضارع الذي أدغمت عينه في لامه إذا دخل عليه جازم جاز فيه الفك وجاز الإدغام، للتخفيف. وكذا فعل الأمر المبني على السكون؛ لأن حكمه حكم المضارع المجزوم، فتقول في الفك: حللت البلد وأخي لم يَحْلُلْ. وتقول في الأمر: اخْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَد هَوَى﴾ [طه: ٨١]، قرأ الكسائي - من السبعة - بضم اللام الأولى، وقرأ الباقون بكسرها<sup>(١)</sup>. ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً سَوْفَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، والفك لغة أهل الحجاز. وهو الغالب في القرآن، وتقول في الإدغام: لم يَحْلُلْ، وتقول في الأمر: حُلْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بالفك، وقرأ الباقون (من يرتد) بدال واحدة مفتوحة مشددة<sup>(٢)</sup>. وهذه هي المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام.

ويستثنى من ذلك شيثان: «أفعل» في التعجب، و«هَلُمَّ» فإنهما

(١) انظر: «الكشف» (١٠٣/٢).

(٢) انظر: «الكشف» (٤١٢/١، ٤١٣).

بمعنى فعل الأمر<sup>(١)</sup>. فأما (أَفْعِلْ) فإنه يجب فيه الفك، ولا يجوز الإدغام، نحو: أحبب إلى الله تعالى بالمحسنين، وأشدد ببياض وجوه المتقين. وأما (هَلُمَّ). فقد التزموا إدغامه. فلا يجوز فيه الفك.

وهذا معنى قوله: (وَقُكَّ حَيْثُ مَدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ... إلخ) ولفظة: (قُكَّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف؛ أي: قُكَّ الإدغام من المضاعف وجوباً، ويحتمل أنه ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل يعود لذلك المحذوف.

والمعنى: قُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترائه بضمير رفع، لثلاثا يلتقي ساكنان، نحو: حللْتُ المكان الذي حللته، وهذا هو الشرط الحادي عشر، كما تقدم.

وأشار بقوله: (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفِي) أي: وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم، وشبهه وهو الأمر، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما، وهذا في أصل الجواز. وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن، كما تقدم، وقوله: (قُفِي) بالبناء للمجهول؛ أي: تُبَع. والأصل: تخيير متبوع.

ثم ذكر ما يستثنى فقال: (وَقُكَّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ) أي: لثلاثا تتغير صيغته المعهودة. فيلزم فيه الفك، ولا يجوز الإدغام. (والتَّزِمُ الإدغام أيضاً في هَلُمَّ) بالإجماع. فلا يقال: هَلُمُّ - بالفك -... والله أعلم.



(١) هذا على قول الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل أمر. وأما على قول التميميين إن (هَلُمَّ) فعل أمر حقيقة فالأمر ظاهر. وأما استثناء (أفعل)، فهو بالنظر لصورته. وإلا ليس أمراً حقيقة، بل هو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر على المشهور، كما تقدم في «التعجب».

٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ      نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَّاتِ اشْتَمَلْ  
 ١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَةِ)      كَمَا أَقْتَضَى غِنَى بِلاَ خِصَاصَةٍ  
 ١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى      مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا  
 ١٠٠٢ - وَآلِهِ الْفَرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّةَ      وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ  
 لما انتهى المصنف رحمته الله من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف.  
 ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه، أخبر بانتهاء ما قصد جمعه  
 واشتماله على أهم المسائل النحوية، فقال:

١ - (وما بجمعه غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ): والفعل: غُنِيَ من الأفعال  
 الملازمة للبناء للمجهول. إذا كان معناه: اهتَمَّ. وقوله: (قد كَمَلْ)  
 الأفصح فتح الميم ثم الضم، والكسر أضعف اللغات. ذكره في  
 «المصباح المنير»<sup>(١)</sup>. وقوله: (نَظْمًا) تمييز محول عن الفاعل؛ أي: كمل  
 نظمه، ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) وقوله: (على جُلِّ  
 المهمات اشتمل) فيه إشارة إلى ما تقدم ذكره في الخطبة من قوله:  
 (مقاصد النحو بها محوية).

٢ - قوله: (أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ) هذه صفة أخرى للنظم  
 بناءً على أن ضمير (أَحْصَى) يعود على النظم، وجعله السيوطي يعود  
 على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة. و(أَحْصَى) فعل  
 ماضٍ، بمعنى: جمع مختصراً - بكسر الصاد - و(الخلاصة) مفعوله،  
 وخلاصة الشيء: ما صفا منه، وتخلص عن الشوائب. والخلاصة

(١) «المصباح المنير» ص(٥٤١).

والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد، والمعنى: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف، فجاءت «الألفية» نحو ثلث «الكافية».

وقوله: (كما اقتضى غنى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة، و(ما) مصدرية، ومعنى (اقتضى): أخذ؛ أي: أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقضائه الغنى؛ أي: أخذ القدر المغني من المسائل. وجعل السيوطي الكاف للتعليل<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ورجحه ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي»<sup>(٢)</sup>؛ أي: إنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة.

٣ - قوله: (فأحمد الله... إلخ) الفاء للسببية؛ أي: فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله. وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد)، وعلى قوله: (مصلياً) وأنها حال مقدرة. وقد اقتصر الناظم ﷺ على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها. والمطلوب الجمع بينهما، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وقد ذكر النووي ﷺ في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما. وكذا قال ابن كثير ﷺ في تفسير هذه الآية نقلاً عنه<sup>(٣)</sup>. وقد جمع بينهما الناظم ﷺ في خاتمة «الكافية». وقوله: (خير نبي) بدل من (محمد)، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

٤ - قوله: (وآله الغر الكرام البررة) آله: الأظهر أنهم أتباعه على

(١) «البهجة المرضية» للسيوطي ص(٢٠١).

(٢) «شرح المكودي» بحاشية ابن الحاج (٢/٢٠٩).

(٣) «الأذكار» بشرح ابن علان (٣/٣٣١)؛ «تفسير ابن كثير» (٦/٤٦٩).

دينه، ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه من قرابته. وهو معطوف على (محمد)، و(الغَرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل. وكأنه يشير بذلك إلى قوله ﷺ: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجّلين من أثر الوضوء»<sup>(١)</sup>.

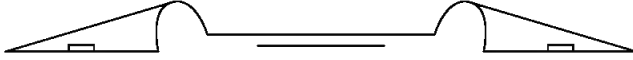
والكرام: جمع كريم. والبررة: جمع بارّ، وصحبه: جمع «صاحب»، مثل: راكب وركب. وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه<sup>(٢)</sup>، والمنتخبين: بفتح الخاء المعجمة؛ أي: المختارين. والخيرة: بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار، وصف به مبالغة. قال الجوهري: (والخيرة: الاسم من قولك: اختاره الله. يقال: محمد خيرة الله من خلقه. وخيرةُ الله - أيضاً - بالتسكين.)<sup>(٣)</sup>.

والى هنا تمّ ما أردت كتابته على ألفية ابن مالك ﷺ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به، كما نفع بأصله. وأن يرزقنا السداد في القول والعمل. وقد تم الفراغ من مراجعته للطبعة الجديدة عصر الجمعة السادس عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف، ثم راجعته مرة ثانية، وفرغت منه الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس منتصف شهر شوال من عام واحد وثلاثين وأربعمائة وألف، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.



(١) أخرجه البخاري (١٣٦)؛ ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة ؓ.  
 (٢) «الصحاح» (١/١٦١)؛ «حاشية ابن الحاج» (٢/٢١٣).  
 (٣) «الصحاح» (٢/٦٥٢).



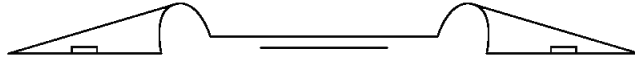


## فوائد «الجزء الثاني»

الصفحة	الفائدة
٢٩	١٧ - إثبات التعجب لله تعالى
٤٧	١٨ - حذف همزة (أفعل) التفضيل
٥١	١٩ - خروج (أفعل) التفضيل عن بابه
٥٨	٢٠ - تقسيم مفيد للنعت
٧٤	٢١ - ترجيح تأكيد النكرة
٨١	٢٢ - ترجيح أن عطف البيان يصلح للبدلية
٨٩	٢٣ - إذا تعدد المعطوف
١٠١ ، ٩٨	٢٤ - إعراب ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾
١٠٢	٢٥ - الفاء والواو بعد همزة الاستفهام
١٠٨	٢٦ - الفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال
١١٤	٢٧ - استعمال (يا) لنداء الله تعالى، وهي للبعد
١٢٠	٢٨ - حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً
١٢٤	٢٩ - الضرورة الشعرية
١٦٨	٣٠ - دخول نون التوكيد على الفعل الماضي
١٧٠	٣١ - لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون
١٧٩	٣٢ - التحقيق في علل الممنوع من الصرف
١٨٠	٣٣ - العلامات أو العلل؟
١٨٢	٣٤ - عطشان وعطشانة وما في بابهما
	٣٥ - جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة
١٩٧	٣٦ - العلمية ووزن (فَعَل) أحسن من العلمية والعدل
٢٠٠	١ - (لَنْ) لا تفيد تأييد النفي
٢٠٩	٢ - (حتى) في اللغة. أربعة أنواع
٢١٩	٣ - حكم المضارع بعد النفي الواقع بعد استفهام التقرير
٢٢٤	٤ - الراجع في جازم المضارع بعد الطلب
٢٣٦	

الصفحة	الفائدة
٢٤٤	٥ - تصحيح مجيء الشرط مضارعاً والمجزاء ماضياً في الشر
٢٤٩	٦ - ترجيح جواز الرفع في العطف على الشرط
٢٥٦	٧ - أنواع (لو) في اللغة
٢٥٧	٨ - معنى (لو) الشرطية
٢٦٧	٩ - فائدة الفصل بالظرف في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ...﴾
٢٧٤	١٠ - كتابة لفظ (مائة)
٢٧٦	١١ - حكم العدد (ثمان)
٢٧٨	١٢ - حكم العدد إذا كان تمييزه اسم جمع لا مفرد له
٢٧٩	١٣ - حكم العدد إذا حذف تمييزه
٢٨٤ ، ٢٨٠	١٤ - إذا كان للعدد المركب تمييزان
٢٩٢	١٥ - إعراب (كم)
٢٩٤	١٦ - مجيء (كأَيُّن) استفهامية
٢٩٥	١٧ - مجيء (كذا) كناية عن غير العدد
٣٠٤	١٨ - الصفات المختصة بالموث لا تلحقها التاء
٣٢٠ ، ١٩٧	١٩ - تعريف الإلحاق. وهل هو سماعي أو قياسي
٣٢٠	٢٠ - آخر عصر الاحتجاج في المدن والبيوادي
٣٢٨ ، ٣٢٧	٢١ - صلاحية جمعي التصحيح للقلة والكثرة
٣٣٥	٢٢ - تعدد المجموع لبعض المفردات
٣٤٥	٢٣ - جمع لفظ (أخ) على إخوة أو إخوان
٣٤٨	٢٤ - الصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً
٣٥٨	٢٥ - وقوع التصغير في القرآن الكريم
٣٦٩	٢٦ - تصغير: إبراهيم على (بُرَيْه)
٣٨٨	٢٧ - جواز النسب إلى الجمع على لفظه
٣٩١	٢٨ - الوقف على المنصوب بالسكون
٤٠٠	٢٩ - جواز إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة
٤١٩	٣٠ - أحسن تعريف للزائد من الحروف





## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء .....	٥
التعجب .....	٢٩
صيغتا التعجب وتعريف التعجب .....	٢٩
إعراب صيغ التعجب .....	٣٠
حذف المتعجب منه .....	٣١
جمود صيغتي التعجب .....	٣٢
تأخير معمول فعل التعجب .....	٣٦
نعم ويش وما جرى مجراهما .....	٣٨
نعم ويش فعلا جامدان .....	٣٨
أنواع فاعل «نعم ويش» .....	٣٨
اجتماع التمييز والفاعل الظاهر .....	٣٩
إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم) .....	٤٠
إعراب المخصوص وحذفه .....	٤١
ما يجري مجرى «نعم ويش» .....	٤٢
استعمال «حيذا ولا حيذا» وأحكامهما .....	٤٤
أفعال التفضيل .....	٤٧
ما يصاغ منه وتعريفه .....	٤٧
أحوال اسم التفضيل .....	٤٨
حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل) .....	٥٢
رفع اسم التفضيل .....	٥٤
التوابع والنعته .....	٥٦
تعريف التابع وأنواعه .....	٥٦
تعريف النعت .....	٥٧
أغراض النعت .....	٥٧
أحكام النعت .....	٥٨
الأشياء التي ينعت بها .....	٦٠
حكم النعت إذا تعدد .....	٦٤

الصفحة	الموضوع
٦٦	إعراب النعت المقطوع .....
٦٧	حذف النعت أو المنعوت .....
٦٩	التوكيد .....
٦٩	التوكيد المعنوي .....
٦٩	تعريف التوكيد المعنوي .....
٧٢	تقوية التوكيد .....
٧٢	حكم توكيد النكرة .....
٧٥	توكيد الضمير المتصل .....
٧٦	التوكيد اللفظي .....
٧٧	توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع .....
٧٨	المطف .....
٧٨	١ - عطف البيان .....
٧٨	تعريف عطف البيان .....
٧٩	حكم عطف البيان .....
٨٠	مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة .....
٨٤	٢ - عطف النسق .....
٨٤	حروفه .....
٩٧	العطف على ضمير الرفع المتصل .....
٩٩	العطف على الضمير المجزور .....
١٠٢	حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل .....
١٠٤	عطف الفعل على الاسم والعكس .....
١٠٦	البديل .....
١٠٦	تعريف البديل .....
١٠٧	أقسام البديل .....
١١١	إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر .....
١١٢	الإبدال من اسم الاستفهام .....
١١٣	إبدال الفعل من الفعل .....
١١٤	النداء .....
١١٤	أحرف النداء .....
١١٥	حذف النداء .....
١١٧	حكم المنادى .....
١٢٥	فصل: أحكام تابع المنادى .....

الموضوع	الصفحة
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم .....	١٣١
أسماء لازمت النداء .....	١٣٥
باب الاستغاثة .....	١٣٧
الندبة .....	١٤٠
باب الترخيم .....	١٤٦
تعريف الترخيم وأقسام الاسم .....	١٤٦
ما يحذف للتخيم .....	١٤٨
ترخيم المركب المزجي والإسنادي .....	١٥٠
كيفية ضبط المنادى المرخم .....	١٥٠
ترخيم الضرورة .....	١٥٢
الاختصاص .....	١٥٤
تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء .....	١٥٤
التحذير والإغراء .....	١٥٧
أنواع التحذير وحكم كل نوع .....	١٥٧
الإغراء وأحكامه .....	١٥٩
أسماء الأفعال والأصوات .....	١٦١
تعريف اسم الفعل وأقسامه .....	١٦١
أسماء الأفعال المنقولة .....	١٦٢
عمل أسماء الأفعال .....	١٦٤
دخول التنوين على أسماء الأفعال .....	١٦٥
أسماء الأصوات .....	١٦٦
نونا التوكيد .....	١٦٨
١ - التوكيد الواجب .....	١٦٩
٢ - التوكيد الممتع .....	١٦٩
٣ - التوكيد الجائز بكثرة .....	١٧٠
٤ - التوكيد الجائز بقلّة .....	١٧٠
طريقة توكيد الأفعال بالنون .....	١٧٢
الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة .....	١٧٥
ما لا ينصرف .....	١٧٨
تعريف الصرف .....	١٧٨
الاسم المختوم بألف التأنيث .....	١٨٠
صيغة منتهى الجموع .....	١٨٧

الصفحة

الموضوع

١٩١	ما يلحق بصيغة منتهى الجموع .....
٢٠٢	حكم العلم المؤنث على وزن فَعَالٍ .....
٢٠٣	صرف الاسم الممنوع من الصرف .....
٢٠٤	الاسم المنقوص .....
٢٠٥	صرف الممنوع ومنع المصروف .....
٢٠٨	إِعْرَابُ الْفِعْلِ .....
٢٠٨	إعراب المضارع .....
٢٠٨	١ - الرفع .....
٢٠٨	٢ - النصب وأدواته .....
٢٠٨	١ - لن .....
٢٠٩	٢ - كي .....
٢١٠	٣ - أن المصدرية وحالاتها .....
٢١٢	إهمال (أن) المصدرية .....
٢١٣	٤ - إذن الناصبة للمضارع .....
٢١٤	أحوال (أن) المصدرية .....
٢١٥	١ - إظهارها وجوباً .....
٢١٥	٢ - جواز إظهارها وإضمائها .....
٢١٦	٣ - وجوب إضممار (أن) .....
٢١٦	الموضع الأول .....
٢١٧	الموضع الثاني .....
٢١٩	الموضع الثالث لوجوب إضممار (أن) .....
٢٢١	الموضع الرابع لوجوب إضممار (أن) .....
٢٢٥	الموضع الخامس لوجوب إضممار (أن) .....
٢٢٨	جزم المضارع في جواب الطلب .....
٢٣٠	حكم جواب الأمر إذا كان الأمر بغير صيغته .....
٢٣١	نصب المضارع في جواب الترجي .....
٢٣٢	من مواضع إضممار (أن) جوازاً .....
٢٣٤	النصب بـ(أن) محذوفة في غير المواضع السابقة .....
٢٣٦	عَوَائِلُ الْجَزْمِ .....
٢٣٦	جزم المضارع وأدواته .....
٢٣٦	١ - ما يجزم مضارعاً واحداً .....
٢٣٨	٢ - ما يجزم فعلين .....

الموضوع	الصفحة
١ - إن .....	٢٣٩
٢ - مَنْ .....	٢٣٩
٣ - ما .....	٢٤٠
٤ - مهما .....	٢٤٠
٥ - أي .....	٢٤١
٦ - متى .....	٢٤١
٧ - أياَنْ .....	٢٤١
٨ - أين .....	٢٤٢
٩ - إذما .....	٢٤٢
١٠ - حثما .....	٢٤٢
١١ - أتى أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحلّ محلها أو	
محلاً أحدهما .....	٢٤٣
رفع جواب الشرط .....	٢٤٥
اقتران جواب الشرط بالفاء أو ما يقوم مقامها .....	٢٤٧
العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو .....	٢٤٩
العطف على الشرط بالفاء أو الواو .....	٢٥٠
حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل .....	٢٥٢
اجتماع الشرط والقسم .....	٢٥٣
فَصْلٌ «لَوْ» .....	٢٥٦
أقسام (لو) الشرطية .....	٢٥٦
ما تختص به (لو) الشرطية .....	٢٥٨
من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية .....	٢٥٩
جواب (لو) .....	٢٦٠
أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا .....	٢٦٢
أدوات الشرط غير المجازمة .....	٢٦٢
١ - أما الشرطية .....	٢٦٢
أ - معناها .....	٢٦٢
ب - أحكامها .....	٢٦٢
من الأدوات غير المجازمة .....	٢٦٤
٢ - لولا .....	٢٦٤
٣ - لوما .....	٢٦٤
الاستعمال الأول لهما وأحكامه .....	٢٦٤

الصفحة

الموضوع

٢٦٥	الاستعمال الثاني لل (لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما .....
٢٦٨	الإخبار بالذِي والألف واللام .....
٢٦٨	كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول .....
٢٧٠	شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول .....
٢٧٢	كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام .....
٢٧٤	العدد .....
٢٧٤	١ - العدد المفرد .....
٢٧٤	أ - حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيراً وتأنياً وحكم تمييزه .....
٢٧٤	ب - حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما .....
٢٧٩	٢ - العدد المركب .....
٢٧٩	١ - حكمه تذكيراً وتأنياً .....
٢٧٩	٢ - إعرابه .....
٢٨٢	٣ - العقد تعريفه، وحكمه .....
٢٨٢	٤ - العدد المعطوف تعريفه وحكمه .....
٢٨٤	تمييز العدد المركب .....
٢٨٤	إضافة العدد المركب .....
٢٨٥	صوغ العدد على وزن (فاعل) .....
٢٨٥	١ - حكمه تذكيراً وتأنياً .....
٢٨٥	٢ - استعمالاته .....
٢٨٨	بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل) .....
٢٩٢	كَمْ، وَكَايْنٌ، وَكَذَا .....
٢٩٢	١ - «كَمْ» الاستفهامية معناها، حكم تمييزها .....
٢٩٣	٢ - «كَمْ» الخبرية معناها وحكم تمييزها .....
٢٩٤	٣ - كَايْنٌ معناها وحكم تمييزها .....
٢٩٥	٤ - كَذَا معناها وحكم تمييزها .....
٢٩٧	الحِكَايَةُ .....
٢٩٧	تعريف الحكاية وأحكامها .....
٣٠١	حكاية العلم، وشرطها .....
٣٠٣	التَّأْنِيثُ .....
٣٠٣	١ - علامة التأنيث .....
٣٠٣	٢ - تقدير التاء. وما يستدل به على ذلك .....
٣٠٤	ما يستوي فيه المذكر والمؤنث .....

الموضوع	الصفحة
أوزان ألف التأنيث المقصورة .....	٣٠٧
أوزان ألف التأنيث الممدودة .....	٣٠٩
الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ .....	٣١٢
الاسم المقصور القياسي .....	٣١٢
الاسم الممدود القياسي .....	٣١٤
المقصور والممدود السماعيان .....	٣١٦
كَيْفِيَّةُ تَنْيِةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحاً .....	٣١٨
كيفية تنية المقصور .....	٣١٨
كيفية تنية الممدود .....	٣٢٠
كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح .....	٣٢١
حركة العين في جمع المؤنث السالم .....	٣٢٣
من شروط الإتياع .....	٣٢٤
حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة .....	٣٢٥
جَمْعُ التَّكْسِيرِ .....	٣٢٧
١ - أوزان جموع القلة .....	٣٢٧
٢ - الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس .....	٣٢٧
مفردات أوزان جموع القلة .....	٣٢٩
الوزن الأول: (فَعْلُ) .....	٣٢٩
الوزن الثاني: (أفعال) .....	٣٣٠
الوزن الثالث: (أفعلة) .....	٣٣١
الوزن الرابع: (فَعْلَة) .....	٣٣٢
الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْلُ) .....	٣٣٢
الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعْلُ) .....	٣٣٣
الوزن الثالث (فُعْلُ) .....	٣٣٣
الوزن الرابع (فُعْلُ) .....	٣٣٣
الخامس (فَعْلَة) .....	٣٣٦
السادس (فَعْلَة) .....	٣٣٦
الوزن السابع (فُعْلَى) .....	٣٣٧
الوزن الثامن (فَعْلَة) .....	٣٣٨
التاسع (فُعْلُ) .....	٣٣٩
العاشر (فُعْلَال) .....	٣٣٩
الوزن الحادي عشر (فُعْلَال) .....	٣٤٠

الصفحة	الموضوع
٣٤٣	١٢ - فُعُول .....
٣٤٣	١٣ - فُعْلَان .....
٣٤٦	١٤ - فُعْلَان .....
٣٤٦	١٥ - (فُعْلَاء) .....
٣٤٦	١٦ - (أَفْعِلَاء) .....
٣٤٨	الوزن السابع عشر (فواعل) .....
٣٤٩	الوزن الثامن عشر (فعائل) .....
٣٥٠	١٩ - فَعَالٍ .....
٣٥٠	٢٠ - فَعَالِي .....
٣٥١	الوزن الحادي والعشرون (فَعَالِي) .....
٣٥٢	الوزن الثاني والعشرون (فَعَالِل) .....
٣٥٥	الوزن الثالث والعشرون (شبه فعائل) .....
٣٥٨	التصغير .....
٣٥٨	أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير .....
٣٦١	حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة .....
٣٦١	المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير .....
٣٦٢	الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير .....
٣٦٤	كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة .....
٣٦٥	كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف .....
٣٦٦	كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين .....
٣٦٨	تصغير الترخيم .....
٣٦٩	كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء .....
٣٧٠	تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً .....
٣٧٢	النَّسَبُ .....
٣٧٢	القاعدة العامة في النسب .....
٣٧٣	النسب إلى الاسم الذي في آخره: .....
٣٧٣	- الياء المشددة .....
٣٧٣	- تاء التأنيث .....
٣٧٣	- الألف المقصورة .....
٣٧٤	النسب إلى الاسم الذي في آخره: .....
٣٧٤	- ألف اللاحق .....
٣٧٤	- ألف المقصور .....



الموضوع	الصفحة
- ياء المنقوص .....	٣٧٤
كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين .....	٣٧٦
كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداها زائدة .....	٣٧٧
النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقه بحرف واحد .....	٣٧٧
النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع .....	٣٧٨
النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة .....	٣٧٨
النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلَة) و(فَعِيلَة) صحيح العين غير مضعف ...	٣٧٩
النسب إلى (فَعِيل) و(فَعِيل) معتل اللام .....	٣٨١
النسب إلى اسم على وزن فَعِيلَة وفَعِيلَة مضعف العين أو معتلها .....	٣٨٢
النسب إلى الممدود .....	٣٨٣
النسب إلى المركب .....	٣٨٣
النسب إلى محذوف اللام .....	٣٨٥
النسب إلى ما وضع على حرفين .....	٣٨٦
النسب إلى محذوف الفاء .....	٣٨٧
النسب إلى الجمع .....	٣٨٨
الاستغناء عن ياء النسب .....	٣٨٩
الْوَقْفُ .....	٣٩١
الوقف على الاسم المنوّن .....	٣٩١
الوقف على هاء الضمير .....	٣٩١
الوقف على (إذن) .....	٣٩٢
الوقف على الاسم المنقوص .....	٣٩٣
أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر .....	٣٩٥
الوقف على ما آخره تاء التأنيث .....	٣٩٨
(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر .....	٣٩٩
(٢) الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة .....	٤٠٠
(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك .....	٤٠١
إعطاء الوصل حكم الوقف .....	٤٠٢
الإِمَالَة .....	٤٠٤
أ - تعريف الإمالة .....	٤٠٤
ب - أسباب الإمالة .....	٤٠٤
١ - تطرف الألف .....	٤٠٤
٢ - حلول الياء محلها في بعض التصاريف .....	٤٠٤

الموضوع	الصفحة
٣ - وقوعها عينا لأجوف ماضيه (فلتُ) .....	٤٠٤
من أسباب الإمالة .....	٤٠٦
٤ - وقوع الألف بعد الياء .....	٤٠٦
٥ - وقوع الألف قبل الكسرة .....	٤٠٦
٦ - وقوع الألف بعد الكسرة .....	٤٠٦
موانع الإمالة .....	٤٠٧
مانع الموانع .....	٤٠٩
الفرق بين تأثير السبب والمانع .....	٤١٠
السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب .....	٤١٠
الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة .....	٤١١
إمالة الفتحة .....	٤١١
التصريف .....	٤١٣
١ - موضوع التصريف .....	٤١٣
٢ - أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل .....	٤١٣
تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما .....	٤١٤
أوزان الاسم الثلاثي .....	٤١٥
تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما .....	٤١٦
أوزان الاسم الرباعي المجرد .....	٤١٧
ضابط الحرف الأصلي والزائد .....	٤١٨
الميزان الصرفي .....	٤١٨
حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة .....	٤٢١
زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم .....	٤٢٢
زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين .....	٤٢٥
فصل في زيادة همزة الوصل .....	٤٢٩
١ - تعريف همزة الوصل .....	٤٢٩
٢ - مواضعها القياسية .....	٤٢٩
٣ - مواضعها السماعية .....	٤٢٩
٤ - حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام .....	٤٢٩
الإبدال .....	٤٣٣
١ - أحرف الإبدال .....	٤٣٣
٢ - قلب الواو والياء همزة .....	٤٣٣
١ - قلب الهمزة ياء أو واواً .....	٤٣٧

الموضوع	الصفحة
٢ - الموضع الخامس لقلب الواو همزة .....	٤٣٧
حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة .....	٤٣٩
أ - قلب الألف ياء .....	٤٤٤
ب - قلب الواو ياء .....	٤٤٤
١ - أن تقع متطرفة .....	٤٤٤
٢ - أن تقع عيناً لمصدر .....	٤٤٤
٣ - أن تقع عيناً لجمع .....	٤٤٤
من مواضع قلب الواو ياء .....	٤٤٧
٤ - أن تقع طرفاً في فعل ماض .....	٤٤٧
قلب الألف واواً .....	٤٤٨
قلب الياء واواً .....	٤٤٨
١ - أن تقع ساكنة بعد ضمة .....	٤٤٨
٢ - أن تقع لاماً لفعل .....	٤٤٨
٣ - أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) .....	٤٤٨
<b>فَصْل</b> .....	٤٥٣
بقية مواضع قلب الياء واواً .....	٤٥٣
٤ - أن تكون لاماً لاسم على وزن (فُعْلى) .....	٤٥٣
من مواضع قلب الواو ياء .....	٤٥٤
٥ - أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) .....	٤٥٤
<b>فَصْل</b> .....	٤٥٦
من مواضع قلب الواو ياء .....	٤٥٦
٦ - أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة .....	٤٥٦
قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك .....	٤٥٧
بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً .....	٤٥٩
قلب النون ميماً .....	٤٦٢
<b>فَصْل</b> .....	٤٦٣
الإعلال بالنقل .....	٤٦٣
أ - تعريفه .....	٤٦٣
ب - مواضعه .....	٤٦٣
١ - أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل .....	٤٦٣
٢ - أن يكون عيناً متحركة في اسم .....	٤٦٣
بقية مواضع الإعلال بالنقل .....	٤٦٦

الصفحة

الموضوع

٤٦٦	٣ - أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر .....
٤٦٦	٤ - أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول .....
٤٦٨	من مواضع قلب الواو ياء .....
٤٦٨	٧ - أن تقع لام اسم مفعول لَفْعِلَ .....
٤٦٨	٨ - أن تقع لام جمع على وزن فعول .....
٤٦٨	٩ - أن تقع لام جمع على وزن فُعْل .....
٤٧٠	فصل .....
٤٧٠	١ - إبدال الواو والياء تاء .....
٤٧٠	٢ - إبدال تاء الافتعال طاء .....
٤٧٠	٣ - إبدال تاء الافتعال دالاً .....
٤٧٥	فصل .....
٤٧٥	مواضع الإعلال بالحذف .....
٤٧٩	الإدغام .....
٤٧٩	شروط الإدغام .....
٤٨٢	المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام .....
٤٨٢	١ - إذا لزم تحريك ثاني المثليين .....
٤٨٢	٢ - إذا اجتمع في الفعل تاءان .....
٤٨٣	إذا اجتمع في أول المضارع تاءان .....
٤٨٤	١ - الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام .....
٤٨٤	٢ - المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام .....
٤٨٧	خاتمة الألفية .....
٤٩١	فوائد الجزء الثاني .....